AL _ HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف

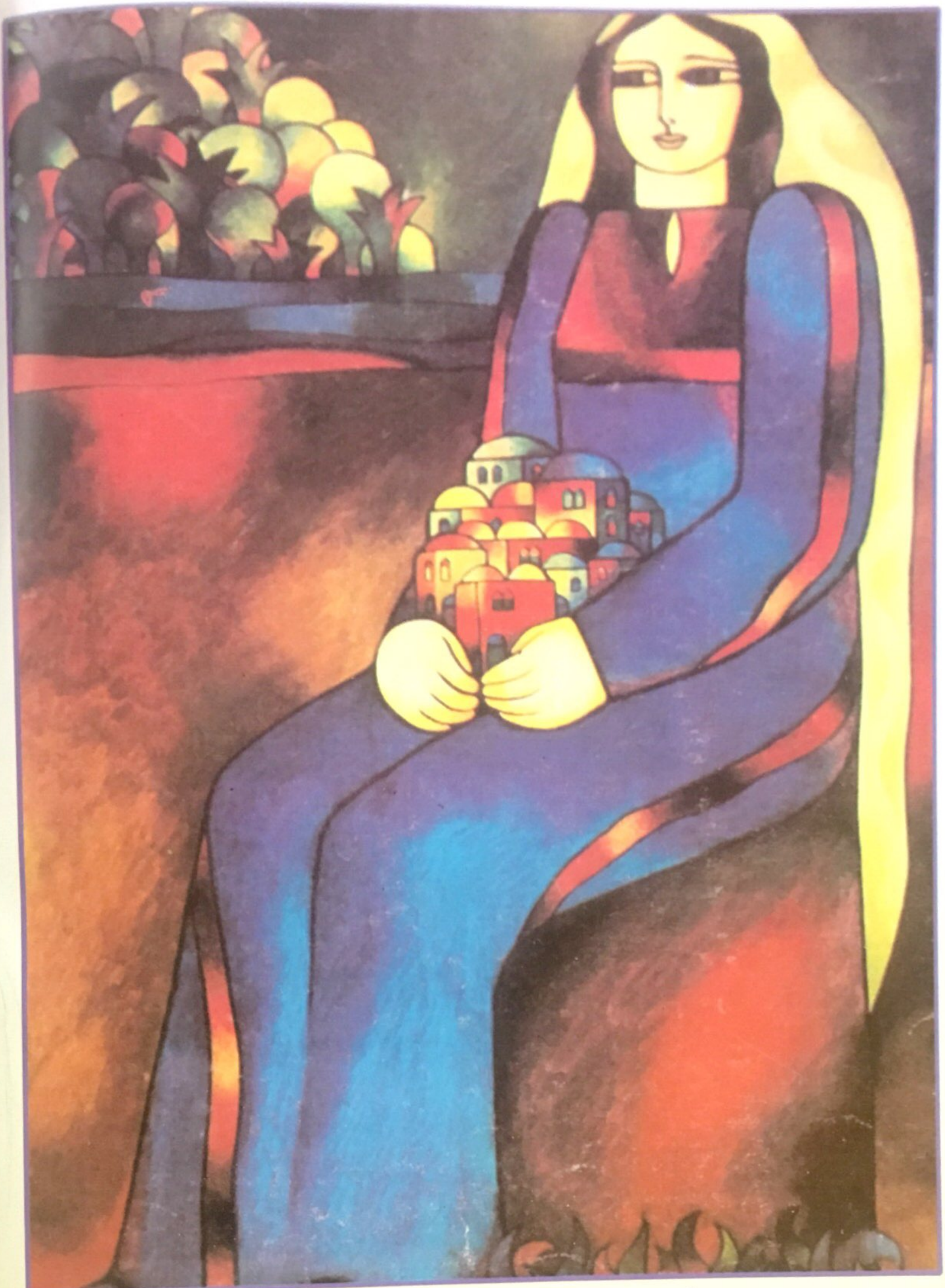
2000

فلسطين...



صراع متواصل.. جيلاً بعد جيل

العدد ١٣٠٢/ كانون ثاني ٢٠٠٠ السنة الحادية والثلاثون. الثمن ٤٠ ل.س / ٢٠٠٠ ل.ل
AL-HADAF No. 1302 - 1/2000



لوحة للفنان المصري حلمي التوني



رئيس التحرير
د. ماهر الطاهر

سكرتير التحرير
خليل جنداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ٢٠٠٠ ل.ل — تونس ٢,٥ د.ت
سوريا ٤٠ ل.س — صنعاء ٣٠ ريالاً
الاردن دينار واحد — السودان ١٢ جنيهات
العراق ٢٠ د.ع — المغرب ٢٢ درهم
الإمارات ٢٠ دراهم — امريكا وكندا ٦ دولار
الجزائر ٣٠ ديناراً — المانيا ١٠ ماركات
ليبيا دينار واحد — اسبانيا ٦٠٠ بيزيته

الاشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي بما فيها اجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س
لبنان والاردن ٣٠ دولار
بقية الدول العربية ٥٠ دولار
اوروبا ١٢٥ دولار
اسيا وافريقيا ١٠٠ دولار
الامريكتين واستراليا ١٥٠ دولار

يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (او نصف السنوي) على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا - لبنان، رقم الحساب:
AC. No. 220094
او بإرسال شيك بنكي باسم «الهدف»
دمشق/ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق: ٦٣٢٨٢٦٧ - ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠/ عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢ - ٧١٧٤٧١٠

• التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

• التوزيع في المغرب:
الشركة الشريفية للتوزيع والصحافة

العدد السنوي

«الهدف» كانون ثاني ٢٠٠٠ - العدد ١٣٠٢
السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٤٠ ل.س/ ٢٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1302 - 1/2000

في هذا العدد

تعتذر هيئة تحرير «الهدف» عن نشر كل المساهمات التي وصلتها للمشاركة في هذا العدد بسبب ضيق المساحة، وتعد بنشرها في أعداد لاحقة.

بيان صادر عن المكتب السياسي
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يجب إجراء مراجعة سياسية وتنظيمية شاملة لمسار العمل الفلسطيني خلال المرحلة الماضية

في العاشر من كانون الثاني عام ألفين عقد المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات ناقش خلالها التطورات السياسية مؤكداً على ما يلي:

أولاً: إن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والأمة العربية من أكثر المراحل خطورة وتعقيداً، حيث تتصاعد وتتكثف المحاولات الهادفة إلى تصفية قضية فلسطين لفرض حل إسرائيلي - أمريكي لايستجيب للحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين كما أقرتها مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

إن المشهد السياسي الفلسطيني بعد أكثر من ست سنوات على توقيع اتفاقات أوسلو، بات يعاني مأزقاً سياسياً عميقاً ومتفاقماً من أخطر مظاهره تفتيت الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني الموزع في تجمعات مختلفة سواءً في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ أم في الضفة والقطاع، أم في مناطق الشتات على ضوء علامة السؤال الكبرى المحيطة بواقع ومستقبل م.ت.ف كممثل وإطار جامع لشعبنا في أماكن وجوده كافة، ومن هنا فقد أكد المكتب السياسي على إلحاحية وضرورة إجراء مراجعة سياسية وتنظيمية شاملة لمسار العمل الفلسطيني خلال المرحلة الماضية وخاصة مرحلة ما بعد أوسلو وما ولدته من نتائج كارثية لصالح العدو الصهيوني الذي أوغل في سياسة الاستيطان وتهويد الأرض تحت شعار المفاوضات والاتفاقات الجائرة.

إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية يجدد دعوته لوقف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية القائمة على أساس اتفاقات أوسلو لأن الاستمرار في هذه المفاوضات لم يعد يخدم سوى إسرائيل ومخططاتها الاستيطانية، ولايترتب عليه سوى المزيد من التنازلات مؤكداً أن اتخاذ مثل هذا الموقف بات يشكل ضرورة موضوعية لوضع العالم بأسره أمام مسؤولياته لتطبيق قرارات الشرعية الدولية وضمان حقوق

الشعب الفلسطيني المعرضة لكل أنواع الضياع والتبديد.

ثانياً: أكد المكتب السياسي أن قضية فلسطين بأبعادها الشاملة هي جوهر الصراع العربي - الصهيوني، وأن ما يجري عملية تسوية وليس سلاماً لأن السلام الحقيقي لايمكن أن يتم دون ضمان كامل الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وفي المقدمة حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذات السيادة وعاصمتها القدس، وأن الصراع مع العدو الإسرائيلي الذي يتنكر للحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية متواصل ومستمر - رغم اختلال موازين القوى - ما لم يتم معالجة أسبابه وجذوره التي أدت إلى تشريد الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه ودياره وتبديد حقوقه الثابتة، وبالتالي فإن صراع شعبنا وأمتنا مع الغزوة الصهيونية هو صراع وجود ومصير وحياة.

ثالثاً: أكد المكتب السياسي أن بناء إجماع وطني فلسطيني يقوم على أساس التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس واجب وطني ومهمة مباشرة تمليها طبيعة التحديات الكبرى التي تواجه شعبنا في الظروف الراهنة.

إن الثوابت الوطنية الفلسطينية خطوط حمراء لايمكن إعادة ترتيب البيت الفلسطيني دون التمسك الحازم بها، وإذا كانت موازين القوى الراهنة لاتسمح بانتزاعها فإن المسؤولية الوطنية والتاريخية تحتم التمسك بها وعدم التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف.

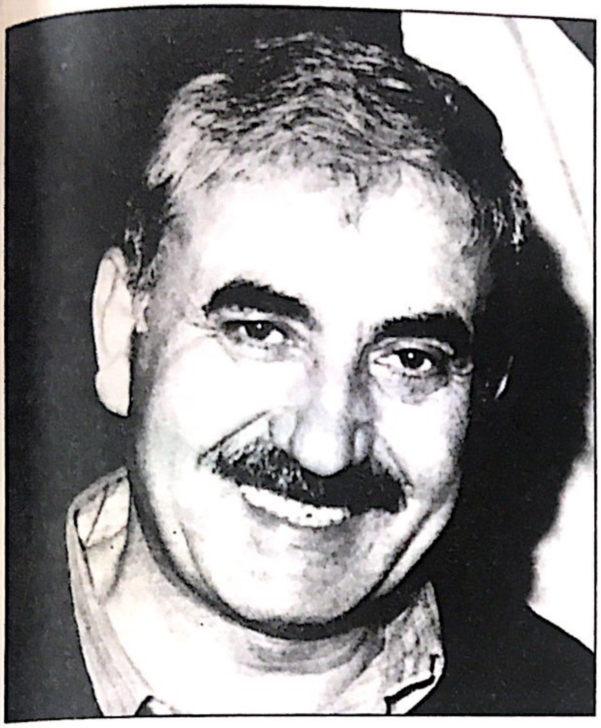
رابعاً: يجدد المكتب السياسي دعوته لضرورة عقد دورة للمجلس المركزي لـ م.ت.ف للتأكيد على أولوية إعادة بناء مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية والإعداد الجاد لتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد منتخب من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج تشارك به كافة القوى والاتجاهات السياسية في الساحة الفلسطينية لرسم استراتيجية المستقبل ودراسة مجمل الوضع الفلسطيني وما يحيط به من أخطار، وعلى أساس التمسك بالثوابت الوطنية، وضمان توفير قيادة جماعية لمواجهة تحديات الواقع القائم واستحقاقات المرحلة القادمة، وتوفير مقومات بناء مجتمع مدني فلسطيني على أرض الوطن يقوم على أساس الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية ومحاربة الفساد والإفساد بصورة حازمة.

خامساً: يعبر المكتب السياسي عن وقوف الشعب العربي الفلسطيني إلى جانب سوريا ولبنان لإستعادة كامل الجولان وجنوب لبنان وبقاعه الغربي، وبسط السيادة الكاملة عليهما، مؤكدين أن السلام الشامل لايمكن أن يتحقق بدون استعادة كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني باعتبار أن قضية فلسطين هي جوهر ولب الصراع مع المشروع الصهيوني.

سادساً: هذا وقد توقف المكتب السياسي أمام التحضيرات الجارية، لإنجاز روزنامة عقد المؤتمر الوطني السادس للجبهة، ووضع الآليات المناسبة لذلك لعقده في أقرب وقت ممكن بعد استكمال كافة التحضيرات اللازمة.

كما وحيا كل الجهود والنشاطات التي تمت على يد الرفاق والأصدقاء وجمهور غفير من أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات بإحياء ذكرى الانطلاقة والانتفاضة المجيدة، مؤكداً على ثبات جبهتنا وتمسكها براية النضال حتى ينال شعبنا كامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

المكتب السياسي
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
٢٠٠٠/١/١٢



فلسطين بين الحلم والواقع..
هل اقتربنا منها
أم ابتعدنا عنها؟

د. جورج حبش

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لامهرب من استقراء الواقع في راهنيته وصيرورته، مشهد تناقضاته واتجاهات حركته، بما يمكننا من القبض على اللحظة واحتمالاتها المستقبلية. إن رواية متشعبة طويلة كالقضية الفلسطينية هي أوسع من أن تتضمنها صفحات مقالة، الشيء الذي يستدعي إجابة انتقائية على السؤال الكبير (فلسطين بين الحلم والواقع - هل اقتربنا منها أم ابتعدنا عنها؟) إجابة تضيء مقاطع ونقاطاً دون غيرها.

-١-

لم يعد خافياً أن الاضطهاد الديني لليهود في ممالك أوروبا في القرون الوسطى الإقطاعية قد انقلبت في أواسط القرن التاسع عشر، بل في الثلاثينات منه، إلى مشروع سياسي فرنسي يدعو لإيجاد قاعدة يهودية تكون رأس حربة، بعد أن فشل رهان نابليون على التحالف مع الفئات الوسطى المصرية في أوائل القرن، سيما وقد شهدت مصر نزعات وحدوية في عهد محمد علي وابنه إبراهيم.

ومع تحول الرأسمالية القومية الأوروبية إلى إمبريالية في العقود اللاحقة تنامت الحاجة للمشروع القديم تزامناً مع إرهاصات الحركة الصهيونية.. ومنذ المستعمرات اليهودية الأولى في الثمانينات من القرن التاسع عشر وكتاب هرتزل (الدولة اليهودية) الذي حمل آفاق وقرارات، مؤتمر بال ١٨٩٧، حددت الحركة الصهيونية، كفصيلة من فصائل الرأسمالية الأوروبية وكلب حراسة لتطلعاتها الاستعمارية المتطلعة لإقامة سد يفصل المشرق العربي الأسيوي عن المغرب العربي الإفريقي، ومخفر شرطة يكفل الوصول للهند درة التاج البريطاني.

جاء وعد بلفور تتويجاً لما أحرزته الحركة الصهيونية على الأرض، ونقطة انطلاق لتهويد المزيد من الأرض الفلسطينية، واحتكار بدايات الانتاج الصناعي في فلسطين، وصولاً إلى استقدام المزيد من المهاجرين اليهود..

وبصعود نجم الولايات المتحدة انتقل مركز ثقل التحالف الصهيوني من أوروبا إلى أمريكا، الأمر الذي تكلل بقرار روزفلت تهجير نصف مليون يهودي إلى فلسطين عام ١٩٤٥. ومنذئذ يتعزز النفوذ اليهودي في المؤسسات الأمريكية إلى أن بلغ ذروته في عهد كلينتون حيث يتبوأ اليهود خمس وزارات وأربعين وظيفة في ملف الشرق الأوسط.

لقد أجادت القيادات الصهيونية قراءة النظام الدولي وربطت نفسها عضوياً بالمراكز الإمبريالية، وتتصرف الحكومة الإسرائيلية اليوم بوصفها حلقة في سلسلة العولمة الرأسمالية الاحتكارية التي تقودها أمريكا الساعية لمزيد من الهيمنة الاقتصادية - السياسية - الإعلامية - السيكولوجية بما يكفل لها تشديد نهب أطراف المحيط، تفكيك المشروع الوطني الاستقلالي والانقضاض على منجزاته، بعثرة المجتمع البشري وضبط إيقاعه وفق مخططاتها وأطماعها، وبطبيعة الحال التفوق على أوروبا الغربية وبلوغ القطبية الأحادية.. مستخدمة الأدوات الأهم (اتفاقية التجارة الحرة - البنك الدولي - صندوق النقد - المشروعات السياسية التي تأخذ أشكال حربية حيناً وتفاوضية حيناً آخر، وإدارة أزمة دون حلها أحياناً أخرى). تغطي كل عملياتها حملات إعلامية مبرمجة تكاد لنجاعتها وقوتها أن تسيطر على العقل البشري، بل وأحد ركائز العولمة أن يحل الإعلام محل الثقافة والحقيقة.

تنظر العولمة للوطن العربي كحقل تجارب، بل أنه الحقل الأول في اختبارات العولمة التي لاتستهدف رضوخ النظم والقيادات السياسية فقط، بل واستقطاب قوى اجتماعية ومؤسساتية تصل في نفوذها القاع الشعبي لكي يرتبط بها في لقمة عيشه وقوانين السوق، التي تتحكم بها، ناسياً تماماً الهموم والقضايا الكبرى (حرية - تبعية - وطن - أخلاق جماعية..) لكي يتحول الإنسان الفرد إلى سلعة ينافس غيره لتحسين سعره واللهاث وراء أنانيته وحسب.

المشروع التسووي الذي تأسس في مدريد هو في عداد البلدوزر الذي تكتسح فيه العولمة العقبات بغية إعادة إنتاج اجتماعي - اقتصادي - سياسي - ثقافي ، تطبيعي عربي يتطابق وفق الحسابات الأمريكية والتوسعية الإسرائيلية.

تأسيساً عليه، يجوز النظر للمشروع الشرق أوسطي الذي ينهي العداء العربي الإسرائيلي وينصّب إسرائيل زعيمةً إقليمية (انظر كتاب بيرس: شرق أوسط جديد) وكذلك المشروع المتوسطي، وإن كان بطبعه أقل بشاعة، كفصلين في ملف العولمة، الأول أكثر انسجاماً مع التصورات الأمريكية - الإسرائيلية، والثاني

أكثر انسجاماً مع التصورات الرأسمالية والأوروبية، آخذين بالحسبان أن الأول أكثر نفاذاً وقيادية، وكذلك الترابط البنيوي بين أجنحة الرأسمال العالمي الذي لم يعد يعرف جنسية أو قومية.

إن العولمة الرأسمالية هي العدو الأول للشعوب والشغيلة قاطبة، وهي التي تفرز بين التقدمي والرجعي، التنموي والتبعي، الذي يحرص على الإنسانية والذي يسعى لاسترقاقها.. سواء عبرت عن نفسها بوسائل عسكرية (كما ظهر في العراق وصربيا) أو سياسية (كما هو المشروع التسووي) أو اقتصادية بتدمير النمر الآسيوي الأندونيسي بطرفة عين، أو الإعلامية حيث تسيطر أربع وكالات أنباء على ٨٥٪ من الإعلام العالمي أو أمني بملاحقة المناضلين (أوجلان).

لقد أعدت إسرائيل نفسها جيداً للمتغيرات العالمية بما راكمته من تطور تكنولوجي واقتصاد إنتاجي يناهز ٨٧ مليار دولار أمريكي سنوياً بما يفوق إنتاج دول الطوق، علاوة على جيش عصري أتاح لها الدخول في النادي النووي، والتحالف مع الفاشية التركية تحت الرعاية الأمريكية لإخضاع الإقليم برمته، سيما وأن قنبلة الصراع المائي تهرول مسرعة نحو لحظة الانفجار في منطقة تتفاوت فيها الثروة المائية بين بلد وآخر.. ونهب ٨٠٪ من أحواض الضفة الفلسطينية لايلبي سوى ٤٠٪ من احتياجات الكيان الصهيوني المائية، فيما دراساته جاهزة لتحويل نهر الليطاني، ولشق قناة بين البحرين المتوسط والميت وغير ذلك من المشاريع.

وبانعقاد مؤتمر الدوحة الذي ناقش إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة والاختراقات الإسرائيلية المتزايدة في مصر والأردن بإنشاء مزارع ومصانع وشراء أسهم في الشركات، جنباً إلى جنب مع القضم المتدرج للأراضي الفلسطينية الذي لم يتوقف في زمن الليكود أو العمل، فضلاً عما يدور في اجتماعات اللجان المتعددة الأطراف واللقاءات السرية مع الغرف التجارية العربية، لهو أمر يحمل من الدلالات ما يشير إلى النزعة التوسعية الاقتصادية والجغرافية في زمن السلام المزعوم.

إن المخطط الإسرائيلي مستمر ومتصاعد وهجومي وكلما رضخ العرب استشرس وزادت تطلباته وصلفه، وفيما عيونه ترنو إلى النفط العربي والمياه العربية والأسواق العربية المتعطشة للسلع التكنولوجية والاستهلاكية على حد سواء... دون أن ترى بعض التراكيب الطبقية الطفيلية في عواصم العرب أي ضير في ذلك، وكل ما تعرضه أوروبا تعرضه إسرائيل، والمسافة أقصر إلى تل أبيب!!

أضف لذلك فئة من المثقفين ذوي التوجه التطبيعي، الذين بُحّت حناجرهم تمجيداً بالليبرالية الغربية دون أن يقولوا كلمة واحدة عن شرطها الاقتصادي ـ الاجتماعي التاريخي، وهم لايألون جهداً في الترويج لوعي يراهن على معسكر السلام الإسرائيلي ومنافع التسوية، بلا أدنى قراءة متأنية لخريطة المجتمع الإسرائيلي الموحد في مواجهة التناقض الخارجي يعزز من وحدته ما بلغه من تطور اقتصادي ورفاه اجتماعي وديمقراطية ليبرالية لليهود، عوضاً عن الخوف على المصير المشترك، (تحضر في ذاكرتهم الماسادا والهولوكوست) ناهيكم عن جماعية الأهداف الاستعمارية المشرّبة بالثقافة التوراتية.

• إن العولمة الرأسمالية هي العدو الأول للشعوب والشغيلة قاطبة، وهي التي تفرز بين التقدمي والرجعي، التنموي والتبعي، الذي يحرص على الإنسانية والذي يسعى لاسترقاقها..

غير أن الكيان الصهيوني كأي مجتمع تنخره شتى التناقضات التي تضبطها وحدة المشروع الصهيوني، مع نجاح أصوات بالإفلات منحازة للرؤية الجذرية التي تجد في الدولة الديمقراطية العلمانية حلاً للصراع ودوائر ضيقة تعترف بالكارثة التي حلت بالفلسطينيين عام ١٩٤٨ وحقهم بالعودة، وتيار هامشي أكثر اتساعاً يدين الاحتلال والتمدد الاستيطاني في الضفة وغزة..

مثل هؤلاء يمكن إيجاد قواسم معهم. فليس كل يهودي صهيوني.

ـ ٢ ـ

عاش جيلي نكبة عام ١٩٤٨ وذاق مع أبناء شعبه هوان الاقتلاع من البيت والديار وهام مع مئات الآلاف في البراري والكهوف والخيام، جراء عملية تطهير عرقي دموي دامت نتائجها واستفحلت لهذا اليوم، حيث يعيش ما يربو على أربعة ملايين لاجئ مرارة الغربة.

اللاجئون الذين تضرب جذور أسلافهم آلاف السنين في بلاد كنعان العربية ما انفكوا محرومين من حق العودة وقد اغتصبت أملاكهم واستبيح وطنهم واستبدل اسمه، بينما وعود بن غوريون عام ٤٩ بإعادة مائة ألف فلسطيني لم تر النور.

فلسطين أرض بلا شعب
واليهود شعب بلا أرض

إذن فالرؤيا الصهيونية تقوم على إقصاء الآخر ونفي ابن البلاد الأصلي بوحي التجربة الكولونيالية الأوروبية في أمريكا واستراليا التي استأصلت واستوطنت.

بيد أن الديمغرافية الفلسطينية شوكة في الحلق ولقمة عصية على المضغ. انتقلت من قبائل همجية في الثلاثينات إلى عنصر مزعج في الستينات، فشعب مقاوم ومنتفض في الثمانينات، كما كتب المؤرخ اليهودي باروخ كيمرلنغ.

جاء أوسلو لاحتواء وتدجين الوثبة الفلسطينية وكسر المشروع الوطني وتفتيت الشعب وتجريعه اليأس والإحباط وفرض الهزيمة وقيم الأنانية.. الخ.

إن سقف ونتائج أوسلو أصبحت واضحة كل الوضوح وهي فصل عرقي في معازل ضيقة مقطعة الأوصال يقتل جوعها المعونات الخارجية والعمل في المشاريع اليهودية، على أن يتواصل قضم الأراضي الفلسطينية، باتفاق الحزبين الكبيرين، الليكود والعمل صاحب المشروع الاستيطاني في الضفة وغزة منذ ايغال ألون مروراً برابين وصولاً لباراك، الذي ابتلع أكثر من ٧٥٪ منها حسب كتابات الباحث الإسرائيلي بنفنستي بعد أن ضمت القدس الشرقية قانونياً بقرار من الكنيست عام ١٩٨١، وواقعياً بتغليب العنصر اليهودي على العنصر الفلسطيني حيث يقطن نحو ١٧٠ ألف يهودي و١٦٠ ألف فلسطيني يتوزعون على جزر تحاصرها الأسيجة الاستيطانية.

«أوسلو مهد لوادي عربة» حسبما صرح بيرس، والإسرائيليون يتطلعون لاستخدام الكومبرادور الفلسطيني كجسر للأسواق العربية..

في إطار الشرق أوسطية تتعاظم فرص هذا الاستخدام، وكازينو أريحا نموذج وبؤرة يليها بؤر.

شعبنا لم يفهم مرامي توافد طلائع اليهود إلى بلاده، أما وقد شرع اليهود شراء الأراضي فقد استشعر الخطر وراح يقاوم بيع الأراضي، وأشعل سلسلة نضالات بدءاً بالعرائض والتظاهرات، مروراً بهبة البراق نهاية بعصيان وثورة ١٩٣٦.

كاد أن ينتصر على بريطانيا المشغولة بفوز هتلر في انتخابات ٣٣ واجتياحه بلدان الجوار، غير أن القيادة الفلسطينية التقليدية ركنت إلى وعود «الصديقة بريطانيا داعية الجمهور إلى السكينة»، علما أن بريطانيا احتضنت الحركة الصهيونية ومثلت الحبل السري لمشروعها منذ البداية.

ما أشبه اليوم بالبارحة.. أمريكا التي تدعم إسرائيل في كافة الميادين والمحافل، وتقود المشروع التسووي منذ كامب ديفيد وحتى اللحظة، وترى في الضفة وغزة أراضياً متنازعاً عليها.. الخ، يستمرئ المفاوض الفلسطيني الارتهان لها والرهان عليها، ولايكف عن دعوتها لمزيد من التدخل فتاتي الضغوط على

رأسه، ليجد نفسه ملزماً بالتفاوض على ما تفاوض عليه والتوقيع على اتفاق هو أسوأ من سابقه وهبوطاً به، في ظل ميزان قوى مختل بصورة فظيعة لجهة العدو الإسرائيلي... حتى وقف الزحف الاستيطاني لم يتعهد به الجانب الإسرائيلي!! لتتعهد بالمقابل السلطة الفلسطينية بمحاربة «التحريض» و«الإرهاب».

هنا يتولد سؤال: لماذا انخرطت القيادة الرسمية الفلسطينية في مسار مدريد ـ أوسلو؟. هل لتحرير الوطن أم لتحقيق مصالح نخبوية وفئوية ضيقة لقاء التفريط بالوطن؟، وإلا ما معنى الاعتراف بإسرائيل، أي بالمشروع الصهيوني على ٧٨٪ من عموم فلسطين؟ فلأول مرة تقترف قيادة فلسطينية منذ الحاج أمين الحسيني هذا العار. وما معنى التوقيع على أوسلو دون الإقرار بأن الأراضي المحتلة هي أراض فلسطينية وأن المستوطنين سيجلون عنها.. وما معنى عدم الإشارة في أوسلو للمياه الجوفية التي تنهبها إسرائيل بما يناهز ٤٠٠ مليون دولار سنوياً.. أليس لافتاً التوقيع على اتفاق سياسي دون الإقرار بالنكبة التي حلت بالفلسطينيين وسرقة وطنهم وحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.. الخ من التساؤلات؟

تعود الكثير من التساؤلات والبصمات السوداوية إلى حالة الهزيمة التي ألمت بالقوى الفلسطينية، هزيمة وشيخوخة أدوات دون القول بهزيمة المشروع الوطني الذي يدوم بدوام الأجيال وعدالة القضية.

رغم كل ما يمكن أن يقال عن المظهر الرئيسي العكسي غير أنه لايرقى إلى الاعتقاد بأن الناس راضون عن الحل السياسي وبقاء الاحتلال ومأسسة الفساد وتجييش المجتمع.. الخ، بل تتنامى الانتقادات يوماً بعد آخر.

مثل هذه الانتقادات قد تتحول في لحظة مواتية إلى ممارسة ثورية على شكل (شرارة تشعل النار في السهل كله) أو انفجار شعبي مشفوع بسؤال التغيير.

إن مسوغات ومحركات اندلاع الثورة قبل عقود لم تزل قائمة.. شعب+ وطن مستلب+ لاجئون مشردون+ تركيم وعي وخبرات ومهارات+ عاطفة حارة غاضبة.. من جهة أخرى احتلال غاشم استيطاني سرطاني إقصائي يكاد يدمر كل ما هو أخضر وجميل.

الصدأ أصاب كبينة القيادات.. أما القاعدة.. الجماهير.. فروحها بخير واستعدادها بخير وتنتظر لحظة مواتية.. وما هبة النفق ومسيرات الذكرى الخمسين للنكبة إلا دلالة تتعدى تقييم الأمور من ثقب القوى المنظمة سواء ارتدت أو ضمرت أو سادها التردد والارتباط، ليشمل القوى ويفيض على حقل الجماهير.. ناهيكم عن أكثر من مليون فلسطيني يتعذر دمجهم في الدولة اليهودية بسبب اختلاف هويتهم وعنصرية عدوهم. ومسيرة نصف قرن برهنت

● الرؤيا الصهيونية تقوم على إقصاء الآخر ونفي ابن البلاد الأصلي بوحي التجربة الكولونيالية الأوروبية في أمريكا واستراليا التي استأصلت واستوطنت.

على استحالة إزالة الطابع العنصري في دولة الكيان أو المساواة بين مواطنيها. إن مثل هذه الدعاوي أشبه بأحلام يقظة. فالهوية الوطنية لأكثر من مليون فلسطيني ترقى إلى مستوى المطلب السياسي القومي وليس الحقوق المدنية الإفرادية. وما العد التنازلي في نسبة الفلسطينيين الذين يصوتون لأحزاب صهيونية والذين يشاركون في انتخابات الكنيست إلا شاهد على ذلك.

- ٣ -

فيما زرع الشيخ العربي السوري القسام بذور ثورة ٣٦ تآمر عليها حكام العرب المرتبطون ببريطانيا، وبينما تدافعت المبادرات الشعبية في كافة العواصم العربية رافضة قرار التقسيم الذي يمنح الغزاة اليهود ٥٦٪ من فلسطين أرسلت النظم العربية قوات الدفاع المعطوبة التي صادرت دورة الجهاد المقدس الشعبية، لتنزل الكارثة الرهيبة بأهل فلسطين الذين توزعوا وتوزعت أرضهم بين أسرلة وأردنة وإدارة مصرية.

وبين الخمسينات إلى هزيمة حزيران ذابت الطلائع الفلسطينية في الأحزاب العربية، وبعدئذ تكرست هويتها الفدائية الفلسطينية التي حازت على تعاطف شعبي عربي واسع، لكن لتواجه مذابح أيلول ومذابح أخرى في لبنان على أيدي النظم والقوات الفاشية.

لقد تموجت علاقة المقاومة الفلسطينية بالنظم والحركة الشعبية العربية، والأخطاء هنا كثيرة لكنها تنحني أمام حقيقة أن التوسعية الاسرائيلية تتجاوز في أطماعها فلسطين إلى احتلال أراض عربية أخرى وتجاهر بعدائها لأية مشروعات تنموية ووحدوية عربية.

إن اندلاع حرب حزيران ومن بعدها حرب اكتوبر وحرب ١٩٨٢، والعدوان الأطلسي على العراق تبين بجلاء تشابك المعركة الفلسطينية ـ العربية في مواجهة الحلف الإمبريالي ـ الصهيوني.

والنظام الرسمي العربي دأب على تخويف الجماهير وإفراغ رفضها من أي مضمون، بينما يفرش البسط الحمراء للشركات ورأس المال الأجنبي والغزو الثقافي الغربي لمنع مراكمة عناصر الصمود والنهوض، ونادراً أن وجد نظام نفسه في خندق الجماهير. أما المعزوفة التي رددتها النظم لتبرير مصادرتها الحريات وإقامة السدود أمام رياح الديمقراطية وملاحقة الفكر الآخر وتعذيب الآخر فهي متطلبات الحرب مع إسرائيل!!

لتتكرر هزائم العرب وتحصد إسرائيل انتصارات متلاحقة.

ناهيكم عن استنفاذ المشروع القطري طاقته التقدمية، وعدم تحقيقه أية منجزات كبيرة منذ عقدين ويزيد.. فلم تتكون دولة عربية عصرية واحدة تتمتع بتطور اقتصادي وتكنولوجي يوفر فرص عمل ومعيشة معقولة للشعب دون بطالة كبيرة ومديونية كبيرة وتبعية منفلتة.. ولم تتمتع دولة عربية واحدة بمجتمع مدني نشط وسلطات تشريعية حقيقية وجهاز قضائي كفؤ ومستقل وتداول سلمي للسلطة.. والأدهى هو عدم إحراز استقلال حقيقي وسيادة حقيقية.

انبثقت منظمة التحرير نقداً ونقيضاً لهذه النظم لكنها ما لبثت أن غدت نسخة عنها وبخروجها من بيروت زادت عوامل الهدم والفساد والامتيازات رغم أنها تفتقر للأرض والسوق. رغم المآخذ الجدية على النظام السياسي للمنظمة والبيروقراطية المتفشية وجيش المتفرغين المضاعف.. جاءت السلطة الفلسطينية خطوة للوراء في ضوء الاستحقاقات السياسية التي دفعتها وإغراء التوظيف وما يتفشى من فوضى وفساد إداري ومالي وتعدد أجهزة أمنية تناهز التسعة تشكل نصف توظيفات القطاع الحكومي. هذا كله أفضى إلى نسف وتجويف الناظم الذي يوحد الشعب الفلسطيني ويتزعم ممارسته التاريخية (الميثاق والإطار والبرنامج وخط الكفاح) ليقطع المخطط المعادي شوطاً في تجزئة وحدة الشعب الذي لايحميه سوق اقتصادية واحدة أو مشروع سياسي ائتلافي أو مشروع ثقافي.. بل وتتزايد إحباطاته المعيشية كل يوم..

ما أصابنا يقطع بالقول أن لامستقبل للعرب ولا تحرر ولا تحرير ولا تنمية دون مشروع قومي نهضوي يفرض خطوات وحدوية ونشاطات وحدوية تجاوزاً للتفاوتات البنيوية والكيانية القطرية سواء أكان طابعها برجوازياً أم شعبياً. بل ولم يعد سراً ما أصاب الجامعة العربية من عجز وإفراغ للمضمون، والتضامن الرسمي العربي من تفكيك.. ناهيكم عن انطفاء مؤتمر الشعب العربي وضعف الصيغ التي حلت محله.. لتستكمل الأنظمة دورها في ثلم نصل قطاعات واسعة من الانتلجنسيا التي هي في العادة حاملة لواء المشروعات السياسية التحررية والثورية.

وبانهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، أثبت اليسار العربي أنه لم يفطم

بعد فتضعضع وتضاءل.. بينما سقوط الشاه وانتصار الثورة الإسلامية في إيران، أعلن عن انعطافة عاصفة في قوة الحركة الإسلامية بشقيها المناضل والتقليدي.

إن المجتمع العربي في غاية المرض.. شاخت قوى وعلاقات وأفكار سائدة دون أن تنجح قوى البديل الثوري بالولادة.. إنها مرحلة عجز وهزيمة، لكن بقدر مرض هذا المجتمع، تستشري تناقضاته السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية وتلح عليه طالبة المخلص الجماعي الذي يرسم طريق الخروج.. سيما وأن التيارات الفكرية الكبرى (البرجوازي الوطني - اليساري - الإسلامي) علاوة على التيار الشعبي العريض الذي يسعى لكرامته وكرامة وطنه.. غدت أكثر تقبلاً للوصول لقواسم مشتركة.. بل هناك قواسم قومية واجتماعية وثقافية تجمعها لعقود قادمة في مرحلة النظام العالمي والعولمة والتمدد الإسرائيلي.. على أن يتقبل كل واحد الآخر دون أن يفسد السجال حول القضايا الخلافية فرص اللقاء والتعاون.

إن الانحطاط الذي تعيشه الأمة يمهد لنهوض شعبي عارم. فالشيء يستولد نقيضه. ما تخطط له العولمة (مركز منتج ومحيط مستهلك)، (أمريكا تفكر وعالم يردد)، بين (أمركة العالم) كما يرى الكسندر هيج، و(عولمة العالم بقيادة أمريكية) كما ينظر بريجنسكي.. (الرسمالية الأمريكية آخر مرحلة في التاريخ) كما كتب فوكوياما... (وصراع الحضارات الذي يحرض الغرب لسحق الشرق وتراثه وينكر حقه في خصوصيته) كما أنشأ هنتنجتون...

هذا كله مقدمة لمشروع عظيم...

فكل مَن تستطيع العولمة إفسادهم ورشوتهم هم أقلية من المنتفعين والمهرولين النافذين سلطوياً ومؤسساتياً، وإن كان الغرب الرسمالي يولي أهمية لاختراق المثقف العربي بعد أن اطمأن لدوران الشرائح الطفيلية الكوزموبولوتية في فلكه، لفرض تطبيع العقلية العربية فترى في أمريكا سيداً وفي التوسعية الاسرائيلية جاراً طيباً مستخدماً أبواقاً ثقافية وأكاديمية وإعلامية ربطت مصيرها بفتات العولمة مستفيداً من نفوذه الواسع في الكثير من المنظمات غير الحكومية التي يتناسل معظمها بتمويل رسمي تسهل سيطرته على أنوية المجتمع المدني في العالم الثالث.

إن ثقافة تلقي بسلاح النقد ومثقفاً يكف عن النقد يفقدان ماهيتهما. وفي مرحلة تشهد اختلالاً في ميزان القوى السياسي - العسكري، تتميز بتخلف القاعدة الاقتصادية - التكنولوجية وتقليدية البنية الاجتماعية والمنظومة الفكرية، تتعاظم أهمية الثقافة والجبهة الثقافية التي تحرض العقل والعقلانية وتصارع الفكر الآخر وتذود عن الهوية وتصوغ الأهداف وتعبىء

• ما أصابنا يقطع بالقول أن لامستقبل للعرب ولا تحرر ولا تحرير ولا تنمية دون مشروع قومي نهضوي يفرض خطوات وحدوية ونشاطات وحدوية

القوى الشعبية بالمناعة وتمنحها الوعد والأمل والثقة بالغد... بما يفرش الأرض ويعلفها بمقدمات العمل السياسي والممارسة السياسية الثورية.

تأسيساً عليه، إنني أنظر باحترام لدور المثقفين الملتزمين بقضايا الجماهير في التحرر والتقدم والعدالة والديمقراطية والوحدة ويتجشمون حمل الصليب والسير في درب الآلام مجابهة للعولمة والمشروع الصهيوني، الذي تتعاظم مخاطره ومشاريعه.

- ٤ -

يتماهى السياسي والثقافي ويتلاحمان... إنهما وجهان لعملة واحدة، وإن اختلت العلاقة بينهما اختلت الممارسة، يحلم الثقافي بفلسطين التاريخية... ببرتقال يافا وأسوار عكا... يشتم عبق ذاكرة الأجيال... يحلم بالوحدة العربية... بعصر نهوض العرب في عهد عمر والمعتصم، يستدعي جذرية علي وأبو ذر وعفة عمر بن عبد العزيز وتمردية يوحنا المعمدان... تطلعات محمد علي وعبد الناصر... يحلم بإزالة الاستلابات كافة.

يتوشح السياسي بهذه الأحلام... إن حاد عنها سقط في نار الدينونة.

واقعنا العربي - الفلسطيني في غنى عن الشرح... تجزئة، تبعية، تخلف، انهيار معظم حلقات النظام الرسمي، تفاقم المسألة المعيشية، تقهقر الثقافة.... مع ذلك ثمة نقاط مضيئة...

أهمها الحس الشعبي... الوعي الشعبي الذي يرجم التطبيع والمطبعين من النخب السياسية - الاقتصادية - وبدرجة أقل الثقافية...

أهمها الفعل الناجع لحزب الله في الجنوب اللبناني،

أهمها التراكم التعليمي، التراكم البدائي المتصل بتراكم رأسمالي،

تزايد نسبة الساخطين الداعين لحرية التفكير والتعبير والانتخاب،

التراكم المديني حيث يقطن المدن العربية ٤٠ مليون مواطن يزيد عن عشرة أضعاف ما كان عليه في مطلع القرن، رغم الطابع الشرقي والريفي للمدنية، هذه الكتل البشرية الهائلة، إذا ما انفجر غضبها وانتفضت، فستسحق كل من يقف عائقاً في سبيل تحقيق حريتها وآمالها.

انكشاف نسبي للبذخ الشاهق لدى الطبقات العليا وانحسار نسبي للملاءة التي يموهون بها استغلالهم ولصوصيتهم...

لوحة مركبة وملتبسة... لكن ديناميات تناقضاتها الناشئة تدفع باتجاه واحد: التغيير.

لقد توافر ما يكفي من وقت للقوى التقليدية السلفية التي قادت المجتمع لقرون، والقوى البرجوازية اليمينية التي قادت المجتمع لعقود... ولم يتبق سوى القوى الشعبية التي لم تحكم ولم تمسك المقود، وهي مصادرة ومفتتة الآن... لكنها الجواب على سؤال التغيير... إنها موضوع وأداة التغيير.

كل من يقرأ التجربة اليابانية في النصف الثاني من القرن الماضي وما بلغته من تطور رأسمالي، والتجربة الصينية في النصف الأول من القرن الحالي وما ساقته من تنمية في صالح القوى الشعبية يستبشر خيراً ويطرد عنه مسحة التشاؤم...

إن الوضع العربي الحالي في غاية السوء لكنه يختزن مقومات هائلة، ما أن تقبض القوى الشعبية بخيارها الوطني - الديمقراطي - الجماهيري، على القرار السياسي، حتى تتفتح لها بوابات واسعة للتنمية والنهوض.

أما الترتيبات التسووية لتعميم كامب ديفيد على بقية الجبهات... فهي في نهاية المطاف عاجزة عن استئصال محركات الصراع...

مصر النموذج الأكبر

وقع النظام المصري اتفاق الكامب عام ٧٨... ذهب رأس النظام وبقي النظام... لكن السلام مع الشعب، مع المجتمع المدني والمنظمات الأهلية، مع الفعاليات الثقافية لم يتقدم... ما حجم التبادل التجاري مع إسرائيل؟ أين السلام الذي يحقق لكل عائلة مصرية منزلاً وحديقة؟ هل انتهت المخططات الاسرائيلية لتهميش مصر في محيطها العربي؟.

إن الذي وقع وطبع هو أوساط محدودة من البرجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية... أي حصان طروادة... غير أن هذا لا يقوى على اجتثاث جذوة الصراع، بل ويكشف بوضوح ترابط المسألة القومية والمسألة الاجتماعية.

الذين رضخوا واستسلموا ونفذوا رغبات أمريكا هم أنفسهم الذين يمتصون دماء الشعب المصري ويزدادون غنى على حساب قوت الشعب!.

تشكو إسرائيل «السلام البارد» وندرة السياح المصريين، ويشكو النظام المصري تطلعات اسرائيل الاقليمية واحتكارها السلاح النووي وتباطئها في تطبيق الاتفاقات مع السلطة الفلسطينية، وكلا الطرفين ينفقان أكثر على التسليح...

هل تصمد مثل هذه التسوية لو ارتفع

منسوب الضغط الشعبي المصري؟ هذا عن كامب ديفيد واستعادة سيناء... فما بالكم على الجبهة الفلسطينية حيث أعادت قوات الاحتلال انتشارها في ٦-٧٪ من مساحة الضفة وغزة، أي أقل من ٢٪ من عموم فلسطين الانتدابية... حتى لو أصبحت ١٠٪ وعاد ١٠٠ ألف فلسطيني آخر... هل يتوافر الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية... أرض وعودة... تنمية وكرامة جريحة؟ كلا...

وأن تتجمع إرادة دولية لدعم التسوية وأن تتعهد السلطة الفلسطينية بتنفيذ التزاماتها بما فيها الأمنية... حتى لو تم احتواء المدن والمناطق المكتظة بالسكان... فمشكلة اللاجئين، داخل وخارج فلسطين، الذين يزيد عددهم عن نصف الشعب تبقى دون حل بينما هؤلاء هم الذين امتشقوا السلاح بعد هزيمة حزيران... والقنبلة الموقوتة لمليون فلسطيني وراء حدود ٤٨ تبقى دون حل... ووجع الأرياف بطرد المستوطنين واسترداد أرضهم يبقى بلا علاج... وتطلع الشعب للاستقلال والسيادة، هذا التطلع الذي يعكس ما بلغه الشعب من تطور سواء من ناحية تبلوره الاجتماعي أو السياسي أو موجبات حياته الاقتصادية وأخيراً حاجته القانونية لتأمين الشرط الذي يكفل إمكانية تنظيم وحماية واختيار طريق تطوره...

إن الذي يحدث ليس سلاماً بل تسوية، وليس تسوية بل إدارة أزمة... وعليه فتجدد الصراع محتوم حيث يتداخل حلم فلسطين بالحلم القومي، النضال الوطني بالنضال العربي... الأهداف التحررية بالأهداف الاجتماعية والديمقراطية.

- ٥ -

لامناص من الاعتراف بانتصار التحالف الأمريكي والاسرائيلي في هذه المرحلة بتوقيع اتفاقات الكامب - أوسلو - وادي عربة بمضامينها التي تتجاوز نصوصها... هذا الانتصار ما كان له أن يتحقق لولا وضعية العامل الذاتي العربي - الفلسطيني، وبشكل أخص الطبيعة الطبقية الفردية للقيادات والنظم السياسية التي فاوضت وأذعنت خلافاً لما كان عليه الحال في الشرط الفيتنامي على سبيل المثال... بل وعلى امتداد العقود كممت أفواه الشعوب وشلت فعالياتها كما لو أن الوطن ملكية خاصة للحكام لا يربطهم عقد اجتماعي مع المحكومين.

يلي ذلك بداهة قوة المعسكر المعادي الامبريالي - الصهيوني وأذنابه من الرجعيين والمستسلمين العرب... وما أثبته المشروع الصهيوني عن مهارة في تحالفه الدائم والعضوي مع مراكز الامبريالية بدءاً بمرحلة الهجرة اليهودية وإقامة المستعمرات إلى مرحلة بناء القاعدة الصناعية والجيش والهياكل الإدارية إلى إعلان الدولة وتركيزها على الزراعة حيناً وعلى الصناعة حيناً آخر، وصولاً إلى عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وتوسيع قطاع الخدمات جنباً إلى جنب، وفي كل الأوقات تعزيز قوة الجيش وعقيدته الاستراتيجية الهجومية (خلافاً لاسمه!!!).

إن انهيار الاتحاد السوفييتي السابق صديق العرب قد شجع الهجرة اليهودية إلى اسرائيل بما يناهز ٨٠٠ ألف ثلثهم من حملة الشهادات الجامعية، مثلما أتاح لأمريكا التفرد القطبي بسياساتها العدوانية الوبالية على الفلسطينيين والعرب...

مثل هذا المشهد لا يجوز أن ينسينا الجانب الآخر في المشهد، أي المحطات المشرقة في النضال العربي (ثورة ٣٦ - تأميم قناة السويس ومعركة بور سعيد - انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، بسالة الجندي العربي في حرب اكتوبر الذي كسر أسطورة الجيش الاسرائيلي - صمود ٨٢ في بيروت - الانتفاضة الشعبية في فلسطين - المقاومة الباسلة في الجنوب اللبناني - عداء المحيط الشعبي للاستسلام وامتناع حلقات رسمية عربية عن الانصياع والانضمام للتسوية الأمريكية).

مع الانتباه إلى أن المشروع الصهيوني لم يكتمل فصولاً ولم يذلل كامل العقبات بعد... فأحلامه التوسعية الاقتصادية والمائية، وشعار اسرائيل من النيل إلى الفرات تماشياً مع لون العلم، واستقدام المزيد من يهود العالم... هي بنود على رأس الأجندة.

في المقابل لم يستطع المشروع الصهيوني التخلص من الديموغرافيا الفلسطينية ولا إطفاء جمرة المقاومة، وكل مشاريع التوطين والتعويض لا تقوى على شطب الحنين والذاكرة التاريخية، ناهيكم عن إصرار الموقف السوري على استعادة الجولان، واللبناني على استعادة الجنوب المحتل.

أما القنبلة المفخخة فهي قطار المستقبل... إذ تنهش العرب الخرائب والدمار كما تخطط العولمة إذا لم ينهضوا ويتوحدوا، الأمر الذي يصطدم حتمياً بالوجود والمخططات الاسرائيلية مما يفتح في المجال تواصل الاشتباك التاريخي...

فاسرائيل كيان غير اندماجي وشوفيني وعنصري وإقصائي للآخر ولا تشكل حلاً للمسألة اليهودية، حيث زجت اليهود في أربع حروب حتى الآن. وخريطتها تفضح تماماً تكوينها الغريب غير المتماثل مع نسيج وتاريخ المنطقة وتفوقها يذكي نزعات العدوان والغطرسة لديها... ومواجهتها تقتضي:

أ - دراسة تناقضاتها بعمق واستثمارها... وأهم الخلاصات هنا أن التناقض القومي لا الطبقي هو العامل الحاسم في الصراع رغم الفوارق الطبقية الداخلية ووتائر التناقض الطبقي المنخفض، وهذا حال التناقضات الأخرى (شرقي - غربي أو سلفي - علماني).

ب - حاجة أمتنا العربية لطلائع تزاوج الوطني بالقومي، التحرري بالاجتماعي، السياسي بالثقافي، النظري بالعقلاني والعلمي، النخبوي بالجماهيري دون الاقتصار على شكل نضالي دون الأشكال الأخرى... وفي كل الأحوال شرط قيادي بمستوى التاريخ.

ج - الربط المحكم بين التكتيكي والاستراتيجي، فالانتهازية والتفريطية تبدآن بتغليب التكتيك النفعي على الاستراتيجي البرنامجي.

د - انصهار نضالات التجمعات الفلسطينية في تيار شعبي واحد من أجل أهداف عامة وأهداف خاصة، على أن يصهر شعبنا نضال واحد وقبضة واحدة في الأهداف العامة والخاصة.

إن دولة ديمقراطية في فلسطين التاريخية دون تمييز قومي أو عرقي أو ديني أو جنسي في إطار عربي أشمل هو القاسم الأعظم لشعبنا والحل الجذري للمسألة الفلسطينية والمسألة اليهودية، وبالتالي إزالة عوامل الكراهية والحرب.

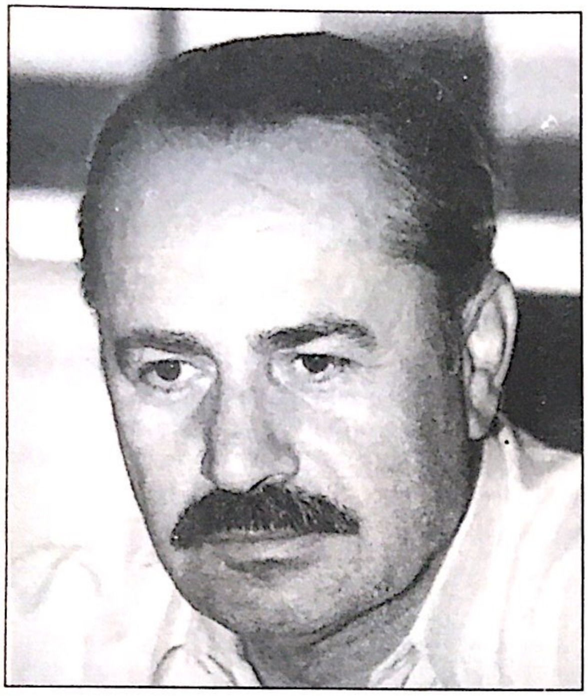
وإلى أن يتحقق ذلك، فدرجات السلم تبدأ بجلاء الاحتلال عن الأراضي المحتلة عام ٦٧، وإقامة سيادة فلسطينية غير منقوصة، وعودة ما يناهز أربعة ملايين لاجىء، وتكريس الهوية الفلسطينية وراء حدود ٤٨ بالشكل الذي تختاره الإرادة الشعبية ومقاومة العنصرية الصهيونية... إن هذا كله يستوجب الافتراق عن التسوية الجارية واستئناف المسيرة التحررية طويلة المدى...

وأخيراً هل اقتربنا أم ابتعدنا عن فلسطين؟

جوابي: الصراع مفتوح والسياسة لا تقاس بالسنوات بل بالمتغيرات، وحينما بلغت انتصارات اسرائيل العسكرية الذروة باقتحام بيروت كان ذلك إيذاناً بتقهقرها وانكفائها في الشريط الحدودي... هذه حقيقة ملموسة وليست خطابة أيديولوجية.

لاشك أن أحوال العرب في أواخر القرن قياساً بمسيرة غيرهم من الأمم هي أسوأ مما كانت عليه عام ٤٨ رغم ما راكموه من عوامل تحديثية وحداثية... غير أن هذه هي العتمة التي تشتد استباقاً لانبلاج الفجر...

يصعب تصور أن لا تقاوم قوى المجتمع العربي الاستهدافات المعادية... بل وسؤال الزمن المقبل ينطوي على مجالات امتلاك سبل القوة والتحدي والنهوض... وبنهوضهم يزاولون ضغطهم على المركز الامبريالي مما يدق مسماراً في نعش التوسعية الاسرائيلية، على غرار مسمار المقاومة اللبنانية... فقوة إسرائيل من ضعفنا أولاً... ■■■



قراءة سريعة في معضلات السياسة الفلسطينية

أبو علي مصطفى
نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مهما كان توصيف الحال السياسي الراهن سواءً بوصفه ساخناً أو بارداً بكل الأحوال وعلى كل الجبهات يوصف بأنه التعبير عن المأزق، بل والأزمة المتفاقمة في الحالين العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً.

وهذا الحال ليس بجديد، بل تأسس له ومنذ عقود باختلالات كبرى سياسية مجتمعية بنيوية فكرية إقليمية ومحلية. إلا أنه وقد لايوجب المقال هنا فتح ملف المأزق باتساع مساحة الوضع العربي وإن كان الفاصل ما بين الخاص والعام والوطني والقومي، إلا أن التحديد في الوصف، وحتى لاتقع الفترة في دائرة التجريد بات هو الأكثر أهمية في زمن طغيان الخاص وغياب العام.

والسؤال الآن هل مظهر الانقسام في الرؤيا الفكرية السياسية حالة عفوية؟، وإن تمظهرت بعض خطوطها في اليومي والمباشر؟ أم هي أعمق من ذلك وأكثر بعداً في الأصول والدلالات؟

وبصدد الحال الفلسطيني فإنها تتمركز (أي حالة الاختلال) في خمسة خطوط مفاهيمية أساسية تتقرر في مدى الاقتراب من وحدة المفهوم وصياغته، أو الابتعاد عنه فما هي هذه الخطوات التي باتت الحياة تفرض وضعها على الطاولة والاقتراب منها أكثر إلحاحية؟

أولاً: حول تعريف آفاق الصراع وأبعاده وأدواته مع العدو الصهيوني؟ هل لازال حالة صراعية تناحرية مصيرية؟ بين مشروعين بل بين وجودين؟ أم هو حالة سلام! وتسوية قابلة للعيش والتعايش بين وجودين متناقضين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً؟ أطرح هذا السؤال من واقع موقف ورؤيا لنا لازالت تعتبر أن حالة الصراع هي التعبير الأدق عن الحال الفلسطيني والعربي الشعبي، بينما مالت الرسميات العربية والفلسطينية للعمل على تسويات، هي بخلاصتها وحصيلتها مهما كان اختلاف المضمون أو الزمان، إقرار اعترافي بمشروعية الكيان الصهيوني، وقبول بتثمير إسرائيل لمكاسب حربها من حزيران ١٩٦٧ والتي لم تمسحها لا من الوقائع ولا من المعطيات السياسية أية حروب أخرى لاحقة.

بل إن أقصى الطموحات العربية والفلسطينية أصبحت بفضل وقائع حزيران (الهزيمة) محددة بسقف «الأرض مقابل السلام» وقبلها «مسح آثار العدوان»، ولم يعد لشعار الصراع التناحري والمصيري، مكان في قاموس السياسة العربية الرسمية، سوى ما يمكن أن يجود به صاحب خطاب سياسي بمناسبة هنا أو هناك، إلا أنه لم يتحول لسياسة تبنى لها عناصر الفعل والقوة السياسية، والاقتصادية، والبنائية المجتمعية والعسكرية.

رغم ما يجري على جبهات التسوية وفوقها قبلها وبعدها فإني أعتقد وإن كانت المساحة العربية لتمدد نفوذ المشروع الصهيوني بدأت من اتفاق «كمب ديفيد» على الجبهة المصرية ولازالت تتواصل تداعياتها المرصدة لحساب المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي، أقول رغم ذلك فإن عملية الصراع لن تتوقف، حتى وإن تراجع منسوبها أو اتخذت أشكالاً اشتباكية أخرى.

ثانياً: طبيعة المرحلة:

إذاً وارتباطاً بالسؤال الأول بات المطلوب أيضاً الاتفاق أو توحيد مفهوم طبيعة المرحلة، هل هي مرحلة تحرر وطني؟ أم مرحلة سلام وتعايش؟

إننا نرى في الكلام الاعتباطي والذي له أهداف سياسية ونفسية في إدعاء توصيف الحال على أنه مرحلة سلام! يحمل في طياته أقوال خادعة ليس للرأي العام الفلسطيني فحسب، بل ونشر مناخ كاذب في الرأي العام العربي والعالمي، بما يساعد الصهاينة على استخدام هذه الخدعة لصالحهم هم،/ في

الوقت الذي تستمر فيه حالة التشرد والقهر على الشعب العربي الفلسطيني من جهة، وتستمر حالة الاحتلال القائمة على الأرض والشعب، بكل ما ترمز إليه من وجود وممارسات، أبشعها حضوراً ظاهرة الاستيطان الاستعماري القائم.

لذا فإن الحقيقة الساطعة أقوى من كل الأقاويل الخادعة تقول لنا وبوضوح تام، أننا لازلنا في مرحلة تحرر وطني، لها وسائلها وموجباتها السياسية والبرنامجية، ولها شروط حضورها في البنية والبناء السياسي والمجتمعي، وعليه بالضرورة أن تقوم الرؤيا في كيفية توليف الأداة والأداء بما يتناسب مع شروطها وضرورة إنجازها.

إلا أن هذه السمة الرئيسية (مرحلة تحرر وطني) لايجوز أن يغيب وراءها الجديد والمستجد في الواقع المجتمعي الفلسطيني، الذي بدأت تتكون معالمه في الوطن، بشكل مشوه ومنقوص، لكنها تتكون، وبالتالي ما يستوجبه هذا في الربط المحكم ما بين السياسي التحرري، والاجتماعي الديمقراطي، وهي مهام تأخذ مكانتها من اهتمامات الناس عموماً، وكل الشرائح الاجتماعية التي باتت ترى في إدراك هذه المسألة لاتقل أهمية في بناء الحياة الداخلية على أسس ديمقراطية شاملة، عن المهمة النضالية التحررية الوطنية.

ثالثاً: المرحلي والاستراتيجي:

اضطرب الإيقاع الفلسطيني كثيراً في العقدين الماضيين، حول مسألة في غاية الأهمية والمركزية، وهي التي يعني الحسم بها، هو الحسم بكثير من العناوين في رسم السياسات على المدين المنظور والبعيد.

أقول ذلك وفي ذهني أن انحرافاً فكرياً أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية، عندما استولدت في بعض أقسامها مقولات تقوم على بناء ضعيف حسم اتجاهه باعتبار أن المرحلية هي نهاية المطاف، وهي الحقوق وهي جدول الصراع الآني واللاحق، بما أشار إلى تحويل المرحلي إلى استراتيجي، بل وأدى التكتيك الممارس إلى انتهاك كامل للأهداف وقبلها للأفكار التي بنيت عليها العملية الثورية منذ بداياتها.

ما أتت به وقائع الحركة في ذاك الاتجاه من قبول بمسارات التسوية المهينة وقبلها الخضوع للمطالب الأمريكية في حصر وصف الحقوق بهذه المهمة وعلى أرضيتها تم القبول بقرار (٢٤٢) كأساس للحل، تجاوزاً لكل القرارات الدولية السابقة واللاحقة (على ما فيها من علل) ثم ما لحق هذا الإقرار منه الانخراط بتسوية على ما أتت به الهزيمة في حرب الخليج الثانية/ مؤتمر مدريد، اتفاقات أوسلو، وما بعدها كلها ساقت الأمور باتجاه أن هذا الانجاز! (إن كان إنجازاً حقاً)؟ هو نهاية المطاف!! مع أنه لم يتحقق منه شيء إلا أن المسألة باتت تمس الفكر السياسي الفلسطيني ومن هنا بدأت الانعطافات والإنحرافات في ممارسة السياسة كونها وضعت أقدامها على مساحة إيقاع الآخر، وليس انضباطاًلإيقاع المشروع الوطني الفلسطيني، الذي حدد أبعاده المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر عام ١٩٧٩ والمتضمن لوثيقة طرابلس آنذاك، والتي ارتكزت على الربط المحكم ما بين المرحلي والاستراتيجي.

نقول ذلك لأنه وبرأينا لايمكن النظر لبعد الصراع فقط من خلال تدريجنا على أن هذا هو النهاية، بل هناك ما هو ليس نهاية وهو التصادم الكامل بين مشروعين أحدهما عدواني صهيوني قام على أرض فلسطين تجسيداً مادياً منذ عام ١٩٤٨ وهو الذي لابد من حسم الصراع معه مهما طال الزمن، ومشروع وطني فلسطيني عربي يقوم على التحرير وإقامة فلسطين الديمقراطية الواحدة الموحدة كبعد استراتيجي وحل علمي لمسألة الصراع.

وأي اختزال لهذه المسألة بالفكر والمفهوم (وإن لم تكن الإمكانات تتيح تحقيقه) فهو حصيلة لضبط الإيقاع وفق مشروع الاخر، والاندغام به، الأمر الذي بات يحتاج إلى أكثر من نصوع الحقيقة، بل ضرورة الانضباط لها في إدارة صراعنا مع العدو الصهيوني.

رابعاً: الخاص والخصوصية:

من يكابر ويبتعد عن الحقيقة هو وحده الذي يدفع الثمن، وهنا بات من الضرورة الوعي لمعاني وحاضر الخصوصية في إطار العام الفلسطيني، وما نشأ على الأرض بواقع الشتات ومنذ عام ١٩٤٨ أصبح أمراً مفروضاً علينا، ومن لايرى الواقع إلاّ حسب مكانه أو مصلحته فهو يحكم على نفسه بمسافة الاقتراب أو الابتعاد عن الحقيقة.

واقع الحال أن هناك جزءاً من الشعب الفلسطيني يتجاوز المليون إنسان يعيش في المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ أصبحت له وقائع حياة وظروف ومعطيات حركة سياسية مجتمعية لابد من قراءتها، كما أصبحت لها تجربتها متوالدة من الظروف التي أقامها المحتل، الأمر الذي يستولد سياسات وبرامج وشعارات ومهام من الوقائع، لكنها مرتبطة برؤيا أنها الجزء وليست الكل وعلينا أن ندرك ذلك.

والأمر ذاته يخضع له حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني في المحتل من فلسطين عام ١٩٦٧. كذلك حال أكثر من إثنين ونصف مليون فلسطيني في الأردن مندمجين في النسيج السياسي والمجتمعي خلال خمسة عقود، وارثين لواقع الضم والإلحاق الذي تم في أعقاب هزيمة عام ١٩٤٨.

وكذا حال الأجزاء المشتتة الأخرى في بلدان وأقطار، وهنا بات الوضع يفرض أن تشتق مهام من طبيعة مباشرة، مدركة لهذه الخصوصية.

إلا أن ذلك يتطلب الحذر من نزوعين ضارين: الأول نزوع الإغراق في الخصوصية وكأنها البديل عن العام الوطني أو خروجاً عنه، والثاني ممثل في طمس الخاص وعدم الاستعداد لقراءته ورسم مهامه أو التنكر له، من واقع التقديس للشعارات الكبرى وطغيات العام.

عليه أصبح من الملح توحيد المفهوم في هذه المسألة من منطلق الحرص على وحدة الأداة والأداء الوطني لتحقيق الأهداف القريبة والعليا للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة لوطنه وعيشه الموحد فيه سياسياً ومجتمعياً بحرية واستقلال وسيادة تامة.

خامساً: السلطة والمجتمع:

الآن ليست المسألة في أن نختلف أو نتفق على تسمية السلطة، هل هي وطنية؟ أم لا؟ أم هي سلطة حكم ذاتي وحسب، المسألة الآن أن هناك سلطة فلسطينية على الأرض (الرقع المقطعة) مهما كان التوصيف، والمشكلة من شقين: شقها الأول أنها تسمى سلطة وهي لاتحوز ولاتملك السيادة الكاملة على الأرض والناس وهذه هي حصيلة التسوية المهينة التي قبلتها منذ أوسلو حتى اليوم، وهذا يعني أنها مرتهنة ورهينة حالة احتلال أفظع ما فيها هو واجبها الأمني تجاه المحتل.

والشق الثاني أنها سلطة اللاقانون الناظم للحياة المجتمعية والعلاقات بين فئاته وقواه السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى دمار كامل في القيم المجتمعية واضطراب المفاهيم، وضياع الحدود بين الصح والخطأ، وعندما يصل الأمر إلى حد سيادة أجهزة على سيادة قضاء فإن الكارثة أكبر مما يتصور أحد،



وعلى ذلك أمثلة كثيرة تشير إلى عدم إقامة وزن لمعاني القانون.

المجتمع في الداخل اليوم صراخه يعلو باتجاه القول: «سلطة ناقصة السيادة نعرف ذلك، لكن لماذا لاتكون سلطة القانون الواحد الموحد للمجتمع؟».

وعندما تشير الأصابع بالاتهام إلى ظاهرة الفساد والإفساد والتسيب فهي حقيقة وإن هرب منها أهل السلطة بقمع أو اضطهاد أو طمس الأصوات المنبهة من أخطارها، وأفظع ما فيها أن تتحول من فساد أخلاقي مادي إلى فساد سياسي يفرض وقائع مريرة على الشعب الفلسطيني بالقبول الكامل بإملاءات العدو حفظاً لهذه الفئة ومصالحها على حساب الجميع.

هنا المشكلة، وهنا يجب أن تتركز جهود استثنائية وجماعية لحماية المجتمع والمصير الوطني، ولايمكن لهذه الحماية أن تكون بدون حيازة شرطها الأول وهو ديمقراطية المجتمع والعلاقات وهذه لن تكون منة ولامنحة، بل حياة كاملة تترسخ فيها القيم السياسية والاجتماعية والثقافية في عموم المجتمع الفلسطيني الذي هو في حالة تنازع ما بين الاضطراب والتبلور، ولسان حال الناس يقول: نحن بحاجة إلى سلطة وليس إلى تسلُّط.

سادساً: الوطني والقومي:

أصبح هذا القول من كثرة ترداده في الأدبيات السياسة وكأنه ترف فكري عند البعض وليس ضرورة يتداخل فيها الذاتي بالموضوعي، بل ومال البعض إلى السخرية من هذا الشأن أي الربط الجدلي ما بين البعدين الوطني والقومي في إدارة الصراع، مروجاً هذا الذي يميل إلى السخرية مقولات، نزوعية ذاتوية لاتجيب على مسائل الحياة بجدية عالية، وتحويلها إلى أيقونة لايعني أنها بلا دلالة، ولكنها ليست كل الحقيقة من مثال مقولة (القرار المستقل)، والذي حولها إلى أيقونة وتقديس هو ذاته الذي أخذها وسلمها للعدو الصهيوني وتنازل عن كونها أيقونته المقدسة أمام إملاءاته المتتالية من الأمن والطرق والبوابات والمعاملات المدنية.. والاقتصاد.. والسيادة الخ.

بكل الأحوال مسألة الربط ما بين الوطني والقومي في إدارة صراع طويل الأمد كصراع وجود، لم تكن يوماً مسألة استخدامية، بل بعداً فكرياً ومصيرياً في إدارته كحالة صراع طويل الأمد، له ما له على الشعب الفلسطيني والأمة العربية بكاملها من التزام وواجبات، على أن تملك الفكرة السليمة رؤيتها الاستراتيجية أثناء إدارة هذه العملية.

ومن يعتقد أن تسوية هنا أو تسوية هناك ستصادر هذا البعد لصالح النظام العربي القابل بالكيان الصهيوني اعترافاً وصلحاً، فهو مخطئ، فهذا الصراع موضوعي له طرفان لن توجزه تسويات مهما كانت سقوفها بين هذا الحال الانفرادي أو ذاك، والمسألة برأينا خارج سؤال: هل الحل منفرد أم جماعي؟ بل هي تكمن بالسؤال هل ما يتم يقوم على قراءة الأبعاد الاستراتيجية؟ الجواب واضح من الوقائع.

إن الخلل الكبير الحاصل في عموم الحال العربي من فقدان استراتيجيا صراع هو الأصل والعلة، والأمر لايقف برؤيتنا ورأينا عند حدود الأنظمة كقراءة ورهان، بل كشعوب أمة واحدة تتطلع نحو التقدم والتحرر والوحدة فهل من ضمانة لوحدتها وتقدمها وتحررها في ظل زعامة المشروع الصهيوني لحاضرها ومستقبلها؟ هذا المشروع والكيان المحمي بالمظلة الاستراتيجية العسكرية النووية والأمريكية، هل سيكون هو السيد المهيمن على المنطقة؟ أم الحال الآخر النقيض؟

بكل الأحوال إذا ما كانت وقائع فرض الحال قوية ومسنودة اقليمياً ودولياً في الراهن، فلا يجوز أن يهبط سقف الممانعة الشعبية، ومقاومة التطبع ورفض تسيّد الكيان الصهيوني على الأمة إلى مستويات أدنى بحكم معطيات التسويات التي بدأت منذ اتفاقات «كمب ديفيد» ولم تتوقف مفاعيل وحضوراً واستحضاراً حتى اليوم.

بل أصبح من الملح أكثر من أي وقت أن تستنهض طاقات الأمة لمواجهة هذا الحال بالإمكانات المتاحة وهي كثيرة.

هذه النقاط الست هي التي يتقرر في ضوئها الإجابة على سؤال أين نسير؟ وهي خطوط مفاهيمية يتوحد أو يختلف في ضوئها ليس الجواب وحسب، بل السير والمصير، الحاضر صعب إلا أن المستقبل مأمول ■■

قضية اللاجئين وحق العودة

د. طلال ناجي

الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة



كما هو واقع فعلاً، فإن الآراء تختلف حول اتفاقيات أوسلو، من حيث تأمينها لحقوق شعبنا العربي الفلسطيني أو من حيث كونها غطاء لتمرير النكبة التي حلت بشعبنا إثر العدوان الإمبريالي الصهيوني على المنطقة العربية، وخصوصاً فلسطين، وكل هذا يستدعي التساؤل حول ما قدمته هذه الاتفاقيات وتداعياتها لجهة حقوق شعبنا العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وقيام دولته الوطنية المستقلة.

ومن المعلوم كذلك، فإنه أيضاً، ومنذ بدء تنفيذ حلقات المشروع الإمبريالي الصهيوني، وبعد حرب إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948م، وعلى الرغم من خمسة حروب كبيرة، هي اعتداءات مبيتة ومخطط لها ومحسوبة بدقة، فضلاً عن عدد لا يحصى من الاعتداءات، والتدخلات في الشؤون الداخلية للأقطار العربية، بهذا الشكل أو ذاك، فإن آثار تلك النكبة لا تزال قائمة حتى اليوم، وبالرغم من اتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة واتفاقات أوسلو.

هذه النكبة، أي التهجير المخطط والمنظم للفلسطينيين، والذي يتمثل بطرد غالبية الشعب العربي الفلسطيني من أرضه واحتلال تلك الأرض، وتدمير قراه ومحاولة طمس تراثه، والتعفية على آثاره، وبعد تطورات قضية التسوية للصراع العربي ـ الصهيوني، تبرز إلى الواجهة أحد أبرز عناصر تلك القضية، ألا وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي قضية تظافرت لإضعافها جهود أطراف دولية وعربية كل بحسب مصالحه الذاتية بشأنها، ولهذا السبب، ولأسباب أخرى، فإن السجل الفلسطيني والعربي عن النكبة وقضية اللاجئين ضعيف جداً، ولا توجد اليوم إلا بعض المذكرات وأوراق هنا وهناك، هذا إلى جانب ما يثيره العدو الصهيوني من حجج ومزاعم وذرائع، تعتمد على التزييف والأباطيل، والتي ثبت كذبها، في مواجهة تفعيل هذا الحق الذي تثبته الشرعية التاريخية والأعراف والمواثيق الدولية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

لقد تم توثيق نزوح أهالي 418 قرية عربية فلسطينية، كما جاء في أبحاث المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي، وكما جاء في السجلات الصهيونية ذاتها، على يد المؤرخ الصهيوني «بني موريس» الذي وثق نزوح أهالي 369 قرية، وهناك أبحاث أخرى أعطت أرقاماً ذات أعداد مختلفة في العدد، ولكنها لا تقل في كل الأبحاث عن 450 قرية فلسطينية، وذلك راجع إلى الاختلاف في تعريف القرية أو المكان الذي تم النزوح منه، وبإضافة عشائر قضاء بئر السبع، وعدد من القرى التي أسقطت، نخلص إلى أن سجل النزوح، أو الهلوكوست الفلسطيني، يحتوي على 532 محلة سكنية، سواء كانت مدينة أو قرية، أو قبيلة عربية(1).

من هذا السجل نخلص إلى أن عدد اللاجئين عام 1948 هو 805,069 شخصاً، وبإضافة اللاجئين داخل الكيان الصهيوني وهم العرب الذي طردوا من قراهم، ولكنهم بقوا في مناطق الاحتلال عام 1948، وكذلك اللاجئين الذين فقدوا أرضهم في مناطق 1948، وفقدوا بذلك مصدر عيشهم، لكن بيوتهم بقيت مع مناطق عربية، يرتفع رقم مجمل اللاجئين إلى أكثر من 950 ألف نسمة، وإذا ما أخذنا معدل النمو الطبيعي السنوي، وهو ما ينطبق على غالبية اللاجئين في عهد الانتداب البريطاني، وهو 3,8% فيكون عدد كافة اللاجئين اليوم نحو خمسة ملايين لاجئ، أما عدد الفلسطينيين كافة، وعلى أساس نسبة نمو طبيعي تحدد 3,62%، وهو أقل من نسبة نمو اللاجئين، بسبب زيادة التعليم وتطور الحالة المادية، فيكون عدد كافة الفلسطينيين قد تجاوز 8 ملايين فلسطيني يتوزعون على الشكل التالي:

1ـ في أراضي 1948 (1,200,000) 2ـ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة 3 مليون نسمة، أي أن 4 مليون نسمة، أي 50% من المجموع عام 1999، يعيشون على أرض فلسطين، ومنهم كذلك 3,127,374 أي 41% يعيشون في ما

بحمى بدول الطوق، وهذا يعني أن 87% من مجموع الفلسطينيين لا يزالون يعيشون في فلسطين وحولها بعد 50 عاماً من النكبة، ويوجد حوالي المليون، أي 13%، في دول الخليج والأمريكتين وأوروبا.

وبعد خمسة عقود من النكبة، فإن من أصل خمسة ملايين لاجئ، لا يوجد في سجلات هيئة غوث اللاجئين سوى أكثر بقليل من 3 ملايين لاجئ، والباقي غير مسجلين، وحسب اتفاقيات أوسلو، فإن المواطنين «الأصليين» في الضفة الغربية وقطاع غزة، هم وحدهم أعطتهم هذه الاتفاقيات بعض الحقوق، تحت سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، وعددهم يزيد عن المليون نسمة ـ أي ما نسبته 13%، أما الباقون فلم تعد لهم حقوق بحسب هذه الاتفاقيات. أما مساحة الأرض التي احتلت عام 1948 فهي كما يلي:

1ـ 17,180,000 دونماً أجلي السكان العرب الفلسطينيون عنها.

2ـ 1,460,000 دونماً، أراضي عربية بقي أهلها فيها، وأصبحت تحت السيادة الصهيونية.

3ـ 1,617,000 دونماً، أراضي ملكها الانتداب البريطاني لليهود المهاجرين.

ما يعني أن مساحة الكيان الصهيوني أصبحت خلال أقل من سنتين 20,850,000 دونماً، وهو يعني أيضاً 92% من مساحة هذا الكيان هي أرض فلسطينية لا يقبل الجدل حول ملكيتها وشرعية هذه الملكية باعتراف المستعمر البريطاني وهذا لا يعني أن النسبة الباقية أي 8% هي لهم والتي سيطروا عليها عام 1948.

هذا هو حجم الجريمة التي وقعت على الشعب العربي الفلسطيني، خمسة ملايين لاجئ، يمثلون 70% من الشعب العربي الفلسطيني، و78% من مساحة فلسطين احتلت عام 1948، وقد سبق للعدو الصهيوني أن زحف واستولى على العديد من المواقع أثناء فترة الهدنة مثل جبل «كوبس» في الضفة الغربية ـ القدس، والأراضي حول الحولة وطبرية، والقرى السبع في لبنان، وجاء عدوان 1967 ليضيف مساحات جديدة ولاجئين جدد، أما اتفاقات أوسلو وتداعياتها، فلها حديث خاص، من حيث إضفائها الشرعية على الاحتلال والاغتصاب، ودفع قضية العودة واللاجئين في نفق غير معروفة نهايته، وما يستتبعه ذلك من اختزال حق تقرير المصير إلى مجرد حكم إداري ذاتي محدود، على الرغم من تسميته بـ «السلطة الوطنية الفلسطينية» وبمختلف هيئاتها، التي لا تزيد عن ترتيبات بلدية محلية، إلى تقسيم الشعب العربي الفلسطيني، بل تجزئته إلى 3 أجزاء: فلسطينيو 48 وفلسطينيو الضفة والقطاع، واللاجئون في الشتات، إلى غير ذلك... الخ.

يدعي العدو الصهيوني أنه لم يكن السبب الرئيسي والأول في الهلوكوست الفلسطيني، ولكن عند دراسة البحوث الصهيونية ذاتها، وبعض الدراسات الفلسطينية الميدانية، نجد أن عملية الطرد والتهجير الجماعي، وبواسطة القوة العسكرية المسلحة بدأت مع عملية غزو فلسطين، وحسب خطة موضوعة منذ زمن، وآخر تعديل لهذه الخطة كان في خطة «دالت» بكل تدرجاتها، والتي بدأت في أوائل نيسان 1948 عندما كانت فلسطين لا زالت تحت الانتداب البريطاني، وما كان من دور الانتداب في تمكين الصهاينة من الاحتلال والاغتصاب والاستيلاء والمصادرة.

كيف حدث أن يتحول شعب آمن في أرضه التاريخية إلى لاجئ مشرد، في أرضه، وفي الأقطار المجاورة وتسلب منه أملاكه!

1ـ في عام 1897 وضعت خطة استعمار واستيطان فلسطين من قبل الحركة الصهيونية، وبمباركة ومؤازرة الدوائر الاستعمارية الأوروبية، وحين وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، على قاعدة تقاسم تركة الرجل المريض، الدولة العثمانية، وفق خطة سايكس بيكو عام 1916، وعلى أساس وعد بلفور 1917 بدأت الحركة الصهيونية بالتعاون مع سلطة وقوات الانتداب تنفيذ عملية التهجير العسكري للشعب العربي الفلسطيني.

2ـ حتى نهاية الانتداب البريطاني في 15/5/1948، كان الصهاينة قد احتلوا 213 محلة عربية فلسطينية، أي ما نسبته 43% وطردوا 413 ألف لاجئ، أي 54%، وخلال أيام من بعد إنهاء الانتداب البريطاني وسع العدو الصهيوني أعماله العدوانية فوصل ما احتله إلى 291 محلة أي ما نسبته 59% وطردوا 500 ألف لاجئ 65%، وبذلك يكون مصير فلسطين قد تقرر سلفاً، وقبل أن تبدأ القوات العربية بالأعمال المسلحة، الأمر الذي يعني في العرف العسكري وقوانينه أن طرد اللاجئين لم يكن دفاعاً عن النفس بل كان عدواناً سافراً وصريحاً واحتلالاً واستيطاناً مخططاً له من أجانب قادمين من الخارج، فمن أصل 600 ألف يهودي، كان 25 ألف فقط يحملون الجنسية «الفلسطينية» أي جنسية الانتداب المفروضة بقوة الاستعمار البريطاني.

3ـ وتؤكد الوثائق الصهيونية، أنه لم يحدث نزوح أثناء توقف العمليات العسكرية لأي سبب كان ومهما كانت مدة التوقف قصيرة، وهذا يدحض المزاعم الصهيونية على أن النزوح تم بأوامر عربية، أو بسبب الهروب من الأخطار المحدقة. إن هذا الأمر إن عنى شيئاً، فلا يعني سوى تشبث الشعب الفلسطيني بأرضه، وتمسكه بوطنه التاريخي، وهم لم يخرجوا إلا بقوة السلاح، ونتيجة المذابح الجماعية التي نفذتها العصابات الصهيونية، والتي يزيد عددها عن 25 مذبحة جماعية، مثل دير ياسين والدوايمة.

4ـ هذه المذابح التي نفذت على ثلاث مراحل متتالية من مراحل الغزو الصهيوني، المرحلة الأولى من هذه المذابح بدأت بمذبحة دير ياسين. والثانية بمذبحة اللد، والثالثة بمذبحة الدوايمة وسعسع، لقد سجلت الوثائق الرسمية الصهيونية والبريطانية والبحوث الميدانية حدوث 25 مذبحة جماعية.

مما تقدم فإن خروج العرب الفلسطينيين من أرضهم وديارهم تم في نطاق ما يعرف عالمياً بجرائم الحرب، والتي يوصفها القانون الدولي ووثائق جنيف وأنظمة الأمم المتحدة، بأنها، أي جرائم الحرب، القتل الإفرادي للأهالي، والقتل الجماعي للمدنيين بالغارات الجوية، ومحاصرة المناطق المدنية وتدمير المساكن على السكان، وقتل أسرى الحرب، لقد استخدم العدو الصهيوني كل الأساليب الممكن تصورها في عملياته لطرد وتهجير الفلسطينيين، استخدم المدافع بكل أنواعها وعمليات النسف والتفجير والقصف بالطائرات، والسكاكين والحراب...

إن الأرض التي «تملكها» اليهود في ظل سلطة وقوات الانتداب البريطاني، وحسب الوثائق البريطانية، لا تتجاوز مساحتها 5,5% من مساحة فلسطين، وقبل خروج القوات البريطانية وإنهاء الانتداب، احتل الصهاينة ما نسبته 11% من مساحة فلسطين، وهي التي أعلنوا عليها كيانهم الاغتصابي، والدول التي اعترفت بهذا الكيان إنما اعترفت بالسيطرة على هذه المساحة من فلسطين فقط، وما زاد عن هذه المساحة فقد تم بالتوسع العدواني المستمر، أثناء ما دعي بحرب 1948، فقد احتلوا الجليل وجنوب فلسطين عدا قطاع غزة، والنقب الجنوبي، هذا الأخير تم احتلاله بعد توقيع الهدنة مع مصر.

وعليه فقد زادت المساحة التي احتلها الصهاينة بالقوة العسكرية من 5,5% إلى 77,4% من مساحة فلسطين، وبقي 22,6% في أيد عربية، 21,3% الضفة الغربية و1,3% قطاع غزة، وحسب القانون الدولي، فإن احتلال هذه المساحة الشاسعة بالقوة العسكرية، لا يسبغ عليها حقاً شرعياً لقوات

الاحتلال الصهيوني، بل تبقى، ومهما طالت فترة الاحتلال، أرضاً محتلة يجب بالنهاية إعادتها إلى أصحابها الشرعيين، فما هو موقف «المفاوض الفلسطيني» من هذه الحقيقة المادية الثابتة في القانون الدولي واتفاقات جنيف 1949 وميثاق العصبة والأمم المتحدة!!!

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية عودتهم تمثل أحد أبرز القضايا الرئيسية لقضية الصراع العربي الصهيوني، منذ قيام الكيان الصهيوني على حساب الأرض والإنسان العربي الفلسطيني، وقد اتخذت قضية اللاجئين وحقهم بالعودة نقلة نوعية منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، بسبب كونها أولاً ثورتهم، أي ثورة اللاجئين في الشتات، وثانياً انتقالها من دائرة الحلم القومي إلى صميم المشروع الوطني التحرري.

إن خطورة التسوية السياسية المتفاوض عليها، بين قيادة م. ت. ف المتنفذة وقادة العدو الصهيوني، على مجمل القضية الفلسطينية، من الهوية والانتماء والوحدة الوطنية للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، تتاتى من الإجحاف، لا بل التنكر للحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا العربي الفلسطيني، لقد قاد البرنامج التسووي لتيار التسوية إلى استبعاد القضايا الجوهرية في القضية الوطنية لشعبنا، ومنها على وجه الخصوص قضية اللاجئين وحقهم بالعودة، وترحيلها من ملف الأولويات الوطنية المجمع عليها إلى ملف القضايا الثانوية أو المعلقة، لكن الموقف السياسي الوطني، والموقف الشعبي، المدعوم من قوى حركة التحرر العربية، المعارض لمشروع التسوية، يصر على التركيز على قضية اللاجئين، بوصفها القضية السياسية الوطنية ذات الأولوية، والتي ترتبط بحق تقرير المصير لشعبنا العربي الفلسطيني، وبالتالي حقه في إنشاء دولته الوطنية المستقلة.

إن اتفاق واي ريفر (2) الموقع في شرم الشيخ 1999/9/4، قد كرس المخاطر المحدقة بالقضية الوطنية لشعبنا، خاصة وأنه ربط بصورة مباشرة بين مرحلتي التفاوض الانتقالية والدائمة، وبتكريس أوسلو مرجعية وحيدة لمفاوضات الحل النهائي، أدخل الحقوق الوطنية الفلسطينية، غير القابلة للتصرف، في نفق لا نهاية له، وأبقى هذه الحقوق تحت رحمة العدو الصهيوني.

ومن الثابت، فإن قضية اللاجئين، وحقهم بالعودة، هي أهم القضايا التي يتهددها اتفاق شرم الشيخ، عبر الربط بين المرحلتين وعبر توظيف أوسلو كمرجعية تفاوضية، ومن خلال إطلاق أسلوب المفاوضات السرية وعلى أعلى المستويات، مما يجعلها عرضة للمساومة والتصفية إذ يؤكد العدو الصهيوني يومياً بالخطوط التي لن يتجاوزها، بينما المفاوض من الجهة الأخرى تجاوز وفرط وتنازل، ولم يعد له من شيء يتفاوض عليه، سوى موضوع سلطته والكيان المزعوم إنشاؤه، المنزوع من السيادة والمقام على أرخبيل من الجزر السكانية المتناثرة في بحر المستوطنات والطرق الالتفافية والقواعد العسكرية الصهيونية، والمدارة شؤونه من قبل مكاتب CIA المنتشرة في مختلف المناطق العربية الفلسطينية.

إن ما جرى في شرم الشيخ، أطلق على المستوى السياسي المعارض وعلى المستوى الشعبي مخاوف وهواجس ملايين العرب الفلسطينيين اللاجئين والمهجرين في الداخل والشتات، وهو في ذات الوقت، يعتبر على مستوى الفكر السياسي الفلسطيني مسألة على جانب كبير من الأهمية، تتعلق بالتطورات التي طرأت على مكانة قضية اللاجئين وحقهم المشروع والمكفول بالقانون الدولي والمواثيق الدولية والمسنود بالقانون الدولي الخاص به والقائل بأنه غير قابل للتصرف به، إن شرم الشيخ تمثل وتشكل نقلة نوعية، بل موقفاً لا مسؤولاً ومناقضاً للشرعية التاريخية والقانونية تجاه حق العودة، وقد اتسمت مواقف وتصريحات ممثليه في الأونة الأخيرة، خاصة بعد أحداث لبنان الأخيرة حول مشاريع التوطين، واتسمت بالضبابية والمراوغة والنفاق السياسي.

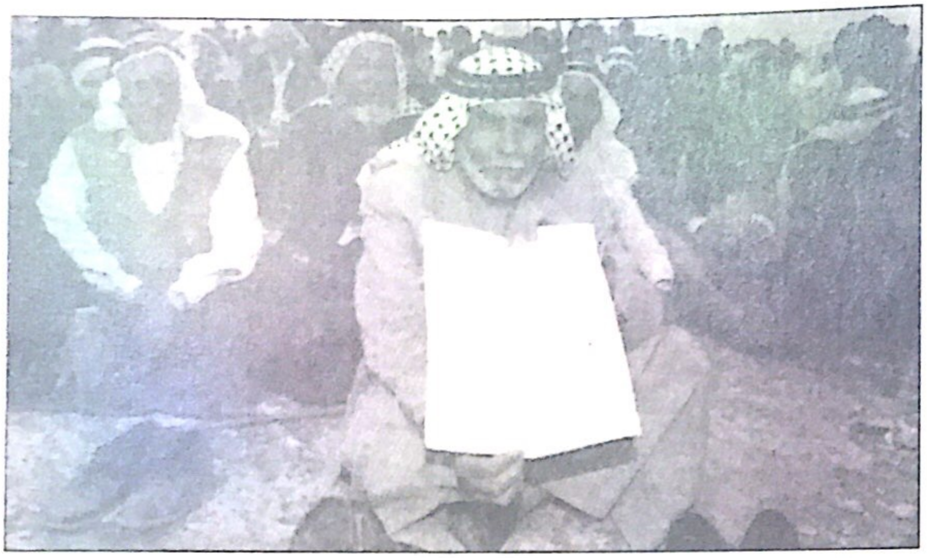
فيما يتعلق بقضية اللاجئين وحقهم المشروع بالعودة، اتسمت مكانته في الفكر السياسي الفلسطيني، ومنذ نشوء القضية الفلسطينية، بالفرادة والخصوصية لأنه يمثل أحد العناصر الجوهرية لهذه القضية ولهذا احتلت قضية اللاجئين وحقهم المشروع بالعودة، مكانة مميزة ومساحة واسعة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية وفكرها السياسي، فحق العودة حق مقدس لأنه يتعلق بجوهر الصراع، أي الناس والأرض، وهذا دائم ومستمر، ولن ينتفي إلا بتأمين حق اللاجئين بالعودة إلى أرضهم وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية، ولن يكون للصراع العربي ـ الصهيوني نهاية، مهما كانت سطوة القوى الضاغطة، دون تأمين حق العودة، إن هذا الحق مقدس، لأنه في وجدان كل عربي فلسطيني، عاش على أمله طيلة هذه الفترة، وسيظل يعيش على أمل تحققه، تشرد في أربع آفاق الأرض وهو متمسك به، ومن أجله بدأ ثورته المعاصرة منذ الخمسينات، وأنشأ م. ت. ف بوصفها الوعاء السياسي، وأنشأ المجلس الوطني وكتب دستوره الوطني المتمثل بالميثاق الوطني الفلسطيني الذي ظهر إلى حيز الوجود بإجماع وطني قل نظيره، وكون مختلف الفعاليات السياسية والمهنية والشعبية، وما انقطع تواصله، إن كان بين الشتات أو مع الداخل.

فقضية اللاجئين لم تكن البتة نتيجة الحرب العربية ـ الصهيونية الأولى، ولم تكن من صنع النظام العربي وقتذاك، ولا هي وليدة عام النكبة 1948، وإنما تعود بجذورها وخلفيتها إلى المشروع الإمبريالي الصهيوني، الذي ظهر إلى الوجود وتبلور في عام 1897، حيث تبلور في العقد الثاني من القرن العشرين الوعي الوطني والقومي في مواجهة الهجرة اليهودية المنظمة، بعد انكشاف اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، وفي العقد الثالث تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية وبدأت صراعها مع العدو الصهيوني والبريطاني، وعلى إثر تمكن الحركة الوطنية من الأمور تم إنشاء الكيانية والمؤسساتية الوطنية في مواجهة التشكيلات والمؤسسات الكيانية الصهيونية. فالهجرة الصهيونية كانت، وفي مركز قرار المشروع الإمبريالي الصهيوني، خلق واقع ديمغرافي يهودي في فلسطين، وعلى حساب الأرض والشعب الفلسطيني، وأعمال الاستيطان لا يمكن أن تتم إلا بإفراغ الأرض من ناسها، والإفراغ لا يتم إلا بالإرهاب الذي يقود إلى تهجير السكان، فتبرز إلى الوجود ظاهرة اللاجئين، وهذا ما حدث في فلسطين، فهل حق العودة حق قانوني وشرعي؟.

أولاً فإنه لا وعد بلفور ولا صك الانتداب، ولا توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام 1947 ولا اتفاقيات الهدنة عام 1949، ملزمة للفلسطينيين بشيء، فهم ليسوا طرفاً في أي منها، ولا يسبغ أي منها حقوقاً جديدة عليهم، أو يحرمهم من حقوقهم الشرعية والتاريخية.

وثانياً: فإن حق العودة مكفول بمواد «الميثاق العالمي لحقوق الإنسان» والتي تقضي مواده بحق كل مواطن في العيش في بلاده أو تركها، أو العودة إليها، وحق العودة مرتبط بحق الملكية، الانتفاع بها، والعيش على الأرض المملوكة، وحق الملكية لا يزول بالاحتلال، فلا يجوز انتزاع ملكية شخص من قبل سلطة الاحتلال، والاحتلال أصلاً غير مشروع في القانون الدولي.

ولو، لأي أسباب، أصبح الاحتلال «شرعياً» وعليه فإن تنازل تركيا عن السيادة على فلسطين وغيرها من الأقطار العربية، لم يلغِ حقهم في أراضيهم، كما إن انتهاء الانتداب على



فلسطين وغيرها من الأقطار العربية والأجنبية لم يلغ حقوق أبناء هذه البلاد في ملكيتهم الفردية.

وحق العودة وحق تقرير المصير متلازمان ولا ينفصلان عن بعضهما، فلاحق تقرير المصير دون التمتع بحق العودة، وحق المصير اعترفت به الأمم المتحدة عام 1946 كمبدأ وكحق، أي أنه ليس قراراً سياسياً، أو اتفاقاً بالتراضي، وقد اعترفت الأمم المتحدة بتطبيقه صراحة على الشعب العربي الفلسطيني منذ عام 1969 فصاعداً، بل أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة ذهب إلى حد الإقرار بأن للفلسطينيين الحق في الكفاح المسلح لتنفيذه، لأنه مشروع، ومستند على مبدأ الدفاع عن النفس ضد أي عمل عدواني يستهدف التهجير والاستيلاء على الأملاك الخاصة والعامة.

وبودي التأكيد، مرة أخرى، على أن حق العودة الذي يكفله القانون الدولي للفلسطينيين، كأفراد عن طريق ميثاق حقوق الإنسان واتفاقات جنيف حول الاحتلال، ومحاكمات نورمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية، والكثير من الأمثلة الواقعية، كما هو مكفول عن طريق حق تقرير المصير، وعليه فهو حق لا ينبثق عن اتفاقات سياسية، أو اتفاقات تسليم بعد الهزيمة، وهو حق لا يسقط بالتقادم، أي بمرور الزمن، ولكن الذي يميته هو اليأس والتخلي عن الكرامة الوطنية والقومية والدينية.

جاء في النص الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في قرارها الرقم 194/3 الفقرة 11، الصادر في 11/12/1948، والذي استمرت تؤكده في دورات اجتماعات الهيئة العامة السنوية، وبموافقة الأغلبية الساحقة لدول العالم، وطبعاً معارضة الكيان الصهيوني الدائمة والولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يلي نص الفقرة. «تقرر «الجمعية العامة» أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، يجب أن يسمح لهم بذلك، في أول فرصة عملية ممكنة، وأنه يجب دفع تعويض لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة، ودفع تعويض للخسارة والضرر الذي أصاب الممتلكات لإصلاحها وإرجاعها إلى أصلها من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة، بناء على قواعد القانون الدولي والعدالة(2).

ومن هذا النص الصريح والواضح نستخلص ما يترتب عليه ويعنيه بالنسبة للاجئ العربي الفلسطيني.

1ـ إن خيار العودة حق يكفله القانون الدولي، وهو حق غير قابل للتصرف إلا من قبل اللاجئ ذاته، وليس لغيره، مهما أسبغ عليه من صفات التصرف بهذا الحق.

2ـ وإذا قرروا العودة، فإن منعهم، بأي وسيلة، بما فيها القوة العسكرية، يعتبر عملاً عدوانياً، يعاقب عليه بالقانون الدولي، وكما ورد في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلام العالمي والإقليمي في الفقرة 51.

3ـ إن امتناع الكيان الصهيوني عن تنفيذ هذا القرار، يعتبر في عرف القانون الدولي، عدواناً مستمراً، يستدعي من الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها الوقوف ضده والعمل على عدم تكراره، والامتناع هذا يعتبر خرقاً مستمراً لقرارات الأمم المتحدة ذات الإجماع الساحق.

4ـ ويترتب على الخرق المستمر، مسؤولية الخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن منع اللاجئين من حقهم في العودة إلى وطنهم، واستغلال أراضيهم وممتلكاتهم طوال أكثر من 50 عاماً، ومسؤولية المعاناة النفسية التي قاسوها، على نفس المبادئ التي عوضت بها ألمانيا اليهود لأعمال النازية، حسب اتفاقية لكسمبورغ في 10/ أيلول/ 1952.

5ـ إن التعبير الذي روجته وسائل الإعلام الصهيونية عن أن القرار 194 يعني العودة أو التعويض، خاطئة ولا صحة له البتة، فهذا القرار يقول صراحة العودة مع التعويض للخسائر الناجمة عن الاحتلال والاستغلال، فالمذكرة التفسيرية للقرار 194 تركز على التعويض عن «النهب والسلب للممتلكات الخاصة، وتدمير الممتلكات والقرى دون حاجة عسكرية».

لقد بلغت خسائر الفلسطينيين بأسعار 1948، محسوبة بالمليون جنيه استرليني، حسب دراسة الأستاذ سلمان أبو سته 743,05 مليون جنيه استرليني. وتقدير الاقتصادي الفلسطيني د. يوسف صايغ بلغ 756 مليون جنيه استرليني، وهو رقم مقارب لدراسة سامي هداوي 763 مليون جنيه، وتقدير الهيئة العربية العليا لفلسطين 1933 مليون جنيه استرليني، فضلاً عن الخسائر في رأس المال البشري والمعاناة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وفي حال حسابها على أساس تقدير د. هداوي فإن الرقم يتجاوز 500 مليار دولار لعام 1999 على أقل التقديرات.

آن الأوان لأن تنتهي حال اليأس والإحباط، ويبدأ العمل الجدي والمسؤول، لذلك يجدر باللاجئين الفلسطينيين المبادرة إلى التأطر والتنظيم، وبالتعاون مع الفصائل والقوى الوطنية المعارضة لاتفاقات أوسلو. العمل على المحافظة على حقوقهم وتوثيقها وتنظيم الصفوف للمطالبة بهذه الحقوق الوطنية والتاريخية، المشروعة بكل الأعراف والمواثيق الدولية، في الاعتبارات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والدينية، يجب الاستمرار بالمطالبة والكفاح في سبيل تأمين حق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم التاريخي فلسطين إلى أراضيهم وبيوتهم واسترداد أملاكهم، والتعويض عليهم الخسائر التي تكبدوها نتيجة تهجيرهم وتشريدهم، ونتيجة معاناتهم من اللجوء طيلة الـ 50 عاماً المنصرمة. إن الأوطان مقدسة لا تباع ولا يفرط بها ولا يقبل عنها بديلاً.. ■■

1ـ راجع سلمان أبو ستة محاضرة حول حق العودة القاهرة 8/ يناير/ 1996م.

2ـ قرارات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ومجلس الأمن الدولي في أربع مجلدات.

مصير منظمة التحرير!!

شفيق الحوت*

لا أعتقد أن هناك بين الفلسطينيين من يشكك بالحاجة الوطنية والنضالية الملحة إلى وجود إطار «سياسي ـ تنظيمي» يكون بمثابة المرجعية الوطنية العليا لجماهير شعب فلسطين حيثما تواجدت جموعها داخل الأراضي المحتلة أو في ديار الشتات والاغتراب، والملتقى لقيادة قوى هذا الشعب وتنظيماته السياسية والمهنية وكل الناشطين من أبنائه والمعنيين بمسيرته النضالية العامة وتقرير مصيره.

ولقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية، بميثاقها ومؤسساتها، تجسد هذا الإطار المطلوب حتى ١٩٩٣/٩/١٣، عندما أقدمت قيادتها على توقيع اتفاقية أوسلو، متحدية ميثاق هذه المنظمة وأنظمتها الأساسية والداخلية، ما تسبب في شرخها والانقسام من حولها. ثم فقدت هذه المنظمة شرعيتها الشعبية بعد الاعتداء على ميثاقها وتجويفها من كل المبررات التي أدت إلى قيامها.

والسؤال المطروح في الساحات الفلسطينية المختلفة، والذي لم يحظ بعد بالجواب الشافي، يدور حول إمكانية رد الروح إلى هذه المنظمة وإعادة بنائها من جديد، مع الأخذ بالاعتبار، المتغيرات الهامة التي طرأت على المسيرة النضالية الفلسطينية.

وما هذا بالسؤال السهل، بدليل أن أكثر الفصائل والقوى الفلسطينية المعارضة لاتفاقية أوسلو، بل ولنهج التسوية من أساسه، لم تقدم حتى الآن على أي تحرك جاد لإقامة بديل لهذه المنظمة. وذلك لمجموعة من الأسباب، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي يتعلق بتركيبة هذه الفصائل والقوى وعجزها عن تجاوز مرحلة ما قبل اتفاقية أوسلو.

أول هذه الأسباب أن هناك إجماعاً فلسطينياً على أن تأسيس وإقامة منظمة التحرير الفلسطينية كان واحداً من أهل إنجازات الشعب الفلسطيني الوطنية في تاريخه النضالي. فعلى الرغم من كل ما قيل، في حينه، عن نشأة هذه المنظمة سنة ١٩٦٤، بأنها وليدة قرار من الأنظمة العربية، أو ما قيل أيضاً بأن اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد كان بقرار عربي آخر بعد عشر سنوات على نشأتها، سنة ١٩٧٤، فالواقع أن هذا القرار كان انعكاساً لقدرة المنظمة في خلال تلك السنوات العشر الأولى من عمرها على تجسيد مرجعيتها لدى الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وفصائله. أي أنه كان نتيجة لا سبباً، ثم إن مسيرة المنظمة على امتداد أكثر من ثلاثين سنة، والتفاف الشعب الفلسطيني من حولها، وما قدمه تحت راياتها من تضحيات يستحيل تثمينها، أثبتت عكس كل ما قيل. وبغض النظر عن تقويمنا لما خاضته هذه المنظمة من معارك سياسية وعسكرية، مع هذا النظام العربي أو ذاك، فإن في ذلك الدليل على أنها لم تكن صنيعة هذه الأنظمة وأنها كانت مستقلة الإرادة والقرار مما لا سابقة له في تاريخ كل القيادات الفلسطينية التي سبقتها.

وثاني هذه الأسباب التي تجعل التفكير في البحث عن إطار سياسي بديل مهمة صعبة وشبه مستحيلة، يكمن في هذه التراكمات من المكاسب التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية طيلة هذه السنوات، والتي لا يجوز المقامرة في الرهان عليها.

فبالاضافة إلى نجاح المنظمة في تمثيل شعب فلسطين، رغم استحالة العمل بموجب النظام الانتخابي لأسباب موضوعية معروفة، فقد استطاعت انتزاع شرعيات إضافية لها على المستويين العربي والدولي، حيث أصبح لشعب فلسطين، ولأول مرة في تاريخه النضالي من يمثله ويتحدث باسمه ـ بقرار منه ـ في جامعة الدول العربية، ثم في هيئة الأمم المتحدة، وما تفرع عن ذلك من منظمات وتكتلات ومؤتمرات إقليمية وقارية ودولية. كما أصبح له «مكاتبه» التي ترفع راية فلسطين في العديد من عواصم العالم، والتي يتم التعامل مع بعضها على نفس المستوى الذي تعامل فيه سفارات الدول المستقلة. بل إن هناك من «سفراء» المنظمة من أصبح في بعض هذه العواصم، بحكم الأقدمية، «عميداً» للسلك الدبلوماسي فيها.

ومن المؤكد أنه يصعب، إن لم يكن يستحيل، على أي مبادرة فلسطينية، إقامة تنظيم جديد، يضمن وراثة هذه المكاسب، من دون أن يبدأ المشوار من نقطة الصفر كما كان عليه الحال سنة ١٩٦٤.

وثالث هذه الأسباب، أن هذه المنظمة، تميزت عن غيرها من حركات التحرير الوطنية التي عرفناها بين شعوب العالم الثالث، فكانت أكثر من مجرد حزب أو تنظيم أو جبهة، إذ تحولت إلى ما يشبه «وطناً معنوياً» لجماهير الشعب الفلسطيني، فحاولت جهدها كي تلبي حاجاته ومطالبه المختلفة في شتى الميادين والمجالات. وهي حتى يومنا هذا، ورغم وجودها في غرفة العناية الفائقة بين الموت والحياة، لاتزال الموئل الأول والأخير الذي يقصده أصحاب الحاجة ـ وما أكثرهم ـ من أبناء شعبنا، سعياً وراء مساعدة ما، تربوية، أو طبية، أو اجتماعية إلى غير ذلك.

إذا تم التوافق حول هذا التمهيد، أي ترجيح فكرة رد الروح للمنظمة والعمل على إعادة بنائها من جديد، فإن السؤال المنطقي التالي الذي يطرح نفسه، هو: كيف؟ ومن أين نبدأ؟.

لست في هذا الحديث بصدد تقديم مشروع تفصيلي حتى لو كان في حوزتي مثل هذا المشروع، لأنني أؤمن، ومن موقع التجربة، أنه من الأفضل أن تأتي مثل هذه المشاريع من تجمعات أو لجان مؤمنة بهذا التوجه، وليس من أفراد، حتى لا يعمد أي فريق ما إلى تصنيفها قبل قراءتها فيحكم عليها سلفاً من خلال رواسب العلاقات النضالية السابقة سلباً أو إيجاباً. لذلك سأكتفي بالإشارة إلى عدد من النقاط التي أعتبرها المداخل التي لابد من عبورها لأي تحرك يستهدف تحقيق هذه المهمة الشاقة.

أولاً: الفصل بين المنظمة والسلطة

إن شر ما تعاني منه الحركة الوطنية الفلسطينية حالياً، بكل قواها وفصائلها وفعالياتها، وبمعزل عن موقف أي منها من اتفاقية أوسلو أو مجمل النهج التسووي، هو هذا الخلط القائم بين المنظمة والسلطة، وعدم ترسيم الحدود الفاصلة بينهما، أو توضيح العلاقة بين المرجعية السياسية الوطنية لشعب فلسطين المجسدة بالمنظمة، وبين أحد إفرازات العملية الصراعية مع العدو التي تجسدت بالسلطة الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو.

فالمنظمة ليست تنظيماً عابراً لوظيفة مؤقتة أو مرحلة محددة، وإنما هي مرجعية دائمة وواجبة الوجود المتواصل إلى أن تحقق أهداف الشعب الفلسطيني وفق ما حدده الميثاق، ولو بالحدود الدنيا التي أقرها مجلسها الوطني، كما ورد في وثيقة إعلان الدولة استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة، وهي الاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير فوق جميع الأراضي التي تم احتلالها بعد حرب ١٩٦٧، وفي مقدمتها القدس الشرقية.

ومن هنا فإنه ليس معقولاً وغير مقبول، وبخاصة على المستوى القيادي، الجمع بين الموقعين، واحد في المنظمة وآخر في السلطة، لأن الأولى مخولة حق القرار المصيري لشمولية تمثيلها لشعب فلسطين بأسره وليس مجرد قسم منه في الضفة والقطاع ولالتزامها بأحكام ميثاقها خلافاً لما هو عليه حال السلطة ومجلسها

الاشتراعي المحكومين بجزئية التمثيل وبأحكام الاتفاقيات التي وقعوا عليها.

ثانياً: التعددية والديمقراطية في إطار الوحدة الوطنية

لقد سبقت الإشارة إلى ما يميز منظمة التحرير الفلسطينية عن غيرها من حركات التحرر الوطنية، بسبب خصوصية قضية فلسطين وتعقيداتها، وما نجم عنها من تفتيت وشرذمة شعبها، فشبهناها بالوطن المعنوي لشعب فلسطين. وبناءً على ذلك، لابد من الإقرار المسبق بأنه لا يجوز لأي فريق أو تنظيم أو حزب إلغاء الآخر، أو فرض أيديولوجيته أو برنامجه السياسي عليه، أو حرمانه من التعبير عن رأيه واجتهاده في تفسير وتحليل كل ما يحدث في الساحة أو يمت للقضية بعلاقة، طالما أنه ارتضى المشاركة في هذا الإطار وفق ميثاقه ومبادئه وقوانينه الأساسية والداخلية. مطلوب ممارسة ديمقراطية حقيقية.

كما لابد من الإقرار، نظراً لظروف لا يمكن تجاوزها، بضرورة الحرص على أن يكون المجلس الوطني العتيد أقرب ما يمكن أن يكون عليه في تمثيله لأبناء فلسطين، مع تركيز خاص على مراكز تجمعه المتعددة، وعلى قواه الحية الناشطة ولاسيما بين الشبيبة الطالعة.

ولابد من التذكير باستمرار بأن الشعب في النهاية هو صاحب الكلمة الفصل، ولابد بالتالي من الإشارة إلى المواضيع المصيرية التي لا يمكن اتخاذ القرار بشأنها من دون الرجوع إليه، تماماً كما يفعل المسؤولون في إسرائيل في مثل هذه المنظمات.

وأخيراً لابد من الاعتراف بفشل التجربة السابقة التي قامت بين فصائل الثورة واعتمدت تقاسم الحصص بناءً على تقديرات القدرات العسكرية لكل منها، والتي ترتب عليها ترجيح «الحزبية» على «الوطنية» و«الولاء» على الكفاءة، مما أدى إلى إبعاد الكثيرين من خيرة أبناء شعبنا غير المنتمين لفصيل ما، وحرمانهم من المشاركة في المسيرة العامة.

ثالثاً: عروبة المنظمة

إن قضية فلسطين قضية عربية، وهذا ليس من قبيل التمني استجداء لدعم أو مساعدة، وليس من وحي الوجدان وما يثيره من حديث عن تراث تاريخي يتجاوز عمره الأربعة عشر قرناً ويجمع الفلسطيني مع شقيقه العربي، ويتضمن كل مقومات الأمة الواحدة، وإنما من قبيل الواقع المادي المحض والقائم على المصالح الوطنية أو القطرية المشتركة إن لم نقل المصير الواحد.

ومن دون الحاجة إلى مراجعة تاريخ فلسطين وجوارها، القديم منه والإسلامي، فإن ما عشناه من تجارب هذا القرن وحده، يؤكد أن كل ما يمس فلسطين وقضيتها يمس المصير العربي كله بالصميم، ومن المحيط إلى الخليج، وأن العكس صحيح كذلك. كيف لا، ونحن حتى هذه اللحظة نشهد أراضياً عربية لاتزال محتلة في بلدين عربيين بسبب قضية فلسطين، لأنهما رفضا ما قبلت به قيادة المنظمة من مشاريع حلول لم تستجب للحدود الدنيا من حقوق شعب فلسطين!.

وبناءً عليه لابد من الإقرار، ولو من منطلق المصلحة القطرية المحضة، أن قضية فلسطين هي قضية قومية بقدر ما هي قضية وطنية، وأنه لابد لأية قيادة فلسطينية أن تدرك هذه الحقيقة وأن تعمل بوحي منها على إقامة علاقات متوازنة ومحسوبة بمحيطها العربي، كما عليها أن تدرك بأنه من دون عرب يستحيل تحقيق أي هدف من أهدافها الوطنية. ولذلك لابد من طي معزوفة القرار الوطني المستقل والتمسك بالقرار القومي، الذي يتوجب على الفلسطينيين قبل غيرهم مسؤولية كبيرة في صياغته بحكم حاجتهم المصيرية إليه أكثر من أي عربي آخر.

رابعاً: في الاستراتيجية والتكتيك

انشغل الفلسطينيون كثيراً، ومايزالون، ولاسيما بعد اتفاقية أوسلو بالحديث عن الحق الفلسطيني في فلسطين، وكأن هذا الحق غامض أو مبهم أو موضع تساؤل. ففلسطين من النهر إلى البحر كانت حقاً حلالاً زلالاً لأهلها ولكل من كان يقيم فوق ترابها أباً عن جد. ولقد تم اغتصاب هذه الأرض بقوى القهر الاستعمارية والصهيونية وأقيم على أنقاضها ما يسمى اليوم بإسرائيل. هذه أيضاً حقيقة لا يماري فيها أحد وإن كانت مؤسفة ومريرة.

إن السؤال الذي يجب أن ينشغل به الفلسطينيون هو كيفية استرداد هذه الأرض وإزالة ذاك الكيان العنصري المصطنع وإعادة فلسطين إلى طبيعتها التاريخية وعودة شعبها إليها.

إن الصراع ضد العدو الصهيوني امتد لنصف قرن حتى الآن، ولم يتم حسمه، وهو مرشح للاستمرار، ربما لنصف قرن آخر. ومن المؤسف، ولأسباب معروفة لا داعي لتكرارها، أننا قد فوتنا الفرصة التاريخية التي كان من المحتمل خلالها تحقيق أهدافنا بحرب واحدة أو ضربة واحدة.

تعقدت القضية الفلسطينية وتعقدت وسائل حلها، ولم يعد أمامنا من خيار غير التفكير باستراتيجية معقدة ومركبة لتحقيق هذه الأهداف. وهذا يعني أن هذا الصراع قد يمتد لعقود وتشارك فيه أجيال.

ومن هنا، ومن دون أن يغيب عن عقلنا ووجداننا حقنا المطلق في فلسطين كهدف استراتيجي، وواجب إعداد العدة لتحقيقه مهما طال الزمن، فعلينا في نفس الوقت أن ندرك ما علينا مجابهته والتصدي إليه من تحديات وصعوبات خلال دربنا الطويل وكيفية التعامل مع المتغيرات رفضاً أو قبولاً، بأقصى درجات اليقظة والحذر، وهو ما لم نتقن فعله عندما دخلنا مدريد وخرجنا من أوسلو. ربما كانت الظروف لا تسمح برفض نهج التسوية أو الحل السلمي، وأنا من المؤمنين بذلك، ولكن من يستطيع الجزم بأنه لم يكن باستطاعتنا الخروج بما هو أفضل، أو على أقل تعديل، الصمود في موقفنا التفاوضي كما كان في جولات واشنطن، كما فعل السوريون واللبنانيون على سبيل المثال؟.

المهم، أنه لابد للمنشغلين في الحديث عن الحق المطلق، وفي تصنيف الناس بقدر ما يرددون هذا الشعار في اليوم الواحد، أن يقفوا على أشواك الواقع لكي يتيقنوا من أن التكتيك حلال وشرعي طالما أنه لا يقفل الطريق أمام الثابت من الأهداف أو يشكك في صدقيتها.

لا أقول هذا رفضاً لشعار الحق المطلق أو لاستبعاد التعاون مع المؤمنين بضرورة إشهاره ليل نهار، وإنما على العكس فإني أرى في وجود هذا الفريق في إطار النضال المشترك أهمية لا يجوز إغفالها، وهذا بالإضافة إلى أن هذا الوجود يمثل حقيقة موضوعية يجب احترامها وتكريسها.

وإنما أقول هذا كله بهدف تذليل أحد أهم المعوقات الراهنة في محاولات بناء أي إطار جبهوي، ليس فقط بين الموالين والمعارضين لاتفاقية أوسلو، وإنما داخل كل من المعسكرين على حدة. والدليل على ذلك فشل الفصائل المعارضة في تشكيل أي إطار جبهوي فيما بينها حتى الآن.

وبعد...

أعيد وأكرر ما قدمته ليس أكثر من أفكار أولية تستهدف الدعوة الخالصة للبحث الجاد عن إمكانية رد الروح لمنظمة التحرير الفلسطينية وضرورة إعادة بنائها، اعتقاداً مني بأن مصيرنا الوطني والقومي يتعرض لعملية تفريط تهدد بالتصفية الكاملة لقضية فلسطين بكل أبعادها. ومن المفارقات الخارقة لطبيعة الأمور أن نشهد كل ما تعرضت له منظمة التحرير من تهميش وتقزيم، ومن تزوير لهويتها، وتحويلها من أداة للتحرير إلى أداة لتبرير التنازل عن حقوقنا الوطنية التي اعترفت بشرعيتها كل المحافل الدولية، من دون أن ننهض لتحريرها من قبضة من اعتبروها إقطاعية لفرد أو تنظيم، والعمل من جديد على تصويب مسارها وتفعيل إمكانياتها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا.

وإني لعلى يقين أن لهذا التوجه شعبية هائلة بين جماهير شعبنا بدليل هذه الأصوات المتعددة التي تصدر باستمرار عن العديد من تجمعاتنا في مختلف مراكز التجمع داخل الأرض المحتلة وخارجها.

فمن يبادر إلى تعليق الجرس؟ ومن يتولى المبادرة في الدعوى لهذا العديد من أعضاء المجلس الوطني الذين يرون هذا الرأي ولا ينفكون عن ترداده في مجالسهم الخاصة.

إنها لمهمة صعبة، ولكنها ليست مستحيلة، وإن لم نبادر إلى السعي لتحقيقها اليوم وليس غداً، فقد نضيّع فرصة قد لا تتكرر قبل فوات سنوات عدة ونهوض جيل غير هذا الجيل ■■

(*) عضو سابق في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف

فلسطين وأسئلة القرن الحادي والعشرين:

تحديات استكمال مهمات التحرر الوطني

عبد الرحيم ملوح

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف



القرن العشرون في أيامه الأخيرة... لقد كان قرناً عاصفاً بامتياز، ومليئاً بالتحولات الكبرى والأحداث الجسام على أكثر من مستوى وصعيد. ففيه وقعت حربان كونيتان، أبادت عشرات الملايين من البشر، واستعملت فيهما أحدث آلات الدمار الشامل والجماعي، واخترعت الأسلحة النووية وتم تطويرها، وتطوير وسائل نقلها، وتجربتها في هيروشيما ونجازاكي.

وغزا الإنسان الفضاء الخارجي، وطور الهندسة الوراثية ونجح في استنساخ الحيوان، واكتشف الكومبيوتر ونظم البرمجة والإنترنت، واستحدث بذلك ثورة مفتوحة في نظم الاتصالات والمعلوماتية في كل المجالات.

وتراجع الإستعمار القديم، ليحتل مكانه الاستعمار الجديد والإمبريالية الحديثة، والعولمة على أكثر من مستوى وصعيد. وانتصرت فيه أول ثورة اشتراكية، ودامت لما يقرب من سبعين عاماً، وبانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية، تبوأت أمريكا زعيمة العالم الإمبريالي، المركز الأول والأوحد عالمياً، حاملة معها أطماع الهيمنة المنفردة على العالم وشعوبه.

وتحررت عشرات الشعوب من الاستعمار القديم وأقامت كياناتها السياسية المستقلة. وآخرها انتصار شعب جنوب أفريقيا على نظام الأبارتهيد البغيض، واستقلال تيمور الشرقية. واصطلح على تسمية القرن العشرين برغم الكوارث التي حدثت فيه، وبخاصة النصف الثاني منه بعصر استقلال الشعوب والتحرر الوطني.

إنه بحق قرن التحولات الكبرى، هذه التحولات التي ستؤسس لتطورات وتحولات جديدة في القرن المقبل على أكثر من مستوى وصعيد.

ومن بين شعوب الأرض قاطبة، لم يتمكن الشعب الفلسطيني من النجاح في تحقيق أهدافه بالتحرر والاستقلال الوطني، رغم مرور ما يقرب من قرن على الصراع الدائر على أرض فلسطين، بين الشعب الفلسطيني من جهة، وقوى الاستعمار القديم والحديث والحركة الصهيونية من جهة ثانية، وبرغم التضحيات الجسام، التي قدمها طوال مسيرته الكفاحية.

لقد مرت قضية التحرر الوطني للشعب الفلسطيني بمنعطفات حادة عديدة، وتكالبت عليه قوى الأعداء، ووقعت قياداته المتعاقبة بأخطاء كثيرة، الأمر الذي حرمه من تحقيق أهدافه بالحرية والاستقلال ومن بناء دولته المستقلة.

وحظيت الثورة الفلسطينية المعاصرة، منذ انطلاقتها بمنتصف الستينات، بالتفاف الشعب الفلسطيني حول أهدافه بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، ونالت دعم شعوب العالم، وقوى التحرر والديمقراطية فيه، واعتراف المؤسسات الإقليمية والدولية.

وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وقعت تحولات دولية وإقليمية ومحلية، حيث انهار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، وانهار معه النظام العالمي القائم على القطبين، لتتبوأ أمريكا قيادة العالم. ووقعت حرب الخليج الثانية، ليتعمق الانقسام العربي، بعد أن دخل في عدة صراعات جانبية، وتراجعت الانتفاضة الباسلة، لتخمد نهائياً، لأسباب موضوعية وذاتية.

وبنتيجة هذه التحولات العاصفة، وعدم قدرة الوضع الفلسطيني على الصمود، واستعداد بعض الاتجاهات داخله للمساومة، تم توقيع اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣.

لقد انقسم الشارع الفلسطيني وقواه السياسية، حول إمكانية أن يحقق هذا الاتفاق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ونحن الآن نعبر السنة السادسة من تاريخ توقيعه، والسنة الأولى من انتهاء عمره الزمني، والنتائج باتت معروفة للجميع. فقد استطاعت إسرائيل توظيف الاتفاق والزمن معاً، لخلق حقائق أمر واقع جديدة على أكثر من مستوى، لتجعل من

وصول الشعب الفلسطيني لأهدافه أمراً يزداد صعوبة يوماً إثر يوم، في الوقت الذي تتحدث فيه عن تقدم التسوية وعن قرب الوصول للسلام وعن «تضحياتها» في سبيله.

وعلى الجانب الفلسطيني، تم إقامة كيان سياسي فلسطيني، مجزأ جغرافياً، ويملك سيطرة على جزء من الأرض وعلى غالبية السكان، ولاسيطرة له على حدوده، ومقيد بشروط قهرية متزايدة.

الخلاصة أننا نعبر إلى القرن الحادي والعشرين بدون تحقيق هدف التحرر والاستقلال الوطني الناجز، وتواجهنا التحديات ذاتها، تحديات الوصول بشعبنا لشواطئ الحرية والاستقلال الوطني، ولكن من على قاعدة ما تحقق حتى الآن بسلبياته وإيجابياته، وبالانطلاق من وقائع ومعطيات وموازين قوى نهاية القرن. نحمل أهدافنا وآمالنا لنعبر بها للقرن القادم فعقارب الساعة لاتعود للوراء ولايستعاد من التاريخ إلا رواية المؤرخين لوقائعه، واستفادة المهتمين من تجاربه ودروسه.

ان هناك جملة من التحديات تواجه شعبنا الفلسطيني وقواه السياسية داخلياً وخارجياً، من أجل متابعة سيره لتحقيق أهدافه بالتحرر والاستقلال الوطني الناجز بدولة مستقلة ذات سيادة في مقدمتها:

التحدي الأول، الذي يجابهنا هو تجديد الفهم لطابع المرحلة، باعتبارها لازالت مرحلة تحرر وطني، وحشد قوى شعبنا في الوطن والشتات، من أجل تحقيق هدفنا بالعودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس. لقد اعترى هذا المفهوم لطابع المرحلة التشويش الكبير منذ التوقيع على اتفاق أوسلو حتى الآن، الأمر الذي يتطلب إعادة الاعتبار له، وما يترتب على ذلك من سياسات وممارسات على أكثر من مستوى وصعيد.

إن ما تحقق حتى الآن بفعل عملية التسوية الجارية، هو قيام كيان سياسي فلسطيني فوق بعض الأرض الفلسطينية ويسيطر على غالبية الشعب، وعلى أهمية مايحمله هذا من آفاق مستقبلية مفتوحة على كل الاحتمالات، احتمال تطوره نحو الدولة المستقلة أو بقائه كياناً محدود الصلاحية منقوص السيادة، إلا أنه لم يغير من جوهر طابع المرحلة باعتباره مرحلة تحرر وطني. فالاحتلال لازال صاحب اليد الطولى، وليس هذا فحسب، بل إن له مشاريعه ومخططاته للتوسع ولمزيد من السيطرة، ويمتلك إمكانات وقوى هائلة لهذه الغاية.

إن قيمة تجديد الفهم هذا، تنبع من ثلاثة عوامل أساسية أولها؛ إعادة بناء الموقف السياسي الفلسطيني، ووسائله وأدواته بما يقربنا من هدف التحرر والاستقلال. وثانيها إعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني الوطنية، وبخاصة مؤسسات م.ت.ف، ومؤسسات السلطة الوطنية، على أسس ديمقراطية حقيقية توفر القاعدة الصلبة للوحدة الوطنية، القادرة على السير نحو الهدف. وثالثها، استعادة ثقة الشارع الفلسطيني في الوطن والشتات بمشروعه الوطني، وبأدوات ووسائل تحقيقه، والتفافه حوله فهو عنصر القوة الأساس القادر على التقدم للامام وعلى استحضار عناصر القوة الضرورية الأخرى.

والتحدي الثاني، تأكيد تمسكنا الثابت بحقنا بوطننا فلسطين، وبحقنا بالعودة إليه، وبتقرير مصيرنا وبناء دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس فوق ترابه الوطني. هذا الحق الذي يجب أن لاتتزعزع الثقة به، مهما كان ميزان القوى مختلاً أو كانت المعادلات السياسية مجافية. ان ما يفرض تأكيد هذه البديهية، بروز آراء من داخلنا، تستجيب لبعض الأطروحات الباحثة عن تسويات وحلول على حساب شعبنا.

إن تمسكنا بهذه الأهداف المعترف بها لنا من الشرعية الدولية وبها قرارات خاصة بقضيتنا، يتطلب بناء حركة شعبية فلسطينية فاعلة في الوطن والشتات، حولها وحول كل عنوان منها، ولتحول دون تراجع أية قيادة سياسية عنها، أكان ذلك بسبب شعورها بالعجز أو تحت ضغط الإغراءات.

والتحدي الثالث؛ صون وحدة شعبنا في الوطن والشتات، هذه الوحدة التي تعرضت وتتعرض للاهتزاز، بسبب الواقع السياسي والاقتصادي الذي عاشته وتعيشه تجمعات شعبنا من جهة، وظروف الهزيمة وما ينتج عنها من أزمة وتراجع من جهة ثانية. والمخططات الخارجية الهادفة تمزيق الوحدة السياسية من جهة ثالثة، وضعف دور وتراجع المؤسسات الوطنية الفلسطينية وبخاصة دور م.ت.ف من جهة رابعة، والشعور المتزايد لبعض التجمعات بفقدان الاتجاه وبالتخلي عنها.

إن مجابهة هذا التحدي، تتطلب إضافة للتمسك بالهدف الوطني الناظم، العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، رؤية خصوصيات التجمعات الفلسطينية، وهمومها، وما يترتب عليها من مهام وسياسات ومواقف، في إطار التمسك بالهدف الناظم، فخصوصيات التجمع الفلسطيني في لبنان تختلف عنها في الأردن أو غزة وغيرها.

والرؤية الحكيمة لهذا الوضع، تفرض على السياسة الفلسطينية عملياً، أن تحرص على الربط بين التمسك بالهدف الوطني العام، والسير به للأمام، وبذات الوقت معالجة الخصوصيات وتلبية الاحتياجات الناجمة عنها.

والتحدي الرابع، التصدي لمحاولات فرض تسويات وحلول قاصره، استناداً لاختلال ميزان القوى في المرحلة الراهنة ولاستعدادات بعض الفئات والشرائح في الهرم القيادي الفلسطيني، تنتقص من حقوقنا الوطنية الأساسية، فقد فُرض علينا في أوسلو اتفاقٌ ظالمٌ ومجحفٌ، وتلا ذلك سلسلة من البروتوكولات التطبيقية زادت الأمر تعقيداً. وهناك ضغوط متعددة، لإغلاق ملف التسوية السياسية الجارية بإملاءات وشروط جديدة. في مقدمتها الحيلولة دون حق شعبنا بالعودة إلى دياره وفقاً للقرار الأممي ١٩٤ وتوطينه وتهجيره مجدداً، وضم أراضي جديدة إلى إسرائيل في المناطق الحدودية، والإبقاء على كتل استيطانية في الضفة والقطاع، والسيطرة على مصادر المياه، والإبقاء على احتلال القدس. مقابل القبول الإسرائيلي بدولة فلسطينية على أجزاء من الضفة وغزة منقوصة السيادة. ولتمرير هذا المشروع، يجري الحديث عن اتفاقية إطار جديدة، تمدد عملية التسوية الجارية لسنوات أخرى حول بعض القضايا الصعبة.

إن القبول بهذه المشاريع، مهما كانت الأسباب والذرائع المساقة لذلك، عدا عن إبقائه على جوهر الاحتلال والتشرد فإنه يفرض على شعبنا قيوداً جديدة لعقود قادمة، الأمر الذي يستدعي أن نوحد قوانا لرفضها، والمدخل لهذا ينبع من التحرر من الشروط والاتفاقات المفروضة علينا، وبوقف عملية التفاوض الجارية، في ظل استمرار إسرائيل بسياساتها وممارساتها، وربط العودة إليها، بوقف عمليات التهويد والاستيطان، وبإعلان إسرائيل التزامها بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبأن التفاوض يجري لتنفيذ هذه القرارات، وفي إطار المرجعية الدولية التي أصدرتها.

والتحدي الخامس، رؤية المتغيرات السياسية، والواقع السياسي الجديد، وكيفية الوصول لمقاربة ولرؤية مشتركة اتجاه هذه المتغيرات والواقع السياسي الناجم عنها، وفي التعامل معهما، فالجميع يعترف بأن هناك متغيرات على الصعيد الكوني والإقليمي وبالتالي المحلي.

وان هذه المتغيرات العاصفة والكبرى - انعكست على ميزان قوى جديد، وفي رؤى جديدة، وبالتالي يجب أن تترك تأثيرها المباشر على مواقف وسياسات القوى القائمة، وأن عليها اشتقاق مواقف وسياسات جديدة، من أجل أن تستمر وتبقى فاعلة في المرحلة

الجديدة.

لقد ارتبكت القوى السياسية فكرياً وسياسياً وعملياً ـ بهذا القدر أو ذاك ـ بسبب حجم وثقل هذه المتغيرات وما نشأ عنها من واقع جديد. فالبعض منها، استخلص استنتاجات بأن عليه الرضوخ لهذه المتغيرات والقبول بكل ما يترتب عنها من مواقف وسياسات، وترتب عن هذا، القبول باتفاقات أوسلو وملاحقها. والبعض الآخر، لم يلحظ حجم المتغيرات وما تمليه عليه من ضرورة اتباع سياسات جديدة، فوقع في الشعاراتيه وبالتالي العزلة المتزايدة. والبعض الثالث، حاول ولازال، استخلاص مقاربة بين المتغيرات وميزان القوى الناجم عنها، وما تفرضه من سياسات ومواقف واقعية، وبين التكتيك السياسي المطلوب، والتمسك بالمصالح والأهداف الوطنية.

ورغم مرور وقت كاف على مرحلة الانهيارات السياسية الكبرى وتداعياتها ومع استمرار المرحلة الانتقالية، فلازالت الارتباكات السياسية والعملية مستمرة بهذا القدر أو ذاك، وبالتالي لازالت أضرارها قائمة. وهذا يفرض على النخب الفكرية والثقافية والسياسية والحزبية بذل جهود فكرية وسياسية وتنظيمية متزايدة، من أجل صوغ رؤية وسياسة موحدتين لمجابهة الواقع الجديد واستحقاقه بسياسة وطنية وممارسة عملية توصلنا لأهدافنا وحقوقنا. برغم حجم الخسائر التي حدثت والإحباطات القائمة، فالحق معنا، وقدرات وإمكانات شعبنا كاملة، وإرادته السياسية موجودة، وخبرتنا السياسية متوفرة.

إن التسليم بالعجز عن تغير الواقع الراهن يوقعنا بهوة الاستسلام، وبذات الوقت فإن عدم رؤية المتغيرات وحجمها وأثرها، يوقعنا في العدمية والمغامرة. في حين أن رؤية الواقع كما هو بدون أوهام أو إسقاط للرغبات عليه. والانطلاق من هذا، يؤسس لصوغ رؤية سياسية وممارسة واقعية معاً، توصلنا لأهدافنا، ولإنجاز مهمات التحرر الوطني بشكل ناجز.

والتحدي السادس، رؤية التداخل العميق والمتزايد بين مهام التحرر الوطني ومهام البناء الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي، في الممارسة العملية وليس نظرياً فقط. فالوضع الفلسطيني في الوطن بخاصة، يعيش وضعاً مركباً ومتداخلاً. فالاحتلال لازال موجوداً بكل أشكاله العسكرية والاستيطانية والاقتصادية، ويسيطر على كل مناحي حياتنا، وبذات الوقت قامت سلطة وطنية فلسطينية، تسيطر على أجزاء من الأرض وعلى غالبية الشعب، والمعركة من أجل دحر الاحتلال وإنهاء سيطرته لازالت في بدايتها، والسلطة الوطنية طرف رئيسي في مواجهة الاحتلال، وبذات الوقت أداة للسيطرة على الشعب، كأي سلطة طبقية سياسية. تمارس سيطرتها الأمنية والإدارية على الشعب من جهة، ومن واقع التزامها بالاتفاقات وما تمليه عليها من جهة ثانية. هذا الوضع المتداخل والمركب في آن، فرض التداخل في المهام الوطنية التحررية والديمقراطية الاجتماعية. وبات النضال من أجل دحر الاحتلال يستدعي النضال من أجل تعميق الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والتنظيم والإضراب والتظاهر.. والنجاح في هذه المهمات، يعزز تعبئة الشعب وقواه ومن وتائر تصديه للاحتلال خاصة أن واقع الممارسة والتجربة أثبت أن السلطة الوطنية غلبت التزاماتها مع الاحتلال على حساب الديمقراطية والحرية.. وفرضها لقانون منع التحريض، يدلل على هذا، وواضعوه لم يلحظوا أنه يساوي بيننا كشعب لازال تحت الاحتلال، وبين الاحتلال ذاته. وبذات الوقت فقد نشأ ائتلاف سياسي بين شريحة من الفئات الطبقية البيروقراطية الكومبرادورية، يزداد ارتباط مصالحها بالوضع السياسي القائم، وهذه الفئات لديها مصالح بقمع الشعب، وباستمرار العلاقة مع الاحتلال.

لكل ما سبق فإن المصلحة الوطنية تتطلب إرساء الديمقراطية والتعددية وتبادل السلطة وسيادة القانون ومحاربة الفساد المالي المؤدي للفساد السياسي، لأنها مكون رئيسي من مكونات إنجاز مهام التحرر الوطني، والتقدم على طريق التخلص من الاحتلال عنصر من عناصر إضعاف الفئات المرتبطة مصالحها به.

والتحدي السابع، بناء نظام سياسي فلسطيني، والمدخل لذلك إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف ومؤسسات السلطة الوطنية مستفيداً من المرحلة الماضية، نظاماً سياسياً عصرياً لايقوم على حكم الفرد الواحد *أو على حكم الحزب الواحد، بل يقوم على* المؤسسية، وعلى الفصل الكامل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى الفصل الوظيفي بين هيئات م.ت.ف وهيئات السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويستند على سيادة سلطة القانون، والمحاسبة الفردية، ويصون التعددية السياسية والحزبية وحرية التعبير والرأي والرأي الآخر، ومبدأ تداول السلطة. ويسود فيه مبدأ العدالة الاجتماعية بحيث تسخر موارد الدولة لخدمة الطبقات والفئات الأكثر فقراً. والنظام السياسي المطلوب، يجب أن لايعيد إنتاج الأسوأ في أنظمة العالم الثالث، (سيطرة الأجهزة الأمنية، والعسكرتاريا، والفساد المالي والإداري والسياسي..) إنه نظام يقوم على المكاشفة، وعلى وضع معايير صارمة للمسؤولية العامة.

ان النظام السياسي المنشود والسلطة المنبثقة عنه يجب أن يأخذا مشروعيتهما من الشعب ومن مدى تعبيرهما عن أهدافه ومصالحه. والقاعدة الذهبية لذلك هي الانتخابات الديمقراطية الحرة والمستندة لقانون انتخابي عصري لكل مستويات المسؤولية العامة (الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والمجالس البلدية والقروية والاتحادات الشعبية والأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية).

والتحدي الثامن، يكمن في بناء علاقاتنا مع محيطنا العربي على أساس الانتماء الواحد والمصالح المشتركة، وعلى العمل من أجل التغيير والتقدم والديمقراطية، وإعلاء شأن التضامن العربي وتعزيز الجامعة العربية بتجديد نظمها وآليات عملها.

إن التصدي لهذه التحديات الكبيرة، يحتاج لرافعة قوية، وبناء حركة شعبية قوية ومتنامية فاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية. وتجديد الأحزاب والحركات السياسية لذاتها وبرامجها ووسائل عملها. لكي تستعيد مكانتها السياسية في المجتمع ودورها القيادي في الحركة الشعبية.

لقد تراجع موقع ودور الكفاح المسلح منذ سنوات، في تعديل ميزان القوى بيننا وبين العدو المحتل، وانطلقت الانتفاضة الباسلة، لتحتل طوراً جديداً وأسلوباً خاصاً، يتلائم مع الواقع الجديد. والآن في ظل الوضع الجديد، واقع ما بعد المتغيرات الكبرى والاختلال بميزان القوى ـ وما بعد اتفاقات أوسلو وما نشأ عنها، فإن الأسلوب الأكثر ملائمة، هو تفعيل دور الحركة الشعبية وتعزيز وزن قوى الممانعة للتسويات المطروحة والتمسك بأهداف وحقوق شعبنا، وهذا الدور تتحمل مسؤوليته *القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في* شعبنا.

وعلينا بذات الوقت وعي أن التحدي الأساسي المتمثل في استكمال مهام التحرر الوطني والبناء الاجتماعي، يستند إلى العامل الذاتي الفلسطيني ومدى تماسكه وتمسكه بأهدافه أولاً وقبل كل شيء. وعلى مدى قدرتنا على تعديل ميزان القوى، بما يؤمن لنا استعادة حقوقنا وتحقيق أهدافنا. فكما في الحرب، كما في المفاوضات، فإن النتائج يقرها في النهاية ميزان القوى بمكوناته الشاملة، وليس رغبات المتفاوضين أو حماسة المحاربين ■■

صراع متواصل بأشكال مختلفة

د. ماهر الطاهر
عضو مكتب سياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

منذ بدء الغزوة الصهيونية أوائل القرن الماضي وتهديدها للوجود العربي على أرض فلسطين، تواصل الاشتباك مع المشروع الصهيوني ووظيفته الاستعمارية في المنطقة بأشكال وصيغ مختلفة.

قاوم الشعب الفلسطيني بإمكاناته المتاحة في ظل الانتداب البريطاني وقام بالعديد من الثورات والانتفاضات لمواجهة مشروع اقتلاعه من أرضه ودياره وقدم تضحيات جسيمة، ولكن وبحكم ظروف وعوامل موضوعية وذاتية تمكنت القوى الاستعمارية والصهيونية من زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي وتشريد الشعب الفلسطيني وخلق تحدٍ تاريخي كبير في مواجهة الأمة العربية.

ولّدت نكبة فلسطين عام 1948 ردود فعل غاضبة وحالة احتقان شديد في الساحة العربية، حيث ساهمت النكبة في إحداث حالة مد قومي كبير في الساحة العربية للرد على الهزيمة مما ترتب عليه تغيير العديد من أنظمة الحكم العربية وخاصة في مصر وسوريا والعراق.

وقاد الرئيس عبد الناصر معارك ضارية ضد الاستعمار توجت بعدوان 1956 على مصر بعد تأميم قناة السويس، إلى أن جاء عدوان الخامس من حزيران 1967، والذي مكّن إسرائيل من احتلال ماتبقى من الأرض الفلسطينية ومن ثم التوسع والاستيلاء على أراض عربية جديدة.

لقد شكلت هزيمة حزيران نقطة تحول كبرى في مسيرة الصراع العربي ـ الصهيوني وترتب على ضوء وقائعها العسكرية والسياسية نتائج انعطافية على مجمل الوضع العربي ومفاهيمه لمعادلات الصراع مع إسرائيل.

كانت مسألة تحرير فلسطين والوحدة العربية تمثل الشعارات المركزية فجاءت هزيمة حزيران زلزالاً مدوياً أدخل الساحة العربية بمخاضات وشعارات جديدة وامتلات قواميس السياسة والفكر بعبارات التضامن العربي وإزالة آثار العدوان وتطبيق قرار 242 والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

ورغم النتائج العسكرية والسياسية والفكرية التي ترتبت على الخامس من حزيران، فإن الشارع العربي رفض الهزيمة، وكان من أبرز تعبيرات هذا الرفض نهوض الثورة الفلسطينية المسلحة ومسارعة مصر وسوريا لإعادة بناء قواتهما المسلحة تمهيداً لحرب تشرين التي شكلت محاولة جادة للرد على الهزيمة واستعادة الأراضي العربية المحتلة. وكل هذا كان إيجابياً وملموساً، ولكنه لم يكن كل شيء لأن قراءة شاملة لما حدث كانت تشير إلى أن شيئاً نوعياً آخر، كان يحصل في العمق كنتيجة لما آلت إليه حرب حزيران واحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية، وهذا كان يعني أننا أصبحنا أمام قضايا وطنية للبلدان العربية التي احتل جزء من أرضها وتسعى لتحريره حيث بدأ تداول شعار إزالة آثار العدوان ليحتل مساحة متزايدة طغت على شعار تحرير فلسطين. وسحبت الحالة آنفة الذكر نفسها على الوضع الفلسطيني خصوصاً لناحية تفاوت مكانة الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 عن مكانة الأراضي المحتلة سنة 1948 في الجدل والعملية السياسية التي انطلقت لاحقاً والتي أسست لها نتائج حرب حزيران، وبعد ذلك التطورات السياسية التي أعقبت حرب تشرين 1973.

مثلت حرب تشرين محاولة جادة للرد على هزيمة حزيران واستعادة الأراضي العربية المحتلة، ولكن هذه الحرب ورغم كل معانيها وأبعادها الإيجابية تم إجهاض نتائجها بعد انفراد السادات ودخوله بصفقة حل منفرد مع إسرائيل ترتب عليها توقيع اتفاقات كامب ديفيد التي أحدثت خللاً كبيراً واستراتيجياً في مجمل الوضع على الساحة العربية وبالتالي الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لقد تحددت أهداف كامب ديفيد بالاستفراد بمصر، وإحداث المزيد من الخلل بموازين القوى والإقرار بوجود إسرائيل والاعتراف بها وإضعاف وتفكيك العلاقات العربية ـ العربية وتكريس مبدأ الحلول السياسية المنفردة.

وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق نشأ وضع سياسي عالمي جديد حيث واجه العرب تحولات عالمية هائلة، بل شهدت البشرية بأسرها موجات وهزات عميقة طالت بتأثيراتها مجمل مناحي حياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على العالم العربي حيث انتقل العالم إلى وضع أهم سماته في المرحلة الراهنة هيمنة القطب الأميركي في السياسة العالمية،



وقد ترافق مع هذه التحولات العاصفة في المنظومة الدولية اندلاع حرب الخليج الثانية وما أحدثته من تصدع وشرخ ترك بصماته العميقة في عموم الساحة العربية.

في ظل هذه التطورات السلبية واختلال موازين القوى انخرط العرب في مؤتمر مدريد الذي دفعت الإدارة الأمريكية باتجاه عقده على أساس توفر فرصة مواتية لإعادة تشكيل ورسم خارطة المنطقة لخلق نظام إقليمي تتواجد فيه إسرائيل بقوة، يتم على حساب النظام الإقليمي العربي الذي بات يعاني كل أشكال التفكك والضعف والانقسام.

إن حصيلة نصف قرن ونيف من الصراع مع إسرائيل كانت تقدم المشروع الصهيوني وعدم قدرة الجانب العربي والفلسطيني على دحره وإيقاف اندفاعته، ولاشك أن لذلك أسباباً متنوعة وعديدة موضوعية وذاتية تضرب جذورها في أعماق الواقع لأن أسباب المرض في الجسم العربي كانت تفعل فعلها منذ زمن بعيد وهي التي تفسر الواقع الذي نعيش.

إن ضعف وتخلف بنية المجتمع العربي الذي خضع للاستعمار لفترات طويلة والذي حصلت دوله على استقلالها السياسي في ظل تبلور المشروع الصهيوني، قد أسهم وبحكم عوامل التخلف المتنوعة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية في قيام إسرائيل ومن ثم قدرتها على التوسع وترسيخ نفوذها وتعظيم مواطن قوتها، كما ساهم في عدم قدرة الجانب العربي أن يرقى إلى مستوى مواجهة مشروع واضح الأهداف والوسائل يعتمد أداءً متقدماً مقروناً بعوامل مترابطة وتحالفات استعمارية واسعة النطاق.

كما أن غياب مشروع رؤية واضح ومتبلور للمواجهة وطغيان التناقضات الداخلية العربية - العربية على حساب التناقض الرئيسي مع المشروع الصهيوني شكل أحد أهم العوامل السلبية في المواجهة، حيث افتقد العرب في صراعهم مع الصهيونية وإسرائيل لمشروع رؤية واضح الأهداف والمعالم سواءً على المستوى الرسمي أو على مستوى الأحزاب والحركات السياسية، ولم يتمكنوا من صياغة رؤى عملية تاريخية موحدة نتيجة الارتباك والضعف الفكري والثقافي وتباين المصالح وضعف الوعي بحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاده وسبل التصدي له، مما أدى إلى استنزاف الموارد والطاقات وتعميق الشروخ والصراعات.

هذه العوامل وكثير غيرها تفسر إلى حد بعيد أسباب قدرة العدو على تحقيق العديد من أهدافه وعدم قدرتنا على تحقيق أهدافنا العادلة.

لاشك أن اتفاقات التسوية مع إسرائيل، قد أدخلت المواجهة في مرحلة جديدة. والسؤال الأساسي المطروح خاصة إذا تم التوصل إلى اتفاق على المسار السوري - اللبناني في حال انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان وجنوب لبنان وبقاعه الغربي هو : هل سيغلق ملف الصراع مع المشروع الصهيوني، أم أنه سيأخذ أشكالاً وصيغاً جديدة مختلفة؟

إن الصراع مع الصهيونية وإسرائيل له أسباب وجذور عميقة تتعلق أساساً بتشريد الشعب الفلسطيني، ولايمكن إغلاق ملف الصراع مالم يتم معالجة أسبابه وجذوره التي أدت إلى اقتلاع شعب من أرضه ودياره ومانجم عن ذلك من وجود أكثر من أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في مخيمات الشتات واللجوء، ولايمكن قيام سلام شامل مالم يتم معالجة القضية الفلسطينية بأبعادها الشاملة، باعتبارها جوهر ولب وأصل الصراع ومالم يتم ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس، وان الصراع سيبقى مفتوحاً مالم يتم معالجة جذرية للعوامل التي أدت إلى انفجاره.

هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإن التناقضات والصراع الموضوعي بين إسرائيل والعالم العربي ستبقى قائمة لأنه إذا كان يمكن نظرياً التعايش مع إسرائيل فإنه لايمكن التعايش مع دورها ووظيفتها في المنطقة.

إن ماتحقق لإسرائيل خلال العقود الماضية تجاوز الكثير من التقديرات حيث باتت تشكل خطراً وتهديداً حقيقياً ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل على الأمة العربية بأسرها، فإسرائيل اليوم وفي نهاية القرن ليست هي إسرائيل عام 1948، ارتباطاً بمجمل التطورات التي عاشتها، خاصة بعد دخولها للنادي النووي وامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن واستقرار عموم المنطقة.

تمكنت إسرائيل وعلى ضوء تطورها النوعي الاقتصادي والعسكري وتقدمها التكنولوجي مضافاً لذلك دور الحركة الصهيونية في الشركات العالمية الكبرى في عصر العولمة من التحول إلى قوة إقليمية لاتفكر في الدفاع عن نفسها فحسب ولعب دور التابع، بل انتقلت طموحاتها وبرامجها إلى لعب دور الشريك الذي يهدد الأمن القومي العربي ويسعى جدياً إلى لعب دور رئيسي محوري في المنطقة.

إن الصهيونية ليست مشروعاً إيديولوجياً فحسب، بل نجحت في بناء دولة حديثة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً تسعى للاندماج في بنية المنطقة ومحاولة السيطرة الاقتصادية، فإذا مثل النصف الأول من القرن الحالي بالنسبة للصهيونية مرحلة الهجرة والاستيطان على أرض فلسطين وزرع إسرائيل وإذ تمثل النصف الثاني من القرن بسلسلة



الحروب التي شنتها الدولة العبرية واستطاعت توسيع مجالها الأمني والجغرافي، فإن معالم القرن القادم من وجهة نظر الاستراتيجية الصهيونية معالم اقتصادية بالأساس مقرونة بتفوق عسكري.

يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك في مقابلة أجرتها معه صحيفة جيروزاليم بوست في 1999/9/28 ورداً على سؤال: ماهي البيئة الاستراتيجية التي تتوقعونها في الشرق الأوسط خلال الأعوام الخمسة أو العشرة المقبلة، وكيف يؤثر تصوركم في اتخاذكم القرارات بالنسبة إلى العملية السلمية ؟ يقول : «الواقع هنا يتسم بثلاث سمات أولاً، إسرائيل قوية، قوية جداً، وثانياً هذه بيئة قاسية، ولذلك علينا أن نبقى أقوياء لأعوام طويلة مقبلة حتى بعد أن نتوصل لاتفاقات سلام مع الجميع، أقوياء من جميع النواحي عسكرياً واقتصادياً وعلمياً ودبلوماسياً وهذه القوة ستكون الضمانة لاستمرارنا».

إن إسرائيل وبعد عودتها للمفاوضات مع سوريا من النقطة التي توقفت عندها هذه المفاوضات تمارس كل أنواع المناورات وكأنها تقوم بعملية تجارية مقابل انسحابها من أراضي الآخرين، فهي تطالب الولايات المتحدة الأميركية بعشرات المليارات وتريد تعويضات مالية ضخمة، والحصول على أسلحة نوعية جديدة تحت حجة الحفاظ على متطلباتها الأمنية الاستراتيجية. وقد تمكنت إسرائيل من عقد صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة الأميركية بقيمة 1،3 بليون دولار لصنع قاذفة مقاتلة من نوع«إف161» وتصل القيمة النهائية للعقد، أي بعد إضافة تكاليف الدعم إلى نحو 2،5 بليون دولار، جاء الإعلان عن الصفقة في الفترة بين جولتين من المفاوضات السورية - الإسرائيلية وللدولة العبرية بعد تسلم الخمسين طائرة خيار شراء 60 طائرة أخرى من النوع ذاته وتتجاوز قيمة الصفقة إذا شملت 110 طائرات 4،5 بليون دولار».

إن التناقض الموضوعي مع إسرائيل واستهدافاتها في المنطقة سيبقى قائماً بينها وبين العرب حتى بعد توقيع اتفاقات تسوية لأن محاولات الهيمنة على المنطقة اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً سيشكل تهديداً لمصالح الدول العربية، وبالتالي فإن الصراع لن يتوقف وسيتخذ أشكالاً جديدة ومتنوعة، فإذا كان الخيار العسكري في المجابهة قد تراجع إلى حد بعيد في المرحلة الراهنة، فلاشك أن التحدي السياسي والأمني والاقتصادي سيتقدم ويستمر، وهذا يفرض على العرب ضرورة بلورة التصورات والرؤى العلمية وتجميع الإمكانات والطاقات لمواجهة مرحلة مابعد التسوية، خاصة ونحن ندخل عتبة قرن جديد ستحتل فيه قضايا التطور الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي أولوية كبرى.

لاشك أن إسرائيل تشكل تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي، وهذا التهديد باعتقادنا لن يتلاشى أو يضعف حتى لو تم توقيع اتفاقات مع كافة الدول العربية لأن إسرائيل ظاهرة معادية للسلام وترتبط بمشروع استعماري يستهدف السيطرة على المنطقة العربية وثرواتها ومقدراتها، وبالتالي فإن امتلاك رؤية علمية واستراتيجية لمواجهة مرحلة مابعد التسويات مسألة ينبغي طرحها بقوة على الصعيد العربي ونظن أن إسرائيل تمتلك مثل هذه الرؤية الاستراتيجية فهل سيتم الرضوخ والتكيف للمخططات الاستعمارية والصهيونية خاصة في عصر العولمة ومايسمى بالنظام العالمي الجديد؟ أم سيتم مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية وفق رؤية واستراتيجية عربية شاملة؟ خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الواقع المؤلم والصورة القائمة التي يعيشها العالم العربي في الظرف الراهن.

قد يظن البعض أن هناك مبالغة وتهويلاً عند الحديث عن قدرات إسرائيل وتهديدها الحقيقي للمنطقة ويرى أن هذا التهديد لاأساس موضوعي له لأن اسرائيل ليست سوبرمان قادراً على ابتلاع المساحة العربية الشاسعة ونحن لسنا من دعاة المبالغة والتهويل بقدرات إسرائيل، ولكن لابد من إدراك انعكاسات التحالف الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي من جهة، ولابد من ملامسة خطورة معطيات الواقع العربي الراهن والذي يتطلب أقصى درجات التأهب ومواجهة التحديات لأن العرب سيدخلون القرن الحادي والعشرين بنسبة أمية تفوق الـ50% أي أعلى من جميع الدول النامية تقريباً وفق تقرير التنمية لعام 1999 أو بحوالي 67،9 مليون أمي وفق المؤتمر القومي العربي الثامن - مركز دراسات الوحدة العربية 1999، وكذلك سيحمل العرب إلى القرن المقبل أكثر من 201 بليون دولار من الديون الخارجية أي مايعادل 45،7% من الناتج القومي الإجمالي.

هذه الصورة وهذا الواقع يمثل تحدياً خطيراً للعرب ويهدد المستقبل العربي خاصة في ظل التحدي والخطر الصهيوني إن لم يتم معالجته وتأمين شروط مواجهته.

إن الصراع مع المشروع الصهيوني الجاثم على الأرض الفلسطينية والذي يحمل أكبر المطامع للسيطرة على المنطقة العربية متواصل ومستمر بصرف النظر عن أشكال وأدوات هذا الصراع في كل مرحلة من المراحل ■■

قضية اللاجئين رافعة القضية الوطنية في الماضي وعنوانها في الحاضر والمستقبل

عبد الله الحوراني*

لقد شكل الترابط بين قضيتي «الأرض واللاجئين» أساس البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمجمل أطراف حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وكان النضال لتحرير الأرض يعني في الوقت نفسه النضال لعودة اللاجئين، والعكس صحيح أيضاً. وهو ما جعل مخيمات اللجوء في الخارج بؤرة ثورة التحرر ومنطلقها وحاضنتها ووقودها مثلما كانت مخيمات اللجوء في الداخل لاحقاً، عنواناً لانتفاضة الخلاص من الاحتلال، وصاحبة الرصيد الأكبر في المعاناة والتضحيات، ولذلك تظل قضية اللاجئين هي العنوان الأبرز للقضية، وأيضاً عنواناً لاستمرار «قضية عودة الأرض أو العودة إليها».

ويخطئ من يتوهم أن بإمكانه أن يضع سلاماً أو يضمن الدوام لأي تسوية يجري التفاوض عليها، إذا تم القفز عن قضية اللاجئين أو جرى التواطؤ عليها أو التنازل فيها. وحتى قضية الدولة، وبرغم الأحلام أو الأوهام التي تنسج حولها فهي لاتشكل إغراء لدى اللاجئين، بصرف النظر عن قضية العودة ولا تتقدم عليها في أولوياتهم. وهكذا يبرز العنوانان الأساسيان «الأرض وعودة اللاجئين» كمتداخلين ومتكاملين. فما لم تعد الأرض لأصحابها أو يعودوا إليها تظل القضية دون حل، حتى لو توصل المتفاوضون سواء كانوا فلسطينيين أو عرباً إلى تسوية ما.

لقد ظلت الأرض راسخة في مكانها لأنهم لم يستطيعوا ترحيلها، إلا أنهم حرموا علينا حتى رؤيتها، وظل الحنين للعودة إليها مجسداً في شاهد حي تمثله مخيمات الداخل والشتات، وهي شواهد ليست كشواهد القبور التي تؤشر على موت أصحابها، وإنما هي شواهد من لحم ودم، تنبض بالحياة، وتتطلع للعودة إلى الأرض التي لم تمت ولم ترحل ولم تنكر أصحابها، رغم طول الغياب. بل كانت قضية اللاجئين هي الرافعة التي حملت قضية فلسطين، وحمتها من الاندثار منذ النكبة عام ١٩٤٨، وحتى قيام المنظمة وانطلاق الثورة أواسط الستينات، حيث أن المجتمع الدولي لم يطل على القضية الفلسطينية إلا من خلال مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنوياً، لتقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). كل هذا يدلل على أن قضية اللاجئين كانت وستبقى هي قضية فلسطين، ورافعتها التي تحملها لأجيال المستقبل.

وقد يكون من المفيد التأكيد على مجموعة من الثوابت الوطنية، حتى لاينساها أو يتناساها أحد.

أولاً: إن مفهوم العودة، هو عودة اللاجئين إلى أرضهم وممتلكاتهم التي انتزعت منهم، وأبعدوا عنها عام ١٩٤٨، وليس عودة لاجئي الشتات إلى مناطق السلطة الوطنية أو الدولة الفلسطينية فيما لو قامت، فمثل هذا التحوير في مفهوم العودة يهدف إلى جعله بديلاً لحق العودة بمفهومه الأساسي، ويدخل في سياق مشاريع التوطين التي يجري الترويج لها، كما أنه يسقط منذ البداية حق لاجئي الداخل في العودة، باعتبارهم مقيمين داخل حدود الوطن في الضفة والقطاع. كما يستثني حق المهجرين في وطنهم، من أبناء الجليل والمثلث والنقب واللد والرملة ويافا، المحرومين والمبعدين من أراضيهم وممتلكاتهم، مع أنهم يعيشون حولها في هذه المناطق. وهؤلاء يبلغ عددهم ربع مليون عربي فلسطيني من أصل مليون، يعيشون داخل فلسطين المحتلة (إسرائيل).

ثانياً: إن حقنا في العودة لايرتبط بقرارات الشرعية الدولية فقط، فهو حق تاريخي ثابت وسابق لوجود الأمم المتحدة وعصبة الأمم، وسابق تاريخياً لوجود إسرائيل والحركة الصهيونية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو حق لاجدال فيه ولا تفاوض عليه. وإنما يكون التفاوض على كيفية تطبيقه، والإشارة لقرارات الأمم المتحدة هي للتسلح بموقف المجتمع الدولي الذي أقربه، ولمحاججة الخصوم الذين ينكرونه، وللربط بين قرارات الشرعية الدولية والاعتراف بدولة إسرائيل باعتباره كان مشروطاً بقبولها هذه القرارات والاستعداد لتنفيذها.

ثالثاً: إن حق اللاجئين في العودة إلى أرضهم وممتلكاتهم، فضلاً عن أنه حق وطني وقومي، فهو في بعده الآخر حق شخصي وملكية فردية وجماعية للاجئين وأجيالهم اللاحقة. لايملك أحد غيرهم حق التصرف فيه أو التنازل عنه أو المقايضة عليه مهما كانت الصفة التمثيلية التي يحملها، فهم لم يفوضوا أحداً بذلك.

فعندما فوض شعبنا أمره لمنظمة التحرير، واختارها طوعاً قائداً لنضالاته، وممثلاً شرعياً ووحيداً له، اختارها على أساس العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة، اختارها على أساس تحقيق أهدافه الوطنية، وإنجاز برنامج التحرر الوطني، وسيظل رافعاً رايتها طالما ظلت أمينة على هذه الأهداف، وفية لها. لكن عندما تتخلى المنظمة عن ذلك، لاتعود ممثلاً ولا شرعياً ولا وحيداً لشعبنا. لأن مقياس تمثيلها هو تمسكها بهذه الأهداف.

وإذا كانت جماهير شعبنا قد نجحت في وقت مبكر، ومنذ السنوات الأولى للخمسينات في إسقاط مشاريع التوطين. فهي اليوم أشد تمسكاً بحقوقها، وأكثر استعداداً للدفاع عنها.

رابعاً: إن قراري الجمعية العامة للامم المتحدة (١٨١) لعام ١٩٤٧، و(١٩٤) مازالا يشكلان الأساس الدولي الذي يحفظ حقوق اللاجئين في أرضهم وممتلكاتهم والعودة إليها. وهذان القراران لم يلغيا من المجتمع الدولي، ولم يسقطا بالتقادم، بدليل أن القرار (١٩٤) مازالت الجمعية العامة للامم المتحدة تؤكد عليه سنوياً وبأغلبية كبيرة منذ عام ١٩٤٨م وإلى اليوم، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تصوت إلى جانب هذا القرار حتى عام ١٩٩٤م، حين توقفت وصارت تكتفي بالامتناع عن التصويت بحجة أن الموضوع أصبح من مشمولات القضايا التي سيجري التفاوض عليها وفق اتفاقيات



أوسلو ـ وهذا طبعاً أحد الأفضال التي جاءنا بها اتفاق أوسلو ـ

اما القرار (١٨١) فقد تأكدت حيويته وصلاحيته، حين استندت إليه دول الاتحاد الأوروبي أخيراً في بيانها الشهير، الذي رفضت فيه الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.

خامساً: إن الحديث عن التعويض المادي بديلاً للعودة، هو حديث لايغري، ولايجب أن يضلل أحداً، فهو ليس أكثر من عملية خداعية لإقناع اللاجئين بقبول التعويض بعد تيئيسهم من إمكانية العودة، واستغلال ظروفهم الاقتصادية الصعبة، ومع ذلك لن يطالهم من هذا التعويض شيء، غير التنازل عن حقهم وأرضهم، وخسارتهم لشرفهم الوطني. ذلك أن هذه التعويضات يجري الحديث منذ الآن، وعن أوجه التصرف فيها أو المقايضة عليها. فمن جهة تطرح إسرائيل مقابل تعويضات اللاجئين الفلسطينيين، تعويض اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، وتقدم أرقاماً لأعدادهم تعادل أو تقارب أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨. وقد تكون النتيجة في ظل موازين القوى القائمة، وشروط الاتفاقات التي تمليها إسرائيل، أن يجري التنازل عن هذه مقابل تلك.

هذا وتتحدث بعض البلدان العربية المضيفة للاجئين عن المليارات التي أنفقتها أو التي ستنفقها على إسكان اللاجئين وإعاشتهم وتأهيلهم، وهي بذلك تمهد للحصول على هذه التعويضات. وفي الحالتين، فإن الخاسر هم اللاجئون إذا قبلوا بمبدأ التعويض.

سادساً: التعويض الذي يتطلع إليه اللاجئون، ويصرون على المطالبة به، مع المحافظة على حقوقهم في أرضهم وممتلكاتهم، هو التعويض عن استثمار إسرائيل لهذه الأراضي والممتلكات على مدى أكثر من نصف قرن. وهي الممتلكات التي ماتزال مسجلة بأسمائهم لدى الدوائر الإسرائيلية، وتستغلها هذه الدوائر كأملاك للغائبين.

وفي هذه التعويضات المشروعة ما يكفي لتحسين أحوال اللاجئين، والإنفاق عليهم إلى أن يتمكنوا من حق العودة.

سابعاً: إن النظرة الإسرائيلية والأمريكية والغربية عموماً، لقضية اللاجئين تنحصر في زاوية اقتصادية، وترى حلها في إطار مشروع الشرق أوسطية الاقتصادية، الذي تسعى لتحقيقه من خلال عملية التسوية السياسية الجارية على أساس توطين اللاجئين في البلدان العربية المجاورة، وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها، وهي بذلك تتجاهل أن قضية عودة اللاجئين تتصل بشرعية حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وبالتالي فإن الحل القائم على الشرق أوسطية الاقتصادية والتوطين لن تكتب له الديمومة مستقبلاً حتى لو تم تنفيذه قسراً في الوقت الراهن.

فمثل هذه النظرة الاستعمارية لقضية اللاجئين، تعود إلى السنوات الأولى للمشكلة، ولم يتوقف السعي لتحقيقها، ولكن جميع المشاريع فشلت أمام حالة الإصرار والتمسك بالحقوق الوطنية والدفاع عنها التي جابه الشعب العربي الفلسطيني بها هذه المشاريع.

إن ما يدعو إلى التأكيد على هذه الثوابت هو القلق مما يجري الحديث حوله همساً، أو ما تسربه الدوائر الإسرائيلية من معلومات عن مذكرات تفاهم جرى أو يجري البحث فيها كأساس لمفاوضات الحل النهائي، أو ورشات عمل يعقدها باحثون فلسطينيون وإسرائيليون ودوليون في عدد من العواصم الغربية، وكلها تدور حول حل لقضية اللاجئين يقوم على توطينهم وتأهيلهم في أماكن تواجدهم في الشتات أو الداخل، وتطوير أوضاعهم الاقتصادية، وإعطائهم بعض التعويض المعنوي والمادي، وتلغي مسؤولية إسرائيل عن هذه القضية اللهم إلا من اعتراف أو اعتذار معنوي عما وقع لهؤلاء اللاجئين من أذى نتيجة قيام إسرائيل.

وفي كل هذه الأفكار يجري تجاهل الحقوق السياسية والوطنية، أي الحق في العودة. بل يجري نفيه، واعتبار كافة الدعاوى والمطالب الفلسطينية المتعلقة بهذه القضية منتهية.

إن تمرير مثل هذا الحل يمكّن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني من المنطقة العربية، ويُسكّن جسد الضحية الفلسطينية بالإكراه، في غير موضعه الصحيح من الجغرافيا والتاريخ. ورد الفعل الفلسطيني العربي، في حالة كهذه، هو المقاومة، مقاومة هذا الحل بوسائل كثيرة متاحة الآن، أو يمكن أن تتاح في المستقبل.

وإذا كان الوضع العربي الآن بما يعانيه من ضعف وتفكك يشجع أصحاب هذا الحل على استغلال اللحظة التاريخية لتمرير رؤيتهم، فإن الرؤية الشاملة، واسعة الأفق لايمكنها أن تتوقف عند اللحظة الراهنة، دون أن ترى المستقبل وتفاعلاته وتغيراته ■■

(*) عضو سابق في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف

فلسطين مسؤولية عربية

عبد الغفار شكر*

يدخل الصراع العربي الصهيوني مرحلة جديدة مع بداية الألفية الثالثة، حيث توشك إسرائيل أن تحقق أحد أهم أهدافها المرحلية والمتمثل في اعتراف العرب بها كجزء طبيعي من المنطقة وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها مصحوبة بعلاقات اقتصادية وثقافية تصر إسرائيل على الدفع بها إلى أوسع مدى. وهناك مكاتب تمثيل دبلوماسية أو تجارية لها في أكثر من قطر عربي، بينما يجري التحضير بكل همة لاستئناف ما يسمى بمفاوضات التعاون الإقليمي التي تهدف إلى دمج إسرائيل في المنطقة وأن تكون صلة وصل بين العالم الرأسمالي المتقدم وسائر الأقطار العربية بحيث تتزاوج حسب تعبير أحد القادة الصهاينة العبقرية اليهودية مع أموال النفط العربية وباقي الموارد البشرية والطبيعية لتحقق الخير للجميع. أو كما عبر شيمون بيريز في مؤتمر الدار البيضاء بكل وقاحة لقد قادت مصر المنطقة إلى الحروب والخراب في المائة سنة الماضية فاتركونا نقودها إلى التقدم والرفاهية في المائة سنة القادمة. يجري كل هذا في المنطقة في السنوات القليلة الماضية بينما تتعثر قضية فلسطين وتعجز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن مواجهة التعنت الإسرائيلي، ولاتستطيع أن تفرض حتى مجرد تنفيذ اتفاقيات أوسلو وتوابعها التي لا توفر الحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتواصل إسرائيل التهام مدينة القدس وتغيير معالمها وإحاطة القسم الشرقي منها بحزام من المستوطنات تجعل من المستحيل تقسيمها مستقبلاً، كما يجري تغيير معالم الضفة الفلسطينية من خلال الاستيطان الذي لم يتوقف لحظة واحدة في ظل حكم الليكود أو العمل، وتعمل إسرائيل بلا كلل من أجل أن يأتي حل قضية فلسطين في النهاية على شكل كيان متقطع الأوصال تحيط بأجزائه من كل مكان المستوطنات الإسرائيلية التي يتكفل جيش الدفاع بحمايتها وتمكينها من القيام بدورها في الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى الحيلولة دون قيام أكثر من دولة واحدة هي إسرائيل بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

إن أخطر ما يصيب قضية فلسطين الآن في ظل هذه التطورات أن إسرائيل تواصل تنفيذ استراتيجية الحركة الصهيونية التي أُرسيت أسسها في مؤتمر بال بسويسرا ١٨٩٧، وتنتقل عبر مراحل متدرجة إلى مستويات أرقى في تنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية ابتداء من تحديد فلسطين كموقع لإقامة الدولة اليهودية إلى الحصول على وعد بلفور ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين إلى التوسع في الهجرة اليهودية بما مكن من إعلان دولة إسرائيل ١٩٤٨ بعد الحصول على قرار التقسيم من الأمم المتحدة ١٩٤٧ إلى التهام ما تبقى من فلسطين بعدوان يونيو ١٩٦٧وما صحب هذا كله من الاستناد إلى القدرة المالية والعسكرية للمعسكر الرأسمالي العالمي بقيادة إنجلترا أولاً ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك. وها هي توشك أن تحقق الاعتراف الكامل بها من العرب كجزء طبيعي من المنطقة والاعتراف بدورها القيادي أيضاً.

هكذا تواصل إسرائيل تنفيذ الاستراتيجية الصهيونية بنجاح وتعمل على تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولية أولاً بأول بينما ينسى العرب أساس المشكلة وطبيعة الصراع وحجم المخاطر التي تواجههم وتتحول معظم الحكومات العربية إلى التعامل مع قضية فلسطين ليس باعتبارها جزءاً من قضية عربية واحدة بل باعتبارها مشكلة الشعب الفلسطيني وحده الذي يتعين عليه أن يتحمل مسؤولية استرداد أرضه، ويجري تجميل هذا التحول القبيح في الموقف العربي بشعارات خادعة مثل القول بأنها مع ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني. انفرط التضامن العربي حول قضية فلسطين ويجري فك الارتباط بين الحكومات العربية وقضية فلسطين اللهم إلا من بعض المساعدات المادية أو المساندة السياسية في المحافل الدولية أو مواصلة الضغط على قيادة المنظمة لكي تقبل ما لايمكن قبوله من تفريط في الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وتتسابق بعض الحكومات العربية على إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل دون وعي بالمخاطر الناجمة عن هذا السلوك بينما يعاني الشعب الفلسطيني أشد المعاناة من الاحتلال الإسرائيلي ومن ضياع حقوقه التاريخية والمفارقة الكبرى في هذا الوضع أن العرب ينسون أصل القضية وطبيعة الصراع بينما تواصل إسرائيل تنفيذ المخطط الصهيوني الإمبريالي ضد الأمة العربية. وما أحوجنا الآن إلى العودة للتاريخ لكي نستعيد ذاكرتنا القومي ولكي نضع أجيالنا الجديدة على الطريق الصحيح مرة أخرى.

العودة إلى الجذور

لابديل في ظل هذا الوضع المأساوي العربي من العودة إلى جذور القضية حتى لاننسى كيف بدا هذا الصراع وما هي طبيعته وهل ما نواجهه حالياً هو مجرد الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين وأنه قضية خاصة بشعب فلسطين أم أن مساحة الصراع تشمل الأرض العربية كلها وتهدد الشعوب العربية كلها وبالتالي فإن المواجهة هي مسؤولية عربية ليس فقط فيما يخص كل قطر عربي بل ما يخص العرب ككل ومن ضمنه قضية فلسطين. ولعله مما ينعش ذاكرتنا القومية أن نستعيد مرة أخرى أحداثاً وقعت في بداية القرن العشرين عندما كانت الحركة الصهيونية غير متأكدة من توفر ظروف مواتية لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين وكانت هناك أقسام داخل الحركة الصهيونية توازن بين الصعوبات التي ستواجهها في إقامة دولتها على أرض فلسطين والفرص المتاحة لها بشكل أفضل لإقامتها في أفريقيا أو أمريكا الجنوبية. وقد حسم هذا الصراع لصالح إقامة الدولة على أرض فلسطين بعد أن تأكد للحركة الصهيونية إمكانية الاستناد إلى دعم أقوى دولة استعمارية في ذلك الوقت وهي بريطانيا عندما أصدر مؤتمر لندن الاستعماري المنعقد ١٩٠٥ تقريره المعروف باسم تقرير كامبل نيرمان رئيس وزراء بريطان يا في ذلك الوقت. وكان هذا المؤتمر قد عقد بمشاركة علماء في التاريخ والانثروبولوجيا ومختلف نواحي المعرفة بالإضافة إلى قيادات سياسية للإجابة على سؤال محدد هو كيف يمكن حماية الإمبراطورية البريطانية من المصير الذي لقيته الإمبراطوريات الأخرى التي سبقتها في تاريخ البشرية. وكانت إجابة المؤتمر التي تضمنها التقرير أن أخطر ما يواجه الإمبراطورية البريطانية أن شعباً يقيم في المنطقة التي تحيط بقناة السويس في أفريقيا وآسيا وعلى مقربة من أوروبا تحمله روابط مشتركة ويتحدث بلغة مشتركة وله تاريخ مشترك سوف يشكل خطراً على الإمبراطورية إذا تمكن من تحقيق وحدته. ولتفادي هذا الخطر فقد اقترح المؤتمر عدة توصيات في مقدمتها توصية عاجلة هذا نصها:

«إن إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة، وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها، هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة».

هكذا التقت أهداف الحركة الصهيونية مع المصالح الاستعمارية على إقامة إسرائيل على أرض فلسطين لكي تحول دون وحدة الأمة العربية ودون تقدمها، وحظيت إسرائيل دائماً بمساندة الدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية واحتاج العرب وقتاً طويلاً لكي يفهموا هذه الحقيقة، واستطاعت الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والتقدمية والقومية في

مختلف الأقطار العربية أن تعيد تأسيس الوعي العربي من جديد بطبيعة الصراع العربي الصهيوني على أساس هذه الحقيقة وما ترتب عليها من علاقات وصراعات، وشهدت الخمسينات والستينات من القرن العشرين نضوج الوعي القومي العربي انطلاقاً من هذه الحقائق وتربت الأجيال الجديدة على ذلك وحفلت الأدبيات السياسية الصادرة من مختلف القوى السياسية العربية بمعالجات متعمقة لهذه الحقائق وكان من أبرز المعبرين عنها جمال عبد الناصر الذي قال في افتتاح مؤتمر عدم الانحياز الثاني بالقاهرة في ٥ أكتوبر ١٩٦٤ «إن الاستعمار انقض على الوطن العربي الفلسطيني في قلب الأمة العربية ومزقه وحطم معالم حضارته وأرغمه على حياة في مخيمات اللاجئين وأقطع أرضه إقطاعاً لعنصرية عدوانية دخيلة مهّد لها بالخيانة والخداع وبالمؤامرة بالحرب لتكون له وسط الشعوب العربية قاعدة تنفذ خططه ومطامعه في ضرب الوحدة العربية والأمن العربي والسلام العربي والتقدم العربي».

ويحدد جمال عبد الناصر تصوره لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي في رسالة إلى اتحاد الطلبة العرب بإنجلترا وايرلندا بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لنكبة فلسطين في ١٥ مايو ١٩٦٦ بقوله: «هناك معركة واحدة على الأرض العربية، معركة يقف فيها الاستعمار وأعوانه في جانب، ويقف الشعب العربي كله في الجانب الآخر وأرض فلسطين الطاهرة هي واحدة من البقاع التي تدور عليها هذه الحركة. ولن نتمكن من الانتصار في الجبهة الفلسطينية ما لم تنتصر قواتنا على كافة الجبهات لنواجه الاستعمار وأعوانه وألاعيبه مواجهة واحدة لانخدع أنفسنا بالظواهر ولا نقبل بالتجزئة في المعارك، ولنعد أنفسنا من الآن للمعركة الواحدة للمعركة الفاصلة».

ويؤكد «أن الأرضية الأصلية وراء الصراع العربي الإسرائيلي هي في الواقع - وعلى وجه الدقة - أرضية التناقض بين الأمة العربية الراغبة في التحرر السياسي والاجتماعي وبين الاستعمار الراغب في السيطرة وفي مواصلة الاستغلال».

هذه هي الحقيقة الكبرى التي ماتزال تحكم حتى الآن الصراع العربي الصهيوني والتي تتناساها معظم نظم الحكم العربية، بينما تواصل إسرائيل والإمبريالية العالمية العمل بهديها. ولأن إسرائيل تعتبر الأمة العربية هي العدو وليس شعب فلسطين فقط، فإنها تصر دائماً على أن تتوفر لها قدرة عسكرية أقوى من كل الدول العربية مجتمعة، وتساندها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت معها أكثر من اتفاق استراتيجي تعهدت بمقتضاه أن تزودها بأرقى ما وصلت إليه التكنولوجيا من تقدم، وزودتها بالمعارف التي مكنتها من تطوير قدراتها النووية والصاروخية فضلاً عن الأسلحة التقليدية. كما تحرص إسرائيل والولايات المتحدة على إقامة نظام شرق أوسطي على أنقاض النظام الإقليمي العربي ولكي تحل الرابطة الإسرائيلية التركية العربية محل رابطة القومية العربية، ويحل التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل وتركيا محل التكامل الاقتصادي العربي، وبذلك يتحقق الهدف الأساسي للتحالف الصهيوني الإمبريالي الذي تبلور منذ بداية القرن العشرين وهو ضمان التجزئة العربية للأبد. فهل يعقل أن يواجه العرب ذلك كله منفردين وأن يتخلوا عن واجبهم الأساس في التعامل مع هذا الصراع المصيري باعتبارهم طرفاً واحداً مستهدفاً بكل شراسة؟ وهل يعقل بعد كل هذا التطور الذي تحقق للوعي العربي في مراحل سابقة أن نتراجع إلى الوراء ونغفل عن حقائق الصراع وضرورات المواجهة؟ وهل نتجاهل طبيعة المعركة والمواجهة فنتعامل مع قضية فلسطين باعتبارها مسؤولية الشعب الفلسطيني وحده بينما المستهدف هو الأمة العربية كلها؟ وكيف نخرج من هذا المأزق الذي نعيشه حالياً والذي يهددنا جميعاً بمصير أشبه بمصير الهنود الحمر أو سكان استراليا الأصليين؟

مهام عربية مستقبلية مشتركة

لانستطيع ونحن نتطلع إلى المستقبل أن نتجاهل حقائق الواقع وأن نتجاهل أننا بالفعل إزاء مرحلة جديدة من الصراع العربي الصهيوني، تدخلها إسرائيل وقد حظيت باعتراف العرب بها أو على الأقل نظم الحكم العربية المحيطة بها دون أن يتحقق للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه الذي يكفل له إقامة دولة وطنية مستقلة على الضفة وغزة. ونحن لانستطيع أن نتجاهل أيضاً أنه لاتتوفر الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية لمواصلة الصراع مستقبلاً.. من هنا فإن استمرار هذا الصراع حفاظاً على المصالح الأساسية للأمة العربية يتطلب تعبئة الشعوب العربية من جديد على أساس من الفهم العميق للأوضاع الجديدة وعلاقات القوى الجديدة والمخاطر المترتبة على الاعتراف بإسرائيل وقبولها كطرف في المنطقة وإقامة علاقات معها في ظل العولمة الرأسمالية وتحرير التجارة العالمية وتصاعد نفوذ الشركات متعدية الجنسية مما يعطي إسرائيل ميزات إضافية تمكنها من التغلغل إلى اقتصاديات الأقطار العربية والاستفادة منها في ضخ دماء جديدة إلى شرايين الاقتصاد الإسرائيلي.

وتتحمل الأحزاب السياسية العربية والمنظمات الشعبية كالنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والجمعيات الثقافية والمنظمات غير الحكومية الأخرى مسؤولية تحقيق هذه التعبئة الشعبية حول مهمة محورية هي مقاومة التطبيع مع إسرائيل وحصر العلاقات معها في نطاق رسمي محدود لايتعدى بنود الاتفاقات الموقعة معها حول انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وتبادل السفراء معها دون أن يترتب على ذلك قيام علاقات تجارية يشارك فيها المواطنون وقيام علاقات ثقافية أو زيارات للأفراد من أي نوع، ولكي تتحقق هذه المهمة المحورية بنجاح فإنه من المهم أن يصحبها جهد فكري متصل لإعادة تأسيس وعي عربي جديد بالمشروع الصهيوني والتحالف الصهيوني الإمبريالي والمخاطر الناجمة عن الاعتراف بإسرائيل والأهداف الاستراتيجية لكل من الحركة الصهيونية والولايات المتحدة في الشرق الأوسط وكيف تتهدد وجود الأمة العربية في الصميم، لأنه بدون تأسيس وعي عربي جديد بالمشروع الصهيوني ومخاطره سوف تنشأ الأجيال العربية الجديدة في غفلة كاملة عن هذه الحقائق والمخاطر، ولأنه على أرضية هذا الوعي النوعي الجديد يمكن تأسيس حركة شعبية عربية جديدة معادية للصهيونية و الهيمنة الأمريكية، كما ويمكن أيضاً تشكيل رأي عام شعبي ضاغط على الحكومات العربية لاستئناف مسيرة الصراع في الفترة القادمة بالوسائل المناسبة للظروف والأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة. ومن هذا الإطار فإنه يصبح من الممكن الشروع في تنفيذ مهمة محورية أخرى هي بناء جبهة شعبية عربية مساندة للشعب الفلسطيني تعمل من أجل التعامل مع قضية فلسطين باعتبارها مسؤولية عربية وباعتبارها جزءاً من كل أكبر هو مستقبل الأمة العربية وما يتطلبه ذلك من إجراءات وجهود شعبية وحكومية تصب في اتجاه توفير الدعم الاقتصادي اللازم لسكان الضفة والقطاع لتمكينهم من الصمود في مواجهة الضغوط الصهيونية الإسرائيلية ومساعدتهم على إعادة إعمار المناطق التي تجلو عنها قوات الاحتلال وبناء اقتصاد فلسطيني قادر على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، واستغلال العلاقات العربية على مختلف دول العالم وفي المحافل الدولية من أجل التأكيد على أن قضية فلسطين لاتحل بدون حسم القضايا الأساسية وعلى رأسها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإلغاء كافة أشكال ومظاهر الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحررة، والاعتراف بالقدس عاصمة للدولة فلسطين.

ونحن نعلم مدى الصعوبات التي تواجه الحركة الشعبية في مختلف الأقطار العربية لتحمل هذه المسؤوليات ونعلم أن الطريق طويل وأنه بدون النجاح في إحراز تطور حقيقي في مجال الديمقراطية فإنه لايمكن إحراز نجاح مماثل في مجال مواجهة المخاطر والتحديات الصهيونية، ولكن ذلك كله لاينبغي أن يؤثر في عزيمتنا أو يحرفنا عن نقطة البدء الأساسية في هذه المسيرة الطويلة وهي أن ترفض الشعوب العربية أي مظهر من مظاهر التطبيع مع إسرائيل وأن يظل السلام حلاً بارداً معزولاً في أضيق نطاق رسمي وأن يتشكل وعي الأجيال القادمة ووجدانها على أساس من الفهم المتجدد للمشروع الصهيوني وهدفه التاريخي استمرار تجزئة الأمة العربية ومنع تقدمها ■■

(*) نائب رئيس مركز البحوث العربية في القاهرة.

حق العودة مقدس وقانوني وممكن

دعوة إلى إنشاء هيئة أرض فلسطين

سلمان أبو ستة*

على مدى ٥٠ عاماً كان جوهر النزاع بين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود ولايزال على الأرض، إذ أن هدف الصهيونية الدائم هو الاستيلاء على الأرض والتخلص من أهلها تحقيقاً لخرافة - أرض بلا شعب - ونجحت بذلك بدليل وجود ٥ ملايين لاجىء فلسطيني اليوم بعيداً عن ديارهم التي احتلها المهاجرون اليهود.

جوهر النزاع هذا، استرجاع الأرض السليبة، هو الذي أدى من جانب الفلسطينيين إلى قيام حركة الفدائيين في الخمسينات ثم قيام منظمة التحرير الفلسطينية في الستينات، وارتفاع نجم المقاومة الفلسطينية في السبعينات. واليوم نرى هذا المبدأ الأساسي تهمش وتوارى عن الأنظار، وظهرت عوضاً عنه أهداف ثانوية تلخص آمال الشعب الفلسطيني وكفاحه في نصف قرن في ممر أو مطار أو ميناء أو فضلة من أرض يتنازل عنها العدو.

لاشك في أنه خطأ قاتل الاعتقاد بأن الفلسطينيين سيتخلون عن ديارهم، التي تغطي ٩٢ في المئة من مساحة اسرائيل أو عن استعادة ملكيتها أو حق العودة إليها. والمسألة ليست مسألة مأوى أو معيشة. فالفلسطينيون الضاربة جذورهم في تاريخ فلسطين لا يمكن أن ينسلخوا عن ديارهم، وهم متمسكون بقرارهم ودورهم وتلالهم ووديانهم في أضيق معاني جغرافية المكان. وهم جازمون بأن من يستبدل دياره كانما يستبدل أبويه وهذا لن يكون مهما طال الزمن.

خيبة الأمل في القيادة الفلسطينية، التي قامت على أكتاف هؤلاء اللاجئين لتعيد إليهم ديارهم، ليس لها حدود، لكنها تتعدى الآن حدود الإحباط، وينمو في اتجاه عملي لتصحيح هذا المسار، وهناك زخم كبير في أوساط اللاجئين سواء كانوا فقراء أو أغنياء، وأينما كانوا، في المعسكرات أو المنافي البعيدة، يدعو إلى ضرورة العمل على ممارسة حق العودة واستعادة الملكية.

حق الملكية:

حق التمتع بالملكية الخاصة لا ينقضي باحتلال الأرض، أو بإعلان سيادة الدولة على منطقة، ولا علاقة له بالمعاهدات والاتفاقات التي تعقد بين الدول والجماعات، لذلك فإن تمتع اللاجئين بملكيتهم الخاصة أمر واجب النفاذ بغض النظر عما إذا نجحت مفاوضات أوسلو أم لم تنجح. وإذا أعلنت دولة فلسطينية أو لم تعلن. قد تستطيع حكومة أن تستولي على أملاك عامة، ولكن هذا يخضع للقانون العام الذي يعطي المواطن صوتاً لمعارضته. وتستطيع حكومة أن تستولي على أملاك خاصة في أضيق الحدود لمشروع ما بعد تعويض المالك. لكن لا يستطيع محتل أو حكومة معترف بها أن تستولي على الملكية الخاصة لملايين الناس.

وحق العودة إلى الوطن مكفول بالمادة ١٣ من ميثاق حقوق الانسان حتى لو لم يملك الفرد عقاراً خاصاً به. كما أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين مكفول بموجب قرار الأمم المتحدة الشهير رقم ١٩٤، الذي أكده المجتمع الدولي أكثر من ١١٠ مرات.

كل هذه القواعد تجعل العودة إلى الديار والتمتع بالملكية الخاصة أمراً قانونياً واجب النفاذ، ولا ينتقص منه أي اتفاق قد تتوصل إليه المنظمة أو السلطة الفلسطينية، سواء كان بتفويض صريح من الشعب الفلسطيني أو لم يكن، فليس لأحد أياً كان سلطة التفريط في الحق الخاص بأي فرد، لذلك فإن المطالبة بهذه الحقوق واجب، ولا مبرر لانتظار اتفاق سياسي حتى لو بدا جيداً مع أنه من الواضح أن انتظار استرجاع الحقوق بالأسلوب الحالي نوع من الوهم، بل وسيلة لضياعها.

تحديد الأرض الفلسطينية:

تبلغ مساحة فلسطين ٢٦,٣٢٠ كيلومتراً مربعاً، أقيمت اسرائيل على جزء منها مساحته ٢٠,٣٢٥ كيلو متراً مربعاً. وتبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية في اسرائيل ١٨,٦٤٣ كيلومتراً مربعاً، أي ٩٢ في المئة من مساحة اسرائيل بما في ذلك أراضي الفلسطينيين الباقين هناك. وعند تقدير مساحة الأرض الفلسطينية، فإن أفضل طريقة هي طرح مسألة الأرض اليهودية من مجموع مساحة فلسطين. ذلك لأن المهاجرين اليهود كانوا حريصين على تسجيل ممتلكات لاثبات وجودهم في البلاد، خصوصاً وأن الشراء كانت تقوم به شركات استيطانية تمسك دفاتر منظمة. تبلغ مساحة الأرض اليهودية ١,٦٨٢ كيلومتراً مربعاً عام ١٩٤٨، منها ١٨١ كلم امتيازات محدودة الأجل منحتها حكومة الانتداب. ومنها حصص في أراض مشاع. لذلك فإن المسجل منها قانوناً أقل من ذلك. وبلغت مساحة الأراضي المسجلة باسم الصندوق القومي اليهودي الذي يملك ٥٢,٢ في المئة من أملاك اليهود ٨٥٦,٠٠٠ دونماً فقط (1 كلم مربع = ١٠٠٠ دونم) وأياً كانت مساحة الأراضي المسجلة لليهود ومعترف بها قانوناً فإنها أقل بكثير من مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم عام ١٩٤٨ التي يزعمون أنها ملك خالص لهم.

باقي أراضي فلسطين هي ملك خاص وعام لأهلها على مدى القرون. وكانت مملوكة لهم حسب القانون العثماني، يفلحونها ويدفعون عنها الضرائب، وعندما تسلمت حكومة الانتداب مقاليد الأمور كان غرضها الأول مسح الأراضي من أجل معرفة الأراضي التي يملكها اليهود والاستيطان بها عملاً بوعد بلفور. لذلك قامت بعمل خرائط مساحية كاملة لفلسطين ريفها وحضرها. ثم انشات ادارة - التسوية - لتحديد ملكية الأراضي وتحويلها من العقود العثمانية الوصفية إلى قطع وقسائم مرقمة على الخرائط بحيث يسهل نسبة الملكية إلى المكان. لكن بريطانيا هجرت فلسطين قبل أن تنجز هذه المهمة لكل فلسطين.

وعندما عينت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين خبير الأراضي جارفيس، لتقدير أملاك اللاجئين الفلسطينيين، قضى مع فريقه عدة سنوات، مستفيداً من سجلات الحكومة البريطانية للأراضي التي تمت بها التسوية التي لم تتم. واعتمد أيضاً على سجلات الضرائب، وقدم تقريره إلى الأمم المتحدة في نيسان (أبريل) ١٩٦٤. وخلاصته الآتي: سجل جارفس الأملاك الخاصة للعرب، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وحصرها في ٤٥٣,٠٠٠ بطاقة، وكل بطاقة تحتوي على كل الأملاك الخاصة لمالك واحد في الحدود الادارية لقرية أو مدينة واحدة. مهما كان عدد هذه الأملاك ويكون لهذا المالك بطاقة أخرى إذا كانت له أملاك في قرية أخرى ولم تحدد سجلات جارفيس الأملاك العامة للعرب أو على الأقل حصتهم منها. والمقصود بالأملاك العامة في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة والهيئات البلدية والخدمات العامة، على رغم أنها تخص قرية أو مدينة عربية. وبلغ مجموع ما سجله جارفيس ٥,١٩٤,٠٩١ دونماً هي أملاك عربية خاصة في الأراضي التي تحتلها اسرائيل بما في ذلك المناطق الحرام والمناطق المنزوعة السلاح.

ولم يدرج جارفيس قضاء بئر السبع بأكمله ومساحته ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونما، معتذراً بعدم العثور على سجلات، على رغم أنه أرض عربية خالصة ليس لليهود فيها وجود يذكر، ووجودهم على قلته مسجل. وعلى رغم أن سجل جارفيس لايشمل أكثر من ٣٠ في المئة من الأرض الفلسطينية، إلا أنها تعتبر أهم وأكمل مرجع لملكية الأراضي، خصوصاً في المناطق الكثيفة السكان.

الوضع الحالي:

عندما احتلت إسرائيل مساحات شاسعة من فلسطين وطردت أهلها عام ١٩٤٨ استولت على نحو ١٨ مليون دونماً من أراضيهم. وهي أكبر عملية نهب منظم في التاريخ. وعمدت فوراً إلى نصب شبكة من القوانين للاستيلاء عليها حتى تتفادى شجب المجتمع الدولي وتظهر بمظهر الدولة الديمقراطية. بدأت أولاً بإصدار ـ قانون أملاك الغائبين ـ عام ١٩٥٠، وتمت صياغته حتى يصبح كل فلسطيني ـ غائباً ـ ولا يكون اليهودي غائباً في الظروف نفسها، وكما يعتبر اللاجئ غائباً، فإن الفلسطيني الذي بقي في اسرائيل يعتبر غائباً أيضاً حتى ولو كان غيابه للذهاب إلى قرية مجاورة. وإذا لم ينتقل من مكانه، فيمكن لاسرائيل الاستحواذ على أرضه بإعلان المنطقة ـ منطقة مغلقة ـ أو ـ منطقة أمنية ـ أو منع السكان عنها لمدة ٣ سنوات ثم اعتبارها منطقة غير مفتلحة.

ولكي تبعد عنها عقاب القانون الدولي في شؤون الحرب، أنشأت اسرائيل ـ هيئة التطوير ـ كحاجز بين الحارس والمتصرف، بالأراضي، وحول الحارس على أملاك الغائبين كل الأراضي إليها، بغرض تطويرها وتأجيرها ـ وبيعها ـ إلى مؤسسات يهودية فقط.

وحدث خلاف شديد بين حكومة اسرائيل والصندوق القومي اليهودي على السيطرة على تلك الأراضي استمر عشر سنوات، وفي عام ١٩٦٠، صدرت ـ القوانين الأساسية ـ التي تسمي هذه الأراضي ـ أراضي الدولة ـ وتوكل مهمة ادارتها وادارة أراضي الصندوق إلى هيئة واحدة هي ـ إدارة أراضي اسرائيل ـ وهي التي تتصرف فيها حتى اليوم.

قامت إدارة الأراضي بتأجيرها إلى الكيبوتسات والموشاف (القرى التعاونية) بعقود طويلة الأجل بأسعار رمزية. ولاتزال كلها باسم الدولة، وفي الواقع لا توجد في اسرائيل أملاك فردية يهودية إلا الأملاك التي اشتراها أفراد يهود قبل عام ١٩٤٨ وهي نسبة ضئيلة.

بعد فشل فكرة الكيبوتس، وخسارتها المادية والهجرة منها إلى الحياة الحضارية في الوسط، بدأت اسرائيل منذ عام ١٩٩٧ في بيع أراضي اللاجئين الزراعية إلى مقاولين لكي تبني عليها عمارات للبيع، مع تعويض مزارعي الكيبوتس تعويضاً خيالياً جعل منهم أثرياء بين يوم وليلة. هذا الحدث له دلالات خطيرة. فهو ينبئ بنهاية الكيبوتس كشعار صهيوني يدعو إلى عودة اليهود إلى الأرض ونبذ أعمال التجارة والمال التي عرف بها اليهود عبر الزمن. وهو أيضاً يدق جرس الخطر للاجئين: ان أراضيهم تنتقل تدريجياً من حارس الأملاك العام إلى أفراد يهود سواء كانوا مواطنين في اسرائيل أو خارجها وبذلك يصعب عليهم التحقق من وضعها القانوني والفعلي. لذلك أصدرت الجامعة العربية قراراً في ١٩٩٨/٩/١٦ يقضي بالطلب إلى الأمم المتحدة تعيين قيّم على أملاك اللاجئين في اسرائيل، وارسال بعثة تقصي حقائق للاطلاع على أوضاعها الحالية والحصول على الخرائط والمستندات الخاصة بها من اسرائيل.

امكان العودة:

تلجأ الدعاية الاسرائيلية والموالون لها من الباحثين في الغرب إلى الزعم بأن عودة اللاجئين إلى أراضيهم، وان اعترف البعض بأنها سليمة قانوناً إلا أنها مستحيلة عملياً، لأن الحدود ضاعت وامتلأت البلاد بالمهاجرين الجدد وليس هناك دليل مقنع على صحة ذلك، وقد قمنا بدراسة ديمغرافية للسكان من يهود في الريف والحضر وفلسطينيين في ٤١ اقليماً طبيعياً تمثل التقسيمات الادارية لاسرائيل، وأضفنا إلى كل اقليم حصته من العائدين الفلسطينيين حسب مواطنهم الأصلية. فلم نجد ما يثبت هذا الزعم. ولتبسيط الموضوع، نبين في الجدول المرفق نتائج هذه الدراسة، يمكن تقسيم اسرائيل إلى ٣ مناطق منطقة (١) وتشمل ٨ أقاليم في المنطقة الوسطى للبلاد وحول حيفا ومساحتها ١,٦٨٣ كلم٢ ويعيش فيها ٦٨ في المئة من اليهود، وهذه المنطقة تطابق تقريباً في مساحتها ومكانها الأراضي اليهودية عام ١٩٤٨، ما يؤكد ان العادات اليهودية في التجمع لم تتغير كثيراً خلال ٥٠ سنة. ومنطقة (٢) وتشمل ٥ أقاليم ملاصقة لمنطقة (١) ومساحتها ١,٣١٨ كلم٢ ويعيش فيها ١٠ في المئة من اليهود وهذه المنطقة تساوي تقريباً أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل ولو أنها ليست بالضرورة في المكان نفسه. هذا معناه أن منطقتي (١) و(٢) اللتين تبلغ مساحتهما ١٥ في المئة من اسرائيل هي مسكن ٧٨ في المئة من اليهود. والباقي هو منطقة (٣) ومساحتها ١٧,٣٢٥ كلم٢ وتساوي في مساحتها وموضعها موطن اللاجئين الفلسطينيين، ويسكن فيها الآن ٢٢ في المئة من اليهود فقط لكن ١٩ في المئة منهم يعيشون في بضع مدن، والباقي ٣ في المئة فقط في الريف. والحقيقة المرة أن ١٦٠,٠٠٠ يهودي يسرحون ويمرحون على أرض هي ملك ٤,٨٠٠,٠٠٠ لاجيء (أرقام ١٩٩٤) وهؤلاء لايزالون مكدسين في المخيمات على بعد بضعة كيلومترات.

إذن لو عاد اللاجئون كلهم إلى ديارهم، لأمكن استيعاب غالبيتهم في المنطقة (٣). وعندئذ تزيد كثافة السكان فيها من ٨٢ إلى ٢٤٦ شخصاً في الكيلومتر المربع وهو رقم معقول. أما زيادة الكثافة في اسرائيل ككل فتزيد من ٢٦١ إلى ٤٨٢ شخصاً /كم٢، ولا تتأثر المناطق اليهودية بذلك إلا أقل تأثير.

ويكون الأمر أبسط من ذلك لو وضعنا برنامجاً مرحلياً لعودة اللاجئين. استوعبت اسرائيل مليون روسي من دون أن يزدحم مطار بن غوريون بهم في يوم من الأيام. لو فرضنا أننا استوعبنا مليون لاجيء من المناطق التي تؤذن بالانفجار في أي لحظة، بعودة ٣٢٩,٠٠٠ لاجيء مسجل في وكالة الغوث من لبنان إلى الجليل، و٦٧٩,٠٠٠ لاجيء مسجل من غزة إلى جنوب فلسطين / اسرائيل، لوجدنا الآتي:

في حال عودة لاجئي لبنان لن تتأثر المنطقة اليهودية في (١) على الاطلاق، ولزادت كثافة المنطقة (٢) بمقدار ٦ في المئة فقط، وأمكن استيعاب معظم اللاجئين في الجليل في قراهم الأصلية في المنطقة (٣) التي ستزيد حينئذ كثافتها من ٨٢ إلى ٩٦ شخصاً /كلم٢ فقط، ولبقي اليهود غالبية السكان بنسبة ٧٦ في المئة في البلاد، وهذا ما يحرصون عليه أشد الحرص.

وفي حال عودة اللاجئين من غزة إلى جنوب فلسطين / اسرائيل (قضاء غزة وبئر السبع)، لن تتأثر المنطقة اليهودية (١) أيضاً، ولزادت كثافة المنطقة (٢) بمقدار ٤,٥ في المئة فقط، وأمكن استيعاب جميع اللاجئين من غزة في المنطقة (٣) في الجنوب وحينئذ تزيد كثافتها من ٨٢ إلى ١٠٨ أشخاص /كلم٢. ويبقى اليهود غالبية في البلاد بنسبة ٧٢ في المئة.

بل أن عودة اللاجئين إلى مزارعهم ـ وهم الذين جبلوا على الزراعة لعدة قرون ـ ستعطي ناتجاً زراعياً أعلى بكثير من الناتج الزراعي الاسرائيلي المنخفض نتيجة فشل الكيبوتس الذي لا يتجاوز انتاجه الزراعي ٤ في المئة من قيمة الصادرات.

وهكذا فإن خرافة ازدحام البلاد في كل أطرافها ليس لها أساس من الصحة، والغرض من اشاعتها هو الحفاظ على الأراضي فارغة، لاسكان مهاجرين جدداً. وشنت اسرائيل في أيلول (سبتمبر) هذا العام حملة بلا حدود لاغراء اليهود الروس على الهجرة إلى اسرائيل. ولو قمنا بهذه الدراسة عام ١٩٨٩ قبل قدوم الروس لما سببت عودة اللاجئين من لبنان وغزة كثافة أكثر من الحالية في اسرائيل.

والخرافة الأخرى التي تدعيها اسرائيل أن الحدود والأملاك ضاعت ويصعب تحديدها. وهذا هراء. إذ لا توجد بلاد في الشرق العربي أكثر دراسة وتخطيطاً من فلسطين. فالخرائط البريطانية أيام الانتداب شملت كل المدن والقرى بتفصيل دقيق والسجلات البريطانية ساعدت جارفيس خبير الأمم المتحدة على رصد نصف مليون مالك كما جاء ذكره. والخرائط البريطانية نفسها أصبحت أساساً لخرائط اسرائيل ورصدت عليها اسرائيل كل تغيير حدث لفلسطين منذ عام ١٩٤٨. وتحتفظ ـ

إدارة أراضي اسرائيل - بسجلات الأملاك القديمة وتسجل ما حدث لها من تأثير واستغلال وبموجب هذا تؤجر الأراضي للكيبوتس والموشاف. وللادارة عدة مكاتب في كل فضاء تتابع ما يحدث من تغيرات. وأدخلت الإدارة أخيراً نظام المعلومات الجغرافية، ووقعت عقوداً مع شركات متخصصة لذلك. لم ينته العمل بها بعد. وبموجب هذا النظام يمكن استحضار كل المعلومات عن أي بقعة من الأرض وما حدث لها من تغيير. ويذكر أنه لا توجد في مواقع القرى المهدومة أي كيبوتسات إذ بنيت هذه بعيداً عن مكان القرية، عدا ٢١ موقعاً تقع خلال كم واحد من موقع القرية. وسواء كانت هذه المواقع متطابقة أم لا، فليس لهذا قيمة عملية.

هيئة أرض فلسطين:

آن الأوان لأن تنتهي حال اليأس والإحباط ويبدأ السعي الحثيث إلى العمل لذلك فإنه يجدر باللاجئين الفلسطينيين المبادرة إلى المحافظة على حقوقهم وتوثيقها وتنظيم صفوفهم للمطالبة بهذه الحقوق. ولهذا فإنني أدعو إلى إنشاء - هيئة أرض فلسطين - على النحو الآتي:

○ تمثل الهيئة الحقوق المادية وما يتبعها للاجئين والمطالبين بحقوقهم من الشعب الفلسطيني في كل مكان بما في ذلك الفلسطينيون في اسرائيل.

○ مهمة الهيئة: توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة، والمطالبة بها والعمل على استرجاعها والحفاظ عليها وحمايتها وصيانتها وتطويرها ومنع بيعها لأي جهة غير فلسطينية موثوقة.

○ تقوم الهيئة بدور الحارس على حقوق الشعب الفلسطيني المادية، وتبقى كل الأملاك تحت حراستها، إلى أن تحدد ملكية الأفراد الفلسطينيين وتسلم إليهم.

ولا يجوز انتقال أملاك الفلسطينيين إلى غيرهم مهما كانت الظروف، وتبقى الأملاك تحت حراسة الهيئة إذا تعذر ذلك.

○ تطالب الهيئة بتعويضات عن استغلال الأراضي والممتلكات لمدة نصف قرن وعن المعاناة النفسية للشتات، أسوة بالتعويضات عن أعمال ألمانيا النازية والتعويضات السويسرية لليهود. ولا تشمل التعويضات ثمن الأراضي والمباني. فالوطن لا يباع.

○ الهيئة مستقلة وغير سياسية وتتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة والحكومات المختلفة والأمم المتحدة على هذا الأساس، وتمثل في كل المحافل ذات العلاقة.

○ هيكل الهيئة: تتكون الجمعية العامة للهيئة من ١٥٠٠ عضو، يمثلون حوالي ٥٣٠ قرية ومدينة هجر أهلها عام ١٩٤٨ بمعدل ٣ أعضاء لكل قرية، أو عضو لكل ٣٠٠٠ لاجىء، ويضاف إلى هؤلاء ٥٠ عضواً من أهل الاختصاص.

وتنتخب الجمعية مكتباً تنفيذياً من ذوي الخبرات وتشرف على أعماله لجنة توجيه.

○ مدة الهيئة: تبقى قائمة إلى أن تنتهي أغراضها.

اخترنا القرية كوحدة ديمغرافية لبناء المجتمع الفلسطيني، لأنه بعد التشتت الجغرافي والعائلي، بقيت القرية متماسكة، فهي تتألف عادة من ٤-٥ حمائل لايزال أفرادها على اتصال وثيق ببعضهم، ولدينا الآن ٥ ملايين ملف شخصي و٧٠٠,٠٠٠ ملف عائلة للاجئين ونعرف مكان كل عائلة وتوالدها وظروفها، كما هو متوافر في سجلات وكالة الاغاثة. وعلى رغم أن عدد اللاجئين المسجلين ينقص بمقدار ١٦ في المئة عن كافة اللاجئين، إلا أنه يمكن نسبة هذا الطابع إليهم أيضاً. لهذا اقترحنا انتخاب ٣ أفراد عن كل قرية أو وحدة ديموغرافية. ويمكن أن يجري الانتخاب أو الاختيار في مناطق عمليات الوكالة (الضفة، غزة، الاردن، سورية، لبنان) في المعسكرات والتجمعات السكانية في تلك المناطق وفي الشتات ويتكون مكتب اقليمي في كل منطقة للتنسيق.

وبما أن حدود أرض كل قرية واضحة في الخرائط والسجلات الموجودة لدينا فإنه يمكن اعتبار أهل القرية الحاليين هم أصحاب تلك الأرض في ملكية جماعية (وهو نوع من المشاع ليس غريباً على الناس) وعدد أهالي كل قرية هو حوالي خمس مرات ونصف ضعف عددهم عام ١٩٤٨، ويوجد من بينهم ١٦ في المئة ولدوا في فلسطين، ولذلك يوجد ما يكفي من الأشخاص الذين يمكنهم التعرف على الأماكن أو إعطاء المعلومات إذا لزم ذلك.

ويخصص لكل قرية عدد من الأسهم يوازي مساحة أراضيهم، وبذلك تساهم القرية في هيئة أرض فلسطين بقيمة هذه الأسهم. وحيث أن حدود أرض القرية وعدد سكان أهلها ومكانهم معروف، فإن ملكيتهم الجماعية ثابتة وصحيحة. وتبقى مسألة توزيع الأسهم على أفرادها، وهذا يبدأ بتخصيص الأسهم حسب ملكية كل حمولة اعتماداً على سجلات جارفيس أو وسيلة أخرى معروفة (حسب العرف والعادة وحسب الخرائط على سبيل المثال) أو على أساس جديد يكفل لكل أهالي القرية العيش الآمن حتى لمن لم يملكوا الكثير. فإذا تحددت ملكية الحمولة، توزع على أفرادها داخلياً كما يتفقون، أو بالوراثة أو كما تدل عليه سجلات وكالة الاغاثة. ولاشك في أن تحديد الملكية بالنسبة للفرد الواحد من الجيل الحالي يستغرق وقتاً وجهداً. لكن المهمة أن ملكية القرية ثابتة وصحيحة، وإلى أن يتم ذلك يمكن المطالبة بالأرض وحتى استغلالها من دون تقسيم. وليست هناك صعوبة لوجستية في وضع تصورات مختلفة لمعرفة أنسب الطرق للتعامل مع هذه المسألة، مادامت ملكية القرية الجماعية ثابتة.

وموضوع إنشاء هذه الهيئة ليس جديداً بمطلقه. فقد أنشأ اليهود الصندوق القومي اليهودي (JNF) في لندن في مطلع القرن لغرض أصعب وهو شراء أرض في بلاد بعيدة وغريبة. وطالب اليهود بحقوقهم في البلاد العربية التي تركوها ليسكنوا ديار الفلسطينيين عام ١٩٤٨ بإنشاء الهيئة العالمية لليهود من بلاد عربية (WO-JAC) عام ١٩٧٧، كما طالبوا بحقهم في استرجاع ممتلكاتهم (وليس بيعها) في أوروبا والتعويض عن استغلالها منذ الحرب العالمية الثانية بإنشاء - المنظمة اليهودية العالمية لاسترجاع الأملاك - (WJRO) عام ١٩٩٢. وهذه الجمعيات الثلاث تتعامل مع حكومة اسرائيل والمنظمات اليهودية والحكومات المختلفة والأمم المتحدة، من دون حرج أو اعتراض من حكومة اسرائيل، ونجحت (WJRO) في استرجاع الكثير من أملاكها في أوروبا، ولاتزال تتعقب الدول الأوروبية الواحدة بعد الأخرى.

هناك صعوبات في إنشاء - هيئة أرض فلسطين - أولها احتمال اعتراض السلطة باعتبارها تمثل الفلسطينيين. ولكن ليس في هذا أي تناقض، لأن الهيئة تمثل حقوق الملكية الخاصة، التي لا يمكن أن يتنازل عنها أحد غير صاحبها. وستكون الهيئة قوة ضاغطة معها تفيد المنظمة إذا دافعت عن حقوق اللاجئين وضاغطة لها إذا قصّرت. ولا تطمح الهيئة إلى أي مكسب سياسي، فهذا متروك لطموح الآخرين. وثانيها أن كثيراً من الدول المضيفة، بما فيها السلطة، تعارض انتخابات الهيئة أو يكون لها رأي في اختيارهم. بل تعارضها أيضاً بعض الفئات الفلسطينية التي فقدت صلاحيتها. وتقول أنه ليس هناك مبرر لهذه المعارضة. لأن هذه القرى نفسها ممثلة أمام الوكالة وفي المخيمات، عن طريق عدد من اللجان، يختلف عددها ودورها حسب سياسة الدول المضيفة، ولا يمثل أي منها تهديداً للدول المضيفة. فالهيئة تريد استرجاع الحقوق في أراض خارج هذه الدول. وثالثها ان انشاء الهيئة يحتاج إلى مجهود وتنظيم كبيرين يشمل التنقل بين هذه البلاد والحصول على موافقتها وموافقة اللاجئين فيها. كما أن عملية التوثيق والجمع والتحديد عملية مضنية ومكلفة، لكنها ممكنة، وتوجد الآن من الوسائل الفنية ما يجعل هذا في متناول اليد. ولدى الكثيرين مادة تكفي لجمع قدر كبير من المعلومات المهمة. وليس هنا مجال تفصيل الخطوات التنظيمية وبرامج العمل الممكن اتباعها. ويكفي القول أن هناك ضرورة لاجتماع موسع أو مؤتمر صغير تناقش فيه هذه الآراء المختلفة، وتنتج عن ذلك لجنة تحضيرية تتولى تنفيذ الخطوات العملية الأولى.

هذه الصعاب كلها أهون بكثير من ضياع ارث وتراث ٥ ملايين لاجىء فلسطيني. وهو الأمر الذي يشغل فكر كل واحد منهم في شتى بلاد الشتات، وحال الغضب والغليان التي يشعرون الآن بها من احتمال ضياع الحقوق أو ربما ضياعها فعلاً قد تؤدي إلى انفجار غير متوقع عواقبه أكبر بكثير من مخاوف الخائفين. فالأولى أن يسلك هذا التيار الجامح سبيلاً مفيداً يؤدي إلى إعادة الحق إلى أصحابه ■■

(*) باحث فلسطيني

لايمكن فرض التوطين على لبنان

أبو أحمد الزعتر*

الحديث عن توطين الفلسطينيين في لبنان لايزال يستقطب اهتمام اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء. فلا يخلو يوم من تصريحات العديد من الشخصيات الرسمية والحزبية والثقافية، بالإضافة إلى إقامة عدد من الندوات والمؤتمرات السياسية والفكرية والحقوقية. كما أن صفحات الجرائد والمجلات زخرت ولاتزال بالكثير من المقالات والتعليقات حول هذا الموضوع.

ويتخذ موضوع التوطين أهمية بالغة، خاصة، مع بدء مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

فإسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية ما فتئت تكرر لاءاتها المتعلقة بالقدس والمستعمرات وحدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين. والسلطة الفلسطينية، التي لاحول لها ولا قوة لاتملك إلا الخضوع لإملاءات العدو وخاصة فيما يتعلق بحق العودة.

والواقع أن رفض التوطين لايقتصر على اللبنانيين بكافة طوائفهم فحسب، بل أن الفلسطينيين يرفضونه كذلك بشكل أشد، ويتمسكون بحق العودة بكل إصرار. فهناك اتفاق لبناني فلسطيني حول هذا الموضوع، فالرئيسان لحود والحص بالإضافة إلى الكثير من الشخصيات اللبنانية يعتبرون أن حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم من المقدسات.

الأطراف اللبنانية ترفض التوطين، كلّ لأسبابه الخاصة:

فمنهم من يرى أن ذلك سيؤدي إلى اختلال خطير بالتوازن الديمغرافي في بلد يتألف من سبع عشرة طائفة، كما سيؤدي إلى اختلال بالتوازن المذهبي، لاسيما وأن الفلسطينيين يشكلون ١٠٪ من سكان لبنان.

ومن يرى أن صغر مساحة لبنان وضعف موارده الاقتصادية يجعله عاجزاً عن استيعاب الفلسطينيين وإعالتهم وتشغيلهم.

ومن هنا عارضت الحكومات اللبنانية إعادة بناء مخيمات جديدة أو توسيع ما هو قائم لاستيعاب المهجرين الفلسطينيين أو الزيادة الطبيعية.

كما حرمتهم من العمل في حوالي ٦٥ مهنة، وصعّبت عليهم الحصول على إجازات عمل. ولم تقم بتحسين ظروف معيشتهم وأخضعتهم لسلسلة من عمليات التضييق والقمع على أيدي رجال الشعبة الثانية في الستينات ومن التطويق والحصارات ومنع مواد البناء من الدخول إلى بعض المخيمات في هذه الأيام.

إن هذه الإجراءات القاسية ضد المخيمات الفلسطينية تجد مبرراتها في انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في حرب السنتين المدمرة، مما حدا ببعض الأطراف اللبنانية أن ترى أن هذه الحرب كانت «حروب الآخرين على أرض لبنان». هذا بالإضافة إلى نيل قيادة م.ت.ف من سيادة الدولة، وإدعاء قائد المنظمة، متبجحاً في معرض البرهان على جدارته في الحكم، أنه كان حاكماً على لبنان. وتشدق بعض قيادات «فتح» أن طريق تحرير فلسطين تمر بصنين وجونيه.

كل ذلك أدى إلى ردات فعل لدى بعض الأطراف اللبنانية تتسم بالتوتر والعنف والتحريض ضد الوجود الفلسطيني في لبنان.

تهجير الفلسطينيين خارج لبنان:

وطالب بعضهم علناً ترحيل الفلسطينيين إلى خارج لبنان. وقد عرض وزير الخارجية السابق فارس بويز خطة، قال عنها أنها من تصميم بعض الدول الإقليمية والدولية، وتتلخص بـ:

١ـ نقل الراغبين إلى أرض السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع ويبلغ هؤلاء ٢٠٪ من فلسطينيي لبنان.

٢ـ نقل من لهم أقارب في بعض الدول العربية وإسرائيل إلى هذه الدول كلم شمل ويبلغ هؤلاء ٢٥٪ من فلسطينيي لبنان.

٣ـ تساهم بلدان الشرق الأوسط النفطية حل مشكلة التوطين في لبنان عبر منح الفلسطينيين فرص عمل وإمكانية الاستقرار في تلك البلدان.

٤ـ ترحيل باقي الفلسطينيين من لبنان إلى دول المهاجر مثل: كندا والولايات المتحدة وأستراليا ودول أوروبا الغربية.

هل هذه الخطة قابلة للتطبيق على أرض الواقع؟ هل يقبل الفلسطينيون بالتهجير مرة أخرى؟ وهل تقبل الدول التي سينقلون إليها؟

ثم أخذت دعوات بعض الأطراف اللبنانية بتهجير الفلسطينيين من لبنان منحى «تحريضياً» وغير إنساني وغير موضوعي.

فيرى هؤلاء أن إصرار الفلسطينيين وتمسكهم بحق العودة هو تشدق لفظي غير جاد، هدفه الاستهلاك المحلي. وأخذ هؤلاء يطالبون بعدم الصمت حيال الإشاعات التي تتهم المخيمات باغتيال القضاة الأربعة، وأن هذه المخيمات أصبحت جزراً أمنية وبؤراً للمجرمين والخارجين على القانون يجب مصادرة الأسلحة فيها. وترى هذه الأطراف أنه يجب حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية، لأن توفير هذه الحقوق سيؤدي إلى التوطين. فالتضييق الأقصى على المدنيين الفلسطينيين هو أقرب السبل إلى محاربة التوطين وأشدها فاعلية. كل هذا الضغط وفر الشروط المطلوبة، لدى الفلسطينيين لإنتاج ذهنية الغيتو ونفسية المحاصر.

فاصبحنا أمام منهج متشنج هابط المستوى، لاسياسي ولا تاريخي ولا عقلاني بدلاً من منهج فلسطيني ولبناني علمي يسعى لرفع مستوى النقاش ويحفظ للسياسة مكانتها وللتاريخية والعقلانية اعتبارهما.

إذا كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية، القابعة الآن في الضفة والقطاع، قد أساءت إلى لبنان قبل ٢٤ سنة فما ذنب المدنيين الفلسطينيين في مخيمات لبنان يعاقبون على ذنب لم يقترفوه؟

إن أكثر من ٨٥٪ من سكان مخيمات لبنان هم دون سن الأربعين. ويرون أنفسهم يحاسبون على ذنب حصل قبل أن يولدوا أو في وقت كانوا فيه أطفالاً. أو يحاسبون على مجرد وجودهم في لبنان. وهم لايملكون خياراً آخر. يجدون أنفسهم محاصرين باليأس والإحباط. فلا الأعزب يستطيع بناء بيت ليتزوج، ولا العامل يجد فرصة عمل ولا الطبيب والمهندس وخريج الجامعة يحظى بوظيفة.

فالاضطهاد واليأس والإحباط والشعور بالحصار لايجعله قادراً على العودة إلى فلسطين، ولا لبنان يستطيع ذلك. «فلا الشرطة ولا النيابات العامة العسكرية تكفي مرجعاً لشعب ذي قضية شغلت العالم بعد نصف قرن من مأساته في وطنه». (افتتاحية طلال سلمان في «السفير» ٢٩/١١/٩٩).

إن الوجود الفلسطيني في لبنان هو وجود قسري ليسوا مسؤولين عنه. المسؤول عنه هو العدوان الصهيوني مدعوماً من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وهذه الأطراف هي التي يجب أن توجه إليها الجهود المشتركة اللبنانية والفلسطينية والعربية لممارسة أقصى الضغوط من أجل العودة إلى الديار. فأميركا شنت حرباً مدمرة ضد يوغسلافيا من أجل عودة لاجئي كوسوفو، كما دمرت العراق، وسبّب الحصار موت مليون وربع مليون طفل عراقي بحجة تنفيذ القرارات الدولية. فلماذا لانخوض جميعاً كعرب معركة مشتركة سياسية وإعلامية ودبلوماسية من أجل تنفيذ القرار ١٩٤؟.

إن حرمان الفلسطيني من حقوقه المدنية والاجتماعية والانسانية لايلغي التوطين بل يدفع الفلسطيني اليائس المحبط إلى القبول بأي حل. فالفلسطيني في سوريا لايطالب بالجنسية السورية لأنه لايحتاج إليها فله حقوق مدنية واجتماعية كالسوري تماماً في العمل والوظائف والطبابة.. الخ.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن للبنان حق السيادة المطلقة على أرضه وحق محاسبة ومعاقبة كل من يقترف جرماً وتقديمه إلى العدالة سواء كان داخل المخيمات أو خارجها. وعلى الفلسطينيين أن يضعوا مصلحة لبنان وسيادة القانون تماماً كمصلحتهم. وللفلسطيني الحق أن يعامل بعدالة وكرامة. وأن يعامل كإنسان.

لايمكن فرض التوطين على لبنان:

إذا كان هناك خشية من أن التسوية في الشرق الأوسط لاتؤدي إلى العودة وبالتالي التوطين، فإن السلام لن يأتي والصراع العربي الصهيوني سيستمر طالما استمر اللاجئون بعيدين عن أرضهم. فاللاجئون الفلسطينيون البالغ عددهم أربعة ملايين، هم الذين أطلقوا الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، وإذا لم تتم عودتهم إلى ديارهم فإن حركتهم السياسية ستطلق تيار العمل السياسي الذي يؤكد من جديد أن القضية الفلسطينية لاتزال دون حل وأن الحلول الجارية الآن هي لمعالجة آثار عدوان ١٩٦٧ ليس إلا.

ومن جهة أخرى، فإنه لايمكن فرض التوطين على لبنان، فرفضه للتوطين هو من صميم سيادة الدولة. كما أن التوطين لايمكن أن يفرض على الشعب الفلسطيني المصمم على العودة إلى دياره.

ولمواجهة التوطين، لابد من الحوار اللبناني ـ الفلسطيني وتصفية المرحلة السابقة من الإساءات ومناقشة مسألة وجود الكتلة الفلسطينية وواجباتها تجاه الدولة والشعب اللبناني وحقوقها المدنية والإنسانية التي توفر لها العيش بحرية وكرامة.

والتمسك بوحدة المسارين السوري واللبناني، لأن البلدين يصران على حق العودة ■■

(*) كاتب فلسطيني

إشكالية الداخل والخارج ومستقبل وحدة الشعب الفلسطيني

نبيل محمود السهلي*

نَتَجَ عن حرب عام ١٩٤٨، طرد (٨٥٠) ألفاً من الشعب العربي الفلسطيني من أرضه، كانوا يشكلون آنذاك نصف مجموع الفلسطينيين، وبذلك تغيرت خارطة التوزع الفلسطيني قسرياً بفعل إقامة إسرائيل والمقدمات التي أسست لذلك، فأصبح قسمٌ كبيرٌ من الفلسطينيين في المنافي القريبة والبعيدة، وقسم آخر يترامى داخل ما تبقى خارج السيادة الإسرائيلية في الضفة والقطاع حتى عام ١٩٦٧، في حين قبع نحو (١٥٦) ألفاً من الفلسطينيين أصبحوا اليوم ١٩٩٩ أكثر من مليون عربي، تحت سلطة الدولة العبرية وتمييزها العنصري الذي لايقبل الآخر.



وعلى الرغم من التمزيق الذي لحق بالنسيج الاجتماعي الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨، بَيْدَ أن الشعب الفلسطيني استطاع من خلال حراكه اليومي المجتمعي، وبكافة أماكن تواجده الحفاظ على وحدته الوطنية خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٩٩)، وقد كان لانطلاقة منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤، وحركة فتح في عام ١٩٦٥، وفصائل العمل الوطني الأخرى في الستينيات، بالغ الأثر في رفع آمال الفلسطينيين وطموحاتهم، سواء في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، أو التخلص من الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وقد واكب تلك الآمال، مَدٌ شعبي لفلسطينيي عام ١٩٤٨، والذين يشكلون (١٨) في المائة من سكان الدولة العبرية التي أقيمت على (٧٨) في المائة من مساحة فلسطين، إذ تَعْتَبر تلك الأقلية نفسها، بأنها أقلية عربية فلسطينية، وجزء من الشعب العربي الفلسطيني، ورافق كل انتصار ونهوض قومي عربي ووطني، نهوض مماثل بين فلسطينيي عام ١٩٤٨، ومع كل انتكاسة تخبو آمالهم، وتزداد شراسة التمييز الإسرائيلي ضدهم لجهة أسرلتهم وجعلهم هامشيين في أرض أجدادهم وأبائهم، وقد لاحظ المتتبع للشتات الفلسطيني، خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٩)، بأنه على الرغم من التعارضات الفصائلية بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني التي كانت تطفو إلى السطح بين فترة وأخرى، إلا أن هناك إجماعاً شعبياً فلسطينياً حول نقاط أساسية تمثلت خلال الفترة المذكورة، بالالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني داخل، فلسطين وخارجها، ناهيك عن كونها الوعاء والوطن السياسي المؤقت لهم، كما أنها تحمل طموحاتهم السياسية في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وهذه الطموحات تشكل بمجملها نقطة إجماع فلسطيني شعبي بين الداخل والخارج.

شواهد على وحدة الشعب

ثمة شواهد أساسية برزت خلال مسيرة النضال الفلسطيني تؤكد على وحدة الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، في المقدمة منها، مشاركة كافة شرائح الشعب الفلسطيني في التعبير عن تضامنهم مع إخوتهم في الدول العربية الأخرى، باعتبار أن البعد القومي للقضية الفلسطينية نقطة ارتكاز لتحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية، فكان الشعب الفلسطيني داخل فلسطين والشتات منشداً إلى أبعد الحدود إلى كل حركة وحدوية بين الدول العربية أو متراصاً في صف واحد ضد أية مخاطر تواجه أي قطر عربي، وقد توضح ذلك أثناء الاعتداء الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وأثناء احتلال إسرائيل للأراضي العربية في حزيران عام ١٩٦٧.

ومنذ عام ١٩٧٦ أصبح يوم الأرض الذي سقط فيه ستة شهداء من سخنين وعرابة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، أصبح هذا اليوم يوماً خاصاً وعيداً للارض الفلسطينية، يحتفل فيه الشعب الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها في المنافي القريبة والبعيدة، حيث يعبرون عن تمسكهم بهويتهم العربية

الفلسطينية وأرضهم وحقهم التاريخي فيها، وجاءت الانتفاضة الفلسطينية في ١٢/٧/ ١٩٨٧ في الضفة والقطاع رافضة الوجود الاستيطاني الإسرائيلي، حيث كان هذا التاريخ منعطفاً حاسماً يؤكد وحدة الشعب الفلسطيني، وقد عبر الفلسطينيون داخل الخط الأخضر عن دعمهم المادي والمعنوي لإخوتهم في الضفة والقطاع، وشكلت لجان الدعم للإنتفاضة حيث عُبّر عنها بالمعونات المختلفة، ناهيك عن التحركات الشعبية، التي وصلت إلى حد إحراق (٨٠٠٠) دونم من القمح لليهود في منطقة حيفا في السنوات الأولى من الانتفاضة، وقد سجن العديد من العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفقاً لذلك ومازالوا يقبعون في السجون الإسرائيلية. بالإضافة لذلك شكلت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة رافعة لأحلام اللاجئين الفلسطينيين والنازحين على حدٍ سواء، وقد عبر هؤلاء عن دعمهم للانتفاضة بشتى الوسائل أقلها التضامن عبر المسيرات والتظاهرات في مناطق اللجوء، أو في الدول الأوروبية والأمريكية، وأصبحت صور الانتفاضة تزين كل بيت فلسطيني داخل فلسطين وخارجها. وقبل انطلاقة الانتفاضة برزت وحدة الشعب الفلسطيني من خلال التفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية، حين احتلت إسرائيل القسم الأكبر من لبنان وصولاً إلى بيروت وحصارها لمدة سبعة وثمانين يوماً في عام ١٩٨٢، حيث تمّ بعدها إبعاد المنظمة إلى تونس واليمن والسودان والدول البعيدة عن فلسطين في حين تركز في دمشق قسم آخر من فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وفي أيلول من عام ١٩٨٢ ارتكبت إسرائيل والقوى المتعاونة معها مجزرة صبرا وشاتيلا، حيث تمّ قتل آلاف النساء والأطفال والشيوخ، وقد استنكر الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها هذه المجزرة، وتراجعت آمال الفلسطينيين مع انتقال البنية التحتية للمنظمة إلى منافي جديدة بعد عام ١٩٨٢، حيث شهدت الساحة محاولات لتهميشها وشطبها من الخارطة السياسية العربية والدولية، تارة بالتلويح لإبراز ممثل آخر، وتارة بتفليس مؤسسات منظمة التحرير وبالتالي محاولة لإخضاعها، وفي هذه الأجواء عقد مؤتمر مدريد في نهاية عام ١٩٩١، مالبث أن أصبحت منظمة التحرير طرفاً في المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، بعد أن كانت جزءاً من الوفد الأردني، وعقدت فيما بعد بالتحديد في أيلول ١٩٩٣ اتفاقات أوسلو، التي رحّل إبانها المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون قضايا أساسية مثل: قضية اللاجئين، والاستيطان، والقدس، وجميعها قضايا إجماع وطني فلسطيني، إلى مفاوضات الوضع النهائي التي انطلقت في نهاية أيلول ١٩٩٩.

مستقبل وحدة الشعب الفلسطيني بعد أوسلو

إن أية عملية انسحاب من أراضي فلسطين، يعتبر بحد ذاته شعاراً وطنياً فلسطينياً، ومحل إجماع للطيف السياسي الفلسطيني من جهة، وللشعب الفلسطيني من جهة أخرى، وقد لاقت الانسحابات المتكررة وإعادة الانتشار للجيش الإسرائيلي، وسيادة السلطة الفلسطينية حتى تشرين الأول ١٩٩٩ على نحو (١٨) في المائة من مساحة الضفة الفلسطينية وسيادة مختلفة إدارية ومدنية وغيرها على نحو (٥٠٠) كيلو متراً مربعاً من مساحة الضفة، لاقت قبولاً فلسطينياً عاماً، في الوقت الذي سادَ فيه التخوف من التوجهات الإسرائيلية لجهة الاحتفاظ بأكبر مساحة من الضفة وقطاع غزة، والسيطرة على الموارد الطبيعية المياه وغيرها، فضلاً عن إبقاء القدس الموحدة تحت السيطرة الإسرائيلية، ورفض إسرائيل القرارات الدولية (١٩٤) و(٢٣٧) الداعية لعودة اللاجئين الذين هُجّروا من ديارهم في فلسطين في عام ١٩٤٨، والنازحين الذين هُجّروا من ديارهم في الضفة وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ وبعده.

وكانت هذه اللاءات في الجهة المقابلة، نقاط إجماع وطني فلسطيني عام، فهب الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين كتلة واحدة لمواجهة القرار الإسرائيلي القاضي بفتح نفق أسفل الأقصى وسقط العديد من الشهداء في الضفة الفلسطينية ومن بينهم رجال في الشرطة الفلسطينية، وحتى اللحظة الراهنة، وعلى الرغم من الأحاديث والمقالات المتكررة في صحف عربية وأجنبية، حول اتفاقات سرية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، لجهة القبول الفلسطيني بدولة فلسطينية عاصمتها جزء من توسعات مدينة القدس، والتغاضي عن سقف المطالب السابقة إزاء قضية اللاجئين والمتمثلة بحق العودة والتعويض حسب ما تضمنه القرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨، بَيْدَ أن الخطاب السياسي المعلن للسلطة الوطنية، يتمحور حتى اللحظة الراهنة حول ضرورة تفكيك المستوطنات وترحيل المستوطنين حسب القرار (٤٦٥)، والقاضي بضرورة الغاء البنية الاستيطانية ورحيل المستوطنين اليهود عن الضفة والقطاع، هذا فضلاً عن تمسك السلطة الفلسطينية وكافة فصائل الطيف السياسي الفلسطيني بالتمسك بالقرار (٤٧٨) القاضي بإبطال الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية، واعتبار القدس الشريف العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية، كذلك فإن الخطاب السياسي المعلن للسلطة الفلسطينية ولكافة الفصائل يؤكد التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإن الخطاب السياسي الفلسطيني المستقبلي سيلعب دوراً بارزاً في وحدة الشعب الفلسطيني التي كانت الصفة الملازمة لحراك الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، وتبعاً لذلك فإن المطلوب للإبقاء على هذه الوحدة بكونها الضامنة للحقوق الفلسطينية في الأرض، يتمحور حول ركائز أساسية:

أولاً: العمل على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين.

ثانياً: التمسك بحق العودة باعتباره مدخلاً هاماً يحقق الهدف الأسمى لجزء أساسي من الشعب الفلسطيني، وإن أي تراجع يؤدي إلى إنقسام حقيقي في الشارع الفلسطيني.

ثالثاً: إن عودة بعض كوادر فصائل العمل الوطني إلى مناطق في الضفة والقطاع تحت السيادة الفلسطينية لايلغي بطبيعة الحال حق العودة، باعتبار قرار (١٩٤) لايتقادم ولايسقط بمرور السنين، فضلاً عن كونه قابلاً للتطبيق شأنه في ذلك شأن قرارات الأمم المتحدة المختلفة.

رابعاً: اعتبار أية عملية انسحاب إسرائيلي من أية بقعة فلسطينية انجاز على طريق الأهداف الاستراتيجية في تحقيق حلم إقامة الدولة الفلسطينية، وتحقيق المصير للشعب العربي الفلسطيني في أرضه، فضلاً عن حق العودة الذي ضمنته الشرعية الدولية عبر التأكيد على القرار (١٩٤) أكثر من (١١٠) مرات خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٩٩).

خامساً: تتطلب استمرارية وحدة الشعب الفلسطيني التقاء كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني لمواجهة استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم، الأمر الذي يؤدي إلى الإبقاء على سقف المطالب الفلسطينية إزاء القدس واللاجئين والاستيطان.

سادساً: كما تتطلب استمرارية وحدة الشعب الفلسطيني، وحدة المثقفين الفلسطينيين والعرب في مواجهة التحديات الصهيونية والغربية الرامية إلى فرض حل الأمر الواقع لصالح الطرف الإسرائيلي، إن في قضية القدس أو في القضايا الأخرى ذات الحساسية العالية مثل قضية اللاجئين، وتبعاً لذلك فإن للخطاب العربي دوراً بارزاً في وحدة الشعب العربي الفلسطيني والتفافه، من خلال عمق عربي لمواجهة التحديات القادمة، باعتبار قضية فلسطين قضية قومية في المقام الأول.

سابعاً: العمل على اشراك طيف أوسع من شرائح الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين في صياغة المستقبل الفلسطيني، وهذا يتطلب قبول الآخر الفلسطيني وعدم رفضه.

(*) باحث في مكتب الإحصاء الفلسطيني بدمشق.

«الهدف» تستطلع آراء الفلسطينيين في مخيمات سوريا

لابديل عن حق العودة إلى فلسطين... لا لمفاوضات «الحل النهائي» «الأوسلوية»

خاص بالهدف

يبدو المشهد السياسي العربي الراهن أشد قتامة من ذي قبل، خاصة فيما يتعلق بصورته الفلسطينية على وجه التحديد، بعد أن فتت فريق «أوسلو» وحدة الشعب والأرض، وبدّد تضحيات الشهداء والأسرى والمناضلين، ومازال مصراً كما يبدو على استكمال مذبحته السياسية تحت ذريعة ما سمّي بـ «مفاوضات الحل النهائي»، وقد أثارت المستجدات السياسية الأخيرة بعد وصول حزب العمل إلى السلطة في الكيان الصهيوني بزعامة «أيهود باراك»، زوبعة من الأسئلة في الساحة الفلسطينية والعربية، بدءاً من فتح الحوار «الفلسطيني - الفلسطيني» وليس انتهاءً بتقدم المفاوضات على المسارات الأخرى، وقد حاولنا في إسهامنا هذا تقديم بعض الإجابات حول تلك الأسئلة من خلال جولتنا في المخيمات الفلسطينية في سورية، وتجدر الإشارة إلى أننا أبقينا بعض الإجابات كما وردت تماماً «باللهجة المحلية الفلسطينية توخياً للدقة في التعبير، كما حرصنا على تنوع الأعمار والاختصاصات والاتجاهات». وهنا نقدم استطلاعنا هذا فلعلاً فيه ما يحقق بعض ما أردناه من هذه المحاولة.

المحور الأول

- الحوار الفلسطيني - الفلسطيني

- هل تعتقد أن المستجدات السياسية التي حدثت بعد وصول باراك إلى السلطة تبرر الحوار «الفلسطيني - الفلسطيني» خاصة بعد فشل جولات الحوار السابقة العام ١٩٩٦؟!

- هل يمكن أن يؤدي مثل هذا الحوار إلى الحد من تنازلات السلطة أمام المفاوض الصهيوني، وكيف؟!

- هل يمكن إعادة بناء م.ت.ف كإطار جامع وموحد للشعب الفلسطيني؟

المحور الثاني:

- هل توافق على دخول مفاوضات «الوضع الدائم» في ظل الرفض الصهيوني المعلن لحق العودة، وتفكيك المستوطنات، وإعادة القدس، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وهل يمكن لمفاوضات كهذه أن تفضي إلى حل واقعي بالنسبة لك.

- هل قيام دولة في غزة والضفة يشكل حلاً مقبولاً برأيك، ولماذا؟!

- هل مشاركة فصائل أخرى في هذه المفاوضات يعطي نتائج أفضل؟!

المحور الثالث:

- هل هناك إمكانية لتطبيق القرار ١٩٤ القاضي بحق العودة أو التعويض برأيك؟!

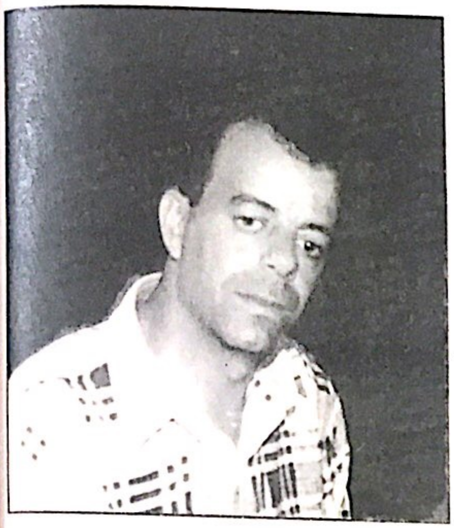
- هل تقبل بمشاريع بديلة عن حق العودة كالتعويض أو التوطين أو الهجرة مثلاً؟

- هل تقبل بعلاقات طبيعية مع العدو الصهيوني في حال قيام دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين؟!

ماهر كامل الحاج / مدرس/ مخيم النيرب

- لا أعتقد أن الحوار يمكن أن يضغط على عرفات.

- لايمكن إعادة بناء م.ت.ف على أسس وطنية ديمقراطية صحيحة. بعد كل هذه الاتفاقيات، وبعد إلغاء الميثاق وتغييب دور



الفصائل الأخرى.

- لايمكن الموافقة على دخول مفاوضات الحل النهائي قبل أن نحصل على نتائج الحل الأولي أو المرحلي.

- لاتشكل الدولة في الضفة والقطاع حلاً مقبولاً بالنسبة لي، لأنها تتجاهل أهل فلسطين ١٩٤٨ والقدس ولاتحقق تطلعات الشعب الفلسطيني.

ودخول أطراف فلسطينية أخرى في هذه المفاوضات يصبغ شرعية على الاتفاقات التي عقدت.

- القرار ١٩٤ يتضمن التعويض مثلما يتضمن العودة، والتعويض لايمكن أن يكون بديلاً عن حق العودة، فهو بمثابة بيع للوطن.

- إذا خيرت في نهاية المطاف أختار الهجرة.

- اللقاء يمكن أن يكون بين حكومتين وليس بين شعبين فكل تاريخنا يقول لا لقاء معهم..

محمد الصالح /٦٨/ سنة/ صيدلي/ مخيم النيرب

- السلطة في أزمة لذلك تحتاج للفصائل الأخرى ورأي الشتات، ليكون لديها سلطة، فالسلطة بعيدة عن جماهيرها في الشتات، وأبو عمار يريد حواراً لكنه يأخذ القرار لوحده، ويطلب من الجميع الموافقة، ويجب

على الفصائل العشرة الضغط لكي لايقدم تنازلات جديدة.

- حول إعادة بناء المنظمة قال: البيت الفلسطيني مهلهل وخاصة بعد اتفاق أوسلو، إنما في ظل إجماع فلسطيني يمكن تحصيل شيء ما.

- إسرائيل لاتعترف بالقرار ١٩٤، نحن نوافق على العودة وبشكل جماعي لا فردي.

- نحن خرجنا من فلسطين وقمنا بثورة كي نرجع، لن نقبل بحلول بديلة عن حق العودة وإذا نحن لم نأخذ حقنا سيأخذه أولادنا، الوطن العربي تعرض لغزوات كثيرة لكنهم في النهاية رحلوا حاملين خيباتهم، فلنتذكر جزائر المليون ونصف المليون شهيد.

- إسرائيل لها مطامع، فقد جاؤوا من الغرب وشردونا وأخذوا أرضنا، ولايمكن التعايش معهم، أما يهود ما قبل ١٩٤٧ فيمكن. الصهاينة عنصريون لاتستطيع التعايش معهم إلا إذا تخلوا عن عنصريتهم، وقيام دولة ديمقراطية على أساس إعادة الحقوق لأصحابها..

أيمن عبد الحميد/ مدرس/ ٣٣ سنة/ مخيم النيرب

- يجب أن يكون هناك حوار وطني شامل لإعادة صياغة المفاوضات على أساس ثوابت فلسطينية.

- الموضوع موضوع قوة ففي الحالتين لن يؤثروا على السلطة في مفاوضاتها مع إسرائيل.

- التخلي عن الكفاح المسلح هز الوعي الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني كان يحسب له الحساب عندما كانت البندقية مشرعة والوضع الفلسطيني الآن بحاجة لإعادة ترتيب وبقدر ما تكون مؤثراً - لك قوة وحضور وعمليات - بقدر ما تكون موجوداً، وتشكل حالة التفاف جماهيري، متقدماً عربياً وليس فلسطينياً فحسب..

- دخول مفاوضات «الحل النهائي أو الدائم» في ظل التعنت الإسرائيلي يُعد تنازلاً خطيراً لايمكن إرضاء اليهود، فتاريخهم مليء بالمجازر فهم قتلة الأنبياء، وأصحاب نقض العهود، هكذا يقول التاريخ.

- طبعاً لا أقبل بحلول بديلة عن العودة فترشيحا لاتعود لنا - وخيمة في فلسطين أفضل من قصر في السويد.

- العلاقة على المستوى الشعبي لايمكن أن تكون طبيعية، فالعدو خلّد صورة الجلاد في أذهاننا، وهم يريدون تطبيق الشرق أوسطية الجديدة للسيطرة على المنطقة.

انتصار ابراهيم/ مخيم حمص / العائدين/ معلمة مدرسة

- كان المفترض أن لايحدث الانقطاع وبصراحة أنا لست مع السلبية التي طبعت موقف المعارضة منذ بداية مدريد، كان يجب عليها أن تكون طرفاً فاعلاً في كل ما يحدث فهي تمثل قطاعاً واسعاً من شعبنا الفلسطيني، وابتعادها عما حدث حرم ذلك القطاع من شعبنا التعبير عن مواقفه اتجاه الموضوع.

- كان يجب على فصائل المعارضة أن تضغط منذ البداية في سبيل إملاء مواقفها ولاتقف عاجزة هكذا أمام تحديد مصير هذا الشعب.. طبعاً مثل هذا الحوار لو حدث بطريقة صحيحة وفعالة لخفف بعض الشيء من تنازلات المفاوض الفلسطيني أمام العدو رغم سوء الظروف الموضوعية التي تحيط بهذه المفاوضات بالنسبة لنا.

- هذه الالتزامات لقيادة م.ت.ف لم تعبر موضوعياً وبشكل حقيقي عن طموحات الشعب الفلسطيني لذلك هي ليست ملزمة لكل الفلسطينيين.

ثانياً: يمكن إعادة بناء م.ت.ف إذا وافقت قيادتها على شروط المعارضة والمعارضة أمر طبيعي على قيادة المنظمة القبول به، ففي ظل أرقى الدول وأكثرها ديمقراطية توجد أحزاب معارضة، ولها تمثيل في برلمانات تلك الدول، وتؤخذ آرائها بعين الاعتبار.

المحور الثاني:

- لا أوافق على دخول مفاوضات «الوضع النهائي» في ظل رفض إسرائيل القبول بحق العودة، فحق العودة أقرته الشرعية الدولية من خلال القرار ١٩٤، وبما أن العالم بحكوماته يتشدق بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية فنحن لانقبل بأقل من تطبيق القرارات التي تخص قضيتنا.

- دخول مفاوضات «الحل النهائي» مع استمرار حالة الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني، سيضعف موقف المفاوض الفلسطيني، ويجعل أي اتفاق يتم قابلاً للانكسار في أية لحظة تتبدل معها الظروف التي أملته.

- هل قيام دولة في غزة والضفة يشكل حلاً مقبولاً بالنسبة لك، ولماذا؟!

- بشكل أولي نعم، فحصولنا على اعتراف دولي، بوجودنا كشعب له حق تاريخي في هذه الأرض هو بداية الطريق لتحقيق الحلم الأكبر بقيام دولة فلسطين على كامل التراب الفلسطيني.

- نعم تفترض، لأن بقية الفصائل تمثل قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، ولها تاريخها النضالي الكبير والمعروف.

المحور الثالث:

- ليس هناك إمكانية في المنظور الراهن على الأقل.

- أنا شخصياً لا أقبل، فليس هناك ما يعوض الانسان عن حقه في العيش في وطنه..

- الإجابة ذاتها، وربما هناك من لديه الاستعداد للقبول بهذه البدائل.

أما عن التطبيع فاجابت: أنا لست ضدهم كبشر ودين لكن ليس على حساب حقوقي، أقبل بوجودهم إذا حصلت على كامل حقوقي.

تيسير خليفة/ مخيم العائدين/ طالب جامعي

- إن المستجدات التي حدثت لاتبرر فتح الحوار مع السلطة الفلسطينية، لأن تلك السلطة ماضية في مسلسل تنازلاتها مستخفة بالشعب والحقوق والتاريخ، والمعارضة في ذهابها لهذا الحوار إنما تقدم تغطية لتلك التنازلات ليس أكثر.

- لايمكن أن يحدّ هذا الحوار من اندفاع قيادة المنظمة في تقديم التنازلات وهي تحتاج دوماً لمثل هذا الحوار حين تريد تمرير ما لايمرر في الساحة الفلسطينية.

- لايمكن إعادة بناء م.ت.ف بعد أن تم تمزيق الميثاق الوطني الفلسطيني، والاعتراف المتبادل بين «رابين - وياسر عرفات» حينذاك فرابين اعترف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني في حين اعترفت المنظمة بالحق التاريخي لإسرائيل بالوجود.

المحور الثاني:

- لا أوافق على دخول مفاوضات «الحل النهائي» في ظل تعنت إسرائيل ورفضها لحق العودة، وتفكيك المستوطنات، وإعادة القدس التاريخية.

هذه المفاوضات ليس سوى استكمال للهاوية التي أوقعتنا فيها القيادة الفلسطينية.

- ليس هناك إمكانية لحل واقعي في هذه القضية مادامت «إسرائيل» تحتل الأرض وترفض كما قلت لك حق العودة.

- الدولة في غزة والضفة لاتشكل حلاً مقبولاً بالنسبة لي فانا أريد العودة لصفد وهذا من حقي.

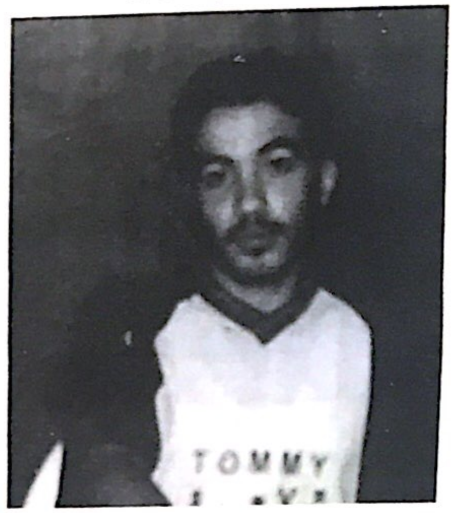
- دخول فصائل أخرى لهذه المفاوضات لن يؤدي لنتيجة فالكفة في صالح العدو وليس في صالحنا.

المحور الثالث:

- لن تقبل إسرائيل بتطبيق القرار ١٩٤ أو سواه بما يخص حق العودة والمطروح هو التوطين أو التعويض وأنا لا أقبل بهما.

وعن التطبيع سارع بالقول: يستحيل التعايش معهم بالمعنى الشعبي فذلك يعني أن أفقد عقلي وهذا لن يكون طبعاً..

محمد أحمد نجم/ طالب/ العمر: ٢٠ سنة/ مخيم اليرموك



- الحوار الفلسطيني يجب أن يكون قبل صعود باراك للسلطة في إسرائيل، والشعب الفلسطيني كما ترى تجزأ بين الداخل والخارج، وكل تنظيم يغني على هواه، ويجب أن يكون هناك وحدة وطنية فلسطينية للوقوف في وجه الاحتلال.

- أكيد الحوار يمكن أن يضغط على عرفات، ويمكن يحد من التنازلات.

- لايمكن إعادة بناء م.ت.ف لأن كل فصيل وطني يتمسك برأيه ويراه الأفضل.

- لا بديل عن حق العودة ولن نتنازل عن كامل فلسطين

- يمكن إذا دخلت فصائل أخرى أن تؤثر على عرفات وتحقق نتيجة أفضل والنتيجة الأفضل هي كل فلسطين وهذا لايتحقق إلا بالثورة.

- لا أقبل بالبدائل عن حق العودة لأن الذي يتخلى عن أصله ماله أصل.

- لايمكن التعايش هكذا يقول التاريخ منذ القدم، والاختلاف قائم منذ زمن بيننا وبينهم.

أم علي/ مخيم العائدين/ ربة منزل مواليد ١٩٥١

- إحنا لازم كان نتفق من قبل، وما حدا يتركها ألو - وتقصد عرفات - يبيع ويشتري فيها على كيفو، أنا ما بعرف كتير شو يعني راح هذاك وأجا هاذا، أنا بعرف أنو أولاد الناس استشهدوا حتى نرجع عَ «الشجرة» - وتقع في قضاء الناصرة وطبريا - مش عشان ربع غزة، هذا مو حكي.

- لو كان بيرد على حدا ما في حكي، بس هادا «موهامو حدا»، واليهود انجاس أيه انجاس، ما بيخافوا إلا من العين الحمرا.

- لازم يلتموا اللي بدهن فلسطين ترجع، أنا بشوف هيك...

المحور الثاني:

- مادام بتئول اليهود مش أبلنين ليش نروح نفاوضهن، أنا مش موافقة.

- دولة بالضفة وغزة بس شو يعني فلسطين صغرت، لأ - لأ أولاد الناس اللي استشهدت وأخوي أبو الخير اللي استشهد راحوا عشان دولة بغزة والضفة لأ - لأ إلا إذا كانت الدولة راح تكمل وتوخد الباقي أنا معها - وتقصد بقية الأرض.

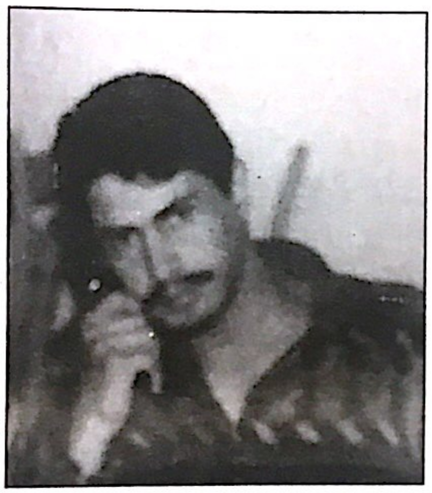
المحور الثالث

- عودة ولا تعويض أكيد عودة يا ريت الله يسمع منك ونرجع..

- انظل هون يعني ويعطونا جواز سفر شو بدي أعمل بالجواز بدل الحواكير والزيتون والبيت لأ - لأ - ما منقبل..

- اليهود يفوتوا ويطلعوا لعنا، يا خالتي شو هالحكي؟!، ما بدنا هيك شوفة.

عمار عبد العزيز حجو/ طالب معهد متوسط/ ٢٥سنة



نعم الحوار أساس الوفاق الوطني للوقوف في وجه التحديات التي تواجه شعبنا والحوار ضرورة للوصول إلى أهدافنا الوطنية.

- يمكن أن يحقق الحوار شيئاً لولا الطريقة الديكتاتورية لعرفات الذي لايسأل عن رأي بقية الفصائل..

- لايمكن إعادة بناء منظمة التحرير في هذه الظروف وذلك بسبب القيود التي كبلت الشعب الفلسطيني بالاتفاقيات.

- لا أوافق على دخول مفاوضات «الحل الدائم» لأنها لاتعترف بحق العودة.

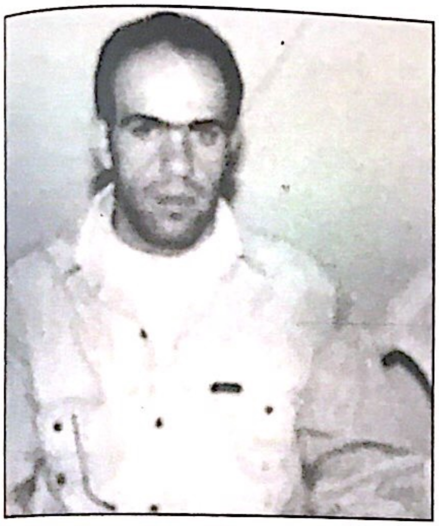
- الفصائل كما قلت لك لاتؤثر على قرارات عرفات وبالتالي لاتفترض هذه المفاوضات الدخول فيها.

- لايمكن تطبيق قرار العودة، ولكن يمكن أن يطبقوا التعويض لأنه يخدم إسرائيل.

- لا أقبل بالتعويض أو التوطين «ما حدا» يبيع وطنه.

- لا لا أقبل التعايش بأي شكل من الأشكال.

فراس حسين الناجي طالب جامعي/ ٢٥سنة



- الحوار الوطني مطلوب في أي ظرف كان في سبيل الوحدة الوطنية الفلسطينية ومن شروط الحوار ألا يكون له علاقة بأشخاص يذهبون وآخرون يأتون، لأن هذا دليل ضعف وشرخ في وحدتنا الوطنية، ويدل على أن عدونا هو الذي يجمعنا ويفرقنا متى شاء.

- في مثل هذه الحوارات يجب أن تكون جميع القضايا مطروحة، وتناقش بدقة وموضوعية ويجب على الطرف المفاوض أن يأخذ آراء المعارضة بعين الاعتبار، وألا يستخدم نفوذه لتضييق الخناق على المعارضة، وأن يكون ملتزماً بما يفضي إليه الحوار وإلا سيؤدي ذلك إلى نتائج عكسية.

- يجب تفعيل العمل من أجل إعادة بناء م.ت.ف وهذا العمل يفترض وضع استراتيجيات لايصح التنازل عنها بغض النظر عن الاتفاقيات المعقودة، لأن آمال الشعوب وطموحاتها لاتؤطرها اتفاقيات أو معاهدات.

- تطبيق القرار ١٩٤ في ظل المؤشرات السياسية الراهنة أراه مستحيلاً.

- لا أقبل إطلاقاً أي بديل عن حق العودة، فاللاجئ سيبقى لاجئاً حتى لو كان في الجنة.

- التعايش غير ممكن، وما حدث في مصر من قبل السياح الإسرائيليين للأطفال المصريين بحادثة شم الورود دليل واضح وصريح على العداء التاريخي فلا مجال للتعايش..

محمد الأبطح ـ مواليد ١٩٦٥ صاحب صالون حلاقة

ـ الحوار مع فتح برأيي لإيجاد موضع قدم للشعبية والديمقراطية في الداخل ولا يحد من تنازلات السلطة، وتأثير الفصيلين على عرفات بسيط جداً.

ـ لا إمكانية لإعادة بناء م. ت.ف على أسس ديمقراطية فهذا حلم لايتحقق.

ـ أجد مفاوضات «الحل الدائم» سابقة لأوانها، فلم تحل قضايا المرحلة الانتقالية حتى ندخل في النهائية.

ـ لايوجد حل واقعي في المنظور الراهن وما يجري استسلام وليس تسوية.

ـ دولة مقبولة في ظل موازين القوى القائمة.

ـ دخول الفصائل الأخرى في المفاوضات لن يؤثر لأن «إسرائيل» لها خطوطها الحمراء في هذه القضية.

ـ لا أعتقد إمكانية تطبيق القرار ١٩٤ فالموضوع كما أرى ليس بيدنا بل بيد الأقوى.

ـ لا أقبل بالتعويض كي لا أشرع الاحتلال إلى الأبدَ وأية حلول بديلة لا أقبلها وإن حدث سأكون مجبراً على ذلك.

ـ ليس هناك استفتاء لرأي الشعب الفلسطيني ومن يفاوض هو من يحدد ويقول وليس أنا.. ولكني أريد العودة.

ـ لا مجال للتعايش..

عمر عويس/ موظف/ مواليد ١٩٤٨

ـ الحوار لايمكن أن يحدّ من تنازلات السلطة أمام العدو، والسلطة الفلسطينية تتنازل أمام إسرائيل.

ـ ليس هناك إمكانية لإعادة بناء م.ت.ف لأن السلطة مقيدة بأكثر من اتفاق يمنعها من مغامرة كهذه.

ـ ليس هناك من حل واقعي في ظل الموازين القائمة.

ـ أنا أريد الطيرة ولايكفي دولة في الضفة والقطاع.

ـ الفصائل التي تشارك في مفاوضات «الحل النهائي» تصبغ شرعية على الكيان الصهيوني وليس من إيجابية في مثل هذا الدخول.

ـ لا أعتقد بإمكانية تطبيق القرار ١٩٤ في ظل موازين القوى القائمة.

ـ لا أحد يبيع أرضه، أنا لا أساوم على التاريخ.

ـ لا أقبل بالتوطين أو الهجرة أريد الجنسية والعودة، أريد الطيرة.

كامل ريان/ مواليد ١٩٦٨/ صحافة سنة ثانية /أعمال حرة/.

ـ لايمكن إعادة بناء م.ت.ف لأن السلطة الفلسطينية تجاوزت كل الخطوط المشتركة بين الفصائل الفلسطينية، وهناك هيمنة على مؤسسات المنظمة من قبل «عرفات» والشعبية والديمقراطية مثلاً لايمكنها إيقاف السلطة عند حدود معينة في التنازلات أمام إسرائيل، والجماهير في الداخل برأيي هي القادرة على إحداث التغيير النوعي.

ـ على ماذا سنفاوض مادامت إسرائيل ترفض كل ذلك، المفترض إيقاف هذه المفاوضات حتى تنفذ إسرائيل مطالبنا الأولية على الأقل كوقف الاستيطان، والقبول بتفكيك المستوطنات، والاعتراف بحق تقرير المصير.

ـ ميزان القوى لايسمح بتطبيق القرار ١٩٤ وخاصة فيما يتعلق بالعودة.

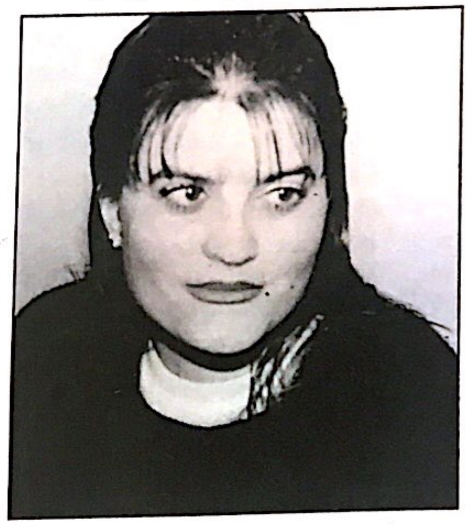
ـ لا أقبل فالتعويض يعني التنازل عن كرامتنا وطمس شخصيتنا الوطنية.

ـ اسمي الآن فلسطيني ماذا يحدث عندما أقبل مشاريع بديلة ماذا سأكون؟

ـ قيام دولة في الضفة وغزة لايكفي إلا من حيث المبدأ يعني كحل مرحلي ـ والمستقبل محكوم بميزان قوى مختلف.

ـ لا إمكانية للتطبيع فالاتفاقيات بين حكومات وليس بين شعوب وعلى الإسرائيليين التخلي عن مشروعهم حتى نقبلهم.

هيفاء قاسم/ ٢٥سنة/ شاعرة ومعلمة



ـ أنا لست مع الحوار فصعود باراك أو سقوطه لايبرر هذا الحوار، فما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة..

ـ عرفات لايقيم وزناً للفصائل كما تعلم فالحوار لن يحد من التنازلات.

ـ التفاوض مع العدو «انتقالي أو نهائي» هو مضيعة للوقت، فإسرائيل تطبق لاءاتها المعروفة ونحن نقدم التنازلات تلو التنازلات.

ـ دولة في الضفة وغزة ليس حلاً مقبولاً، ففلسطين كل فلسطين هي ملك الشعب العربي الفلسطيني، و«إسرائيل» كيان مصطنع ودخيل لابدّ في النهاية من زواله.

ـ القرار ١٩٤ لا أعتقد بإمكانية تطبيقه وإسرائيل أساساً لاتعترف بالقرارات وميزان القوى الموجود لايجبرها على تطبيقه.

ـ لا أقبل بمشاريع بديلة فالوطن شرف الإنسان وكرامته، ما الذي يعادل ذرة من تراب فلسطين، فهل نبيع شرفنا وكرامتنا؟!

ـ كيف نفكر أصلاً بالتعايش؟ كيف ننسى مجازرهم؟ واغتصابهم لأرضنا وحقوقنا وحياتنا، هذا الموضوع غير قابل للجدل أساساً.. أبداً.. أبداً.

عبد الإله النعيمي مواليد ١٩٤٨/ صاحب محل في مخيم اليرموك

ـ لا أوافق على دخول مفاوضات «الحل النهائي» لأن إسرائيل لم تبدل استراتيجيتها ومشروعها، وأنا لا أقبل حلاً تفرضه إسرائيل وأمريكا ـ ومن وقّع أوسلو نفسه يفاوض الآن.

ـ الدولة في الضفة وغزة لاتشكل حلاً مقبولاً، ودخول فصائل أخرى لهذه المفاوضات لايقيم سلاماً متوازناً وعادلاً فمن فشل في المعارك سيفشل أيضاً في المفاوضات.

ـ لايمكن تطبيق القرار ١٩٤.

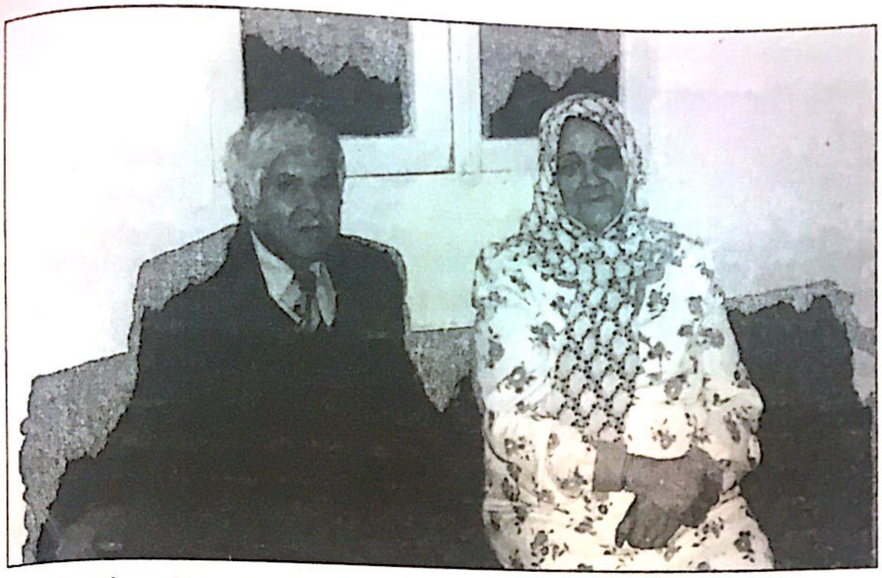
ـ أنا أقبل العلاقات الطبيعية بين دولتين، فنحن شعوب بلا ذاكرة، يمكن النسيان، لنأخذ دولة ذات سيادة وبعدها نتحاور..

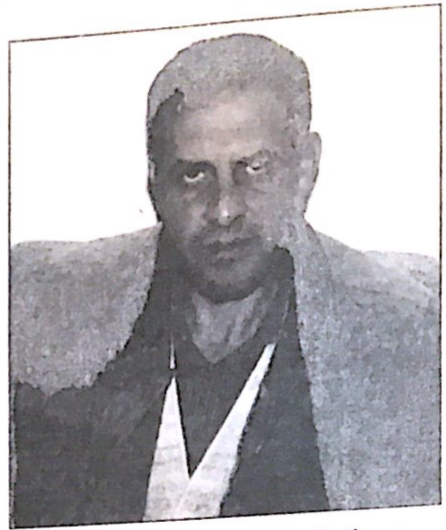
محمد عبد الحميد/ ٤٥سنة مخيم النيرب/ عامل

ـ المستجدات أراها كافية فهي نتيجة معطيات فرضت نفسها على الواقع الفلسطيني، وأشير هنا إلى مفاوضات «الوضع الدائم» التي تستدعي لقاءات وحوارات بين مجمل الفصائل...

ـ الحوارات لا تحدّ من تنازلات المفاوضات، وذلك لأن من يملك القوة يملك إملاء شروطه على الأضعف سواء كان هناك حوار أو لم يكن..

ـ إعادة بناء م.ت.ف صعب جداً نظراً للظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية وتباين وجهات النظر بين الفصائل المنضوية في إطارها.





- هذا الحوار سيؤدي إلى تغطية من الفصائل لعرفات، فالمفاوضات هذه من أخطر المراحل.

- إذا كان الأمر يعود لي شخصياً فانا لا أوافق على دخول هذه المفاوضات لكن إذا اضطرت قيادة م.ت.ف للدخول فلا حيلة لنا.

- قيام دولة في الضفة وغزة لايشكل حلاً مقبولاً لكنه الحد الأدنى، فهناك روزنامة محددة، وأمريكا تضغط، ودول بجيوش لاتستطيع معارضة القرار الأمريكي، فسبعين يوماً من حصار بيروت مثلاً لم يجعلهم يعقدون قمة عربية.

- حق العودة لايمكن تحقيقه وموضوع التعويض أصعب، «فإسرائيل» تطالب بتعويضات عن أملاك اليهود في المنطقة.

- أي ذرة تراب من فلسطين لاتبدل بمال العالم كله، لكن إذا فرضت علينا هذه الأشياء فرضاً فلا حول لنا إزاءها..

عبد القادر أبو رحمة/ ٣٥سنة محامي وشاعر



- الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني حصانة يجب أن يحتمي بها المفاوض الفلسطيني، ويجب ألا يكون هذا الحوار موسمياً، ويقتضي ذلك الابتعاد عن الأقوال الكلية، والمطلقة، فلا أحد يملك الحقيقة بأكملها، الفكرة الشمولية فكرة ديكتاتورية لذلك على القيادات أن تلتقي بعيداً عن الشعارات، إن جلوسنا على طاولة واحدة بعيداً عن التهويل والأفكار المسبقة كفيل على الأقل بمنع حالة التردي التي نعيشها أو الحد من الخسائر الملقاة على صدورنا أو فوق رؤوسنا، لقد مللنا الصراخ والضجيج والاختباء خلف اليافطات.

- بالطبع مشاركة الفصائل بالحوار وليس بالمفاوضات من شأنه أن يقلل من حالة التردي التي نعيش، لأن العلاقات الدولية تفرض ذلك، لقد كانت نشأة «إسرائيل» مرتبطة ارتباطاً كلياً بجملة من العلاقات الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وباعتقادي أن العلاقات الدولية الآن تحتم قيام دولة فلسطينية يساهم في بنائها أبناء الشعب وقواه الحية الموجودة على الأرض.

- منظمة التحرير هي ملك للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وهي ليست السلطة الفلسطينية يجب على القوى الفاعلة والحية في م.ت.ف إبقاء هذا الافتراق بين المنظمة والسلطة كون عملية «السلام» محفوفة بالمخاطر والاخفاقات.

- أنا أفهم المفاوضات في ظل غياب الخيار العسكري بأنها ممر إجباري على المفاوض الفلسطيني أن يناضل من أجل التقليل من الخسائر، وأفهم المفاوضات أيضاً كعلاقة هدم وبناء، إن كل بقعة أرض يتم استرجاعها تشكل مرتكزاً وتراكماً على طريق الدولة المنشودة، بحيث يكون طبيعياً أي اتفاق بيني وبين العدو ناقصاً، لأنه من السذاجة أن أنتظر من عدوي تقديم وطن لي على طبق من ذهب، الوطن ينتزع ويبنى بسواعد أبنائه، لقد قال بن غوريون مرة «من الخطأ ألا نقيم دولة ولو على أرض بحجم هذه الطاولة، وكان يشير إلى الطاولة التي يجلس عليها المجتمعون».

- إن حق شعبنا في العودة حق مقدس، لكن ثمة واقع يمنع الأفق الفلسطيني من أن يحلق عالياً من أجل فلسطين كلها.

وحول التطبيع قال:

إن إسرائيل ومنظروها يسعون الآن من أجل إحداث فصل نهائي بين الشعبين على جميع المستويات، وقد قالها باراك ومن قبله شمعون بيريز إذ وصف قيام دولتين متجاورتين بالكارثة، متخوفاً من الخطر الديمغرافي الذي يمثله العرب لاسيما وأن المجتمع الصهيوني هو مجتمع شيخوخة بينما المجتمع العربي الفلسطيني مازال مجتمعاً فتياً.

وجيهة ستيتية/ ٥٥ سنة ربة منزل مخيم النيرب

- الحوار لا يؤثر على السلطة فالإسرائيليون ينفذون ما يريدون.

- أنا ضد دخول هذه المفاوضات أنهم يفككون مستوطنة ويبنون بديلاً عنها أكثر من خمسين أخرى، ممارساتهم لاتشجع على التفاوض.

- دولة بالضفة وغزة فقط لا أقبل بها لأنها لاتحل مشكلة ١٩٤٨ ـ شو يعني بقية فلسطين وين راحت؟

- نحن نريد العودة ونرفض التعويض، شبر هناك ولا بناية بأي مكان ثاني..

- أي هجرة فنحن مهجرون منذ خمسين سنة أو أكثر.

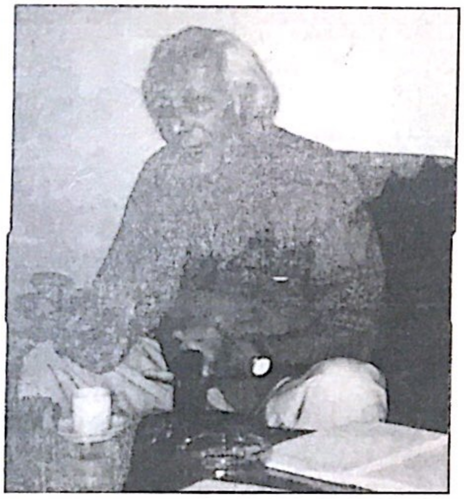
- صعب ننسى ما عملوا وفعلوا صعب كثير

- مش ممكن نتعايش معهم ■■

الأستاذ سمير أمين في حديث خاص لـ «الهدف»:

استراتيجية الرأسمالية هي العولمة لبناء نظام عالمي بالمحصلة هو الاستعمار بصورة جديدة

أجرى الحوار: د. ماهر الطاهر ـ عصام سلامة



المفكر العربي المصري سمير أمين غني عن التعريف له إسهاماته ودراساته الاقتصادية المميزة وخاصة معالجته الجادة لمشكلات ما يسمى بالعالم الثالث.

أثارت دراساته وأبحاثه ولاتزال مناقشات عميقة وخاصة رؤيته حول موضوع المركز والأطراف ودعوته لقيام تحالف وطني شعبي لمواجهة مشكلات البلدان النامية.

إرتباطه بقضية فلسطين لاحدود له، فهو يعتبر نفسه فلسطينياً ويرى أن قضية فلسطين كانت ولازالت وستبقى القضية المركزية للأمة العربية. ولايرى حلاً حقيقياً بدون ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم قسراً عام ١٩٤٨ بعد ارتكاب أكبر جريمة في العصر الحديث.

خلال وجوده في دمشق لإلقاء محاضرة في مكتبة الأسد بعنوان «ثقافة العولمة وعولمة الثقافة» تم إجراء هذا الحوار الخاص مع مجلة الهدف.

■ تحدثت كثيراً في كتاباتك عن موضوع المركز والأطراف، وقد دعوت إلى تحالف وطني شعبي لمواجهة المشكلات المتفاقمة في العالم الثالث. ويتهمك البعض بأنك توقفت عند هذا هل لديك أفكار جديدة على ضوء التطورات العالمية سياسياً واقتصادياً؟

□□ أولاً: أركز على: واقع المركز والأطراف ليس على المستوى النظري، بل على المستوى الواقعي، هو واقع منذ نشأة الرأسمالية، وسيبقى كذلك طالما بقيت قواعد الرأسمالية، والرأسمالية بطبيعتها تنتج الاستقطاب.. إذاً ستبقى فكرة المركز والأطراف قائمة ببقاء الرأسمالية.

في العشرين سنة الأخيرة نلاحظ أن الفجوة بين الشمال والجنوب تفاقمت بشكل واضح جداً.. الخ.

ثانياً: الشكل والآليات تغيرت لأن الرأسمالية تغيرت، إذاً المهم ملاحظة خصوصية كل مرحلة في إنتاج الاستقطاب، قبل النهضة الصناعية حتى الثورة الفرنسية ثلاثة قرون، أسست الرأسمالية والاستقطاب (فتحت أمريكا ـ تجارة العبيد) وأسست علاقة غير متكافئة بين أمريكا وأوربا.

ثالثاً: المرحلة الثالثة أقيمت على أساس الثورة الصناعية منذ بداية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، ويمكن تسميتها الفترة الكلاسيكية وحدث الاستقطاب بين الدول الصناعية وغير الصناعية.

في القرن والنصف الأخير حدث الاستقطاب بشكل مخيف (٨٠٪ من سكان المعمورة كانت لم تزل على تقارب ١-٢ أما الآن فاصبحت ١/-٦٠/ أي أن الفوارق أصبحت بشكل مخيف إذاً الاستقطاب قائم بالمدى المنظور طالما بقيت الرأسمالية.

ـ رغم الانجازات للدول الإشتراكية وحركات التحرر ازداد الاستقطاب.

من الطبيعي أن يتجاهل الفكر الرأسمالي هذا الاستقطاب ويحاول نكرانه ونكران الواقع هذا ولكن المؤسف أن الماركسية تجاهلت أيضاً هذه الفكرة، صحيح ليس بمستوى تجاهل الرأسمالية لكنها أنكرتها من خلال القول أن الثورات الشعبية عملت على إلغاء ذلك.

أنا لا أوافق على تحليل لينين بأن الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، لأن هذه الصفة ملازمة للرأسمالية.

الرأسمالية تكيفت فعلاً مع تطورات وشروط جديدة مفروضة من قبل ثورات الشعوب ولم تسقط الدول الاشتراكية فقط بل والدول الوطنية الشعبية لأنها فقدت مشروعيتها.

ـ عند انتهاء المشروعيات للدولة والوطن والأحزاب والأيديولوجيات يتفكك المجتمع وتعم الفوضى حتى ينتج مشروعية جديدة ونحن الآن في مثل هذه الفوضى..

ـ في ظل ذلك نرى أن استراتيجية الرأسمالية والاستعمار هي العولمة لبناء نظام عالمي جديد بالمحصلة هو الاستعمار

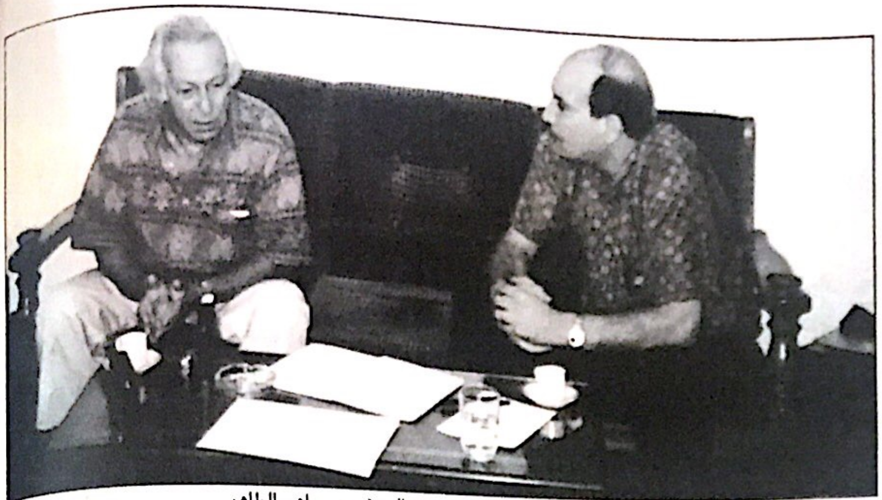
ـ الاستراتيجية هذه ليست اقتصادية فقط بل عسكرية أيضاً ونظام سياسي جديد من ضمن أهدافه (إضعاف الأمم المتحدة لمصلحة الناتو + تصفية النظم المعادية لها) فإذا أخذنا بجدية استراتيجية العدو، وتصورنا تبلور النموذج طبقاً لمنطق هذه المصالح الحاكمة، أنا برأيي طبقاً لهذا المنطق وكاقتراح للنقاش.. أنني توصلت إلى: أن الاستقطاب بين المركز والأطراف لن يظل فقط، بل سيتفاقم من خلال آليات جديدة ذلك لأن الآليات القديمة المتمثلة باحتكار المركز على الصناعة فقط تغيرت وتطورت، الآن يتمثل ذلك من خلال الاحتكار على التكنولوجيا، والاحتكار والهيمنة على رؤوس الأموال على المستوى العالمي، والاحتكار

على الحصول على الموارد الطبيعية (ليس بالضرورة هنا) الحصول على الملكية على المستوى (البولوتيكي) السياسي، مثلاً: لايوجد بترول عربي، البترول موجود داخل باطن الأرض، لكن الذي يسكن فوق هذه الأرض «عربي» لكن البترول كآلية هو (أمريكي غربي)، والذي هو تحت سيطرة الغرب وأميركا تماماً لأنه يشكل ضرورة هامة لهم، وكذلك الاحتكار على وسائل الاتصال والإعلان.. والاحتكار العسكري.. الذي نرى فعاليته الواضحة الآن... فمن خلال هذه الاحتكارات الخمسة، ممكن أن تكون دولة ما متقدمة في الصناعة مثلاً ولكنها ستبقى من الأطراف... وطبقاً لهذا الرأي فإن مستقبل أوروبا الشرقية، مستقبل روسيا، مستقبل الصين، مستقبل الهند، البرازيل، المكسيك، وكل البلاد التي أنجزت فعلاً تصنيع منتوجات صناعية، لكنها منظومات انتاجية مصنعة متمركزة حول الذات.. ولكنها ستكون تابعة بشكل جديد، أو تبعية جديدة وليس التبعية القديمة، وليس بالضرورة الملكية الخارجية، وليس بالضرورة ملكية الشركات المتعدية الجنسية.. من الممكن أن تتغلل كي تسيطر على بعض المناطق الاستراتيجية في المنظومة.. لا أكثر من ذلك... فمن خلال هذه الاحتكارات يستمر الاستقطاب، ولكن يختلف الشكل.. إذاً أنا أقول: لن أتنازل عن فكرة «المركز والأطراف»، وهذا واقع قبل أن يكون فكرة، لكن جديد هذا الاستقطاب ناتج آليات داخل منطق الرأسمالية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل هذه الشعوب أو الأمم الخ ستقبل هذه المرحلة الثالثة من الاستعمار.. أم لا؟ أنا هنا متفائل بدرجات مختلفة ولا أعرف كيف سيكون ذلك التفاؤل.. ربما من هنا يأتي موضوع التحالف الديمقراطي الشعبي.

■ كنت قد توصلت إلى استنتاج عن سبب غياب الديمقراطية في الأطراف، وهذا السبب في رأيك يعود لخصوصية التراكم الرأسمالي المتماهي في الأطراف مع رأسمالية متوحشة.. على عكس ظروف التراكم الرأسمالي في المراكز التي أنتجت شروط موضوعية أدّت إلى ما نشاهده اليوم من ديمقراطية في المراكز.. على ضوء هذا التحليل، خصوصاً في ظل تعمق الانقسام واتخاذه أشكال أكثر وحشية مع العولمة.. هل الديمقراطية غير ممكنة في العالم الثالث؟

□□ من المفيد هنا أن ننطلق من الواقع، فالواقع يفرض علينا أن نعطي مضمون دقيق لمفهوم وممارسة الديمقراطية، فأنا هنا لست ميالاً للتحدث عن الديمقراطية بشكل عام، في العمل السياسي ضروري، لكن يجب أن نكون


د. سمير أمين مع رئيس تحرير «الهدف» د. ماهر الطاهر

مدركين تماماً المضمون الحقيقي لهذه الديمقراطية التي نتحدث عنها.. أولاً: الرأسمالية لم تنتج إلى الآن سواء في المراكز أم في الأطراف، ما يتجاوز الديمقراطية البرجوازية، وهذا يجب أن يكون مفهوماً تماماً.. يعني في أفضل الظروف يوجد ديمقراطية برجوازية، ليس أكثر من ذلك.. في أي مكان في العالم.

ما معنى الديمقراطية البرجوازية؟.. معناها أنها كديمقراطية: هي عبارة عن مجموعة آليات وممارسات في إدارة البعد السياسي للمجتمع، وفصل هذا البعد السياسي للمجتمع عن البعد الاقتصادي. يعني الرأسمالية قائمة على عمودين هما: (العمود الاقتصادي والعمود السياسي).

- العمود السياسي: قائم على أساس المبادئ الديمقراطية.. بمعنى: الفردية، حرية الفرد، حقوق الانسان (البرجوازية)، الاعتراف بعدد من الحقوق والممارسات السياسية مثل: التعددية، الانتخابات «غير المزيفة»، دولة القانون.. الخ، وهذه مبادئ تحكم المجال السياسي لاتحكم السوق، ولاتحكم المجال الاقتصادي.

- العمود الاقتصادي: قائم على مبادئ السوق، التي ليس لها أي صلة بالمبادئ الديمقراطية وهو مبني بالأساس على المبادئ الفردية، أي الاحتكار في مواجهة من لايملك، وعلى المنافسة والذي هو مبدأ اقتصادي ليس له أي علاقة بالديمقراطية.

فالديمقراطية إذن هي: مجموعة من المبادئ التي تحكم المجال السياسي المنفصل عن المجال الاقتصادي.

طبعاً في المرحلة الأولى حتى هذه الديمقراطية كانت محدودة على البرجوازية فقط، وهذه مبادئ الديمقراطية، فإن توسيع هذه الحقوق الديمقراطية جاءت نتيجة الصراع الطويل بين الطبقة العاملة والبرجوازية في إطار الرأسمالية، إلى جانب ذلك فإن الجمع بين الديمقراطية السياسية ومبدأ آليات السوق، كمبدأ جوهري في المجال الاقتصادي، وخاصة في أمريكا ومن ثم أوروبا.. ومع ذلك، فإن هذه الديمقراطية السياسية في النهاية لن تغير شيئاً في واقع الأمر.. لأن السوق هي التي تتحكم في مصيرك وليس نتيجة الانتخابات أو الديمقراطية...!

ولكن في الأربعين أو الخمسين سنة الأخيرة حصل تطور على اللغة السياسية، أي تغيير وإلغاء كلمة «بديل»، أي بمعنى: الاستقلال الوطني ضد الاستعمار، أي إحلال نظام إشتراكي بديل عن الرأسمالية، أما الآن فأصبح هناك مصطلح «تداول السلطة»، لكن في غالبية مناطق دول العالم الثالث، يتم التعامل مع هذا المصطلح أو المفهوم بشكل كاريكاتيري تماماً من الناحية الواقعية، وليس بشكل ديمقراطي حقيقي غير مزيف.

في الإطار الرأسمالي سواء في المراكز أو الأطراف، فما تحقق في المراكز هو الديمقراطية (البرجوازية) فالديمقراطية ذات الكفاءة المنخفضة معناها: أن الفكر البرجوازي يقبل الآن ما لم يقبله في السابق، أي بمعنى: «ليس الإنسان هو صانع تاريخه»، السوق هو الذي أصبح يفرض نفسه على الإنسان (هذا في المراكز الرأسمالية)، لكن في الأطراف: هناك تناقض حقيقي عميق ومتفاقم بين الأيديولوجية الرأسمالية، بمعنى: أن السوق سينتج الرفاهية والنمو.. الخ، وبالتالي سينتج الشروط الموضوعية للديمقراطية، أي أن السوق والانفتاح والدخول في المنظومة العالمية سينتج اللحاق المبني على أرضية مستوى الاقتصاد، أو على المستوى السياسي والفكري بل والثقافي في إطار نوع من تجليس المجتمعات على صعيد عالمي.

للأسف: أنا أرى نتيجة الفوضى الراهنة ونتيجة تفكك التحاليل القديمة أو الممارسات القديمة بما فيها ممارسات الاشتراكية والفوضى... وهناك عدد من الزملاء يقبلون

هذا الكلام، بمعنى: أن الاندماج في العولمة له جوانب سلبية لكن في نفس الوقت له جوانب إيجابية.. وفي نهاية الأمر ستنتج اللحاق بالمنظومة العالمية، منهم الأستاذ صادق جلال العظم، وخاصة في مقاله حول العولمة.

وفي رأيي: أن هذا التناقض بين أيديولوجية الرأسمالية وبين واقع التراكم على الصعيد العالمي، الذي ينتج الاستقطاب يجعل الديمقراطية ولو بهذا المعنى البرجوازي المحدود، يكاد يكون مستحيل في الأطراف، وإن لم يكن مستحيل، فعلى الأقل هو ضعيف ومهدد دوماً، وهذا هو الواقع.

ولكن هل معنى ذلك أن لانخوض النضال من أجل الديمقراطية..؟

أنا برأيي أننا يجب أن نخوض هذا الصراع، وهذا النضال لأنه ضروري، وهو المفتاح الذي يفتح الباب واسعاً على تفاقم الصراعات الاجتماعية، وبالتالي إدراك ضرورة بناء هذا الجسر.. الخ، خاصة بعد تجارب الاشتراكية القائمة بالفعل وبعد تجارب الوطنية الشعبوية... فنحن في حاجة إلى الدخول في الصراع من أجل الديمقراطية كمفتاح، وأضيف إلى ذلك: أننا في حاجة إلى هذا المفتاح لأنه يفتح على التطور للبناء التدريجي للاشتراكية على الصعيد العالمي، قائم على مبدأ التعددية وخاصة في منطقتنا العربية في مواجهة الأشكال السلطوية القائمة حالياً.

■ هل ترى أن هناك آفاق في ظل الوضع العربي الراهن لتكتل اقتصادي عربي وسوق عربية مشتركة في ظل معطيات تقول: أن الثروة المالية العربية خارج الوطن العربي تقدر بحوالي (١٠٠٠) ألف مليار دولار، وأن المبادلات التجارية للعرب مع أمريكا وأوروبا واليابان تصل إلى ٩٢٪ من تجارة العرب الخارجية، أما نسبة الـ ٨٪ الباقية، فيذهب نصفها تقريباً إلى ما يسمى بنمور آسيا الصغرى، فيما يبقى للتجارة العربية ـ العربية نسبة تتراوح بين ٤-٦٪ فقط، في ظل هذا الواقع.. هل الحديث عن سوق عربية مشتركة وتكتل اقتصادي عربي.. له آفاق واقعية؟

□□ أولاً: نبدأ في خطة الاستعمار، خطة العدو، هل خطة الاستعمار هي إنجاز نوع من توحيد السوق العربية.. أم لا؟، إن الخط الرئيسي لسياسة الاستعمار، كانت دائماً تقسيم وتفكيك الوطن العربي على المستويات المختلفة، سواء كانت على المستوى السياسي، أو على المستوى الاقتصادي، أو على مستوى تنظيم الدول.. الخ، لكي يبقى الاستعمار مسيطراً على المنطقة العربية ويضمن الهيمنة على مقدرات الوطن العربي، وهذا هو المبدأ

● لن أتنازل عن فكرة «المركز والأطراف»، وهذا واقع قبل أن يكون فكرة، لكن جديد هذا الاستقطاب ناتج آليات داخل منطق الرأسمالية.

العام للاستعمار، ولكن هذا لايعني في بعض الظروف أن الوحدة الإقليمية دائماً لاتفيده، فالاستعمار ليس لديه مانع في حال حدوث سوق عربية مشتركة، طالما أن هذه السوق العربية المشتركة سوف تظل مفتوحة إلى حدٍ ما على السوق العالمية، تسيطر عليه المراكز بشكل عام، لكن العقبة لإنجاز هذا المشروع (البرجوازي) للسوق العربية المشتركة هي الأنظمة الحاكمة، وهي العقبة الأساسية لإنجاز هذا المشروع، لأن أنظمة الحكم العربية لاتزال تعطي الأولوية لإعادة انتاجها كنظم محلية (قطرية)، لأنها تعطي الأولوية لإعادة تكوينها كنظم سلطة سياسية وليس كنظم اقتصادية.. وهذا ينطبق بشكل عام على العالم الثالث، وبشكل عام على الأطراف، وليس على العرب فقط، ينطبق أيضاً على إيران الإسلامية الثورية، إذاً فالأولوية هي لإعادة تكوين هذه الأنظمة كطبقة حاكمة محلية، لا أكثر من ذلك..

وهذا أيضاً ينطبق على الأنظمة الاشتراكية سابقاً، وبالتالي هذه النظم لها جذور محلية فقط، لأنها لاتستطيع أن تتصور أو أن تعطي الأولوية للاندماج بنظم اقتصادية أخرى من شأنه أن يلغي هذه النظم المحلية، وبالتالي فإن النظم العربية جميعها وكذلك كل النظم (المحلية) تعطي الأولوية إلى إعادة انتاج نفسها محلياً بشكل أساسي، كدول الخليج العربي، فكل طرف عربي يسعى لإعادة تكوينه كسلطة محلية وليس المصلحة المشتركة، وهذا ينعكس أيضاً على المستوى الأيديولوجي (غير الواقعي)، والذي يعني عدم الاعتراف باختلاف المصالح بما فيه المصالح الشعبية في الأقطار العربية المختلفة، وبالتالي عدم فعالية الخطاب القومي العربي (السائد الآن).. الخ، لكن تاريخ العقود الماضية بعد الحرب العالمية الثانية والثورات الاشتراكية سواء في فيتنام أو كوبا الخ، وللأنظمة الوطنية الشعبوية في الوطن العربي أو غيره ونتيجة لكل ذلك.. فإن النظم المحلية نجحت بدرجات مختلفة إلى حدٍ ما في إنجاز «التحديث» يعني التصنيع والتعليم والقدرة التكنولوجية المحدودة طبعاً إلخ، كل ذلك ممكن وليس الديمقراطية لأنها ليست

موضوعة على جدول أعمالها كأولوية، لكن الأولوية لديها كانت للتحديث.. ونتيجة لذلك.. ودون التخصيص لوجود درجات مختلفة من هذه الأنماط لكنه يوجد (نوعان من الأطراف) والتي يمكن أن أسميها: (أطراف فاعلة وأطراف مهمشة) على الأقل حالياً أو في المستقبل المنظور هي: غير قادرة على أن تكون فاعلة، وذلك لتكوينها السلطوي والأيديولوجي والطبقي والثقافي الخ.

النوع الأول: (النوع الفاعل) من هذه الأطراف وهي صغيرة بصفة عامة وتضم الدول الاشتراكية (سابقاً)، حتى لو دخلت في أزمة عميقة كروسيا مثلاً، فالقدرة موجودة على كافة المستويات وكذلك أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، والصين، وكوريا الجنوبية، الهند، وبعض دول أمريكا اللاتينية الكبرى مثل المكسيك.. فهؤلاء جميعاً أطراف، ولكن أطراف فاعلين أو أطراف فاعلة، بمعنى أن الطبقات الحاكمة المحلية قادرة على بلورة مشروعها الخاص والذي يدخل في تناقض (ولو جزئي) وتكامل مع المشروع الاستعماري، وبمعنى آخر رغم تناقضه الجزئي فإنه يدخل في تكامل مع المشروع الاستعماري وبالتالي فهو فاعل في صنع المستقبل، وذلك من خلال تناقضات المجتمعات، وليس من خلال التكامل الطبيعي.

النوع الثاني: هو (النوع المهمش): من الأطراف التي لم تنجز ذلك بشكل عام.. لكنها أنجزت بعض الاصلاحات الاجتماعية.. أنجزت «التحديث» لبعض الصناعات المتفرقة هنا وهناك، لكن إذا نظرنا إلى عناصر أخرى فإنها لم تنجز منظومة انتاجية (محلية)، بل أنتجت أجزاء منها فقط، ويبدو أنها حالياً على الأقل غير قادرة على أن تكون فاعلة.

وهذا ينطبق على الدول العربية والدول الأفريقية أيضاً... يعني توجد نقاط ضعف عميقة على مختلف المستويات، ونتيجة لذلك.. أنا أرى أن هذه المجتمعات، يبدو أنها «حالياً» ولأسباب عديدة غير قادرة على أن تكون فاعلة، ولو بالتناقض (داخلياً) أو خارجياً مع المنظومة العالمية، فهو مهمش، بمعنى أن هناك مشروعات أخرى، العدو هو الذي يخطط لها ويفكر في صنعها، وبالتالي عندما نقول ان هناك «مشروع الوحدة العربية» الغير محقق حتى الآن، لكن يوجد مشروعات أخرى ليس المشروع العربي، مشروع (الشرق أوسطية الجديدة)، فهو مشروع الوحدة النسبية في السوق ولكن المنفتحة على السياسة العالمية، وكذلك هناك (المشروع الأوروبي) المتوسطي والذي هو جر العربة العربية والاسرائيلية والأفريقية للعربة الأوروبية، للقطار الأوروبي، أي أن هناك مشروعات أجنبية، البعض يقبلها وليس فقط الكمبرادور، ولكن أيضاً البعض من الجماهير الشعبية الخ.. باعتباره أمريكياً

وغربياً لكنهم في واقع الأمر يقبلونه من الناحية العملية والفعلية.. ومع ذلك.. يبدو إلى الآن أنه لم تتبلور مشروعات أخرى، غير المشروعات الوهمية، أي بمعنى لم تتبلور مشروعات أخرى بديلة. أو الحنين.. مثل الحنين للمشروعات الوطنية القومية مثل: القومية العربية، والناصرية والوحدة العربية الخ.. ولكنها مع ذلك ليست في طور التحقق الفعلي على الأرض.

وفي رأيي: أن الديمقراطية الشعبية هي الحل الأمثل لهذه المعضلات التي تواجه واقعنا العربي الرديء، وهذا يحتاج إلى جهد كبير.

■ هناك كيان فلسطيني يتبلور في الضفة وقطاع غزة.. فمن الناحية الاقتصادية.. هل ترى هناك أي آفاق لتطور اقتصاد فلسطيني ولو بالحدود الدنيا، يمكن أن يؤدي لاستقلال سياسي فلسطيني؟ أم سيبقى الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي؟ وهل هناك أي آفاق لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاديات العربية مثل مصر أو سورية أو الأردن أو الدول العربية المحيطة؟.. فما هي رؤيتك للوضع الفلسطيني وآفاق تطوره اقتصادياً؟

□□ في الماضي كنا نتحدث عن الصهيوني، والآن نتحدث عن الكيان الفلسطيني (لاحظ المفارقة) وهذا للاسف صحيح، بمعنى انه لاتوجد شروط دولة، يوجد مشروع لكيان فلسطيني (بانتوستات) أنا أسمية بانتوستات، يعني منطقة حشو ناس كأيدي عاملة رخيصة للاقتصاد المحلي يعني الاقتصاد الإسرائيلي، هذا هو المشروع، دون الاعتراف بالسمات الرئيسية للدولة، أو السيادة، بانتوستات تماماً، والبانتوستات مثال: (جنوب أفريقيا سابقاً) كان لديهم وزارات وعلم وسلطة الخ، هذا هو المشروع الاسرائيلي وليس فقط الإسرائيلي بل والمشروع الغربي، بشكل عام، المشروع الاستعماري الأمريكي فالذي لمسته أن المبدأ السياسي الذي تسير عليه الحركة الوطنية الفلسطينية ليس الآن فقط بل في الماضي، انطلاقاً من أيام الانتداب البريطاني والقوى العربية الأخرى، يسود اعتقاد بانه لابد أن نجامل القوى الكبرى بالأمس بريطانيا والآن أمريكا لأن بيديها الأوراق جميعها.. ويعتقدون ويتمنون من هذه المجاملة أن يضغطوا على الصهاينة والأمريكان الخ. وهذا الاعتقاد والتفكير خطأ من أساسه، لأن الاستعمار نفسه هو الذي زرع الصهيونية، والاستعمار سيظل يشجع مشروعاته التوسعية.

وعلى هذا الأساس.. فإن النقطة الرئيسية في رأيي بصراحة هي (حق العودة) والباقي كله ثانوي، لأن ميزان القوى دون العودة سيكون ضدنا، ويجعل المشروع الصهيوني الاستعماري يمكن أن يحقق المزيد من انجازاته وتحققه بشكل أو بآخر.. حتى لو اعترف رسمياً بدولة فلسطينية من ناحية الشكل وليس المضمون.

ولكن لو نجح الشعب الفلسطيني بالحصول على حق العودة، في هذه الحالة يوجد احتمال كبير في نهاية الأمر.. أن يتغير ميزان القوى ولو بالتدريج، مهما كانت الأشكال الأخرى، كالحقوق السياسية وتوابعها كالعلم أو السيادة وخلافه.. ومهما كان الاقتصاد حتى لو كان هذا الاقتصاد تابع لإسرائيل تماماً..

فعندما ننظر (لحالة جنوب أفريقيا) فالشعب الأفريقي والذي هو الأغلبية هناك دخل في مرحلة البانتوستانات من خمسين سنة (١٩٦٠)، وخرجوا منه بعد خمسين عاماً من الصراع ونجحوا في نهاية الأمر، مهما كان حدود هذا النجاح.. فبالنسبة لمستقبل فلسطين بهذا الخصوص أنا متفائل من هذه الناحية لأن المشروع الصهيوني بالأساس له نقاط قوته وله نقاط ضعفه، ونقاط ضعفه تكمن في (المسألة السكانية العددية) بين العرب واليهود لموضوع توازن القوى، والذي لابد أن يؤدي في مرحلة ما إلى تغيير ميزان القوى، وبالتالي فإنني لا أهتم كثيراً للشكل فيما يتعلق بموضوع الدولة الفلسطينية.. وبالتالي يوجد وطنين وقومين فلسطينين وعرب يركزوا على موضوع الدولة الفلسطينية كهدف يسعون لتحقيقه كمفهوم حقيقي للدولة الفلسطينية واستقلال سياسي واقتصادي إلى حدٍ ما، أو إلى أقصى حد ممكن ويريدون ربط هذا الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي سواء مع مصر أو الأردن أو سوريا أو لبنان الخ.. فمن الممكن أن نصل إلى حل على نمط جنوب أفريقيا بعد خمسين سنة، أو نحلم بتحقيق هذا الحلم، يعني نعود لمشروعنا القديم في الأربعينات وهو الدولة الفلسطينية الديمقراطية للجميع.

■ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أجرت حوارات مع اللجنة المركزية لحركة «فتح» وهذا أثار جدل في الساحة الفلسطينية والعربية.. احب أن أسمع رأيك في هذا الموضوع.. هل هذا الحوار مفيد؟

□□ أنا لا أريد أن أدخل في هذا الموضوع، لأنني غير ملم بتفاصيل الموضوعات الداخلية الفلسطينية، فانتم أحرار ولستم في حاجة لتقديم نصيحة بهذا الخصوص مني أو من غيري.. فربما يكون رأيي لو قلت لكم مثلاً لاتدخلوا في مفاوضات مع الطرف الآخر، فربما يكون هذا الموقف غير سليم ومتطرف ويساري الخ، وإذا قلت العكس من ذلك، فربما يكون كلامي ليس هو التكتيك الأفضل، لا أريد هنا أن أتدخل في هذا الموضوع.. لأنه موضوع خاص وداخلي بالنسبة لكم وأنتم أقدر على استنباط الشكل الملائم بهذا الخصوص..

• الديمقراطية ذات الكفاءة المنخفضة معناها: أن الفكر البرجوازي يقبل الآن ما لم يقبله في السابق، أي بمعنى: «ليس الإنسان هو صانع تاريخه»، السوق هو الذي أصبح يفرض نفسه على الأنسان.

■ بخصوص ظاهرة الاسلام السياسي الذي يشهد الآن نمواً على ضوء التراجع في الفكر القومي والفكر اليساري واقعياً.. فما هو تقديرك لمستقبل هذه الظاهرة؟

□□ الإسلام السياسي ليس له مستقبل لأنه حل وهمي على مختلف المستويات، فعلى المستوى الأيديولوجي النظري هو عبارة عن حنين بالعودة إلى ماضي لم يكن له وجود الذي هو الدولة الإسلامية وخلافه فهو حل وهمي لا أكثر من ذلك لأنه في نهاية الأمر هو حنين إلى السلطوية في مرحلة نهاية المسيرة الإسلامية الطويلة (مرحلة العثمانية) يعني المرحلة الأخيرة، مرحلة ما قبل الفتح الاستعماري والكولونيالية والاستقلال الحقيقي لكن على أسس قديمة لاتستطيع أن تواجه تحديات العصر الراهن.. وكذلك على المستوى الفكري هو فكر فقير للغاية. فهو لايستطيع أن يجيب على واقع التحديات والمشاكل الاجتماعية الراهنة.. إلى جانب ذلك، هو قابل للمناورات على المستويات المختلفة أو على مستوى القيادات السياسية التي تسعى إلى مجرد الحصول على الحكم والاحتكار بالحكم.. ليس أكثر من ذلك.. وهي مناورات من القوى الاستعمارية المهيمنة.. فانا أرى أن العدو الاستعماري يعارض حركتين اسلاميتين فقط هما: «حماس» و«حزب الله» في لبنان، أما الحركات الإسلامية الأخرى فجميعها مرحب بها سواء كانت في مصر أو الجزائر أو أفغانستان، لذلك أعتقد بأن هذه الحركة ليس لها مستقبل، لكن لها الحاضر وممكن أن تكون مضرة تماماً.

■ ما هو تفسيرك لصمود كوبا في ظل هذا الواقع العالمي هل هناك خصوصية للتجربة الكوبية؟

□□ أنا بشكل عام مؤيد لمبدأ الصمود سواء في كوبا أو فلسطين أو فيتنام أو أي مكان، لكن لابد أن ندرك أن الصمود هو المرحلة الأولى التي هي الاستراتيجية الدفاعية، تحاول فيها أن تحافظ على قوتك في ظروف غير ملائمة..

فالصمود يجب أن يتحول إلى استراتيجية هجومية والانتقال من الدفاع إلى الهجوم، حالياً كوبا تعيش ظروف في غاية الصعوبة.. أولاً: المنطقة هي منطقة أمريكية، ومعترف فيها من جميع أطراف المنظومة العالمية، إن للولايات المتحدة الحق المطلق في هذه المنطقة، وبالتالي فإن ما كان يحمي كوبا سابقاً.. وإلى الآن هو وجود توازن قوى عسكري على صعيد عالمي.. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية.. أصبحت كوبا الآن في ظروف صعبة جداً..

إلا أن كوبا وبصمودها حتى الآن فإن النظام الكوبي أنجز شيء مهم لكن الولايات المتحدة مدركة تماماً لوضعية كوبا ولكنها اضطرت لتأجيل التخلص من النظام الكوبي، لكن في الوقت نفسه توجد صعوبات كبيرة صاعدة في داخل المجتمع الكوبي نفسه.. لابد أن نعترف بذلك نتيجة حدوث هذا النظام التاريخي وربطه بأيديولوجية المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي الخ لكن الشعب الكوبي مضطر لقبول نوع من الانفتاح ولو جزئي حتى يعيشوا.. لكن هذا الانفتاح ومهما كان جزئياً يمكن أن يؤثر على بعض الفئات داخل المجتمع الكوبي، فكيف يتم التعامل مع هذه التناقضات الجديدة، فالعدو الاستعماري يثير شعارات مثل: الديمقراطية والتعددية الخ.. داخل المجتمع الكوبي، لكن يمكن للنظام الكوبي أن يحاول أن يحل محلها أنماط جديدة ذات طابع ديمقراطي وذلك لحماية الانجازات الاشتراكية والوطنية، وهذا قريب من الموقف الصيني أو تقليد الصين، لكن الفرق أن الصين دولة كبيرة وقوية.. لكن النظام الكوبي ربما يعتمد على بعض التناقضات المحتومة بين أمريكا ودول أوروبا إلى حدٍ ما في صموده وبقائه وهذا أيضاً ربما يتشابه أيضاً في فلسطين، وربما يفتح أيضاً هامشاً أوسع في المستقبل سواء في ظروف كوبا أو ظروف فلسطين ولو بشكل مختلف لكلا التجربتين.

■ السؤال الأخير حول مصر، كيف تشخص أو تقيّم دور مصر العربي باعتبار مصر تمثل أحد الركائز الأساسية للوضع العربي، وكيف ترى تطور الوضع الاقتصادي والسياسي في مصر؟

□□ مصر للأسف في ظروف مخيفة، يعني التدهور على مستوى المجتمع وليس السلطة، فالمجتمع نفسه في المستقبل المنظور يبدو مخيفاً، أنا قاسي جداً في حكمي على الناصرية، فهي مسؤولة عما يحدث الآن وهو انهيار ولكن الانهيار له جذور أبعد من ذلك والتي هي في حدود النهضة العربية في القرن التاسع عشر، حدود المحاولة الليبرالية البرجوازية لحزب الوفد في الثلاثينات والشيوعية المصرية في أوائل الأربعينات والخمسينات على الأقل.. وبالتالي حدود الناصرية، فما أنجزته الناصرية محدود في رأيي، صحيح أنها أنجزت الاصلاح الزراعي وصحيح أنها حققت إلى حدٍ ما توسيع القاعدة التعليمية وأيضاً قدرة صناعية متجزئة وليس منظومة صناعية متكاملة وقوية، وعسكرياً بحكم حدودها كانت تبدو قوية وضخمة من ناحية المظهر العام لكنها في واقع الأمر ليست كذلك برغم من تسليحها.. و... و.. الخ. والناصرية كما قال عنها محمد سيد أحمد كلمة حلوة، قال (الناصرية أممت السياسة) يعني لغت الحركة السياسية في مصر ففي خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات وأوائل الخمسينات كانت متواجدة بشكل حيوي تماماً، كان صراع بين طرفين الطرف البرجوازي الليبرالي بأشكاله المختلفة، شكل يميل أكثر للتفاهم مع الانكليز والملكية الخ (اليمين المصري)، والشكل الوطني والشعبوي وهو «الوفدي» والتيار الصاعد الحزب الشيوعي بكل حدوده وأوهامه لكن الصراع كان موجوداً، الناصرية لغت التراخيص، صادرت الصحف ومنعت الأحزاب...، التيار الإسلامي والذي كان دائماً موجوداً في المجتمع المصري وهذا شيء طبيعي لأن الاسلام موجود، كان التيار الإسلامي موجوداً على المسرح السياسي ويلعب دور مؤثر بشكل أو بآخر لكن لابد من وجود قوة خلفه مثلما حصل مع الإخوان المسلمين في المرحلة الأولى، النظام الملكي والانجليز يدعمونهم لكن لم يكن التيار الديني يحتل مقدمة المسرح.

● لو نجح الشعب الفلسطيني بالحصول على حق العودة، في هذه الحالة يوجد احتمال كبير في نهاية الأمر.. أن يتغير ميزان القوى ولو بالتدريج مهما كانت الأشكال الأخرى، كالحقوق السياسية وتوابعها كالعلم أو السيادة وخلافه

الناصرية بتأميم السياسة بهذا الشكل خلقت فراغ، فعندما توضحت حدود وأوهام الناصرية وحصلت حرب ١٩٦٧، ثم نتيجة وفاة زعيم الناصرية الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠م، ثم نتيجة الانفتاح وخلافه الخ.. فإن هذه القوى والتي كانت موجودة دائماً داخل المجتمع المصري ظهرت مرة واحدة واحتلت مقدمة المسرح السياسي المصري.

لكن النتائج التي ترتبت على ذلك خطيرة جداً.. أولاً: بالرغم من كل الحديث الذي يقال عن النمو الاقتصادي في مصر وخلافه. فإن الحقيقة غير ذلك تماماً فهي في واقع الأمر محدودة جداً وضعيفة وركيكة وفيها نوع من الركود بمعنى أن الشعب المصري انتقل من مبدأ التمسك بالنضال الجماعي من أجل تغيير الظروف إلى نضال فردي، بمعنى أن كل فرد في المجتمع يبحث عن حل فردي وهذا الأمر ينعكس على «سيكولوجية الناس» كالهجرة مثلاً حيث شجعت هذه الاتجاهات الهجرة بشكل كبير ليس لدى المصريين فقط بل لدى المجتمعات العربية المختلفة التي لعب فيها المال والبترول دوراً هاماً في تشجيع وتقوية هذه الاتجاهات، لدرجة أنه عندما بدأ الانفتاح بعد الأعوام ١٩٧١-١٩٧٢-١٩٧٣م بعد التصحيح الجزئي لدى القوى العسكرية في المنطقة وانسحاب إسرائيل من سيناء، فإن عدداً كبيراً من الرفاق المصريين ليس فقط من الشيوعيين والماركسين بأشكالهم المختلفة لكن أيضاً من القوميين والناصريين في تلك الفترة تصوروا بأن هذا الانفتاح لايمكن أن يدوم.. وذلك لوجود الفساد والفشل إلخ..

لكن هذا الواقع الفاسد للأسف استمر وسيستمر، وحتى الآن لم تتبلور أي قوى حقيقية بما فيهم الإسلاميين أنفسهم فهم ليسوا ضد الانفتاح.. والانفتاح لديه مستويات مختلفة، ففيه انفتاح الأغنياء (الكمبرادور) الذين أصبحوا الآن يمتلكون المليارات وهم بالألوف في مصر، بالإضافةإلى انفتاح الطبقات المتوسطة من حيث الاستفادة من سياسة الانفتاح لكنهم مع ذلك انسحقوا من طبقة الكمبرادور لدرجة كبيرة ومع ذلك فإن هذا الوضع لم يشجع فيها مواقف جذرية ووطنية واشتراكية بشكل أو بآخر بل أصبحت اتجاهات إسلامية وكذلك يوجد انفتاح آخر يمكن أن نسميه (الانفتاح الشعبي) بمعنى السماح له بالهجرة من أجل الحصول على المال وتأمين سكن مناسب وعمل إلخ، اي بمعنى أنها خلقت حالة من تزييف المناخ الشعبي وتهيئته لقبول الانفتاح والتي أدت في نهاية الأمر إلى خلق ظروف اجتماعية واقتصادية في غاية الصعوبة والتعقيد وكذلك على المستويات التعليمية والثقافية والايديولوجية فإن الأوضاع في غاية السوء، وليس فقط سوء عددي وكيفي.. لكن الخطورة تكمن في مضمونه الرجعي وهذا عامل يساعد ويشجع الاتجاهات الرجعية في الطبقات الوسطى، وهذا ما نلمسه الآن بوضوح في الواقع المصري ■■

الآثار الذهنية لاتفاقيات «السلام»

د. سيد البحراوي*

كان من الواضح، ومنذ البداية الاهتمام الإسرائيلي، بالعلاقات الثقافية مع المصريين. فقد تضمنت المادة الثالثة من الملحق الثالث لاتفاقية كامب ديفيد. «بروتوكول بشأن علاقات الطرفين»، على «إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب الميداني وأن يصل الطرفان خلال ستة أشهر إلى عقد اتفاق ثقافي».

وقد تم بالقاهرة توقيع الاتفاقية الثقافية في ٨//٥/١٩٨٠ وتضمنت البنود التالية:

- تشجيع التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية، وتشجيع الاتصالات وتبادل زيارات الخبراء من المجالات الثقافية والفنية والتكنيكية والعلمية والطبية.

- يسعى الطرفان إلى فهم أفضل لحضارة وثقافة كل طرف من خلال تبادل المطبوعات الثقافية والتعليمية والعلمية وتبادل المنتجات التكنيكية والأثرية، تبادل الأعمال الفنية وتشجيع إقامة المعارض العلمية والتكنولوجية ومعارض الفنون البصرية.

- تبادل برامج الإذاعة والتلفزيون والتسجيلات والأفلام الثقافية والعلمية.

- تسهيل زيارات العلماء والدارسين والباحثين إلى المتاحف والمكتبات والمؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية والتكنيكية.

- الاتفاق على عمل بروتوكول خاص يتناول المتطلبات الضرورية لمعادلة الشهادات والدرجات التي تمنحها المؤسسات التعليمية لدى الطرفين.

- تشجيع الأنشطة الرياضية بين الشباب والمؤسسات الرياضية لدى الطرفين(1).

وتنفيذاً لهذه الاتفاقية، مورست مجموعة من الأنشطة في مختلف المجالات الثقافية التي أشير إليها في الاتفاقية، يمكننا رصد أبرزها بإيجاز على النحو التالي:

- إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة من عام ١٩٨٢ ليقوم بمهام البحث وتشجيع الباحثين وتوثيق عرى التعاون مع الباحثين المصريين.

- تنظيم الزيارات المتبادلة بين الباحثين والأساتذة والمثقفين والفنانين بين البلدين.

- المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية في كل من البلدين.

- تبادل زيارات الطلاب بين البلدين، ومحاولة إعطاء منح لبعض الطلاب المصريين للدراسة في إسرائيل.

- تبادل زيارات الوفود الشبابية، والحرص على المشاركة في المباريات الرياضية مثل كرة الماء والتنس والخيول ورفع الأثقال وغيرها.

- الاشتراك في معرض القاهرة الدولي للكتاب لمدة عامين قبل أن ينجح المثقفون المصريون في ايقاف هذا الاشتراك حتى الآن.

- الحرص على لقاء المثقفين المصريين، من قبل كبار المسؤولين الإسرائيليين الذين يزورون القاهرة.

- محاولة ترجمة ونشر الأعمال الأدبية والفنية إلى العبرية سواء بموافقة أصحابها أو بدون هذه الموافقة.

- دعوة بعض الفرق الفنية وبعض الفنانين والكتاب لزيارة إسرائيل وكذلك إقامة بعض معارض للفنانين التشكيليين المصريين في إسرائيل.

- الحرص على التواجد بكثافة في مولد أبي حصيرة بمحافظة البحيرة سنوياً.

ومن الواضح سواء في بنود الاتفاقية أو في الأنشطة التي تمت تنفيذاً لها، أن الهدف الإسرائيلي الواضح هو إقامة علاقات ثقافية عادية كما ورد النص في البروتوكول. ومعنى هذا هو أن تكون إسرائيل ذات وجود طبيعي أو عادي، مثلها مثل أي دولة أخرى، في نظر المصريين، هذا أمر، والأمر الثاني هو أن تحقيق هذا الهدف يقتضي التوسع إلى أقصى درجة في مفهوم الثقافة بحيث لاتقتصر على الأنشطة الثقافية النخبوية، وإنما تمتد إلى كافة المجالات التي تؤسس وترسخ القيم والمفاهيم مثل التعليم والإعلام والرياضة والفنون المنتشرة جماهيرياً مثل السينما والبرامج والأفلام التلفزيونية.

وفي هذا السياق يبدو لي أن أخطر حدثين، لتحقيق الهدف الإسرائيلي هما: يتمثلان فيما تم بشأن تغيير مناهج التعليم المصرية عقب الاتفاقية، واستقبال رئيس دولة إسرائيل في حوار مطول في التلفزيون المصري في عام ١٩٩٩.

أما بالنسبة للحدث الأول، فقد سبق لنا أن درسنا الكتب المدرسية المقررة على طلاب المرحلة الإعدادية من العامين الدراسيين ٧٩-٨٠، ٨٠-٨١ في مواد اللغة العربية والدين والمواد الاجتماعية(2). وقد اتضح لنا من تلك الدراسة أنه قد تم تغيير المناهج الدراسية عبر حذف موضوعات أو إضافة موضوعات أخرى (خاصة بمعاهدة السلام)، أو تغييرات من داخل الموضوعات القائمة بحذف عبارات وزيادة أخرى. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التغيير كان هدفه الواضح تغيير صورة إسرائيل من عدو إلى صديق، والتأكيد على أن السلام هو الحل الوحيد، وأنه قد حقق لمصر فوائد ومصالح لانزاع حولها.

وخطورة هذه المفاهيم أنها تُزرع في أذهان التلاميذ منذ مراحلهم المبكرة، فتكوِّن وعيهم تكويناً مزيفاً، بحيث أنني إذا سألت طالباً في الجامعة من الأجيال الجديدة التي تربت على هذه المفاهيم عن رأيه في ضرب إسرائيل لجنوب لبنان - مثلاً - وما إذا كان يعتبر عدواناً علينا أم لا. فإنه لايستطيع الإجابة ويتعجب حين توصف إسرائيل بأنها دولة معادية.

الحدث الثاني الخطير هو استضافة الدكتور عبد المنعم سعيد أحد أعضاء جمعية القاهرة للسلام والتي تعتبر الجهة الأهلية المصرية الوحيدة التي تقبل التعامل مع الإسرائيليين، لرئيس دولة إسرائيل في حوار تلفزيوني مطول. كان الحوار ودياً، وكان الضيف بسيطاً ودوداً ومقنعاً. ورغم أن صورة إسرائيل قد ظهرت كدولة عادية في نشرات الأخبار منذ توقيع اتفاقية السلام، إلا أن مثل هذا الحوار كان أكثر تأثيراً على الكثيرين من المشاهدين، حيث بدا الإسرائيليون بشراً عاديين يعانون ويدافعون عن وجودهم وكيانهم الطبيعي. وهذا دور تساهم فيه بعض الصحف والمجلات العربية مثل الأهرام والحياة بنشر حوارات ومقالات لمسؤولين أو صحافيين إسرائيليين في بعض الأحيان.

إن إسرائيل تسعى بوضوح لتحقيق «التطبيع» أي جعل وجودها في المنطقة أمراً طبيعياً وعادياً. وإقرار العرب بهذا المفهوم هو أمر في غاية الخطورة لأنه يعني ضمناً التسليم أولاً بوجود إسرائيل وهذا معناه التسليم في الحق العربي الذي اغتصبته إسرائيل أي



التنازل عن هذا الحق إلى الأبد. والأخطر من ذلك أن إسرائيل نفسها لاتريد ولاتستطيع أن تكون مجرد دولة عادية وطبيعية في المنطقة مثلها مثل بقية دول الجوار، وإنما هي تنظر إلى نفسها وتعد طاقاتها وتنميها من أجل أن تكون الدولة المهيمنة على المنطقة، وان تحقق المفهوم الكامل للدولة الصهيونية من النيل إلى الفرات، سواء بالهيمنة العسكرية والاحتلال المباشر، أو بالقوة الفكرية والتكنولوجية، التي حققت بشأنها إسرائيل فعلاً أعلى معدلات النمو في المنطقة، وهي الوحيدة المؤهلة لمزيد من التقدم في هذا الميدان(3).

ونظراً للصلة الحميمة بين المشروع الاستعماري الإسرائيلي والمشروع الإمبريالي، سواء في ظل النظام العالمي القديم، أو النظام العالمي الجديد فإن الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأوروبية ذات المصلحة في المنطقة، تعاون إسرائيل في تحقيق هذه الهيمنة التي يرونها في صالح هيمنتهم على المنطقة، ولذلك فهم يسعون جاهدين عبر مؤسساتهم العلمية (الجامعة الأمريكية مثلاً بالقاهرة) أو السياسية، لتحقيق التعاون بين إسرائيل وجيرانها العرب وإنجاز مهمة التطبيع عبر مشاريع البحث المشتركة أو الندوات أو المؤتمرات أو الجمعيات أو النشر، وغيرها من الوسائل التي سبق أن أشرنا إليها، والتي يتم الكثير منها بالتعاون مع جهة أوروبية، وأحياناً بضغط قوي من هذه الجهات.

إن التطبيع الثقافي ليس إذن مجرد تبادل ثقافي بين الإسرائيليين والعرب. وإنما هو تطبيع أو تدجين ذهني يقصد به تنازل العرب عن مفاهيمهم الخاصة بحقهم في الأرض، وفي الوجود المستقل القوي على هذه الأرض، أي التنازل عن حقهم في إدارة أمورهم على نحو مستقل، وبناء مستقبلهم كما يريدون. المطلوب هو التسليم بقيادة إسرائيل (الذهنية على الأقل) لمستقبل المنطقة، في إطار ما يسمى بالمشروع الشرق أوسطي. ورغم حرص إسرائيل على أن يتم هذا التطبيع مع النخب المثقفة، وتغضب غضباً شديداً لأن معظم المثقفين العرب مازالوا يرفضون أي تعامل معها، فإنها تسعى لكي تصل مباشرة إلى أذهان الجماهير عبر الوسائل المؤثرة مثل التلفزيون والتعليم والرياضة وغيرها. وهذا في تقديري أخطر ما تم في مجال التطبيع الثقافي (بالمعنى الواسع) بل وربما يكون - حتى - أخطر من التطبيع النشيط في مجالات الاقتصاد والزراعة والعمالة، لأن الأول هو تطبيع ذو تأثير ممتد، ويمكن أن تؤسس عليه أي علاقات تطبيعية أخرى.

وفي ظل تطورات عملية السلام والمكاسب المتوالية التي تحصدها إسرائيل عبر الاتفاقيات المختلفة، وفي ظل المواقف الجديدة لقوى الرفض الفلسطيني، أتوقع أن يقل حجم العداء تدريجياً بين إسرائيل والقوى العربية الحاكمة، مما سيسمح لإسرائيل، عبر هذه القوى، بتعديل صورتها العدوانية، وتحقيق مزيد من التطبيع أو التدجين لأذهان المواطنين العرب.

ومع أن النخب المثقفة العربية ما تزال تتمسك بالموقف الصحيح إزاء إسرائيل. وهو موقف الرفض، إلا أن انحسار الصلة بين هذه النخب وجماهيرهم العربية، يفوق قدرتهم على توصيل موقفهم هذا إلى الجماهير، وتحويله إلى إجماع شعبي وطني عام. ولاشك أن السلطات الحاكمة بقمعها لقوى المعارضة في بلدانها المختلفة، وحرصها على تهميش دور المثقفين في الحياة العربية، هي المسؤول الأول عن هذا الوضع. ومع ذلك فإن هناك بعض المثقفين ذوي النفوس الضعيفة، أو ذوي المصالح الضيقة يتهافتون على تدعيم موقف السلطة، أو حتى التعاون مع إسرائيل بحجج واهية.

إن الخطر قوي وداهم، ولايكفي أن يقف المثقف موقفاً صحيحاً إزاءه، الأهم أن يستطيع هذا المثقف الوصول إلى شعبه ليكون طليعته الحقيقية، ويجعل من موقفه الرافض موقفاً شعبياً واعياً بمصالح الوطن والأمة وقادراً على الدفاع عنها ■■

---

(1) نقلاً عن: محسن عوض: مصر وإسرائيل. خمس سنوات من التطبيع. دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٤.

(2) نشرت الدراسة بنشرة المواجهة التي أصدرتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ـ القاهرة. يوليو ١٩٨١

(3) راجع د. فوزي منصور: الشرق أوسطية.. مشروع وليس سوقاً. الأهالي ١٩٩٤/١٠/٢٦.

(*) أستاذ في جامعة القاهرة

نحو جبهة واسعة لمواجهة ثقافة التطبيع والمطبعين

إبراهيم البدراوي*



لم يكد يمضي نصف قرن على انعقاد المؤتمر الصهيوني عام ١٨٨٩، إلا وكان المشروع الصهيوني قد حقق أول مراحله باغتصاب فلسطين العربية وإقامة الكيان الصهيوني عليها.

وهكذا حققت الحركة الصهيونية - بدعم إمبريالي هائل - لليهود (الجماعات الوظيفية حسب وصف ماركس)، حققت لهم كياناً هو «دولة وظيفية» في قلب وطننا العربي، مهمته حراسة المصالح الامبريالية في المنطقة واجهاض أي نهوض عربي باتجاه التقدم الاجتماعي، والتوحد القومي، وحين كانت بلداننا العربية تشهد مرحلة نهوض لحركة التحرر الوطني وتصفية الاستعمار الغربي بشكله القديم.. وقبل أن ينحسر هذا الاستعمار القديم عن بلداننا واجهنا استعماراً إحتلالياً عنصرياً على غرار الاستعمار الاحتلالي العنصري الأوروبي لأمريكا الشمالية، والذي أباد وأقصى سكان قارة شاسعة بالكامل.

واستعر الصراع العربي الصهيوني طوال ثلاثة عقود تخللته أربعة حروب، توجتها حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ التي استقطبت وبدرجة معقولة النظام الرسمي العربي إلى معادلة الصراع تحت تأثير الضغوط الشعبية العربية الهائلة وسرعان ما فتح السادات الباب أمام صولات وجولات كيسنجر التي أجضهت إنجاز صياغة ميزان قوى اقليمي جديد استناداً إلى ميزان قوى عالمي معقول.

وتم ولوج الطريق الذي أدى إلى كارثة زيارة السادات للكيان العنصري تم اتفاقات كامب ديفيد التي أحدثت شرخاً واسعاً في جدار الرفض والصمود العربي، وإلى تكريس النفوذ الأمريكي في المنطقة.

واتسع الشرخ بتوالي التسويات السياسية الانفرادية على نفس النسق بعد سنوات «وادي عربة» ثم «مستنقع أوسلو» وتوالى الاتساع بالهرولة المهينة التي قامت بها النخب الطبقية والسياسية الحاكمة في العديد من البلدان العربية باتجاه التطبيع مع العدو، وتوالت المؤتمرات الاقتصادية تحت شعار الصهيوني «بيريز» «نحو شرق أوسط جديد» الذي يدشن بدء الرحلة الثانية من المشروع الصهيوني بإرساء هيمنته على المنطقة بأسرها وبحماية الامبريالية الأمريكية.

لقد ألحق هذا النهج أضراراً هائلة بالأشقاء السوريين واللبنانيين الذين لاتزال أراضيهما أسيرة الاحتلال، والذين رفضوا نهج التفريط.

ورغم كل ذلك فإن العدو يدرك خطأ الرهان والتعويل على اتفاقات التسوية التي قامت بها النخب الطبقية والسياسية الحاكمة والتطبيع النخبوي الفوقي، وبالتالي فإن الخطر القادم الذي يستشعره قادته يتمثل في قدرة الشعوب العربية (التي تمت التسويات بغير إرادتها) على إفراز قيادات قادرة على إدارة الصراع الذي لم تنتفِ أسسه الموضوعية طالما بقي «الاستعمار الإحلالي العنصري» وكيانه الصهيوني الوظيفي في المنطقة، وقدرة القيادات الجديدة على حسم الصراع لصالح الأمة العربية.

وقد عبَّر كل من «باراك» و«بيريز» عن فهم تلك الحقيقة بأن «تسوية يتم التوصل إليها هي تطور مؤقت في سياق الصراع. لأن هذا الصراع بالغ العمق والجذرية ولأن أحداً لايمكنه أن يتنبأ بكيف سيكون عليه حال العرب بعد جيلين أو ثلاثة أجيال».

وهنا تظهر هشاشة عملية التسوية السياسية بنهجها الاستسلامي والتي تنطوي على تناقضاتها.

انقضى حتى الآن أكثر من عشرين عاماً منذ كامب ديفيد. حيث أنهيت حالة الحرب وتم تبادل السفراء غير أن ذلك لم يغير من موقف الشعب المصري الرافض لقبول ذلك الأمر، الرافض للاقتناع بأن صراعنا مع العدو قد انتهى. وفقدت عملية التسوية لدى الناس البسطاء من خلال تجربتهم الذاتية، وعدم تحقق ما بشّر به السادات عام ١٩٧٧ من تحقيق السلام والرخاء بزيارته المشؤومة، فلا السلام جاء ولا الرخاء تحقق. وهكذا افتقدت العملية أي جذور شعبية، وانحصر القبول بها في دوائر ضيقة من النخبة الطبقية والسياسية في الحكم أو خارجه وأعداد محدودة من المثقفين المنبوذين.

وإزاء ذلك بدأ قادة العدو في ترديد وصف «السلام البارد» في وصف طبيعة علاقته مع مصر.

ذلك أن جوهر ما يريده العدو يتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب وتبادل السفراء، وصولاً إلى مرحلة نوعية جديدة هي التطبيع بالمفهوم الصهيوني، أي طمس وإزالة موضوع الصراع من الذاكرة الشعبية، وتزييف وعي الجماهير مما يؤمِّن وجوده المستقر على أرض فلسطين وتمرير مشروعه في الهيمنة على المنطقة، أي أن يحقق سلمياً ما عجز عن تحقيقه بالحرب. وهو الأمر الذي يحول دونه هذا السلام البارد الذي تمت في ظله العملية البطولية للشهيد الجندي «سليمان خاطر» وعمليات «تنظيم ثورة مصر»، وغيرهما من العمليات الناجحة ضد أهداف صهيونية. بل وتصاعدت نزعة العداء الشعبي للعدو إلى درجات هائلة، وثبات مواقف المؤسسات الديمقراطية الجماهيرية (اتحاد نقابات عمال مصر - النقابات المهنية - اتحاد الكتاب والفنانين - أحزاب المعارضة الرئيسية) التي رفضت التطبيع مع العدو وكذا لجان مقاومة التطبيع المنتشرة ومن أهمها اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع. وفضح المطبعين وكشف مرامي العدو من وراء عقد المؤتمرات الاقتصادية «الشرق

أوسطية».

لقد شكل هذا الوضع الرافض، مأزقاً حقيقياً للعدو وللتسوية السياسية النخبوية التي تمت بمعزل عن الشعب. وهو ما دفع إلى محاولات جديدة للاختراق، استناداً إلى ظروف بدت مواتية. تمثلت هذه الظروف في التحولات العالمية التي أسفرت عن قطب واحد مهيمن هو الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبع ذلك من الاندفاع صوب العولمة الرأسمالية والعمل على فرض اقتصاد السوق على جميع البلدان لتمكين الاحتكارات من اعتصارها وامتدت آثار ذلك إلى مصر التي بدأت حكومتها في تسريع التحولات الاقتصادية والاجتماعية وكنس كل المكتسبات الاجتماعية التي تحققت للجماهير في الخمسينيات والستينيات، وأنتج كل ذلك حالة من الردة الفكرية وتبدلات جذرية في المواقف السياسية للبعض (بعضها صريح وبعضها متخفى يُمارس دون إعلان)، وتزامن مع ذلك تسلل فيروس التمويل الأجنبي «الامبريالي الصهيوني» ودور مؤسساته (فورد، جورج سورس، وايندا.. الخ) في منح التمويل السخي لعناصر من النخبة السياسية أغلبهم ممن رفعوا راية الماركسية أو الناصرية في مرحلة سابقة، حيث تحول هؤلاء إلى «بارونات» بعد إدمان تلقي التمويل، يبشرون ويروجون للنموذج الرأسمالي وللتبعية وللتطبيع مع العدو بطرق صريحة أو ملتوية.

استناداً إلى هذه الظروف بدأت محاولات جدية للاختراق، الهادف إلى إعطاء عمق شعبي لعملية التطبيع، وظهر «تحالف كوبنهاجن» إلى الوجود فجأة، الذي تشكلت غالبية عناصره المصرية من يساريين تحولوا منذ فترة إلى مواقع أقصى اليمين ولم تتمكن الجماعة التي أسست جمعية لها وضع قانوني، لم تتمكن من تحقيق مسعاها إذ تم فضحها بمجرد الإعلان عن قيامها، ولم تحصل على أي تأييد أو سند شعبي.

وتجددت المحاولة إثر فشل «جماعة تحالف كوبنهاجن» حيث نشطت مجموعة ظلت تمارس التطبيع في سرية منطلقة لمدة خمسين عاماً. وهي مجموعة أسسها الصهيوني «هنري كوريبل» وهو ابن مرابي يهودي وصاحب بنك تم تأميمه عام ١٩٦١ ينحدر من أسرة يهودية ايطالية وفدت إلى مصر في القرن التاسع عشر. وتمكن «كوريبل» في الأربعينات من ركوب موجة النهوض الجديد للحركة الشيوعية المصرية، وتربع على عرش إحدى منظماتها، وأسس داخل هذه المنظمة مجموعة سرية للغاية، دانت له بالولاء الفكري والسياسي والتنظيمي قبل وبعد طرده من مصر عام ١٩٥٠ وإلى يوم هلاكه عام ١٩٧٨ وحتى الآن.

دفعت هذه المجموعة بأحد «بارونات المتمولين»، وهو في ذات الوقت أحد كوادرها من الجيل الجديد، دفعته إلى الإدلاء بتصريح لصحيفة حزبه عن شروعه في تشكيل «جمعية السلام العادل»، وتراجع «البارون» في صمت إزاء المواجهة الحاسمة معه.

ولم يكن هناك مفر من أن تلعب هذه المجموعة بشكل علني ومباشر، فنشرت رسائل كوريبيل السرية الموجهة لهم وحدهم التي تضمنت توجيهاته على مدى ربع قرن، وتنصب كلها على ضرورة العمل على الاعتراف بالكيان الصهيوني، وبوجه إليهم اللوم لعجزهم عن إعلان مواقفهم علناً خوفاً من الجماهير وبعدم ملاءمة توقيت الاعلان. ويحدد «كوريبل» الموقف الصحيح برأيه من العدو الصهيوني «انطلاقاً من الحق المقدس والغير قابل للتقادم لشعب إسرائيل في الوجود القومي على أرض فلسطين» ويشبع الأحزاب المصرية والعربية «وطنية، قومية، وشيوعية» بالسب والاتهامات بالتعصب والشوفينية والعمالة للامبريالية والذيلية لبرجوازياتها الحاكمة. وتم تنشيط الاتصالات مع العدو سراً وعلناً ومحاولات إعطاء عمق شعبي للتطبيع بالتستر وراء أنشطة المنظمات غير الحكومية ومحاولات لإجراء حوارات عربية صهيونية من خلال مؤتمرات دولية، وهو ما تم افتضاح أمره في مؤتمر «لاهاي» العام الماضي وتم فضح هذه المجموعة والتخلص منها، ولقيت نفس مصير جماعة «تحالف كوبنهاجن» المعزولة والمحتقرة من كل الوطنيين.

وقد كشف افتضاح أمر هذه المجموعة النقاب عن أسباب هجومهم على الماركسية والتجربة السوفيتية (الغير مبرأة من العيوب) وبنفس أساليب حملات قوى الثورة المضادة المعادية للاشتراكية التي لم تكن قضيتهم أبداً.

غير أن فشل عمليات الاختراق الجماهيري المتوالية لاينبغي أن تبعث على الاسترخاء، والركون والاطمئنان للرفض الشعبي فالعدو لن يكف عن محاولات الاختراق منطلقاً من أن الصراع هو صراع وجود، وهو ما يحتاج إلى تشديد النضال ضد العدو وضد التطبيع وضد مجموعاته الخارجة عن الإجماع الوطني.

توجد العديد من القضايا التي تحتاج إلى توضيح الموقف منها، أختار بعضها في عجالة شديدة:

○ ينطلق المطبعون من أن هناك «صهاينة أشرار» و«صهاينة خيرين» وبالتالي يتحتم العمل والحوار مع «الصهاينة الخيرين» وهذه مغالطة بائسة. هناك فقط صهاينة اغتصبوا وطناً بطريق «الاستعمار الاحلالي العنصري» وشردوا شعباً، فهل هناك صهيوني مقتنع بهذه الحقيقة ومستعد للنضال معنا ضد «الاستعمار الاحلالي العنصري»، ومن أجل تصحيح الأوضاع؟

○ ينطلق المطبعون أيضاً من أن «سقف المطالب العربية» هو استرداد بعض الأرض حسب قرارات الشرعية الدولية التي بدأت بقرار التقسيم (١٩٤٧)، وانتهاء بالشرعية الأمريكية مؤخراً. وهذه مغالطة فادحة فالشرعية الدولية لاتعني العدل، وإنما هي تعكس ميزان قوى دولي وإقليمي في مرحلة معينة. فالشرعية الدولية «الأمم المتحدة» هي التي أصدرت قراراً باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وهي أيضاً نفسها التي قامت بإلغاء هذا القرار بعد ذلك.

ينطلق المطبعون من المراهنة على تفاعلات المجتمع داخل الكيان الصهيوني، وبأن السلام سوف يقلم من أظافر المتشددين، ولكن الواقع يكذب هذا التصور المريض والمخادع، ففي ظروف السلام (التسويات السياسية) لثلاث بلدان عربية أولها مصر أكبر بلدان العرب وأقواها. تضاعفت قوة العدو العسكرية وتضاعفت عدوانيته وطموحاته للسيطرة وإخضاع العرب. فهو كيان قام بإرهاب العصابات الصهيونية التي أقامت دولة لها طبيعة «وظيفية»، وهذه الدولة الوظيفية حكمت الايديولوجية والبنية والممارسات.

ان صراعنا ضد العدو صراع طويل وشاق. والمشروع الصهيوني مفتوح والخطر محدق بالعرب جميعاً.

ولعل ما أحرزه المشروع الصهيوني وخصوصاً في العقد الأخير يظهر لنا الإرتباط الذي لاينفصم بينه وبين الامبريالية، رغم الأهداف الصهيونية الخاصة. وارتباط صعود هذا المشروع مع صعود الهيمنة الإمبريالية. وعلاوة على الدور الوظيفي للكيان الصهيوني، فإن رأس المال الصهيوني (خاصة المصرفي ورأس المال العامل في المضاربات في البورصات، والمستمر في وسائل الإعلام) هو أحد المكونات الهامة في رأس المال الاحتكاري الدولي (أي الامبريالية) بكل شراسته وعدوانيته ونهمه للاستغلال.

ولذلك فإن الصراع العربي الصهيوني قد أصبح أكثر من أي وقت مضى مجسداً «الجدل الطبقي والوطني والقومي والأممي» في آن واحد. وأصبح هذا الصراع هو البؤرة التي يجب أن نعمل على توحيد كل القوى الوطنية حولها. وهو أساس الفرز بين القوى الوطنية والقوى المعادية للوطن.

ومن أجل حسم هذا الصراع لصالحنا يتعين تغيير ميزان القوى الراهن داخل كل بلد وفي الوطن العربي ككل بما يسهم في تعديل ميزان القوى العالمي. ويتم ذلك بالنضال من أجل صياغة مشروع نهضوي عربي وبناء جبهة وطنية عربية شاملة تعتمد على إدخال الجماهير العربية كطرف أصيل في الصراع، وتوظيف كل الطاقات الممكنة من أجل تحقيق هذا الهدف.

ان العالم لم يصل إلى نهاية التاريخ كما روج الإمبرياليون من قبل، وأحداث «سياتل» لاتزال ماثلة في الأذهان، ولم يكن أحد قادراً على تصديق إمكانية التصدي للوحش الأمريكي من شعبه ومن الدول الضعيفة لعرقلة عجلة العولمة.

إن طاقات الشعوب لاتنفد وإمكانيات الانتصار قائمة مهما بعدت المسافة ■■

(*) المتحدث باسم الحزب الشيوعي المصري

قول في حركة التحرر العربية

محاولة في تجاوز العتيق

د. أحمد برقاوي*

أبدأ قولي متسائلاً: هل من الحكمة النظرية والعملية فهم الراهن العربي وتغييره بمفاهيم وحركة نهضت لمواجهة واقع تاريخي مضى؟ لماذا لم نزل نتحدث أو يطلب إلينا أن نتحدث عن واقع وآفاق حركة التحرر العربية؟.

ينطوي السؤالان على جواب مضمر يقول: إن حركة التحرر العربية كما تواضعنا سابقاً على فهمها وتحليلها وتحديد مهامها صارت جزءاً من زمان ولّى. ولم تعد قادرة على مد وعينا الراهن بما يسمح لنا بفهم عالمنا أو التصدي له. إنها ببساطة قد فقدت قوتها التاريخية.

أطرح جواباً كهذا بوصفه فرضية أحاول التدليل على صحتها. يعود تاريخ نشوء وتطور حركة التحرر العربية إلى مرحلة الاستعمارين القديم والجديد. فانتصبت أمامها مهمتان أساسيتان: 1ـ إنجاز التحرر من الاستعمار المباشر ـ أي الاستقلال السياسي. 2ـ وفي مرحلة لاحقة إنجاز التنمية المستقلة ـ أي التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب.

ومع ذلك هناك تمايز بين المرحلتين: فيما كانت المرحلة الأولى مرحلة إجماع شعبي وثورات مسلحة وهيمنة للنخب المدينية على السياسية، تميزت المرحلة الثانية بفرز واضح للقوى وخاصة مع بروز فاعلية حركات وأحزاب قومية ـ اشتراكية ربطت بين نجاح الإمبريالية في البناء بتبعية البلدان المستقلة لها والسلطة السياسية الحاكمة والتي من ـ وجهة نظرها لا تعبر عن مصالح الأكثرية. وبالتالي ربطت بين التحرر من التبعية وإنجاز التقدم الاقتصادي ـ الاجتماعي وإزالة السلطة البرجوازية أي استلام السلطة بوصفها هي المعبر الوحيد والجذري عن مصالح البشر.

ولكي نفهم فاعلية وطموحات حركة التحرر العربية وحركات التحرر في العالم الثالث ككل ـ وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ يجب النظر إليها في إطار بنية العالم التي ظلت مستمرة حتى نهاية الحرب الباردة.



تكونت بنية العالم في هذه الفترة من عناصر متناقضة ومتضادة.

فمن جهة هناك المراكز الإمبريالية التقليدية إلى جانب المركز الجديد ـ الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من ديكتاتوريات العالم الثالث المرتبطة بها، ومن جهة أخرى هناك المنظومة الاشتراكية وقوتها الرئيسة ـ الاتحاد السوفيتي وحركات التحرر العالمية من التبعية للإمبريالية والأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية.

بنية كهذه للعالم هي بنية صراعية ومتحولة لم نكن ندري يقيناً مسار تحولها. وإن كان هناك يقين صارم لدى الشيوعيين في الدول الاشتراكية وغيرها ولدى حركات التحرر بأن عصرنا هو عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وتحول هذا اليقين إلى بسملة جديدة تفتتح بها جميع بيانات ونهايات مؤتمرات اللجان المركزية للأحزاب الشيوعية.

ما يميز هذه المرحلة من تاريخ البشرية هو: أن الصراع صار عالمياً حقاً فعمليات الاستقطاب بين حدي الصراع داخل البنية تمت على مستوى البشرية.

إن البنية التي كانت في طور التحول قد تحولت فعلاً إلى بنية ما كان لأدهى العقول أن تتوقعها. وأخلت مكانها لبنية جديدة خالية من أكثر عناصرها المكونة والتي حافظت على توازنها القديم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة.

زالت الدول الاشتراكية كنظام سياسي ـ أيديولوجي وذراعها العسكري حلف وارسو. وحركات التحرر التي كونت الدول الوطنية المتحالفة مع المنظومة الاشتراكية وصلت إلى مأزق تطورها وخبا تناقضها مع الإمبريالية والأحزاب الشيوعية الأوروبية أصابها التصدع وإذا بنية جديدة للعالم الراهن تأخذ صورة الإمبريالية المنتصرة والمدعمة بتقدم تعني ـ علمي هائل، وصارت مكونات البنية الإمبريالية العولمة الجديدة تفعل فعلها خارج التناقض القديم. الشركة المتعددة الجنسيات، المؤسسة الإعلامية، المؤسسة العسكرية، المؤسسة المالية، مؤسسات تسيطر على العالم خارج نقيض حاسم. وعادت العلاقات الرأسمالية تشق طريقها بسرعة في كل الدول التي اختارت الاشتراكية أو التي سارت على ما يسمى بطريق التطور الرأسمالي، وسيطرة الإمبريالية الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة وصار حلف الناتو أداة حرة في التحرك بوصفها أداة للامم المتحدة ذاتها.

وحركة التحرر العربية سواء أكانت تلك التي قفزت إلى السلطة أو تلك التي بقيت خارجها، ما كانت لتكون فاعلة ـ أصلاً ـ إلا بسبب بنية العالم القديم ـ أثناء الحرب الباردة، وإذ زالت هذه البنية زالت بالضرورة فاعليتها، ولكن دون إنجاز تاريخي في حقل الاستقلال والتقدم الاجتماعي.

دون أن ننكر أن النقيض لهذه البنية هو الآن نقيض أيديولوجي فحسب، متكون من رفض إسلامي أو رفض بقايا الحركة القومية وبقايا الحركة الشيوعية.

والمأزق الذي نعيش هو التالي: إن تغير العالم ونهاية حركة التحرر العربية قد تمّا دون تحقيق أهداف واقعية، أي ما زالت الأهداف التي انتصبت أمام حركة التحرر وخاصة في مرحلتها الثانية ومنذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة، ما زالت هي هي.

ولكن أهدافنا بوصفها مشكلات تتعين بعالم جديد هي ذاتها قد أصابها التغير. كما أصاب الفاعلية الناهضة لحلها.

لنحدد الآن هذه المشكلات في إهابها الجديد:

أولاً: المشكلة الطبقية ـ التفاوت الطبقي. حين طرحت حركة التحرر العربية هذه المسألة منذ أزيد من نصف قرن طرحاً واضحاً، كان التفاوت الطبقي بسيطاً وغير قادر على إنجاب صراع طبقي حاد.

كانت الطبقة الفلاحية في الوطن العربي تعاني من وطأة العلاقات الإقطاعية. ولهذا كان هدف القضاء على الإقطاع واحداً من أهم شعارات الحركة القومية الاشتراكية والحركة الشيوعية.

ها قد زال الإقطاع بفعل حركة الحياة أولاً والتسريع الإرادي بإزالته ثانياً وكانت الاشتراكية تعني أساساً القضاء على شكل الملكية لإقطاعية للأرض. ومن ثم تطور شعار الاشتراكية ليغدو نقيضاً للطبقة البرجوازية الوليدة وشكل الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج. وشهدت المنطقة عمليات تأميم في عدد من الدول التي حكمتها النخب القومية والاشتراكية.

ثم انحنى مفهوم الاشتراكية أكثر ليغدو السبيل إلى التنمية المستقلة وإنجاز ما عجزت البرجوازية عن إنجازه.

الآن: أخذ التفاوت الطبقي شكلاً جديداً وأكثر وضوحاً. فالحراك الطبقي متسارع ـ لم تعد الطبقة الفلاحية تشكل فيه عنصراً مستقلاً بل تحول الجزء الأكبر منها إلى بروليتاريا رثة في إطار الهجرة الكثيفة إلى المدينة، والطبقة البرجوازية الطفيلية والتابعة في أوج قوتها وتخريبها للاقتصاد الوطني. وعادت العلاقات الرأسمالية التابعة في جميع الدول التي اختارت طريق التطور اللارأسمالي. وفكرة التنمية المستقلة لفظت أنفاسها الأخيرة.

إذاً المشكلة الطبقية حاضرة الآن حضوراً كثيفاً ولكن خارج مناخ من الصراع الطبقي القادر على لجم شره وفساد الطبقة البرجوازية الطفيلية التابعة. ناهيك عن أنها تتم في عولمة السيطرة الإمبريالية على العالم.

والسؤال: أما ـ زالت الاشتراكية طريقاً موضوعياً للخلاص من هذا التفاوت الطبقي، بوصفها قضاءً على العلاقات الرأسمالية في صيغتها العربية؟

إني لأعتقد أن فكرة الاشتراكية لم تعد قادرة الآن على تحريك المضطهدين من البشر ـ مع إيماني الشديد بأنها أفضل العوالم الممكنة. إنها لم تعد فكرة خلاصية بسبب التجربتين الفاشلتين: في الغرب وفي بلداننا العربية.

وهذا يعني أن حركة التحرر العربية قد فقدت واحدة من أهم شعاراتها المؤثرة طبقياً. وبناءً عليه فقدت فكرة الثورة الاشتراكية ـ هي الأخرى ـ تأثيرها الذي كان.

من هنا تنشأ أسئلة جديدة مختلفة عن الأسئلة القديمة كما تنشأ بناءً عليه ممارسة عملية مختلفة.

هل القضاء على العلاقات الرأسمالية في بلدان تسير في فلك الرأسمالية العالمية ـ ومتخلفة عنها بما لا يقاس ـ مهمة أساسية من مهام المضطهدين طبقياً الآن؟

إذا لم تكن هذه مهمة راهنة فما هو المطلوب.. إذكاء الصراع الطبقي وتحويله إلى قوة فاعلة للجم همجية العلاقات الرأسمالية في تعينها الراهن؟.

وفي اعتقادي أن مهمة النخبة المناهضة للعلاقات الرأسمالية السائدة عربياً هي التالية: رسم الطريق السياسي لقوة شعبية تدافع عن حقوقها المسلوبة أولاً. وفي ضوء الكفاح السياسي تتحدد الأهداف اللاحقة.

ثانياً: مشكلة الوحدة القومية:

لقد مضى ذلك الزمان الذي شهد نقاشات زائفة داخل حركة التحرر العربية: هل العرب أمة تامة، أم أمة في طور التكون؟ وهل تكون الوحدة اندماجية أم اتحادية ـ فدرالية الخ. فنحن نعيش الآن مرحلة متناقضة على مستوى العالم وعلى مستوى الوطن العربي.

فعلى مستوى العالم فإن الدولة ذات التعدد القومي تعيش عملية تفسخ. وظهور دول جديدة متطابقة مع الإثنية التي كانت سابقاً جزءاً من الدولة. وبالمقابل هناك ميل لتجمعات إقليمية تقوم على المصالح المتبادلة. ينعكس هذا على الوعي الشعبي العربي في نوعين من الوعي: الوعي بزيف الأنظمة السياسية القائمة لا بوصفها مناقضة لمصالحهم الذاتية فحسب، بل بوصفها المستفيدة الوحيدة من بقاء التجزئة السياسية. ثم الوعي بالمصالح التي يمكن أن تحققها أشكال العلاقات الوحدوية في الوطن العربي. ناهيك عن أن تزايد أشكال التواصل ـ عبر انتقال العمالة، ووسائل الاتصال، وتزايد واتساع استخدام لغة عربية متجاوزة للهجات المحلية، وعقد عشرات المؤتمرات والندوات العربية، وعجز النزعة القطرية عن إنتاج هوية أبناء القطر الواحد ومع تفاوت هذا العجز من قطر إلى آخر، كل هذا قد ولد حالة موضوعية تنجب أساس الدعوة إلى نظام عربي جديد يتجاوز السلطة القطرية التي هي العامل الرئيسي لنبذ الوحدة القومية وأشكالها الممكنة. وهذا ما يخلق ضرورة الوعي المطابق لهذه الحالة بعيد عن فكرة الأصل والبحث عن مقومات الأمة والنزعة الإرادوية القحة. وبارتباط بهذه المشكلة ذات الطابع الجديد، صار لمفهوم التبعية طابعاً سياسياً ـ اقتصادياً مرتبطاً أشد الارتباط بالحالة القطرية التي دلل التاريخ عجزها المطلق عن إحداث تنمية حقيقية تحرر العرب من جزء من تبعيتهم للنظام الإمبريالي.

ثالثاً: الصراع العربي ـ الصهيوني: إن مسار هذا الصراع هو مسار العجز العربي، بل إنه يلخص التدهور العربي. فالإنتقال من شعار تحرير فلسطين، إلى شعار انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، إلى واقعة الأرض مقابل السلام، إلى الاعتراف الكامل بها، إلى الاتفاقات التي عقدت معها، كل ذلك يدرج في انحدار الوعي والممارسة. والنظام العربي الرسمي هو المسؤول الأول والأخير عن هذا الانحدار. ولكن الجزء الأهم من حركة التحرر الوطني الفلسطيني يتلاءم الآن مع حالة العجز المطلق بل صار جزءاً منها فكيف السبيل إلى إعادة جذوة الكفاح الوطني.

رابعاً: ينتج مما سبق مشكلة من أعقد المشاكل وأهمها بل وفي ضوء التعامل معها تتحدد آفاق كثيرة. ألا وهي مشكلة النظام السياسي في الوطن العربي. لماذا هي مشكلة المشكلات الآن؟

لأن العلاقة صحيحة جداً ـ ترابطية جداً بين كل المشكلات التي سبق ذكرها وطبيعة النظام السياسي القائم.

يحدثونك عن ضرورة التكامل العربي مثلاً ـ أليس هذا قراراً سياسياً، يحدثونك عن الوحدة الاقتصادية ـ كيف يمكن تحقيق ذلك دون قرار سياسي، يحدثونك عن أهمية التنمية وهل التنمية ممكنة دون قرار سياسي. إذاً هل القرار السياسي ممكن بدون نظام سياسي؟.

إذا كان النظام السياسي هو طريقة ممارسة السلطة فما هي الصور الضرورية لهذا النظام؟

في السابق طرحت حركة التحرر بدائل متعددة للنظام السياسي العربي السائد، ورأت ضرورة تغييره عبر الثورة عليه، فلقد طرح الشيوعيون ديكتاتورية البروليتاريا بوصفها مرحلة لاحقة للثورة الوطنية الديمقراطية، وطرح القوميون الديمقراطية الشعبية بديلاً عن الديمقراطية البرجوازية، ترى هل هذه الأطاريح قادرة الآن على أن تكون هدفاً لفئات الشعب؟

وها نحن الآن نشهد إجماعاً على ضرورة الديمقراطية، فهل هي ممكنة؟ وكيف السبيل إلى تحقيقها. ما العلاقة بين الديمقراطية والوطنية؟

إذا كان الأمر هكذا وهو هكذا، فإن خطاباً جديداً بديلاً عن الخطاب القديم صار ضرورة موضوعية، وممارسة مثمرة لتراكم أشكال من الكفاح للوصول إلى الدولة الديمقراطية الوطنية هو الشغل الشاغل ـ نظرياً.

وباعتقادي أن هذا كله يحتاج إلى حركة سياسية من نمط جديد وأقصد بحركة سياسية من نمط جديد لا القضاء على الأشكال القديمة للأحزاب السياسية والتي مازالت حاضرة، بل إحداث ثورة داخل هذه الأحزاب. ثورة في علاقاتها الداخلية، وثورة في أطاريحها السياسية، وثورة في ممارستها. مع عدم إقفال الباب أمام نشاط البشر المؤطر في حزب سياسي جديد.

إن القديم مات وعبثاً يحاول البشر إحياء العظام وهي رميم ■■

(*) أستاذ فلسفة في جامعة دمشق.

يا أيها العرب.. إما.. وإما

د. رفعت السعيد*

إلهي كيف يحكمنا ملوك
بسبل العدل ليس لهم سلوك
إلهي كيف يحكمنا رعاع من
الأغراب يبغون ارتفاعا

رفاعة الطهطاوي

بغال تسوس الأسد شر سياسية
ما ساس أسداً قبل ذاك بغال

ولي الدين يكن

العدل كل العدل في الانتقام من الظالمين.. وسيعلم الظالمون أي منقلب ينقلبون، إذ يأتي يوم تسودُ فيه منهم الوجوه، وتخفق القلوب، وتزهق الأرواح جزاء ما جنت أيديهم، وما هم يفعلون.

شبلي شميل

إن الوزير الأعظم المستبد هو اللئيم الأعظم، ثم من دونه من الوزراء يكونون دونه لؤماً، وهكذا تكون مراتب لؤمهم حسب مراتبهم في التشريفات، فالحكومة المستبدة تكون مستبدة قطعاً في كل فروعها ابتداءً من المستبد الأعظم وحتى كنّاس الشوارع.

عبد الرحمن الكواكبي

عملتم على عز الجماد وذلنا
فأعليتم طيناً وأرخصتم دما
إذا أخصبت أرض وأجدب أهلها
فلا أطلعت نبتاً ولا جادها السما

حافظ إبراهيم

فما أنتِ يا مصر دار الأديب
ولا أنتِ بالبلد الطيب
يحارب فيك الأديب الأريب
ويكرم فيك الجهول الغبي

حافظ إبراهيم

هكذا كنا نتحدث إلى الحكام منذ منتصف القرن ١٩. وحتى بدايات القرن العشرين.. فهل نتجاسر اليوم بقول كهذا؟ وإن قلنا فماذا سيكون مصير القائل؟

وهل نفهم من هذه المفارقة أن العالم إذ ينطلق قدماً وبخطى مسرعة نحو المستقبل، فإننا نتراجع، لتصبح أوضاعنا أردأ، وأحوالنا أسوأ؟

أعتقد ذلك.

وهكذا فإذا كان القرن التاسع عشر قد وضع أساس الديمقراطية والحريات العامة، فإن دولاً عديدة استطاع حكامها في القرن الذي رحل بالأمس القريب أن تخنق صوت الحرية وأن تثقب إناء الديمقراطية.

وتحولت المطالبة بالديمقراطية إلى معاناة. ويشكو ولي الدين يكن «مساكين هم أنصار الحرية يذهبون إليها كي يفكوا قيودها فيقعون هم في الأسر.. وتوضع القيود في أيديهم».

ونعود إلى نهايات القرن التاسع عشر.. وإلى فرح أنطون أيضاً:

في ١٣ نوفمبر ١٨٩٩ حدث كسوف في الشمس أثار هواجس عديدة، وأعلن الكثيرون أنها نهاية العالم التي ستأتي مع نهاية القرن [تماماً كما يحدث الآن].

ويكتب فرح أنطون ليطالب بنهاية العالم، وقيام عالم جديد..

«يسألون متى ينتهي هذا العالم، ونحن نقول لهم ينتهي حين يعدل الحكام، ينتهي حين يعامل ولاة الأمور شعوبهم كما يعامل الآباء أبنائهم، ينتهي متى تنفق الحكومات ما تدفعه الشعوب إليها من الضرائب والرسوم على الأمور الضرورية من تعليم الشعوب وإنقاذها من آفة الجهل، لا على البذخ والأمور الكمالية. يومئذ ينتهي عالم الجهل والشقاء والفقر والرذائل والأوهام ويقوم عالم ثان ينير شمس الفضيلة الباهرة، والأدب الغض، والعلم الصحيح، وإلا فسواء موتنا أو حياتنا في العالم الحاضر، وسواء خرابه أو عماره إذا بقى على ما هو عليه الآن». وبعد أن يستطرد فرح انطون في الحديث عن عالم تسوده الحرية والعدالة والاشتراكية يقول: «هذا هو العالم الذي يحق أن يؤسف عليه إذ هلك، لا عالم فيه الجهل سائد، والحق ضائع، والفضيلة مهجورة، والعلم تجارة، والأدب منبوذ، والكبير صغير، والصغير كبير، فمتى ينتهي أيها الشرقيون هذا العالم؟»(1)

لكن العالم الذي تمنى فرح أنطون أن ينتهي بقى، بل تكرّس وتمترس ليصبح أكثر تخلفاً وتعصباً وانكاراً للآخر ورفضاً للرأي المخالف.. فعلها الحكام، ثم أتى المتأسلمون ليكرسوها.. فالآخر عند الحكام هو العدو الذي مكانه السجن والآخر عند المتأسلمين هو الكافر الذي يستحق المشنقة.

ألم أقل أننا أصبحنا أسوأ؟

فلماذا يسرعون هم نحو التقدم ونتراجع نحن وراءً وراءً؟

وبكم سنة يسبقوننا؟ لست أعتقد أنه بالإمكان استخدام مقياس زمني.. فإذا كانوا هم يسرعون أماماً ونحن نسرع خلفاً فالمسافة تتسع بمتواليات هندسية تفزعنا أرقامها، وتصبح المسافة في الغد أكبر وأفسح وأفدح. ولكن لنحسبها بطريقة عقلانية.. ونسأل بكم يسبقنا المتقدمون؟

بثلاث ثورات: ثورة إصلاح ديني، وثورة إصلاح فكري، وثورة إصلاح سياسي.

وما لم نحقق نحن هذه الثورات الثلاث معاً وبأقصى سرعة، فلا أمل.. أكرر لا أمل.

وفي الماضي حاولنا أن نمتشق فعل الثورات الثلاث.. فعلناها.. ثم توقفنا لنتراجع.. بل لنتردى.

رفاعة الطهطاوي دافع عن حق المرأة في العمل «فالعمل يصون المرأة عما لايليق بها ويقربها من الفضيلة.. فاليد الفارغة تسارع إلى الشر، والقلب الفارغ يسارع إلى الإثم»(2).

ويطالب لها بكامل حقها في التعليم(3). وهو لايهتم بارتداء المرأة للحجاب ذلك أن «وقوع اللخبطة بالنسبة لعفة النساء لايأتي من كشفهن أو سترهن، بل ينشأ ذلك من التربية الجيدة أو الخسيسة»(4).

.. نتأمل هذا الموقف ونقارنه بما يجري الآن أمام أعيننا من محاولة لتحويل المرأة بأكملها إلى عورة، وإلى إلزامها البيت، وحرمانها حق العمل.. وفرض الحجاب عليها فرضاً..

كان رفاعة رجل دين.. والذين يحاولون



فرض الجهالة علينا يدّعون أنهم يتحدثون باسم الدين فما هو الفارق؟ الفارق أننا أصبحنا أكثر تخلفاً، تخلفنا إلى درجة أن البعض صدّق ما لايمكن تصديقه، والبعض خاف فصمت.. وارتفع صوت الجهل والجهالة والتشدد.. فخضعنا لهؤلاء المتطرفين الجهلة الذين قال عنهم الإمام محمد عبده «لاهم فهموا الدين فاقاموه، ولا هم رحموه فتركوه»(5).

نقارن أقوال رفاعة.. أو قول محمد عبده «إن الإسلام لايسوغ لأحد أن يدعي حق السيطرة على إيمان أحد، أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريق نظره»(6).

نقارن هذا بما يجري الآن أمام أعيننا، وبما يقال ويفرض علينا فرضاً إن تراخينا أو انحنينا، فإن رفضنا فليس لنا سوى الرشاش أو القنبلة أو الاتهام بالكفر والمروق..

أما الثورة الفكرية فقد قادها بعد رفاعة، شبلي شميل، فرح أنطون، سلامة موسى، الكواكبي.. الخ.

لنستمع إلى شميل «كن شديد التسامح مع من يخالفك الرأي، فإن لم يكن رأيه كل الصواب، فلا تكن أنت كل الخطأ بتشبثك برأيك»(7). يقول «إني متى بدت لي حقيقة تستهويني حتى لا أعود أضبط نفسي عن إبدائها، وعذري في ذلك أن الحقيقة لايكفي أن تُعلم، بل يجب أن تُقال أيضاً، وإلا بقي الناس في العمى وساؤوا مصيرا»(8).. ويتشبث التنويريون الأوائل بإعلاء شأن العقل، والرضوخ لحكمه، وبألا يكون من قيد على العقل إلا العقل ذاته.. فشبلي شميل يطالبنا «بعقل حُلّت قيوده وتفتحت منافذه، وأقام التفكير مكان الاعتقاد، والبحث مكان المقرر، يقدر مستنتجات العلم قدرها، ولايبخس مستنبطات العقل حقها»(9).

وفرح انطون يخاطب آلة العقل قائلاً: «اعلمي أنني سأوقف نفسي على خدمتك وأربط روحي في هيكلك، سأنسى كل نظام غير نظامك.. سأجعل نفسي (إذا قدرت) متعصباً متحيزاً إكراماً لك، فلا أحب شيئاً غيرك، سأتعلم لغتك وأنسى كل لغة سواها.. سأجعل نفسي أحقر خادم لأحقر أبنائك»(10).

أما الآن فالعقل سلاح محرّم استخدامه عربياً، وتسود الخرافة.. والتخلف، بل تصبح الخرافة الأقوى ويتعلق الناس بها.. لأنها تلقن لهم عبر أناس يرتدون مسوح التأسلم.

وإذا كان لابد من مقارنة، فلنأخذ كمثال صارخ مقالاً لشيخ تقدمي النزعة هو الأستاذ محمود الشرقاوي يقول فيه «أي شقاء فكري وروحي يجده دعاة التقدمية الفكرية في عالمنا العربي عندما يرون في بعض الكتب التي يطالعها الناس بكثرة وافرة وفيها أن نوحاً بنى سفينته من عظام حيوان يبلغ طوله مسافة ما بين السماء والأرض، ويبلغ عرضه مسيرة عام كامل، وأي شقاء للروح أكثر من أن يقرأ دعاة التقدمية في الفكر الديني حديثاً منسوباً لحذيفة يقول: إن يأجوج ومأجوج أمة، وكل أمة أربعمائة أمة، لايموت الرجل منهم حتى ينظر إلى ألف ذكر من صلبه كلهم قد حمل السلاح، وهم من ولد آدم يسيرون في خراب الأرض.. وهم ثلاثة أصناف، صنف مثل شجر الأرز، وصنف طوله مثل عرضه سواء، عشرون ومائة ذراع، وهؤلاء لاتقوم لهم الجبال ولا الحديد، وصنف منهم يفرش إحدى أذنيه ويلتحف بالأخرى.. لايمرون بفيل ولا وحش ولا خنزير إلا أكلوه، ومن مات منهم أكلوه، مقدمتهم بالشام وساقتهم في خراسان يشربون أنهار المشرق وبحيرة طبريا». ويمضي الشيخ محمود الشرقاوي صارخاً «وأي تعاسة يحسها دعاة التقدمية وفي الحياة أكبر من أن يجد القراء في أيديهم وفي وفرة كاسحة كتباً تقول عن الشيخ : إن نعليه يطيران ويضربان رأس الفاسق حتى يموت، وإن تابع الشيخ يمشي على الماء والشمس تُسلّم عليه.. وإن الشيخ تشفع عند الله في مريد له ليغفر له ذنباً عظيماً فلم يقبل الله للشيخ شفاعته، فكفّ الشيخ يده عن تصريف أمور الكونية ومراسم الغوثية، وكان بعد ذلك أن قبل الله شفاعة الشيخ وغفر عن مريده».

ويقول الشيخ الشرقاوي ـ وهو على حق تماماً ـ «إن هؤلاء الذين يقرءون هذا اللون من «الثقافة» سيقوم في عقولهم منه سد عالٍ منيع يحول بينها وبين الفكر التقدمي، سيكون من هؤلاء جيش الظلام الذي يطمس ضوء الفكر التقدمي»(11).

وهذه المقارنة الموجعة تكفي وتزيد. فقط نقرر أن الأمور منذ كتابته لهذا المقال في عام ١٩٦٧، قد تدهورت أكثر فاكثر في مجالات عدة تعليماً وإعلاماً ونشراً.

أما عن الأوضاع السياسية فهل أحتاج إلى تأكيد بأنها تتردى..؟ فإن أردت نموذجاً صارخاً فليس عليك إلا أن تأخذ العبارات التي صدرت بها هذا المقال، وتحاول أن تنسبها أو بعضها إلى نفسك.. وقلها.. والنتيجة في كثير من بلداننا معروفة.

هن إذن ثلاث ثورات نحتاجها.. فهل نفعلها؟ بل هل نستطيع؟

وإجابتي.. لا مناص.. لابد منها وإلا فإننا لن نتخلف فقط، لن نحدر وراءً وراءً جنوباً جنوباً فحسب وإنما سنفنى.. أو هذا ما أعتقد ■■

١ـ الجامعة ـ السنة الأولى ـ الجزء السابع عشر ـ ١٥ نوفمبر ١٨٩٩ـ ص٣٨٢.

٢ ـ رفاعة الطهطاوي ـ تخليص الإبريز في تلخيص باريز ـ ص٢٠١.

٣ ـ رفاعة الطهطاوي ـ المرشد الأمين للبنات والبنين ـ ص٦

٤ـ رفاعة الطهطاوي ـ تخليص الإبريز ـ ص٣٠٥

٥ـ الإمام محمد عبده ـ الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ـ ص١٠٤

٦ـ المرجع السابق.

٧ ـ د. شبلي شميل: فلسفة النشوء والارتقاء. المقدمة.

٨ ـ المرجع السابق ـ ص٥٩.

٩ ـ د. شبلي شميل. مجلة البصير ـ (١٨٩٨)

١٠ ـ فرح أنطون ـ مجلة الجامعة ـ السنة الرابعة (١٩٠٣) ص٣٠٦.

١١ـ محمود الشرقاوي ـ مجلة الهلال ـ نوفمبر ١٩٦٧ مقال: محنة الفكر التقدمي.

(*) مفكر وباحث عربي مصري.

الأحزاب الأردنية مشكلات وحلول

د. سعيد ذياب*

يمكن اعتبار التعددية على أنها إمكانية التفاعل والتعايش بين آراء عدة تختلف فيما بينها حول سبل التعامل مع هذه المشكلة أو تلك في أي ميدان من ميادين النشاط الاجتماعي كما أنها تختلف حول سلم الأولويات الأمر الذي يؤدي إلى تباين الاهتمامات والأهداف المرحلية ويبدو أن الموقع الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد بل أن مستوى تطور الوعي والقدرة على استشراف المستقبل وقابلية التفاهم مع الآخر أو انعدامها كل هذه العوامل تسهم في تحديد ملامح وآفاق ظاهرة التعددية.

وبالرغم من أن التعددية ظاهرة صحية تثري التجربة وتزيد من طاقة الدولة وقوتها وتعبر عن الفكر المتسامح إلا أن هذه الظاهرة كانت تجابه باستمرار بدرجة عالية من التضييق وعدم التسامح معها على المستوى العربي.

تعتبر الظاهرة الحزبية في الأردن قديمة من حيث النشأة التاريخية بدأ تبلورها منذ العشرينات من هذا القرن إلا أن انتشار هذه الظاهرة وتجذرها بدأ بشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الاستقلال عام ١٩٤٦م.

جرت الانتخابات عام ١٩٤٧م لأول مرة وأقر الدستور في ١٩٤٧/٢/١م على أنه من الضروري الإشارة إلى أنه بعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨م بدأت هناك إشارات لظهور الأحزاب العقائدية بالتبلور والظهور.

إلا أننا نستطيع القول أن الحياة الحزبية الأردنية كانت دائمة الحضور ولم تخلُ مرحلة من مراحل تطور الأردن من النشاط العلني أو السري، إلا أن الضربة الكبرى وجهت للعمل الحزبي بعد أحداث نيسان عام ١٩٥٧م.

ومنذ تلك الفترة والحياة الحزبية تمارس نشاطها المستتر حتى عام ١٩٦٧م وهي الفترة التي شهدت ظهور المقاومة الفلسطينية حيث شهدت تلك الفترة تداخلاً مكثفاً بين الأحزاب الأردنية والمقاومة الفلسطينية استمر حتى أحداث أيلول ١٩٧٠م.

ولم تستعد الأحزاب شرعيتها ولم تمارس التعددية السياسية بشكل علني منذ ذلك الحين إلا بعد أحداث نيسان عام ١٩٨٩م.

إلا أنه وبالرغم من ممارسة الأحزاب لنشاطها بشكل شرعي وفق قانون الأحزاب. إلا أن تحديات كثيرة واجهتها، وقبل الدخول في الإشارة إلى طبيعة التحديات التي تواجهها الأحزاب الأردنية يتبادر إلى الذهن هل هناك تحدٍ خاص وتحدٍ عام للتعددية السياسية في الوطن العربي عامة؟ وهل التحديات للعمل الحزبي الأردني متشابهة لكل الأحزاب؟

باعتقادي أن شيئاً مشتركاً تواجهه التعددية السياسية عربياً وهو ضيق صدر السلطة من الرأي الآخر مما يولد حالة من الاحتكاك وأحياناً القمع ووضع المعيقات في طريقه بسبب من غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان.

أما على المستوى الأردني فيمكن اعتبار أن هناك تحديات خاصة بالأحزاب القديمة إن جاز التعبير (أو الأحزاب التي كانت تمارس العمل السياسي قبل عام ١٩٨٩م) باعتبار أن هناك أحزاباً نشأت حديثاً مع مرحلة الانفراج الديمقراطي، فالأحزاب ذات الاتجاه اليساري وأقصد بالضبط الأحزاب التي التصقت بالنظرية الماركسية والتي استلهمت رؤيتها ونضالها من خلال هذه النظرية تواجه تحدياً يتمثل بالكيفية التي تنظر هذه الأحزاب إلى هذه النظرية وكيف تتعامل معها خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفسخ المنظومة الاشتراكية، وكيف تطور رؤيتها لهذه النظريةوكيف تستعمل المنهج المادي الجدلي والتاريخي في قراءة واقعها لأن هذه الأحزاب كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي كنموذج أو ملهم، أصبح أمامها الآن تحد جديد يرتبط بذاتها وينبثق من قدرتها على صياغة برنامجها الذي يلبي طموح الجماهير.

أما التحدي الذي يجابه الأحزاب التي نشأت حديثاً فيمكن اعتبار ما تعانيه مشترك مع ما تعانيه الأحزاب عموماً، وهو التركة الثقيلة التي ورثتها الأخرى عن مرحلة عرفية طويلة دامت أكثر من ٢٥ عاماً بكل ما حملته من عداء للعمل الحزبي وما خزنته في الذاكرة الجماهيرية من تشويه لصورة الأحزاب عموماً.

كان التحدي التالي يتمثل بقدرة الأحزاب على مغادرة طابعها النخبوي إلى الجماهير وتحولها إلى أحزاب جماهيرية وهذا لن يتحقق إلا إذا توفرت شروط وأبرزها:

١- قدرة هذه الأحزاب على صياغة برامجها ونقلها من طابعها المجرد إلى طابعها الملموس بحيث تتحسس الجماهير أن البرامج تعبر عن مصالحها وواقعها.

٢- أن تكف الحكومة عن حملتها ضدالأحزاب ومنتسبيها وعدم التشكيك بهم



تارة أو تبهيت دورها كمؤسسات وطنية هامة لها مكانتها في بناء المجتمع المدني.

٣ـ التخلص من القوانين التي تشكل عامل إعاقة في طريق نمو وتمدد الأحزاب وأبرز هذه القوانين: قانون الانتخاب النيابي والذي يعتبر العصا في دولاب التعددية السياسية وعامل إعاقة لانتشار الأحزاب وقدرتها على الوصول إلى المؤسسة التشريعية والبرلمان ولايخدم متنفذي السلطة والرموز العشائرية ولعل الانتخابات الأخيرة ٩٧ والتي سبقتها ٩٣ تشكل دليلاً على انعكاسات هذا القانون وتأثيراته السلبية على الأحزاب وبالرغم من المعارضة الشعبية الواسعة إلا أن الحكومة أصرت عليه وعلى الاستمرار بإجراء الانتخابات النيابية على أساسه.

إن المعيق لامتداد الأحزاب وانتشار زيادة منسوب مساهماتها في الحياة العامة وفي تصليب بنيان مؤسسات المجتمع المدني يتمثل بالتضييق الذي تلجأ إليه الحكومة من خلال منع الأحزاب من ممارسة حقها بالاتصال مع الجماهير سواء من خلال المسيرة أو المهرجان أو الندوة كل هذا يحرم الأحزاب من حقها المشروع في مخاطبة الرأي العام وتعبئته بما يخدم رأيها.

إننا حينما نتكلم عن الأحزاب والتحديات التي تواجهها فإننا في واقع الحال نتكلم عن واقع ومستقبل الديمقراطية وآفاق الاصلاح السياسي وانعكاس هذا على كل مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب، فالديمقراطية لم تسر وفق خط بياني صاعد فإنها وإن عاشت مرحلة المد في بداياتها سرعان ما بدأت تعيش حالة من الجزر بسبب عاملين أساسيين:

١ـ التوقيع على اتفاقية وادي عربة.

٢ـ الارتهان لشروط صندوق النقد الدولي.

لقد أدى هذان العاملان إلى اتساع حجم المعارضة وولد أزمة حقيقية تعيشها البلاد بسبب من عدم قدرة الحكومات على تسويق هذه السياسات من ناحية ومن ناحية أخرى عدم قدرتها على السير في المجال الديمقراطي إلى مداياته بما يفتح الآفاق نحو إصلاح سياسي شامل ويؤسس لمجتمع مدني متطور، وقد انعكس كل ذلك داخلياً بممارسات وتوجهات لاستصدار قوانين تحكم البلاد بغطاء ديمقراطي ولكن جوهره يحمل مخلفات المرحلة العرفية.

وأخيراً إن تطور العمل الحزبي مرهون بشروط لابد من توفرها وأبرزها التعامل مع الأحزاب كمؤسسات وطنية مهمة لها دورها والكف عن سياسة الإتهام والتبهيت لدورها تارة أخرى، وجعل وسائل الإعلام الرسمي عاملاً إيجابياً في تبديد الصورة التي رسمت في ذهن المواطن خلال ربع قرن من الحياة العرفية شُوهت فيها صوره الحزبية والعمل الحزبي واعتبرته عملاً سلبياً وتخريبياً بدلاً من صورته الحقيقية المتمثلة بكونه فعلاً إيجابياً يكرس دور الفرد ضمن العمل المؤسسي ويساهم في تطوير العمل العام.

وأخيراً لابد من الاعتراف أن الحديث عن بناء مجتمع مدني بدون تعددية سياسية نشطة حديث لامعنى له باعتبار التعددية السياسية العنصر الرئيسي في مكونات المجتمع المدني والتي تعني القبول بالرأي الاخر لأن الفرد يصبح جزءاً من مؤسسة لها برامجها وسياساتها ويجعله قادراً على تقبل هزيمة الرأي والاعتراف بصوابية الرأي الآخر فهذه ثقافة المجتمع المدني وجوهر القيم الديمقراطية.

وفي النهاية فإن الديمقراطية لم تعد مجرد غطاء نتستر به ونخلعه وقتما نشاء فاتساع قاعدة التعلم وتطور وسائل الاتصال مع العالم وازدياد نسبة المدركين لأهمية المشاركة والحرية المسؤولة، وانكشاف الأنظمة غير الديمقراطية وفشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب عجزها عن تجنيد شعوبها في عملية التنمية كل هذا جعل من الديمقراطية خياراً لاغنى عنه بل ضرورة لتحقيق مانصبو إليه من تطور وازدهار ■■

(*) الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

ذاكرة ليست للنسيان

أحمد جابر*

-١-

مئات، بل آلاف الاستفتاءات والتصنيفات والميداليات علقت على صدر القرن العشرين، رجال القرن، كتب القرن، حروبه، أفلامه، أمجاده العلمية وسقطاته الأخلاقية.

أي نوع من الأزمنة كانت المائة سنة الأخيرة في حياة الأمة العربية؟ ربما لن نتمكن أبداً من الإجابة، أعني أننا لن نتفق على الإجابة، ففي الوقت ذاته الذي يرى فيه البعض أروع الانتصارات (هكذا)! يرى فيه البعض الآخر أفظع الهزائم وأقساها.

ولعلنا هنا ننحاز إلى الحقيقة التي نراها، والتي تقول أن هذا القرن كان فظيعاً علينا بقسوته، مسرفاً في الهزائم التي أهداها إلينا، عفواً صنعناها بأيدينا، مثقلاً بالقمع والديكتاتورية والبؤس والخراب.

ولمن ينعتنا بالتشاؤم نقول: ألا تكفي فلسطين؟! ألا يكفي أنهم خرجوا من ربقة الاحتلال التركي، ثم الأوروبي ليصنعوا بأيديهم أنظمة كرست القمع والعار والهزيمة!!

ولكن، إذا كان يمكن عنونة هذا القرن باسم الهزيمة فهل يعني هذا أنه لا يوجد شيء مضيء تركه لنا؟ بلى، هناك الكثير مما يستحق التوقف من أحداث عظيمة من أشخاص خالدين، ثورات باسلة، وكتب رائعة أيضا.

عند البدء بكتابة هذه المادة، وقفت عاجزاً عن التعداد والتصنيف لأسباب متعددة، فقد فوجئت أولاً أنهم كثيرون..نعم، أكثر بكثير مما تصورت للوهلة الأولى، ثم وجدت صعوبة أخرى تتعلق بالتصنيف، فهل أصنف في السياسة أم الثقافة أم الفكر عموماً أم الفن بتنويعاته أم العلم.

ومن جهة أخرى، هل يكون التصنيف قطرياً أي يتناول أولئك الأشخاص الأكثر أهمية في حياة القطر المحدد، أم قومياً نتناول فيه من تركوا - برأينا- أثراً لا يمحى في ضمير الأمة بمجملها سواء بسلوكهم أو فكرهم، رغم ملاحظة أن اللوحة القومية إنما هي موزاييك كبير يجمع عناصر كل قطر في لوحة متكاملة شاسعة.

ثم صادفتني مشكلة أخرى هي نقص المعلومات عن المغرب العربي - معلوماتي للموضوعية- فلاشك أن هناك أشخاصاً رائعين يستحقون الذكر لا أعرفهم، وهذا ذنبي وحدي لذلك سيجد القارئ أن هناك انحيازاً قسرياً خارج إرادة الكاتب للمشرق وأهله.

والمشكلة الأخيرة، وهي الأصعب أن هناك أشخاصاً مازالوا يرسمون لوحة رائعة من المجد في السياسة والفكر والفن، والسؤال كان هل نتحدث عمن فارقوا الحياة، أم نضيف عليهم من هم على قيد الحياة -من أبقاهم الله- واستقر الرأي على الحديث عمن فارقونا فقط وإن كنت أجد صعوبة



فائقة في ألا أعلق أوسمة القرن العشرين، أوسمة الشجاعة والمجد على صدور أشخاص مثل إدوارد سعيد وجورج حبش وقسطنطين زريق ووليد الخالدي ومنصور الرحباني وفيروز ونجيب محفوظ ويوسف شاهين، احمد زويل ومحمود درويش ونور الشريف وفاتن حمامة وغادة السمان فدوى طوقان ونازك الملائكة ومارسيل خليفة وزها حديد وغيرهم كثير مع تمنياتنا لهم بعمر مديد، ولعل أن يأتي غيرنا فيتوجهم نهاية القرن القادم.

من هنا يأتي كشف الحساب هذا، أو لنسميها تحية القرن لبعض من هؤلاء الذين يرى فيهم كاتب هذا المقال قدوة ومثلاً لأجيال ربما افتقدت القدوة وافتقدت المثال لأجيال يخشى عليها من النسيان، أن تجبر عليه، أن يعتم عليها، فلا تعرفهم، وأشخاص يستحقون أن نقف أمامهم باحترام، وإن كنت أومن أيضاً أن الشعوب لابد لها من حملة لواء وصواعق تفجير يتقدمون في لحظة تاريخية محددة، يترافق فيها الموضوعي في المجتمع مع الذات لتبقى أسماؤهم وأفعالهم نشيداً لنصر كان يمكن أن يتحقق أو لتضحية كان لابد من بذلها.

من عندي.. مادمت صاحب القرار هنا، فإنني أفضل توجيه تحيتي الأولى، لمن أعتبره أول رجال القرن وروائدهم: (يوسف العظمة) هذا البطل الذي أبى إلا أن يسجل شهادة المقاومة في وجه المستعمر الفرنسي رافضاً أن يكتب في سجل التاريخ أن الغزاة دخلوا دمشق بدون قتال، فكانت ميسلون نشيداً للمجد والحرية، فتحية ليوسف العظمة.

لايمكن اعتبار سعد زغلول رجلاً عادياً في تاريخ مصر، هذا القائد الذي طبع الثلث الأول من هذا القرن من حياة مصر بطابعه، وسمات شخصيته الثائرة، الفلاح المصري الذي أراد مصر للمصريين فكان بحق أبا الوطنية المصرية ورائدها.

والثورة التي اندلعت في سوريا عام 1925 وإن كانت ثورة السوريين جميعاً، لكنها ارتبطت باسم الرجل الشجاع الذي أصدر بيانها الأول (أيها العرب السوريون) : سلطان الأطرش، الذي أشعلت حركته أوار الثورة في الوطن كله، لتكون الشرارة الحقيقية للعملية الكبرى التي أدت إلى طرد المستعمر من سوريا. ومن سوريا جاء عز الدين القسام الذي لم يتوقف كثيراً ليفهم اللوحة المريرة التي كانت قد بدأت ترتسم في فلسطين، فكان أن انخرط في الكفاح المباشر، مقاتلاً من أجل فلسطين، فكان في حياته واستشهاده نموذجاً حياً للقائد الذي تتحد عنده الفكرة بالممارسة فدعا إلى الثورة وفجرها نظّر للاستشهاد واستشهد فله تحية .

وفي ليبيا بقي جثمان عمر المختار لواء يستنهض الأمة على مر الزمن كما توقع أمير الشعراء، فهذا الشيخ الجليل، المجاهد الكبير، الذي لم يثنه عمره المديد عن تفجير الثورة وقيادتها شكل نموذجاً للوطنية الحقة وللقائد النموذجي الذي قاتل وصدق قتاله حتى استشهد متحولاً إلى أسطورة، فمن لا يشرفه أن ينتمي إلى عمر المختار.

وفي السادس عشر من آذار عام 1977 توهج كمال جنبلاط (اللبناني في الثورة الفلسطينية والفلسطيني في الثورة اللبنانية) في سماء لبنان والعروبة شهيداً خالداً للوطنية اللبنانية والعروبة والقضية الفلسطينية.

وديع حداد كان أجملنا على الإطلاق، هذا الفلسطيني من صفد، الطبيب الذي اختار أن يسير على طريق الحرية مودعاً غرف العمليات ليسهم في إنشاء حركة القوميين العرب وقيادتها، هو الذي ترك أثراً لا يمحى في النضال الفلسطيني والعربي القومي، قالوا عنه أنه كان الأكثر تواضعاً وكفاحية وذكاء وفقراً، منح حياته للفقراء فاستحق الخلود.

ولنقف قليلا عند ماجد أبو شرار الفدائي الذي كان اغتياله«طعنة رعديدة في ظهر المستقبل» على حد تعبير اميل حبيبي، الرجل الذي حين تذكر اسمه هذا يعني أن «فلسطين مرت من هنا» كما جاء في شهادة أحمد دحبور، إذن «ورد أحمر إلى ماجد» المثقف والمفكر، الثوري الأصيل والديمقراطي الرائد (لمن لا يعرف، اغتالته المخابرات الصهيونية في روما عام 1981).

ومثل يوسف العظمة كان عبد القادر الحسيني، الذي أدرك أن معركته في القسطل خاسرة، فموازين القوى كانت قد تحددت وتخلى الجميع عن الفلسطيني الذي تعب من طلب السلاح فلم يُعْطه، فاختار أن يخوض معركته حتى لا يأخذها الصهاينة مجاناً، مرة أخرى أعطى المثل،

فاستشهد، فلا تؤخذ فلسطين بغير قتال.

ولعل الحاج أمين الحسيني هو الأب المؤسس للوطنية الفلسطينية مطلع القرن العشرين، هو الذي أسس أول منظمة سياسية – النادي العربي – فكان لها الدور المعروف في انتفاضة 1918 – 1919، ولعب طوال حياته دور القائد الديني والسياسي كمفت للقدس ورئيس للجنة العربية العليا، ، ثم الهيئة العربية العليا الفلسطينية، أول هيئة سياسية جامعة للفلسطينيين، وترأس المؤتمر الفلسطيني في غزة عام 1948 وساهم في تكوين حكومة عموم فلسطين فله تحية.

ولنا أن نتوقف هنا عند جمال عبد الناصر، أول زعيم مصري لمصر منذ عهد الفراعنة، هذا القائد الفذ الذي نقل مصر ومعها الأمة العربية من موقع التبعية والاحتلال إلى موقع المواجهة والاستقلال والتحرر، لتبقى صرخته «ارفع رأسك يا أخي» تتردد في جنبات وادي النيل وصحاري العرب، الرجل الذي ظلم كثيراً وحاول الكثيرون الصعود على كتفيه ولكنه بقي في حياته وسلوكه الشخصي ومواقفه حياً أبداً في ضمير الأمة كلها، أول رئيس للعرب جميعاً، تحية كبيرة لمؤمم القناة، وباني السد العالي وله الخلود.

الرصاصات التي تسللت خلسة في 16–4–1988 لتغتال خليل الوزير/أبو جهاد فشلت في إسقاط شارة النصر المرفوعة من يد صبية تترعرع في فلسطين اسمها الانتفاضة، يكفي أبو جهاد أنه الرجل الذي أعد نفسه للاستشهاد فاستشهد، يكفي أن يستهدفه العدو ليتحول أيقونة، هو الأب الروحي للانتفاضة التي استعصت على كل أنواع الآباء تحية لأمير الشهداء وورد أحمر على ضريحه.

ولابد لنا من وقفة سريعة (قاصرة بالتأكيد) عند ثلة مجيدة وأسماء المهدي بن بركة وعبد القادر الجزائري وعبد الكريم الخطابي أنطون سعادة فلهم تحية.

–٢–

ولد في كوم الدكة ومنها ارتحل إلى القاهرة، في حياته القصيرة جسّد سيد درويش سيرة الفنان المبدع الذي استمد من حياة شعبه فناً عظيماً ليتحقق للموسيقى العربية نقلتها الكبيرة لتدخل باب الحداثة من أروع أبوابه وعلى خطاه سيسير كبار الفنانين الذين تركوا بصماتهم على موسيقى القرن العشرين.

ولنعرج على محمود مختار أول نحات عربي بمصر منذ عهد الفراعنة، سماه طه حسين (النابغة) هو الذي لم يكتف باستعادة فن أجداده وإحيائه وإنما ألبس هذا الفن حسه القومي ليصبح جزءاً لا يتجزأ من نضال الشعب المصري في الثلث الأول من هذا القرن.

وعلى صعيد آخر جسد طلعت حرب نموذجاً رائعا لرجل الاقتصاد الذي فهم تكامل العوامل كلها في النهضة فرأى أن الاقتصاد ليس فقط أموالاً وإنما نهضة اجتماعية وثقافية عامة، فكان دوره الرائد في التأسيس للصناعة المصرية الوطنية، عبر بنك مصر، وللسينما المصرية عبر ستديو مصر.

طه حسين من جهته لم يكن مجرد عميد للأدب العربي كما تعلمنا في المدرسة، وإنما هو ذلك المفكر المستنير الذي جاء تتويجاً لصورة العقلانية المصرية – العربية على حد تعبير د. أحمد برقاوي.

ولعل أفضل ما فعله طه حسين كما يشير الراحل سعد الله ونوس أنه نقل النظر في التراث من حيز اللاهوت إلى حيز التاريخ، وسجل بشجاعة وإقدام موقفاً جذرياً من التعصب والتزمت الديني والفكري عموماً.

وأم كلثوم سمفونية الشرق، هذه الفلاحة المصرية الرائعة التي طبعت الموسيقى العربية والغناء العربي بطابعها، وتركت بصمتها على كل ثقافتنا الفنية طوال هذا القرن.

ولعل من الصعب الحديث عن كوكب الشرق دون توجيه تحية إلى جيشها الرائع إن صح التعبير الفريق الذي عمل معها وحولها لمحمد القصبجي وأحمد رامي، وبيرم التونسي وزكريا أحمد ورياض السنباطي، الذين تركوا معها تراثاً لا يمحى في الموسيقى والشعر الغنائي.

ومع أم كلثوم يقف هرم من أهرام مصر موسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب أكبر مجدد في الموسيقى العربية ومحدثها، ومعهما يقف فريد الأطرش وأسمهان وعبد الحليم حافظ.

ملايين الأطفال والكبار العرب ينشدون/ موطني/ دون أن يعرفوا على الأغلب أن كاتبه هو ابراهيم طوقان الذي «نهض على جذع قامته» مع رفيقيه أبو سلمى وعبد الرحيم محمود الشعر الفلسطيني.

ولعله بحق رائد الحداثة الشعرية، الذي لم يتح له الزمن ليكمل مشواره العظيم فاختطفه الموت مبكراً.

ومعه يقف عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى) زيتونة فلسطين، وعبد الرحيم محمود الشاعر الفارس الشهيد ونقف بخشوع عند ضريح إميل حبيبي، الروائي الكبير والمناضل الشريف الذي مات مظلوماً كتب روايات طليعية ولاتتكرر شكلت علامة بارزة في الأدب الفلسطيني والعربي. فشكراً له لأنه أعطانا المتشائل والسداسية وأخطية ولكع بن لكع ورد أحمر على قبره.

معين بسيسو يشكل رياده اخرى في الشعر والمسرح والكفاح ولد من أجل الفقراء ومات من أجلهم لذلك لم يكن غريباً أبداً أن يكون شيوعيا لأنه أعطى مثلاً عنهم فاستحق وردهم الأحمر وكما كتب أدباً رائعاً كذلك كتب أدبه للناس يغنون أناشيده في المظاهرات والسجون.

ولابد من تحية لسميرة عزام الأم الروحية للقصة الفلسطينية المعاصرة، والكبير جبرا إبراهيم جبرا أحد أكبر الكتاب العرب الموسوعيين الروائي والقاص والسيناريست والشاعر وكاتب السيرة وأهم مترجمي شكسبير إلى العربية، تحية لتوفيق زياد أحد ثلاثة أسسوا لشعر المقاومة في فلسطين المحتلة، واحترام كبير لحسن البحيري شاعر حيفا وراشد الحسين أحد رموز الشعر الفلسطيني الحديث الذي استشهد غريبا في أمريكا.

ومادمنا في حديث الشعر، من ينسى نزار قباني.. هذا الطفل المشاكس عصفور الحب. والحماسة المحدث بلا شطط والكلاسيكي بلا تعنت، بوركت كل يد تلقي عقد ياسمين على ضريحه.

ووردة حمراء من أرض العراق للريادي بدر شاكر السياب والبياتي ولآخر عمالقة الشعر العربي الكلاسيكي محمد مهدي الجواهري.

إلى ثلة سقطت بالرصاص..رصاص العدو و رصاص الظلام والعدمية..

ولد مهدي عامل في بيروت عام 1936 وأصبح دكتوراً في الفلسفة من ليون في فرنسا، أصدر مجموعة من الكتب الأساسية ولعله الشيوعي العربي الرائد الذي أسس منهجاً فكرياً عربياً لنقد الفاشية والعنصرية ونقضها عبر كتبه، اغتيل عامل في 18 أيار 1987 «مات لأنه أصغى إلى متطلبات العقل، لأنه رفع صوته متصدياً لجنون المتعصبين القاتل، مات من أجل تحطيم أحادية التفكير» على حد تعبير الطاهر جيعوت الجزائري الشهيد الذي اغتالته نفس الجهة وبأشخاص مختلفين، ومعهما يقف الكبير حسين مروة صاحب «النزعات المادية في الإسلام» أول من أسس لنقد علمي جدلي لتراثنا العربي بهذا المستوى الرفيع، واغتالته نفس القوى الظلامية، ذهب القتلة إلى ظلام التاريخ وبقي الشهداء منابر تضيء الطريق.

شكل غسان كنفاني نموذجاً حياً للمثقف العضوي بمفهوم غرامشي، الذي تنصهر عنده حياته الشخصية بعمله السياسي وإبداعه الفني فكان استشهاده المروع في الثامن من تموز عام 1972 النتيجة الحتمية لمسيرته البطولية، ترك غسان تراثاً أدبياً لا يمحى، ينتظر من ينفض عنه الغبار ليكشف عن جوهر ريادته وأسلوبيته الرفيعة، وتراثاً سياسياً ضخماً أيضا ينتظر من يحميه وينشره، وخلال ستة وثلاثين عاماً هي عمره الذي قضاه بين المنافي إلى لحظة استشهاده على يد العدو الصهيوني بتفجير سيارته في الحازمية، كتب غسان في المسرح والرواية والقصة القصيرة والنقد الأدبي والفكر السياسي، إضافة إلى مجموعة لوحات، فقد كان رساماً أيضاً. ولعل أهم ما كتبه في السياسة ذلك الجزء الذي لم يحمل توقيعه لأنه صدر باسم الحزب (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) الذي كان أحد قيادييه.

مثل ناجي العلي ذلك الطفل الشجاع الذي لم يخش شيئاً إذ صاح أن الإمبراطور عار في القصة الشهيرة، فكان صوت الحق والشجاعة، وضمير الثوريين ورايتهم، والرصاصات التي أطلقت عليه فشلت في قتله، ، لأنها وإن أسكتت ريشته المقاتلة فإن حنظلة باق فينا أبداً.

«ما يحدث لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ» بهذه الكلمات ختم الراحل الكبير سعد الله ونوس رسالته إلى مسرحيي العالم في يوم المسرح العالمي. ورغم صراعه المرير مع المرض الذي توج حياته بالألم، إلا أنه كان قادراً على منح أجمل المسرحيات التي شكلت نقداً تشريحياً عميقاً للمجتمع العربي بسياساته وثقافته وأخلاقه مبشراً بعالم أفضل يقوم على الكفاح والعمل، هذه الأعمال الرائعة التي لايمكن تجاوزها أو القفز عنها فتحية لمؤلف «حفلة سمر من أجل 5 حزيران» و«الأيام المخمورة» و«منمنمات تاريخية».

وبعد.. الأسماء كثيرة وكثيرة... والمساحة لا تتسع أبداً ربما وبالتأكيد أنه تم نسيان بعض الأسماء، ولكنها محاولة لا تستهدف التأريخ وإنما تستهدف كما قلنا في البداية التذكير بأن هناك أشخاصاً يستحقون الوقوف عندهم والتأمل في حياتهم، التذكير بأن هناك مثلاً يقتدى وراية تتبع.

(*) كاتب فلسطيني من أسرة تحرير «الهدف».

اللعنة النووية الإسرائيلية

أحمد صدقي الدجاني*

«اللعنة النووية الإسرائيلية» هو المصطلح الذي تبلور لديّ للدلالة على الخطر الجاثم في قلب وطننا العربي على أرض فلسطين الغالية، بعد أن عشت شهرين كاملين مع موضوع انتشار الأسلحة النووية، بمناسبة مناقشته في أكاديمية المملكة المغربية يومي ٦-٧/٥/١٩٩٩.

مجموعة أخبار وتقارير ودراسات تتصل «بإسرائيل النووية» مع عدد من الكتب مع سماع آراء مختصين والحوار معهم، جعلتني أقف أمام هذا الخطر الجاثم وما يمثله من «لعنة» وقد تداعى إلى خاطري شريط سينمائي أخرجه «جافراس» - على ما أذكر - في نهاية الخمسينات أو مطلع الستينات عرفناه باسم «الرقص فوق الهيدروجين» تناول تهديد الإشعاع الذري لمصطافين في إحدى الجزر اليونانية في بحر إيجه: بينما هم مندمجون في مرحهم. ولكن ما خرجتُ به من قراءاتي وما سمعته وتأملاتي وضعني أمام «واقع» نعيشه يفوق الخيال، يهيب بنا أن نعمل كي لاتصيبنا «اللعنة النووية الإسرائيلية»، وألا نملَّ من التنبيه إلى الخطر الجاثم ودق جرس إنذار.

إن أشد ما يقلق في أمر هذه «اللعنة النووية الإسرائيلية» أن هؤلاء الصهاينة العنصريين وقوى الهيمنة الغربية الداعمة لهم. وغالبية اليهود المستعمرين المستوطنين، سادرون في غيّهم النووي غير آبهين بما قد يلحق بهم حين تصيبهم «اللعنة»، على الرغم من تتالي التحذيرات لهم، ومنها تحذيرات «يهود» استشعروا الخطر وجهروا بالحق.

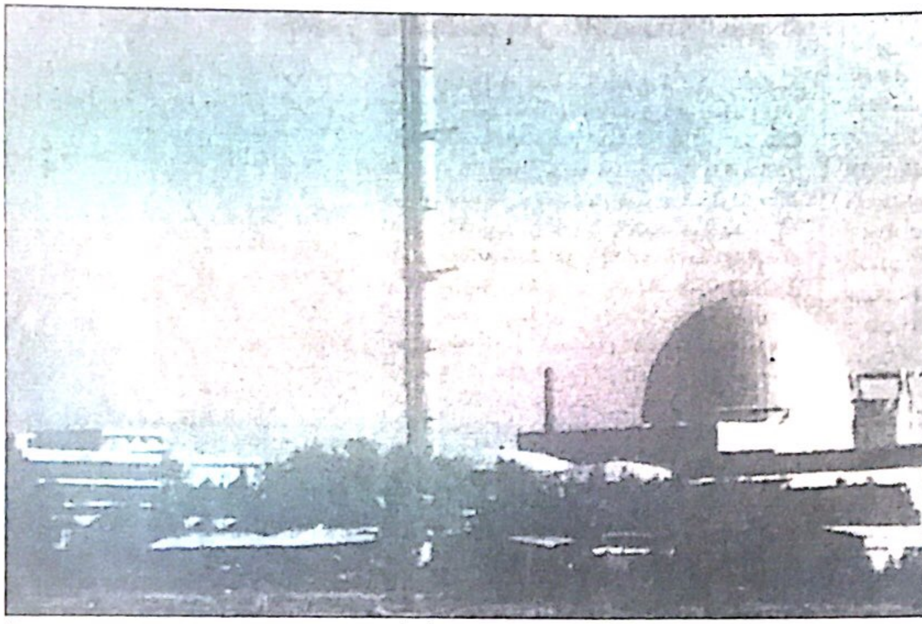
يكفي لأخذ فكرة عن هذا الخطر الجاثم أن نقرأ آخر ما تسرب من معلومات عن مفاعل ديمونا الإسرائيلي بصحراء النقب الفلسطينية. ومعلوم أن اللعنة النووية الإسرائيلية مقترنة بهذا المفاعل الذي اكتمل بناؤه أوائل الستينات بعون فرنسي ثم بدعم أمريكي. وقد سبق للفني النووي اليهودي «فاعنونو» أن أدلى بمعلومات كثيرة عن عام ١٩٨٦ لصحيفة صنداي تايمز البريطانية بعد أن عمل فيه بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٥، فكان أن لاحقه «الموساد» واعتقله. كما تتبع الباحث الصحفي سيمور هرتشي أخبار هذا المفاعل في كتابه «الخيار شمشون».

آخر ماتسرب من معلومات عن «ديمونا» ضمَّنه الباحث هارولد هاد في مقاله «إسرائيل تعيد النظر في سياسة الردع النووي» الذي نشره في مجلة «جينز انتليجانس ريفيو الأمريكية» في ١٩٩٨/١١/١ وقد جاء في المقالة بالنص «اليوم بعد مرور ما يقرب من خمسة وثلاثين عاماً على تشغيل المفاعل، يسود قلق متزايد في دوائر الحكومة الإسرائيلية بأن مفاعل ديمونا لم يعد قادراً على تلبية احتياجات الترسانة النووية المتزايدة. وقد أشارت تقارير داخلية صدرت عن ديمونا، إلى أن هذا المفاعل يعاني من أضرار وأعطال حادة بسبب تشغيله هذه المدة. ونتجت عن هذه الأضرار انبعاث النيوترون من قلب المفاعل. كما أدى استمرار الإشعاع إلى تغيير التركيب الذري للمفاعل، وأصبحت الأعمدة المعدنية هشة ومغطاة بالرواسب بسبب الفقاعات الغازية التي أحدثتها النيوترونات فيها. وقد تمّ استبدال أجزاء في المفاعل، ومع ذلك فهناك جدل يدور حول ما إذا كان الواجب يقضي إغلاق المفاعل برمته قبل أن تحل به كارثة».

هكذا يشير هذا المقال صراحة إلى احتمال أن تحل كارثة بالمفاعل، فتنزل «اللعنة النووية». ويتابع هارولد هاو حديثه مبيناً أن خطر المفاعل لا يقف عند هذا الحد، ذلك أن عدداً من الفنيين العاملين فيه أصيبوا بأمراض نشأت من جراء حوادث وقعت بالمفاعل. وقد قاضوا هم وأسرهم الحكومة كما أن تحليلات صور الأقمار الصناعية الروسية التي أخذت للمفاعل عام ١٩٨٩ أظهرت أنه يعاني من مشكلة تلوث كبيرة، و«أن المنطقة التي تقع إلى الغرب منه تظهر قاحلة بشكل غير طبيعي». ويعزز العلماء ذلك إلى إنتاج البلوتونيوم، ويضربون مثلاً بمجمع هانفورد في ولاية واشنطن حيث جرى تلويث مئات الآلاف من الأفدنة. وهم يحذرون من أن النفايات النووية لها آثار تبقى في مكان المفاعل وتصيب العاملين فيه، بينما يمكن لبعض المواد الملوثة المشعة أن تنتقل بعيداً عن المفاعل عبر المياه الجوفية أو بفعل الرياح.

لقد أوضح هارولد هاو في مقاله هذا أن المسؤولين الإسرائيليين يسعون بقوة إلى توفير مادة «التريتوم» الضرورية لصناعة الأسلحة النووية في إسرائيل، بما في ذلك الأسلحة الإنشطارية المتطورة والقنابل النيوترونية. ولذا فإن الحكومة الإسرائيلية ترفض فكرة إغلاق مُفاعل ديموناً رغم معرفتها وجود مشاكل فيه. وقد ذكرت بعض التقارير أن إسرائيل تحاول الاستفادة من طرق جديدة لانتاج التريتوم تمّ تطويرها في الهند.

إن المسؤولين الإسرائيليين مشغولون بمراجعة استراتيجية إسرائيل النووية التي تمت بلورتها في الستينات بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية لردع الاتحاد السوفييتي عن التدخل في حرب إقليمية في منطقتنا، ولمحاولة بث الرعب النووي في قلب المسؤولين العرب. وتركز إسرائيل اليوم، بالإشراف الأمريكي نفسه، على الوصول بسلاحها النووي إلى عواصم دول عربية وإسلامية ضمن دائرتنا الحضارية مثل بغداد وطهران وإسلام آباد شرقاً وطرابلس الغرب غرباً. وذلك إلى جانب تركيزها على «صناعة أسلحة نووية ذات أثر



محدود يمكن استخدامها بصورة آمنة قرب الحدود الإسرائيلية» تستهدف دول الجوار العربي لفلسطين. وهي من أجل الهدف الأول تطور صواريخها بعيدة المدى وتعمل على نشر منظومة «أرد» المضادة للصواريخ الباليستية.

وهنا نصل إلى تتبع «اللعنة النووية الإسرائيلية» على صعيد هذه الصواريخ.

لقد تضمن مقال هارولد هاو شرحاً لواقع صاروخ أريحا، الموجود في منطقة زكريا بين الخليل وبئر السبع. «فطول هذا الصاروخ الناقل للقذائف النووية يبلغ ستة عشر متراً، وعرضه أربعة أمتار، وارتفاعه ثلاثة أمتار. ويتم تحريكه بواسطة ثلاث ناقلات تتحرك من ثلاثة مداخل لغرف تحت الأرض لتصل إلى مواقع على امتداد الريف وفي ممرات غير نافذة.. وهذه المداخل محاطة بجبال ويتحسب الخبراء الاستراتيجيون «من احتمال تدمير الداخل، ومن التواء الأنفاق عند حدوث انفجار نووي أرضي». وهم يدركون أن حرص الصهاينة على امتلاك السلاح النووي جعل عدداً من دول منطقتنا حريصاً على امتلاكه هي الأخرى، إذ لايمكن أن تكون هناك دولة واحدة في المنطقة تنفرد بكونها نووية، كما أكد تشارلز ماينز رئيس تحرير فورين بوليسي في كتاباته. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خبراءنا الاستراتيجيين العرب ومنهم أمين هويدي خرجوا من دراساتهم بأن السلاح النووي الإسرائيلي لم يكن عامل ردع على الصعيد الإقليمي. وهذا ما أثبته الباحث محمد عبد السلام في كتابه الذي صدر حديثاً عن الأهرام، وآخرون عرضنا آراءهم في بحثنا «تأملات في الردع النووي الذي قدمناه في أكاديمية المملكة المغربية. وهنا وجه المفارقة الذي يبرز «اللعنة النووية الإسرائيلية»، فالسلاح النووي الإسرائيلي لم يمنع نشور حروب عربية إسرائيلية، وهو لايردع حركات التحرر وقوى المقاومة، ولكنه حافلٌ بالأخطار على مالكه أولاً وعلى منطقتنا ثانياً، منذرٌ بلعنة نووية».

في نطاق مضي المسؤولين الإسرائيليين في طريقهم هذا خططت إسرائيل لتنفيذ ثلاثة تفجيرات تجريبية في البحر الميت، كما نشرت وكالة اسوشيتد برس يوم ١٩٩٩/١٣. «وذلك كجزء من مشروع بدأته الولايات المتحدة لتحسين (كذا) أساليب مراقبة النشاطات النووية وأنشطة الزلازل في المنطقة». وقد ذكرت صحيفة هاآرتس أن التفجيرات يتم تنفيذها على متن قارب في وسط البحر الميت، وأن أولها يتضمن تفجير نصف طن من مادتي تي. إن. تي. وثانيها تفجير طنين وثالثها تفجير خمسة أطنان وكما هو شأن المخربين النوويين لبيئة أمُّنا الأرض في عالمنا، فقد حرصوا على أن يقرنوا هذا الإعلان عن التفجيرات بتصريح نائب وزير البيئة الإسرائيلي «أن الاختبارات لن تلحق أي ضرر في البيئة»، وبتصريح آخر لأستاذ في معهد إسرائيل الجغرافي ـ الفيزيائي ينبه إلى أن الانفجارات «ربما تحدث بعض الأمواج في البحر الميت لكنها لن تشكل خطراً على السياح الموجودين على شواطئه» ويصادفني وأنا أكتب هذا الحديث ما نشرته جريدة «الأسبوع» القاهرية يوم ١٩٩٩/٥/١٧ عن مطالبة البرلمان الأردني الحكومة الأردنية بالقيام بتحرك سريع لإجبار الكيان الصهيوني على الحد من التسرب الإشعاعي من مفاعل ديمونا لتأثيرها على المناطق الجنوبية في الأردن حيث تكثر هناك الإصابة بالسرطان.

إن مخاطر «اللعنة النووية الإسرائيلية» جاثمة ماثلة. وهذه «اللعنة» حين تقع لاتصيب الذين ظلموا خاصة بل تتجاوزهم إلى من قصروا في محاصرة هذه المخاطر والقضاء عليها. وهذا لايتحقق إلا بمتابعة جهودنا على هذا الصعيد، للتوعية بالخطر وفضح الممارسات الإسرائيلية النووية وحشد رأي دولي عام لتنفيذ شعار نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى من منطقتنا وجعل أراضينا «منطقة مجردة من أسلحة الدمار الشامل» ويصادفني وأنا أكتب هذا الحديث ما جاء في أهرام ١٩٩٩/٥/١٦ من قيام مصر بتحذير «إسرائيل من استمرارها في رفض الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي» وذلك في بيان ألقاه رئيس وفد مصر أمام الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ أثناء مناقشة تنفيذ القرار الصادر عن الشرق الأوسط القاضي بجعله مجرداً من السلاح النووي وكانت مصر قد بادرت منذ ربيع عام ١٩٩٠ على لسان رئيسها برفع هذا الشعار.

مطلوب إذاً أن نداب على التحذير من «اللعنة النووية الإسرائيلية» أن تحل بالمنطقة وعلينا أن نخصص جزءاً من حملة التحذير هذه لأفراد التجمع الاسرائيلي نفسه، وفيه وعي متزايد بأخطار هذه اللعنة بفضل فاعنونو وأمثاله. وقد أشار الى هذه الظاهرة «إسرائيل شاحاك» في كتابه «أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل الخارجية والنووية» الذي صدر عام ١٩٩٧. واستهل شاحاك كتابه بفصل شرح فيه طبيعة الصحافة الإسرائيلية، وما يفرض عليها من رقابة عسكرية، وما طورته من سبل ناجحة لمقاومة هذه الرقابة المفروضة عليها. كما أن علينا أن نوجه جزءاً من حملة التحذير هذه إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي لاتزال تعتمد استراتيجية «إسرائيل النووية» في منطقتنا، ونصب أعيننا أن نعمل بكل السبل للوصول بواشنطن إلى تغيير هذه الاستراتيجية كما فعلت مع النظام العنصري الأبيض في جنوب أفريقيا. ولابديل عن فضح القارونيين الجدد من قوى الهيمنة الذين مصيرهم أن يخسف الله بهم وبدارهم الأرض حين تحل اللعنة عليهم ■■

(*) عضو سابق في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

نظم الاستيطان العنصرية.. و«الحلول النهائية»

حلمي شعراوي*

ليس الشعب الفلسطيني فريداً في معاناته من آثام النظام العنصري الاستيطاني، ولكنه ينفرد باستمرار وقوعه تحت نير هذا النظام حتى الآن، رغم تصفية مثيله في روديسيا (١٩٨١) وناميبيا (١٩٨٩) وجنوب أفريقيا (١٩٩٤). وحين دخل نيلسون مانديلا إلى زنزانته في جزيرة روبن.إيلاند، يحتفل فيها برأس العام في مطلع قرن جديد، بعد أن صار رئيساً لجنوب أفريقيا المتحررة من النظام العنصري لمدة خمس سنوات، كدت أقول أنه لابد من لحظة تصل فيها الحلول الجزئية مع هذه النظم إلى حلول نهائية، على نحو ما رأينا في هذه الأقاليم الافريقية، وانه يمكن توقع ذلك ـ طال الزمن أو قصر ـ بالنسبة للحالة الفلسطينية.

لكن ثمة فارقاً أساسياً شدني إلى فارق خطير في الحالة الفلسطينية عنه في الحالات الأفريقية، ولابد أن يكون أمام أعيننا في الوطن العربي طول الوقت. ويتمثل هذا الفارق، في أن الحركة الوطنية في الحالات الأفريقية ـ روديسيا ـ ناميبيا، جنوب أفريقيا، لم تسلم في أية لحظة أن الحلول الجزئية التي طرحت هي الطريق للحل النهائي بل فهمت أن «الحل الجزئي» ليس هو «التدريجي» في طريق الحل الشامل، ولذا عملت ونجحت في كشف زيف «الحل الجزئي» أمام المحيط الأفريقي الداعم لها من جهة والمحيط الدولي الذي يعالج قضيتها من جهة أخرى، ومن ثم ظلت العناصر الثلاثة الفاعلة أو المتفاعلة في الموقف ـ تواصل دفعها معاً نحو حل نهائي (شامل) يحقق الاستقرار الحقيقي لكل الأطراف في النهاية.

ولنمر سريعاً على هذه النماذج دون حاجة لتفاصيلها:

١ـ في الحالات الثلاث (روديسيا ـ ناميبيا ـ جنوب أفريقيا) كان هناك استعمار استيطاني عنصري مدعوم بقوى خارجية صاحبة مصالح، ويصمم بعناد على موقفه الداخلي، وتتوفر له القوة الكافية لمواصلة العناد لأطول وقت (ملكية الأراضي والمعادن والصناعات ونظام اقتصادي اجتماعي، وتفوق على الدول المجاورة، وحماية مصالح استراتيجية للآخرين..)

٢ـ وفي الحالات الثلاث، حاولت القوى الخارجية إقناع النظام العنصري الاستيطاني بتطوير موقفه في إطار تصالح أو مشاركة أو تدرج في منح الحقوق لأصحاب البلاد الأصليين منعاً لانتشار الشيوعية تارة أو تجنب آثار الكفاح المسلح تارة أخرى أو من أجل الاستقرار في المنطقة المحيطة وتأمين المصالح المحلية أو الخارجية مرة ثالثة، واستمرت محاولات الضغط هذه لمدة ثلاثين عاماً في جنوب أفريقيا ٦٠-١٩٩٠ وخمسة عشر عاماً في كل من روديسيا ١٩٨١/٦٥ وناميبيا (٧٥/ ١٩٨٩)، ولكن دون جدوى إزاء تشدد النظام العنصري وتلاعبه بالموقف.

٣ـ وفي الحالات الثلاث عالج النظام العنصري الموقف بطريقته الخاصة دافعاً القوى الخارجية للتسليم بطرحه إلى حد كبير وتمثل ذلك فيما سمي بالحل الداخلي Internal Settlement أي تقديم بعض الحقوق الجزئية (اجتماعية أو تشريعية) التي لاتمهد للحل الشامل أو النهائي. ومع ذلك فإنها بدت لبعض القيادات (المحلية أو «الوطنية» أو الداخلية) نوعاً من «التدرج» يمكن التسليم به مؤقتاً في سبيل «الاستقلال التدريجي» أو في طريق «الاتفاق النهائي» على صيغ أفضل، ومهدت لذلك رحلات كيسنجر المكوكية الشهيرة في الجنوب الأفريقي)، ومع ذلك لم يقدر أي نجاح لهذه الحلول الجزئية.

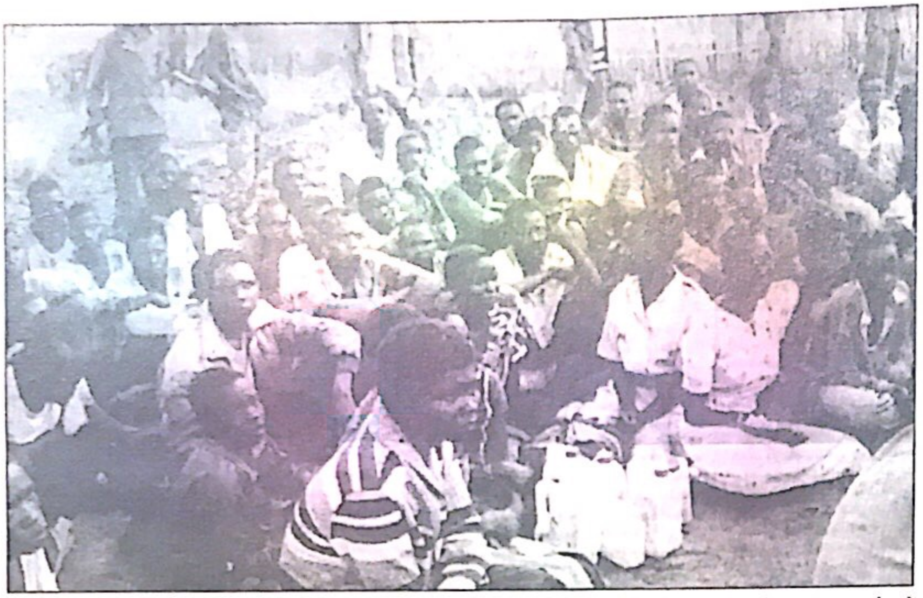
وتمثل «الحل الداخلي» في تشكيل مجالس تشريعية وحكومية محلية غير ذات اختصاصات استراتيجية على نحو ما تم في زيمبابوي (١٩٧٦) حيث قبلته قيادات معروفة بتاريخها الوطني السابق أمثال سيتولا وموزيريوا، ولم تصمد أمام الكفاح الوطني أكثر من عامين انفرد «إيان سميث» بعدها بالحكم مرة أخرى حتى سقط نهائياً عام ١٩٨١.

ـ وفي ناميبيا قامت حكومة الحل الداخلي عام ١٩٧٨ بقيادة خمسة أحزاب محلية لكنها لم تصمد أكثر من عامين تقريباً أمام إصرار «سوابو» على الكفاح المسلح، واستمر النظام العنصري في جنوب أفريقيا (الوصي دولياً) يدير الاقليم وحده حتى أجبر على التسليم بالاستقلال النهائي لناميبيا عام ١٩٨٩.

أماجنوب أفريقيا فقد استمر «الحل الداخلي» في شكل «المعازل» والبانتوستانات وفق فلسفة الأبارتهيد والعزل العنصري منذ ١٩٦٣، متطورة إلى قدر من الاستقلال الذاتي (١٩٧٠) وإلى حد إعلان بعضها كجمهوريات فيما بين ١٩٧٦-١٩٨١، ولكنها سقطت جميعاً

بخروج مانديلا للتفاوض حول الدولة الديمقراطية على كامل الأرض الجنوب أفريقية والمشاركة في إقامتها عام ١٩٩١ ثم الحكم الديمقراطي وفق دستور مؤقت ١٩٩٤ ثم الدولة الديمقراطية الكاملة ١٩٩٩.

٤ـ وفي كل هذه الحالات، ظل دور الحركة الوطنية القائدة للنضال الوطني ـ سياسياً وبالكفاح المسلح ـ عنصراً حاكماً وعينها على الحل النهائي بالأساس، مهما تعددت أطرافها (أكثر من حزب ومنهج دائماً في الحالات الثلاث)، وكانت تقبل بالاتصالات والمفاوضات «كحل مرحلي» وعلى مائدة التفاوض أجندة الحل الشامل. وقد رفض «الزانو» و«الزابو» كما نعرف أي حل داخلي مؤقت رغم «تفاوضهم» الدائم مع بريطانيا، ورغم تركيز «الزابو» على العمل السياسي والدولي وتركيز «الزانو» على الكفاح المسلح، حتى تحققت أهدافهم. وكذلك كان الحال في ناميبيا، حيث رفض «سوابو» الحل الداخلي المؤقت، متفاوضاً في القنوات الصحيحة عبر الأمم المتحدة (الوصية على الإقليم) مستمراً في نضاله السياسي والمسلح حتى استقلت البلاد. أما جنوب أفريقيا، فقد كان ثمة قوى وطنية متعددة تضم المؤتمر الوطني الأفريقي والجبهة الديمقراطية المتحدة، وحزب الجامعة الأفريقية، وحركة الوحدة، ومع تعدد فلسفاتهم وأسلوب عملهم من مكوك كيسنجر إلى «دول خط المواجهة» إلى منظمة الوحدة الأفريقية حتى جعلوا نظام البانتوستان مستحيلاً، والسلطات المحدودة في أي دستور مفروض مستحيلة التطبيق حتى قامت الدولة الديمقراطية على كامل أرض جنوب أفريقيا.



٥ـ في كل الحالات المذكورة ركزت الحركةالوطنية ـ وبإمكانيات محدودة في النهاية، إذ لم تكن أي منها فيتنام أفريقية ـ حتى لايشير البعض إلى عدم توفر ظروف فيتنام عربية ـ في كل هذه الحالات جعلوا استقرار «الاستيطان» مستحيلاً، واستقرار مصالح القوى الاستعمارية في هذه الأقاليم مستحيلاً، وجعلوا نضال الحركة الوطنية يلتف حول عنق النظام الاستيطاني في الداخل والخارج ليبقى شاعراً بأنه استيطاني عنصري، وأن سياسته التمييزية يستحيل أن تحقق له استقراراً، وعندئذ تجيء لحظة التسليم «بالحقوق المشروعة» من كل الأطراف مهما كانت الخطوات تدريجية ولكن ليست جزئية نهائية.

ولا يبقى الآن إلا أن نأسف لعدم توفر هذا النهج على مستوى الوعي العربي، وبالنسبة لوضع الحركة الوطنية الفلسطينية. فهنا تسليم بأن الحلول الجزئية (الداخلية) تشكل هدفاً وإن استمر الحديث عن الحلول الشاملة لمجرد ترضية الضمير العربي أو الفلسطيني، وبالقبول بالجزئي (المحلي) بديلاً على هذا النحو يتجه «المستعمر الاستيطاني» لمحاصرتنا وليس شعوره هو بالحصار، وليصبح الفلسطينيون وكأنهم الأقلية في «مستوطنات» فلسطينية، وليسوا طلاب حل شامل يشعر فيه «المستوطنون» أن عليهم السعي لتأمين أوضاعهم مع أصحاب الحقوق الأصلية كما حدث في زيمبابوي أو ناميبيا أو جنوب أفريقيا.

إن النظام الاستيطاني العنصري ما لم يشعر بالإقلاق ـ داخلياً وفي المحيط القريب أو الدولي ـ فإنه لايسلم أبداً بتحويل الجزئي إلى حل شامل وهو لايخلط مثلنا بين الجزئي والتدريجي، لكننا نحن في فلسطين والوطن العربي ـ الذين نعيش في إطار نوع غريب من الوهم، رغم أن العدو لايرهق نفسه حتى بتسويق الأوهام! ■■



(*) مدير مركز البحوث العربية ـ القاهرة.

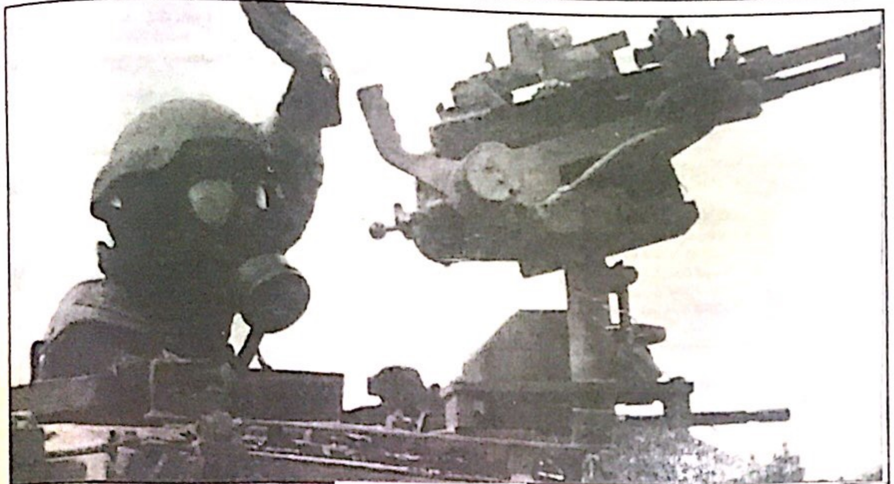
التكيّف الإسرائيلي مع المستقبل

سمير الزبن*

انشغل العرب طوال عقد التسعينات بتفاصيل المفاوضات العربية الإسرائيلية وكيفية ترميم الخسائر العربية التي وقعت خلال الصراع مع إسرائيل. ولا شك بأن العدالة التي طالبت بها الأطراف العربية في إطار المفاوضات لم تجد طريقها إلى أرض الواقع، لأن هذه المفاوضات انطلقت في لحظة غير مواتية للعرب، وكانوا في أشد لحظاتهم ضعفاً. وقد تم تصميم عملية السلام من قبل الإدارة الأمريكية، لتكرس ميزان القوى المختل بين إسرائيل والدول العربية، ولتعيد ترتيب المنطقة في ظل المعطيات القائمة. واستناد المفاوضات إلى ميزان قوى مختل، أنتج اتفاقات مختلة لصالح إسرائيل، والمثال الأبرز لاختلال الاتفاقات هو ما يجري على المسار الفلسطيني منذ سبع سنوات، وهذا لا يعكس الاختلال بين إسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل يعكس الاختلال بين الدول العربية مجتمعة وإسرائيل.

في نظرة العرب للمفاوضات مع إسرائيل خلل لم يتم الانتباه له خلال عقد من المفاوضات، وهو أن على العرب ألا ينظروا إلى المفاوضات وعملية السلام بوصفها تجيب على أسئلة الماضي فقط، بل يجب التدقيق في هذه العملية بوصفها تجيب على أسئلة المستقبل، وهنا يعاني العرب من مشكلة جادة من ضمن قائمة كبيرة من المشكلات.

على الجانب الآخر، وفي إسرائيل كانت الصورة مختلفة. فمنذ نهاية الثمانينات وبدء المتغيرات الدولية والإقليمية، أخذت إسرائيل تبحث عن صيغة لرسم مستقبل المنطقة، انشغل القادة ومراكز الأبحاث في الإجابة على سؤال المستقبل، وأي ترتيب للمنطقة وأي تكيف مع المتغيرات يعزز من قوة ومكانة إسرائيل في المنطقة. ومنذ وقت مبكر تعالت الدعوات في إسرائيل على خلاف مشاربها للتكيّف مع المتغيرات الدولية للحصول على المميزات الاستراتيجية التي يمكن أن تدعم مواقع إسرائيل. وبات من المعروف أن التكيّف بالمفهوم الإسرائيلي لا يعني السياسة السلبية للتعاطي مع المتغيرات، فهي عملية مزدوجة، التكيّف مع المتغيرات لتتماشى إسرائيل مع عالم اليوم، وتوظيف هذه المتغيرات لتدعيم المواقع الإسرائيلية ودفعها إلى أقصى مدى، وكان المثال الأبرز للاستفادة من هذه المتغيرات، هو المد الديمغرافي الذي حصلت عليه إسرائيل من خلال الهجرة المكثفة التي استطاعت جلبها من الاتحاد السوفييتي السابق خلال عقد التسعينات، والتي بلغت أكثر من نصف مليون مهاجر، وظفت كل إمكاناتها الدبلوماسية، للحفاظ على زخم هذه الهجرة إلى إسرائيل، ولم تتورع عن التدخل لدى



الإدارة الأمريكية لإغلاق باب الهجرة إلى الولايات المتحدة، حتى لا يصبح أمام المهاجر اليهودي خيار آخر، إلا الذهاب إلى إسرائيل.

لا تشكل الهجرة اليهودية لإسرائيل حصاد التكيّف الوحيد الذي حصلت عليه إسرائيل، إنما هو مجرد مثال. لأن إسرائيل تعتبر نفسها جزءاً من المعسكر الذي انتصر في حربين غيّرت معالم العالم خلال العقد الماضي. فقد اعتبرت إسرائيل نفسها الطرف المنتصر في الحرب الباردة مع حليفتها الولايات المتحدة، حيث شكلت إسرائيل خلال هذه الحرب موقعاً متقدماً في جنوب الاتحاد السوفييتي، وشكلت هي وتركيا ركيزتي الاستراتيجية الأمريكية لمحاصرة الاتحاد السوفييتي السابق، وكانت إسرائيل موقعاً إستراتيجياً يمنع الاتحاد السوفييتي من التمدد جنوباً. وبحكم هذه الوظيفة التي شغلتها إسرائيل خلال الحرب الباردة، تجد إسرائيل نفسها في موقع المنتصر في هذه الحرب. وتعتبر إسرائيل أيضاً أن العرب هم الطرف الذي خسر الحرب الباردة لاعتمادهم على القطب المهزوم فيها.

كما اعتبرت إسرائيل نفسها الطرف المنتصر في حرب الخليج الثانية، فسياسة ضبط النفس التي اتبعتها إسرائيل خلال حرب الخليج الثانية بطلب من الولايات المتحدة، رغم تلقيها صواريخ «سكود» العراقية، ورغم الأصوات الإسرائيلية التي تصاعدت محتجة على عدم الرد الإسرائيلي على الضربات العراقية. ولكن هناك من اعتبر أن سياسة ضبط النفس الإسرائيلية، كانت العنوان المناسب للسياسات الإسرائيلية الساعية إلى التكيّف مع عالم ما بعد الحرب الباردة. وبذلك اعتبرت إسرائيل نفسها أيضاً منتصرة في حرب الخليج الثانية، والعرب خسروا الحرب أيضاً، حسب المنظور الإسرائيلي، ما جعل إسرائيل تعتبر نفسها منتصرة في حربين، على مستوى العالم والانتصار في الحرب الباردة، وعلى المستوى الإقليمي والانتصار في حرب الخليج الثانية. وعلى هذه الخلفية دخلت إسرائيل المفاوضات مع العرب، على قاعدة المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي في حينه جورج بوش والتي تقوم على أساس «الأرض مقابل السلام». وكان من الواضح أن إسرائيل تدخل هذه المفاوضات من مواقع متفوقة، وقد استطاعت منذ البداية فرض شروطها على عملية السلام.

في حينها بنى المتحمسون للمفاوضات مع إسرائيل تحليلهم على أسس مختلفة، لم تكن تستند في ذلك الوقت إلى أي أساس، ولكنها كانت محاولة لبناء تحليل متفائل يعتبر نفسه منسجماً مع المتغيرات الدولية والإقليمية. يقر هذا التحليل بأن إسرائيل شغلت خلال الحرب الباردة موقعاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، كموقع يقع جنوب الاتحاد، ويشكل قوة ضاربة إقليمية في المنطقة العربية، تمنع ظهور قوة تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وتهدد منابع النفط. ولكنها مع انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، فقدت دورها كموقع استراتيجي جنوب الاتحاد السوفييتي السابق. وفقدت أيضاً دورها كذراع ضارب في المنطقة، بعد التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة خلال حرب الخليج الثانية لحماية مصالحه. وبذلك، تكون إسرائيل قد فقدت مميزاتها الاستراتيجية الثمينة بالنسبة للولايات المتحدة. وبناءً عليه فإن على إسرائيل أن تنكفئ كمشروع توسعي ذي وظيفة استراتيجية في المنطقة، ولذلك على إسرائيل أن تعود إلى حجمها الطبيعي، دولة

عادية في منطقة الشرق الأوسط. وخلال السنوات الماضية ثبت أن هذا التحليل مبالغ به ويغرق في التفاؤل، ويحاول التعويض عن الواقع البائس، بتحليل لا أساس له من الصحة. وثبت أن إسرائيل ما تزال كنزاً ثميناً للولايات المتحدة الأمريكية، وأنها ليست دولة لوظيفة واحدة، بقدر ما هي دولة متعددة الوظائف، وما تزال تشكل موقعاً استراتيجياً للولايات المتحدة، ولها أهمية استثنائية في إعادة ترتيب المنطقة وفق المصالح الأمريكية.

ولأن إسرائيل تدرك أن هناك متغيرات، فإن ذلك يتوجب عليها تغيير أو تعديل مواقعها. فهي تدرك أن هناك وظائف تراجعت، وهناك وظائف أخرى تتقدم، والتكيّف مع هذه المتغيرات يعطي لإسرائيل قيمة جديدة تضاف إلى قيمها السابقة بالنسبة للولايات المتحدة. وقد شغل التكيّف مع المتغيرات الدولية والإقليمية الاتجاهات السياسية في إسرائيل على مدى العقد الماضي. وتحاول إسرائيل بصرف النظر عن الاتجاه السياسي الذي يقودها تطويق الحل للصراع العربي - الإسرائيلي بمجموعة واسعة من الاشتراطات التي تضمن لإسرائيل منافع أكبر بكثير من التنازلات التي تقدمها في إطار إنجاز هذه التسوية. لذلك، ينطلق التصور الإسرائيلي للمنطقة من تعزيز التفوق الإسرائيلي وتوسيعه من دائرة التفوق العسكري إلى الدوائر السياسية والاقتصادية، من خلال إدماج إسرائيل في المنطقة وإعطائها دوراً محورياً، ويعتمد هذا التصور في إمكانية إنجازه على الضعف العربي الذي شهد تطوراً نوعياً في التسعينات، وتتعامل إسرائيل مع صورة المنطقة المستقبلية، من موقع المنتصر القادر على فرض شروطه، وأن على العرب الذين هزموا في معركة الصراع العربي - الإسرائيلي أن يتكيفوا مع الوقائع الجديدة.

هذه الرؤية موجودة داخل قطبي إسرائيل، سواء الاتجاه الذي يمثله حزب العمل الذي يعمل على إخراج صورة إسرائيل حاملة راية السلام الذي يجب أن تجني جميع دول المنطقة ثماره، وحتى يحصل ذلك يجب أن يتمحور حول إسرائيل. أو اتجاه اليمين الإسرائيلي ممثلاً بالليكود الذي يعمل على ترسيخ التفوق الإسرائيلي بصلف ووقاحة، على قاعدة أن المنتصر يجني مكاسب النصر، وعلى المهزوم أن يدفع الفاتورة، فمن وجهة نظر الليكود، على العرب أن يدفعوا ثمن السلام، وهذا ما اختصره بشعار «السلام مقابل السلام».

وقد اختلفت إجابة كل اتجاه في إسرائيل خلال عقد التسعينات على شكل التكيف مع المتغيرات المطروحة على إسرائيل. مثل شمعون بيريز الاتجاه الداعي إلى الاندماج الإسرائيلي السريع في المنطقة وقد بنى نظرية اندماج مغرقة في التفاؤل. فهو يرى أن مشاكل المنطقة لا يمكن أن تحل بشكل فردي، لذلك على دول المنطقة أن تقدم نموذجاً اندماجياً كالنموذج الأوروبي، حيث تنضم إسرائيل وتركيا إلى جامعة الدول العربية، ويتم تغيير اسمها. لأن السوق المشتركة هي مفتاح السلام والأمن في المنطقة. يهدف بيريز من خلال طرح «الشرق الأوسط الجديد» إلى تحقيق الوظيفة الاستراتيجية ذاتها، أي نقل مركز ثقل الصراع إلى مواقع تتمتع فيها إسرائيل بتفوق نوعي، وهي الساحة الاقتصادية، حيث تتمتع بتفوق تكنولوجي وبنيوي تحتي متكيف مع متطلبات المستقبل. فسمات الاقتصاد الإسرائيلي، مقارنة بسمات معظم الاقتصاديات العربية، تجعله الأقدر على استثمار الفرص التي يوفرها الانفتاح الاقتصادي في الشرق الأوسط. فحسب هذا التصور الإسرائيلي ستقود التنمية المشتركة إلى نمو في ساحة الشرق الأوسط، وإلى نمو التجارة المتبادلة بين دول المنطقة، وإلى توسيع التجارة مع بقية العالم. فالسلام حسب صيغة بيريز ليست عملية جراحية، فهو «قبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد، العصر الذي لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة». ويعتقد بيريز أن أمام المنطقة فرصة نادرة لخلق «عصر ذهبي» جديد في الشرق الأوسط، تحتاج إليه كل دول المنطقة.

سعى مشروع بيريز إلى إنجاز هيمنة إسرائيلية في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة لهيمنتها العسكرية، بحيث تصبح إسرائيل نقطة الاستقطاب من خلال دمجها في المنطقة. لأن التوقع الإسرائيلي من المشروع هو أن تصبح إسرائيل مركز الثقل في المنطقة.

في مقابل هذا الاتجاه الاندماجي لشمعون بيريز، مثل بنيامين نتنياهو الاتجاه المعاكس، الذي يسعى إلى استثمار القوة العسكرية الإسرائيلية إلى حدها الأقصى بإملاء الشروط الإسرائيلية على المنطقة، ودفعها إلى التكيف دون دفع أي ثمن للسلام ولذلك اقترح صيغة «السلام مقابل السلام». وقد سخر نتنياهو من شرق أوسطية بيريز. واعتبر أن السلام لا يقوم إلا «من خلال القوة». والسلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون على صورة «سلام الردع». وأن احتمال تحقيقه يرتبط بصورة مباشرة بقدرة إسرائيل على الردع. فكلما بدت إسرائيل أقوى، كلما أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها، وكلما أبدت ضعفاً وتردداً، كلما زادت احتمالات الحرب ضدها. ففي الشرق الأوسط يعتبر الأمن «قوة الردع المعتمدة على قوة الجسم» هو العنصر الحيوي للسلام ولا بديل له. وبناء على هذه النظرة الاستعلائية، فإن الانسحاب من الأراضي العربية يعرض الوجود الإسرائيلي للخطر. إن الليكود يرفض فكرة «الأرض مقابل السلام» لأنه يعتقد أن هذا المبدأ أدى إلى تراجع مكانة إسرائيل الاستراتيجية والسياسية، لذلك، كان نتنياهو يستعيد مفاهيم الحرب الباردة، ليدفع المنطقة إلى حافة الحرب معتمداً بعدم اشتعالها على الضعف العربي، ما يدفعهم للتكيف مع الشروط الإسرائيلية، واستبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام».

وعلى العكس من بيريز ودعوته للاندماج في المنطقة، دعا نتنياهو إلى بناء «سور حديدي» مع المنطقة، فإسرائيل لا تحتاج هذا الاندماج. إنما ستطور قواها الذاتية لتنتمي إلى العالم الأول. وهو ما أنتج سياسة إسرائيلية انعزالية متصادمة مع عالم يدعو للانفتاح.

خلال السنوات الماضية ظهر تطرف كل من المشروعين، حيث بالغ بيريز بسرعة اندماج إسرائيل في المنطقة، وبناء عالم جديد متناسيا قرناً من الصراع، كما أن مشروع بيريز لم يجد تشجيعاً في العالم العربي، لعدم قدرة هذه الدول على إنجاز المتغيرات المطلوبة منها في إطار هذا المشروع سريعاً. كما أن هذا المشروع يفتح الباب واسعاً أمام التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهو خط أحمر عربي لا يمكن الاقتراب منه، مما جعل الدول العربية تنظر بريبة إلى مشروع بيريز. كما لم يلاقي مشروع بيريز التشجيع في الشارع الإسرائيلي. فما زال هذا الشارع يرفض تعريف نفسه كجزء من الشرق الأوسط، لذلك اعتبر مشروع بيريز مشروعاً متسرعاً، مما جعل الشارع الإسرائيلي متشكلا من إمكانية تحقيق مثل هكذا مشروع. ومن الزاوية العملية لا يمكن إخراج إسرائيل بهذه السرعة التي توقعها بيريز من عقلية «الغيتو» إلى الاندماج مباشرة، دون إعادة تربية الشارع الإسرائيلي على قواعد اللعبة الجديدة، التي لم يعتاد عليها بعد.

وفي مقابل فشل دعوة بيريز الاندماجية، فشلت كذلك دعوة نتنياهو المغرقة في انعزاليتها، فلا يمكن لإسرائيل أن تعيش في ظل سياسة متصادمة مع العالم أجمع، وفي الوقت الذي تسعى إسرائيل إلى الخروج من «الغيتو» عبر انفتاح أكبر على العالم، يأتي نتنياهو ليصيغ سياسة تعيدها إلى الانعزالية المطلقة، بوصفها دولة لا تنتمي إلى المنطقة، إنما إلى الدول الواقعة شمال المتوسط. وهذا ما جعل إسرائيل تظهر بصورة متعنتة، وهي صورة لا تتناسب وتاريخ إسرائيل، ولا مع موقعها في العالم الجديد. بذلك، ظهر واضحاً أن هذه السياسة غير قادرة على إيجاد التأييد اللازم في الشارع الإسرائيلي، لأن استعادة مقولات الحرب الباردة وتوظيفها في المنطقة، يؤدي إلى عزلة إسرائيل. وهذا ما حدث خلال فترة حكم نتنياهو، ولأن إسرائيل لا تستطيع العيش مع العزلة، ثم إسقاط أصحاب هذه السياسة. وقد علق نتنياهو بعد فشله في الانتخابات الأخيرة في إسرائيل «أن الشعب الإسرائيلي تعب من الصهيونية» معتبراً نفسه المعبر الصادق عن الصهيونية الحقيقية، وبذلك فشل المشروع الآخر.

إذاً، لم يلاق أي من المشروعين القبول لا في الشارع الإسرائيلي ولا في المنطقة، ولكن هذا الفشل للمشاريع المطروحة لم يكن كاملاً، ولم يفقد إسرائيل القدرة على البحث عن الصيغ الأخرى القابلة للحياة في المنطقة. وقد حكم المشروعين أفق البحث عن صيغة التغيير في المنطقة، وشكلا حدين لا يمكن تجاوزهما تطرفاً بين حالتي الاندماج والانعزال.

وصل باراك إلى السلطة في إسرائيل في ظل فشل الاتجاهين، وعدم قدرتهما على إيجاد صيغ تطبيقية مقبولة. وخلال حملته الانتخابية والأشهر الماضية من وجوده في رئاسة الوزراء، حافظ باراك

على غموض مواقفه في الكثير من القضايا المطروحة على إسرائيل. ولكن متطلبات الوجود في كرسي رئاسة الوزراء، تدفعه للتعاطي مع القضايا المطروحة على إسرائيل، سواء ما يتعلق بالمفاوضات مع الأطراف العربية، أو تلك المتعلقة بمستقبل المنطقة. فالوجود في كرسي رئاسة الوزراء للسنوات القادمة يدفعه لإيجاد الصيغة التي يراها مناسبة لإسرائيل، ويتوقف مستقبله السياسي على إمكانية وضع هذه الصيغة موضع التنفيذ. لذلك ومع مرور الأشهر على وجوده في رئاسة الوزراء بدأت سياسته تتضح، لأنه مضطر لإعلان المواقف المتعلقة بالقضايا المطروحة على إسرائيل والمنطقة.

باراك كعسكري محترف سابق، وحاصل على أكبر عدد من الأوسمة في إسرائيل. غير معجب بسياسات المدنيين، فهو غير معجب بسياسة بيريز الاندماجية. لذلك، عمل على تحجيم دوره في حكومته، وإعطائه وزارة هامشية مثل وزارة التعاون الدولي. كذلك، هو غير معجب بسياسة نتنياهو الانعزالية، ومقولاته العسكرية المتبجحة. والقراءة الدقيقة لسياسة باراك خلال الأشهر الماضية، تؤكد أنه لا يفضل أي من المشروعين الذين طرحا خلال السنوات الماضية، ولكنه لا يملك مشروعاً بديلاً بمواصفات مختلفة عنهما. لذلك يحاول إيجاد صيغة توفيقية تجمع مميزات كل من المشروعين وتكون قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

يقدم باراك نفسه كتلميذ ووريث لرابين، وهو مثله يعتقد أن إسرائيل لا يمكن أن تكون دولة عادية من دول الشرق الأوسط، ولأنها كذلك يجب الحفاظ على القوة العسكرية الإسرائيلية لردع المحيط العربي، وكلما كان التفوق العسكري الإسرائيلي أكبر كلما كان ذلك حماية أفضل لأمن إسرائيل، وقدرة أكبر على إقناع المحيط أن الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل هو معركة خاسرة حتماً. وهذه القوة على الردع لا تحتاجها إسرائيل في زمن الحرب، بل وتحتاجها أيضاً في زمن السلم. وهو يعتبر أن التفوق الإسرائيلي القائم اليوم، هو الذي منح إسرائيل الفرصة المواتية لإقامة السلام المتوافق مع المصالح الإسرائيلية، وعلى إسرائيل أن تستغل هذه الفرصة، ليس من أجل السلام فحسب، بل ومن أجل تدعيم التفوق الإسرائيلي في المنطقة. فهو يقول «نحن القوة الكبرى في المنطقة، نحن الدولة الأقوى في نطاق ١٥٠٠كلم حول القدس... وها أنا أقول، وقد وصلت إلى السلطة بانتصار كبير، إنني سأزيل كل عقبة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام من شأنه أن يعزز قوة إسرائيل». ورغم إقراره بالتفوق العسكري الإسرائيلي على هذا النطاق الواسع، فهو يستمر بطلب تعزيز التفوق العسكري الإسرائيلي. لذلك، يطلب حزمة واسعة من المطالب الأمنية والعسكرية من الولايات المتحدة. فمقابل ما تسميه إسرائيل «مجازفات السلام»، تطلب من الولايات المتحدة أن تقدم لها الضمانات الأمنية. وعلى رأس هذه الضمانات توقيع معاهدة «دفاع مشترك» مع الولايات المتحدة في حال توصلت إسرائيل لتوقيع اتفاق مع سوريا. مع قائمة من المعدات العسكرية عالية التقنية التي تقدر بـ ١٧ مليار دولار. وتحصل بموجبها إسرائيل على أنظمة صواريخ «كروز» و«توما هوك» وتكون بذلك الدولة الثانية بعد بريطانيا التي تحصل على هذا النوع من السلاح. كما تطالب إسرائيل بالحصول على بعض الطائرات المتطورة، وبناء محطة أرضية لاستقبال صور الأقمار التجسسية الأمريكية مباشرة في إسرائيل. وهذا كله إضافة إلى الترتيبات الأمنية التي تطالب بها إسرائيل على الحدود الدولية مع سوريا عند توقيع الاتفاق. وإضافة إلى التعويضات المالية الكبيرة للمستوطنين في الجولان التي يقدرها الإسرائيليون أيضاً بـ ١٧ مليار دولار. إن حصول إسرائيل على قائمة المتطلبات الأمنية والعسكرية من الولايات المتحدة كثمن لـ «مجازفات السلام» يجعلها القوة العسكرية القادرة على الحسم خلال العقود القادمة في المنطقة، وحتى في محيطها، وهو ما يرضي ما يمكن تسميته "مرض إسرائيل الأمني". وبذلك يكون تعزيز التفوق الإسرائيلي الحاسم، هو ثمرة من ثمرات السلام، تعطي لإسرائيل ميزة استراتيجية إضافية. وفي هذا الإطار يستعين باراك بالكثير مما طرحه نتنياهو.

ولأن باراك يدرك أن الردع وحده لا يكفي لتعزيز مواقع إسرائيل في المنطقة، خاصة في ظل الاتجاهات الدولية لبناء عالم أكثر ترابطاً وتشابكاً. فهو يبحث عن صيغة للانفتاح على المنطقة، مستعيراً من بيريز بعض مقولاته، رافضاً صيغته التفاؤلية المبالغ فيها، ورافضاً مشروعه الاندماجي. وباحثاً عن صيغة لإنجاز التشابك الاقتصادي والسياسي في المنطقة، بعيداً عن مقولات الاندماج وعن النموذج الأوروبي. فبعد الجولة الأولى من المفاوضات مع الجانب السوري، والتي جرت في واشنطن. تحدث باراك عن الانفتاح الإقليمي الذي ستربحه إسرائيل من السلام مع سوريا، والذي «سيجلب نمواً لا سابقة له في الشرق الأوسط» حسب أقوال باراك. ولأنه لا يفضل النموذج الأوروبي الاندماجي على طريقة بيريز، فقد وجد في نموذج دول جنوب ـ شرق آسيا ضالته، حيث التشابك الاقتصادي عالي المستوى، مقابل الاستقلال السياسي وعدم تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو النموذج الذي تعتمده «آسيان» منذ سنوات طويلة. وقد طرح باراك رؤية لنموذج علاقات المنطقة المستقبلية أمام منظمة الأمن والتعاون الذي عقد في اسطنبول أواخر العام الماضي، مقدماً لنموذج يقترب كثيراً من منظمة «آسيان» في جنوب شرق آسيا. كما صادق في نهاية العام الماضي على نظرية الأمن الإقليمي التي قدمها إليه ديفيد عبري رئيس مجلس الأمن القومي، والتي تم فيها محاكاة النموذج الذي تعتمده دول جنوب ـ شرق آسيا. وقد كتب الصحفي الإسرائيلي آلون بن في هآرتس الإسرائيلية في ١٩٩٩/١٢/٢١م معلقاً على رواية بيريز لمستقبل المنطقة وداعماً لرؤية باراك قائلاً «من السهل معرفة سبب عدم حماسة إسرائيل للنموذج الأوروبي، فمجرد ذكر مسألة تغيير النظام وحقوق الإنسان تجعل الدول العربية تقفز من مكانها، كما أن حق تجاوز السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية يخلق خوفاً لدى إسرائيل، التي تخشى مثلاً من اليوم الذي تقوم فيه منظمة إقليمية أو دولية، بالتعبير عن رغبتها في وضع الأقلية العربية في إسرائيل تحت حمايتها، وعلى كل حال فإن الدول المجاورة تشارك إسرائيل في توجهها...». وبذلك يكون النموذج الآسيوي أقرب للقبول في معادلة المنطقة من النموذج الأوروبي.

وفي إطار ترتيب أوضاع المنطقة، تلعب إسرائيل أوراقها السياسية والعسكرية، ولكنها ليست الأوراق الوحيدة التي تستطيع أن تلعب بها. فهناك أيضاً الورقة الاقتصادية. فكما هي متفوقة عسكرياً على دول المنطقة، فإنها كذلك بالنسبة للاقتصاد، وهي ورقة مهمة تستطيع أن تلعبها إسرائيل في العقود القادمة. فمعطيات الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة بمعطيات الاقتصاديات العربية، تعطيه مميزات تفوقية، تجعله قادراً على العبور إلى المستقبل وجني ثمار التشابكات الاقتصادية التي تدعو لها المؤسسات المالية في العالم، من أجل إيجاد كم من العلاقات الاقتصادية التي تجعل إمكانية العودة إلى الصراع مرة أخرى أكثر صعوبة، لأنه عند إيجاد مثل هذه التشابكات تجد الأطراف نفسها جميعاً في حالة خسارة، مما يلجم النزاعات الصراعية.

فالأرقام الاقتصادية الإسرائيلية تقول، أن الدخل السنوي للفرد يبلغ ١٧٥٠٠ دولار. والناتج المحلي الإجمالي يبلغ ١١٠ مليار دولار. ويقدر بعض المراقبين أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإسرائيلي سيزداد بنسبة ٣٠٪ خلال هذا العام إذا ما تم توقيع اتفاق سلام مع سوريا، مع معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٦٪، وفي بعض القطاعات يصل إلى ٨٪. وسيترافق هذا مع خفض النفقات العسكرية مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الإسرائيلي وتعزيز مواقعه التفوقية. بذلك تكون إسرائيل تملك كل المقومات التي تجعلها فاعلة في معادلة ما بعد السلام، وتعيد من خلالها إنتاج التفوق الإسرائيلي وتوسيع هذا التفوق إلى قطاعات جديدة.

فمنذ عقد تعمل إسرائيل على استثمار المميزات التي تجعلها أكثر فاعلية في معادلة المستقبل، وهي تحاول بناء سيناريوهات متعددة وبدائل قابلة للتنفيذ لتعزيز هذه المميزات، وتدعيم دور إسرائيل الإقليمي، سواء كان ذلك عبر نموذج «شرق أوسط» بيريز أو «سلام الردع» لنتنياهو، أو النموذج الجديد الذي طلع علينا به أيهود باراك نموذج «آسيان». وفي كل المعادلات المطروحة، بات من الواضح، أن الاختلال العسكري الذي ساد خلال العقود الماضية بين إسرائيل والدول العربية، سيستمر في أداء مفاعيله ما بعد السلام، ولكن هذه المرة لن يكون على المستوى العسكري فحسب، بل على كل المستويات العسكرية والدور السياسي والأداء الاقتصادي والجاهزية التقنية، ما يعني أن الطرف المنتصر هو القادر على صياغة صورة المستقبل، وعلى الطرف المهزوم التكيف مع هذه الصورة، فهل يملك العرب الإرادة لتغيير هذه الصورة؟ ■■

(*) كاتب فلسطيني.

الهولوكوست... خرافة القرن المرعبة إلى متى؟

علي حسون*

استوقفني منذ فترة خبر من سيل الأخبار التي نسمعها يومياً، يقول هذا الخبر: بدأ وزير خارجية بريطانيا روبن كوك زيارة رسمية لإسرائيل سَيُحيي خلالها ذكرى ضحايا المحرقة (المذبحة) التي قام بها النازيون بحق اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، وعادت بي الذاكرة عشر سنواتٍ إلى الوراء، إلى رحلةٍ كنّا قمنا بها أثناء دراستي الثانوية في مدارس أبناء الشهداء إلى «ألمانيا الشرقية»، وكنا خلال هذه الزيارة، وضمن برنامج الزيارة الذي أُعدّ لنا لزيارة المناطق الألمانية، قمنا بجولةٍ في أحد المعتقلات الألمانية النازية في الحرب العالمية الثانية لمشاهدة أفران الغاز ومحارق الجثث التي قيل لنا أن هتلر قد أمر بحرق اليهود فيها.

وأتذكّر إلى الآن الحماسة التي كانت تتملّك مرافقنا الألماني الذي كان يشرح لنا بها عملية حرق اليهود في هذه الأفران وعدد الضحايا الهائل من اليهود الذين قضوا فيها.

والآن فقط وأكثر من أي وقتٍ مضى ادرك حجم هذه الكذبة الخرافة التي أخرجتها إلى الوجود وكرّستها الصهيونية العالمية بتعاونٍ وثيق مع الحلفاء والتي يدفع ثمنها شعبنا الفلسطيني خصوصاً والعربي عموماً من جهة، ومن جهةٍ ثانية الشعب الألماني الذي يرزح تحت عقدةٍ مازالت تلاحقه كشعبٍ مجرمٍ متّهم بارتكاب جريمة الإبادة المرعبة.

وتحضرني في هذا السياق فكرة مليئة بالمرارة كانت قد أطلقتها فيلسوفة شابّة اختفت أثناء الحرب العالمية الثانية اسمها سيمون فاي وتقول: (العدالة هي الهارب الأزلي من معسكر المهزومين!).

يُقال إنّ هذه الفكرة هي التي يجب أن تكون شعار المدرسة الداعية إلى مراجعة التاريخ، فماذا تقول هذه المدرسة؟ عُرف لأول مرة تيار /إعادة النظر بالتاريخ/ ومراجعة موضوعية في ضوء الحقائق العلمية والوثائقية إبّان اندلاع قضية الأستاذ الجامعي «روبيرفوريسون» في السبعينات، والذي تعرّض لمضايقاتٍ وتشهيرٍ رهيبين لأنه تجرأ على المس بإحدى المقدسات اليهودية - الصهيونية، أي موضوع الإبادة الجماعية لليهود على يد النازية في غرف الغاز التي ادّعى الصهاينة وجودها في معسكرات الاعتقال في ألمانيا وبولونيا و«الاتحاد السوفيتي» حيث قدّم هذا الباحث الجامعي الدليل التقني والعلمي لعدم وجودها.

وفي بداية الثمانينات ظهرت فضيحة أخرى من هذا النوع عندما قدّم باحثٌ ومؤرّخ فرنسي آخر أطروحة دكتوراه في جامعة نانت - يناقش فيها وثائق الضابط النازي / غرنشتاين/ واعترافاته، ويفنّدها أكاديمياً في مجال بحث ومناقشة النصوص التاريخية - فثارت ثائرة اليهود واللوبي الصهيوني في فرنسا وجنّدت وسائل الإعلام الضخمة الموجودة تحت هيمنتهم لمهاجمة الدكتور «هنري روك» صاحب الأطروحة والتشهير به ووصمه بمعاداة السامية والعنصرية، فكان أن شحبت الدرجة العلمية من الباحث بعد حصوله عليها بامتياز.

وتتابعت الفضائح.. وسُنّت القوانين في البلدان التي يسيطر فيها اللوبي الصهيوني على مراكز القرار فحاولت الحدّ من حرّيةالتعبير في مجال موضوع الهولوكوست فقط، حيث شهد عام ١٩٩٠ تبنّي فرنسا وتشريعها لـ (قانون غايسو) الذي يهدّد عملياً كلّ من يعترض أو يناقش أو يشكّك حتى بمسالة استئصال وإبادة اليهود بالحكم سنة في السجن وبغرامة قد تصل إلى (٣٠٠ ألف فرنك فرنسي).

وأُقر في النمسا قانون مشابه عام ١٩٩٢ يتضمّن السجن لمدة قد تصل إلى ستة أعوام لمن ينفي وجود الهولوكوست وفي سويسرا تهمة باسم «الحث والتحريض على الحقد العنصري» أُدخل بإرادة من المجلس الفيدرالي والبرلمان يوجّه لكل من يقوم بنفي أو التشكيك بمسألة الهولوكوست.

هذه القوانين وغيرها الكثير.. إضافة إلى التشهير والمضايقات والترهيب بحقّ كل من يتجرّأ على المسّ بهذا الموضوع المحرّم الذي أصبح بمثابة «تابو» في بلدانٍ غربيّة تتبجح في كلّ مناسبة بالديمقراطية وحرية التعبير!

وفي هذا الإطار وحول هذا الموضوع لابد أن نشير ونلفت إلى كتاب يعتبر مرجعاً موثقاً تناول مسألة الهولوكوست لكاتب سويسري معاصر يُدعى «يورغن غراف» وهو من أتباع المدرسة التعديلية (إعادة النظر بالتاريخ ومراجعته)، حيث يستند في دراسته ومعلوماته لكافة الأبحاث والدراسات السابقة له في هذا المجال. وأجد هنا أنّه من الضروري لاكتمال الصورة وفهم حقيقة هذه الكذبة المستمرة منذ عقود أن ألخص أهم المسائل التي تناولها هذا الكتاب والذي فنّد ودحض بالإثباتات والبراهين «أسطورة الهولوكوست»، التي أصبحت منذ الحرب العالمية الثانية ولغاية أيامنا هذه الجريمة التي أحدثت في الوعي الإنساني الثورة والإضطراب الأكثر عمقاً.

يقول غراف في كتابه: «بعد أن واجه الحلفاء ألمانيا في حربين عالميتين قرّروا عزلها على الصعيد الدولي لعشرات السنين لتحطيم معنويات الشعب الألماني إلى درجةٍ تحرمه من أي طيف أو سحابة أمل في أن تكون له سياسة مستقلة في المستقبل القريب.

غير أنّ الجرائم الفعلية التي ارتكبها الألمان لم تكن تكفِ لأنّ الحلفاء كانوا قد مارسوا ما يساويها في تلك الحرب إن لم يكن أكثر».

ولهذا فإنّ القوى المنتصرة اختلقت جريمةً فريدة في التاريخ الإنساني «الهولوكوست» المذبحة اليهودية الجماعية، ورسّخت أسطورة التصفية المنتظمة والمبرمجة لشعب بأكلمه داخل غرف الغازات السامة المعدّة خصيصاً لهذا الغرض والأهم من ذلك هو دور الصهيونية العالمية في تلك الجريمة المفتعلة.

فعندما وصل هتلر إلى السلطة عام ١٩٣٣ كان الجميع يعرف أن موجةً عاتية من معاداة السامية قد برزت فالخطب الحاقدة ضد اليهود شكّلت جزءاً مهماً من كتاب هتلر «كفاحي» وحسب ما جاء في برنامج الحزب القومي الإشتراكي الألماني النازي: «لايحق لأيّ يهودي

أن يقول أنه، مواطن ألماني أو يدّعي حق المواطنة». ثم إن المضايقات والإزعاجات المتزايدة التي تعرض لها اليهود بعد ذلك كانت تهدف لدفعهم إلى الهجرة ولتسهيل ذلك كان النازيون يعملون وبتعاون وثيق مع الأوساط الصهيونية التي كانت مصلحتها تستدعي أن يقيم أكبر عدد ممكن من اليهود في فلسطين.

وقبل أن يشرّع هتلر أي قانون معادٍ لليهود شنّت المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول حملات شعواء وعنيفة لمقاطعة ألمانيا ومحاصرتها مما تسبّب بأضرار اقتصادية هائلة لألمانيا آنذاك. وبما أن الألمان لايستطيعون الوصول إلى منظمي هذه الحملات من اليهود، فقد صبّوا جام غضبهم على يهود ألمانيا الذين اعتبروا أعضاء في قوة أو جهة معادية علناً لألمانيا.

كانت نيّة الصهيونية وخطتها هي حث هتلر على اتخاذ إجراءات قمعية معادية لليهود وتكثيف اضطهاده لهم بشكل يزداد قوة وبطشاً بغية أن يخلق هذا الوضع تنشيطاً وتحريكاً لعملية هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين وفي الحقيقة أنّه عندما بدأت عمليات الاعتقال والإبعاد الجماعية بحقّ اليهود عام ١٩٤١ كان ثلثا يهود ألمانيا قد هاجروا منها - أمّا الثلث الباقي فقد كانوا من أعمار معينة /معظمهم من المتقدّمين في السن/.

بما أن اليهود قد انحازوا إلى جانب الحلفاء فمن الطبيعي أنهم كانوا يشكلون خطراً على الألمان ولهذا فقد قدّمت الحرب للألمان فرصة مناسبة لتنفيذ خطّتهم القائلة /بالحل النهائي للمسألة اليهودية/ أي تهجيرهم كلياً من أوروبا إلى مدغشقر حسب خطّة مدغشقر المتضمنة لإقامة دولة يهودية في هذه الجزيرة، وقد كانت هذه الفكرة قابلة للتحقيق وفي مجال الممكن حتى رفض «الجنرال بتّان» الحاكم الفرنسي للجزيرة التنازل عنها بسبب سيطرة الانكليز على الطرق البحرية آنذاك، مما حوّل اتجاه الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

إذن لم يقصد النازيون نهائياً بالحل النهائي استئصال وإبادة اليهود وتصفيتهم جسدياً كما ادعى فيما بعد الحلفاء عندما فسّروا أن تعابير «الإخراج» و«التهجير» لم تكن سوى كلمات مشفّرة تعني في الحقيقة «التعريض للغازات».

وبعد أن تبنّى الحلفاء في مؤتمر «فانسيه» المنعقد في بداية عام ١٩٤٢ - الأطروحة الروسية بإبادة واستئصال اليهود الفيزيائي على يد النازيين بدأت السيناريوهات تُطرح لتتم عملية الإخراج لأكبر كذبة في القرن العشرين.

حصلت أوهام وجرت تعمية وتجريد بشأن عدد اليهود القتلى في معسكرات الاعتقال الجماعية التي شيّدها النازيون قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية كمعسكرات «عمل قسري» والتي جعلت منها الخرافة التي شاعت فيما بعد معسكرات الموت وأشهرها / أوشفيتز - بريكنو - موتهاوزن - داشو - وماجدانيك/ وجعلتها معسكرات إبادة متعمّدة لليهود حيث قتل فيها ما يقارب الستة ملايين يهودي كما يدّعي المؤرخون الرسميون (الإباديون).

أما العدد التقريبي للمتوفين من اليهود في معسكرات الاعتقال وبعيداً عن مبالغات (الإباديون) فيستند الكاتب في استنتاجه إلى إحصائيات ودراسات ومقارنات أُخذت من جهة تعتبر الأكثر قدرةً وكفاءةً للقيام بذلك وهي الهيئة الدولية للابحاث والتي تمتلك علاوة على ذلك وثائق أكثر أهمّية من أية هيئة رسمية أخرى في العالم، رغم أنها لاتفتح أرشيفها لأي باحث مستقل بل وتنكر وجود أية ملفات آتية من معسكرات الاعتقال.

خلاصة الإحصاءات والمقارنات تشير إلى ما يلي:

- من المعقول أن يكون من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ألف من الأشخاص قد لقوا حتفهم في معسكرات الاعتقال الجماعية النازية بين عامي ١٩٣٣-١٩٤٥.

- إنّ أقل من نصف الضحايا كانوا من اليهود، وخصوصاً أنّ هؤلاء لم يشكّلوا في كثير من المعتقلات الجماعية سوى أقلّية صغيرة.

- وحسب كافة التوقعات، فإنّ العدد الأكبر من اليهود قد ماتوا خارج معسكرات الاعتقال أكثر مما في داخلها وذلك نتيجة إبعادهم إلى الغرب في ظروف غاية في القسوة في نهاية الحرب خصوصاً - ويعود سبب سياسة الإجلاء الشاذة والمهووسة هذه إلى أن الألمان لايريدون أن يتركوا بيد السوفييت المتقدّمين لا أيدي عاملة ولا جنوداً إضافيين.

ادّعى الإباديون (مؤيدو نظرية الإبادة الجماعية لليهود في غرف الغاز النازية) أنّ النازيين استعملوا الغازات السامة ومبيد الحشرات من نوع زيكلون ب - في هذه العملية، وقد تم دحض هذه الأكذوبة بعدة إثباتات لامجال بعدها للشك بمصداقية هذه البراهين. وكان روبير فوريسون أستاذ الأدب الفرنسي ونقد النصوص أوّل باحث - اقتنع بأنّ لدراسة غرف الغاز للقتل الجماعي الألمانية يجب أولاً البدء بدراسة لغرف الغاز الأمريكية المستخدمة للإعدامات في بعض الولايات الأمريكية.

ويؤكد فوريسون أن التحضير لعملية الاعدام وتنفيذها وتنظيف غرفة الإعدام بعد ذلك يتطلّب ساعاتٍ طويلة وما يقارب الـ ٤٧ مرحلة بعضها معقّد جداً، إذ يجب أن تكون غرفة الإعدام بالغاز غير قابلة للتسريب، ولايمكن نفاذ الغاز منها إطلاقاً، معزولة ومحكمة السد وإلا فإن عملية الإعدام يمكن أن تعرّض للخطر العاملين في السجن والشهودّ. ويصف العملية على الشكل التالي:

يُربط ويقيّد السجين المحكوم بالإعدام على مقعد، ربطاً محكماً ومن ثم يتم إسقاط كريّات من سيانور الصوديوم في حوض يحتوي على أسيد السولفريك - حامض الكبريت - المخفّف، تذوب الكريّات ليتحرّر منها غاز قاتل هو أسيد السيانيدريك السام. يستنشق المحكوم بالإعدام الغاز، ثم يغرق في غيبوبة ويفقد وعيه بعد ٤٥ ثانية تقريباً. وتحصل الوفاة بعد ثلاث دقائق. تتم عملية تحييد وإبطال مفعول الغاز عن طريق مطهِّر هوائي حيث يُسحب إلى الخارج عن طريق مدخنة موضوعة لهذا الغرض ثم تهوّى غرفة الغاز بواسطة مراوح هوائية لمدة عشرين دقيقة قبل أن يدخل طبيب واثنان من مساعديه وهم يلبسون الأقنعة الواقعية ضد هذه الغازات وكفوف الحماية العازلة وصداري واقية أيضاً، عندها يمكن المباشرة بفحص الجثة للتأكد من حصول الوفاة.

وبما أنّه لايمكن استبعاد حدوث تسرّب فإنّ الأشخاص الواقفين خارج غرفة الإعدام مجهّزون دائماً بمعدّات وأدوات الإسعافات الأولية.

- ولهذا فلا مجال للدهشة عندما نعلم أن عدداً من الولايات المتحدة قد هُجرت هذه الطريقة الخطرة والمكلفة في الإعدام والمعقدّة، واستبدالها بطريقة أخرى هي «الزرقة المميتة السامّة» وهي إبرة تحتوي على جينة مهلكة على الفور.

إنّ الاستحالة التقنية التي تشكّلها إدعاءات تعريض المعتقلين بصورة جماعية وبأعدادٍ هائلة للغازات السامّة ومن ثم حرق جثثهم، جذبت انتباه العديد من الباحثين وأوّلهم فوريسون. ومنذ سنوات السبعينات، ولكن من أجل النفي القاطع وإطلاق رصاصة

الرحمة على هذه الخرافة احتاج الأمر إلى متخصص في غرف الغاز. وهذا ما حصل فعلاً عندما اتصل فوريسون بمهندس أمريكي يُدعى (فريد لوشتير) وهو المسؤول عن بناء غرف الغاز التي تستخدم لتنفيذ أحكام الإعدام بحق المجرمين في عدد من الولايات المتحدة الأمريكية.

واقترح فوريسون على المهندس الأمريكي أن يستخدم خبرته واختصاصه العلمي. وفعلاً غادر لوشتير إلى بولونيا في شباط ١٩٨٨ برفقة زوجته كارولين ومصوّر سينمائي ومصمم ورسام تخطيطي لإخضاع المسمّاة غرف الغاز في معسكرات الاعتقال في أوشفيتزا وبيركنو وماجدانيك/ وهي من أكبر المعتقلات النازية في أراضي بولونيا المحتلة/ للفحص والاختبار العلمي الدقيق. وكانت الاستنتاجات الختامية للوشتير لاتقبل الدحض والجدل وهي:

«لم يكن هناك في أيٍّ من المعتقلات الثلاثة المذكورة غرف غاز مخصّصة لاستئصال وإبادة كائنات بشرية وغرف الغاز الوحيدة التي كانت موجودة هي غرف مخصصة لعمليات التطهير والتعقيم من أجل مكافحة وإبادة الحشرات والجراثيم».

والحقيقة أن المبيد المعروف باسم زيكلون ب قد تم استعماله فعلاً أثناء الحرب العالمية الثانية في الكثير من معسكرات الاعتقال الجماعية وحتى في المعتقلات التي لم يُشر فيها أي مؤرّخ رسمي إلى وجود غرف الغاز وهناك اعتقاد أن ملابس ٢٥ مليون شخص قد تم تطهيرها بمادة زيكلون ب ـ وأنّ هذا الإجراء الصحي قد أدّى إلى المحافظة على حياة مئات الآلاف من الناس وحمايتهم من الأمراض والأوبئة الفتاكة منهم عدد ليس بالقليل من السجناء اليهود في معسكرات الاعتقال الجماعية وإنقاذهم من الموت بالتفوئيد.

ـ اسرائيل والهولوكوست:

منذ عام ١٩٥٢ دفعت ألمانيا الاتحادية الغربية ـ حسب صحيفة دير شبيغل الألمانية نحو (٨٥,٤) مليار مارك ألماني إلى إسرائيل والمنظمات الصهيونية وإلى أفراد يهود أيضاً، كتعويضات عن أضرار غرف الغاز الخرافية لدولةٍ لم تكن موجودة في ذلك الوقت (فترة المذبحة المزعومة).

كما إنّ الهولوكوست يشكّل علاوة على ذلك بالنسبة لإسرائيل وسيلة مضمونة لضمان الدعم والتأييد غير المشروط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وكما تفعل إسرائيل فإن المنظمات الصهيونية العالمية تستغل وتستفيد من الهولوكوست لتضع

ترجمة : جواد بشارة

المذبحة تحت المجهر
«الهولوكوست»

اليهود باستمرار في كافة البلدان في حالة هستيرية دائمة وهاجس نفسي مستمر بالشعور بالاضطهاد والمطاردة وهو أفضل عامل يربط اليهود على كافة انتماءاتهم وأقسامهم/ المتدينون والملحدون، اليساريون واليمينون).

لقد احتلّ الصهاينة الغرب بدون إطلاق رصاصة واحدة، إعلامياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً، وحالياً ومن موقع القوة هذا يجنّدون كل قوة وجبروت الغرب وإمكانياته ضد أمتنا العربية وضد الأمة الإسلامية بأجمعها وسلب حقوقنا أمام أعيننا ونحن نتفرّج مستسلمين، وسيطرتهم هذه مبنية على الكذب والتزوير وتشويه الحقائق التاريخية، والمبالغة في كل شيء واستغلال الدعاية المضلّلة.

ولانجد في نهاية هذا الموضوع أفضل من دعوة مترجم كتاب «المذبحة تحت المجهر» الكاتب العراقي جواد بشارة حين قال: «يقول المثل الشائع: لكل جبّار هفوة، ولكل قوي نقطة ضعف، ونقطة ضعف الحركة الصهيونية وقوّتها في نفس الوقت هي «أسطورة الهولوكوست» فلنبحث عن نقطة الضعف هذه ونحللها ونكشفها للملأ ونعرّيها أمام الرأي العام. معركتنا طويلة من أجل كشف الحقيقة وإنقاذ الرأي العام من الابتزاز المسلّط على رقابه وإنقاذه من عقدة الذنب التي تقيّد تصوراته ومواقفه.

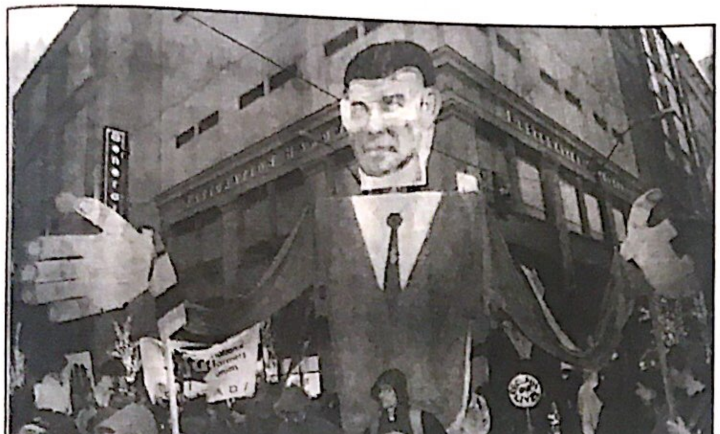
فلا يجب أن يكون هناك ميدانٌ مُحرّم يُمنع الخوض فيه ودراسته وخصوصاً وهو مازال قريباً منّا كأحداث الحرب العالمية الثانية، وموضوع المسألة اليهودية التي تمسّ صميم وجودنا القومي والديني» ■■

كاتب عربي - سورية

المنظمة العالمية للتجارة في مؤتمرها الثالث

نكسة في سيرورة العولمة أم انعطاف؟

د. رزق الله هيلان*



«إن نموذج العولمة الحالي قد دخل في أزمة. لكن لا الحكومات ولا المؤسسات الدولية تعي فعلاً هذه الحقيقة (..) ثمة مسؤولية كبيرة تنتصب أمامنا وتتجاوز كل اتفاقات التجارة، هي تقليص انعدام الأمن وأنواع اللامساواة التي تولدها العولمة».

جوان سومافيا، مدير عام مكتب العمل الدولي، من مقابلة أجرتها معه جريدة لوموند في سياتل قبيل انعقاد المؤتمر، ١٩٩٩/١١/٣٠.

انفض مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة (م.ع.ت) الذي انعقد على مستوى وزراء الدول الأعضاء في الفترة ٣٠-١١/٣-١٢/١٩٩٩، في مدينة سياتل الواقعة في أقصى الشمال الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية واشنطن، انفض بعد أربعة أيام من المفاوضات الحامية والعقيمة وانتهى دون أن يحقق أية نتيجة إيجابية. ودون أن يتمكن من إقرار الجولة الجديدة من المفاوضات التي أطلقوا عليها سلفاً الاسم الفضفاض «جولة الألفية». وقد اضطرت رئيسة المؤتمر، السيدة شارلين بارشيفسكي وهي ممثلة الحكومة الأمريكية ووزيرة التجارة فيها، اضطرت إلى إعلان نهاية المفاوضات وفشل المؤتمر وتكليف مدير عام (م.ع.ت) بإجراء الاستشارات اللازمة في جنيف لتقريب وجهات النظر حول موعد عقد «جولة الألفية» من المفاوضات وتحديد جدول أعمالها. أسباب الفشل، كما حددتها السيدة بارشيفسكي ذاتها هي «الخلافات الكبيرة جداً، واستمرار المسائل كما هي، وضرورة العمل ببطء من أجل حلها». وقد أشارت الصحف إلى أنه قد ساد المؤتمر وبخاصة في جلساته الأخيرة جو من «التوتر والإشاعات المتناقضة والابتزاز والحرب النفسية». «إنه أسوأ مؤتمر دولي عرفته في حياتي المهنية». هذه العبارة لأحد الوفود، وهو دبلوماسي مخضرم، تلخص جيداً الجو الذي ساد الاجتماعات (جريدة لوموند الفرنسية ٥-١٩٩٩/١٢/٦).

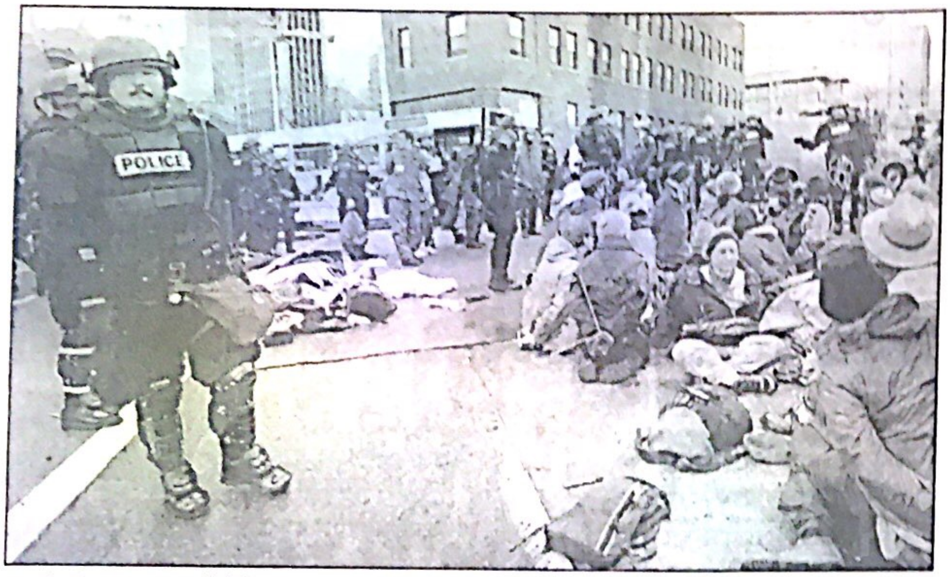
«اقرأ تفرح، جرب تحزن» هذا المثل الشعبي يتبادر فوراً إلى ذهني كلما قرأت خطاباً جميلاً يعدنا بالخير العميم الذي ستحمله لنا العولمة في الغد القريب. لم أكن أتصور أن الأحداث ستتوالى بهذه السرعة لتؤكد توقعاتي عندما كنت دائماً أنتقد النزعة العولمية الجارفة، فيتهمني أصدقائي بالجمود العقائدي (دقة قديمة!). أو عندما كتبت في مقدمة كتابي هذه العبارة الحدسية الصريحة: «نعم ها إننا وراء انبساط العولمة نرى عواصف هائجة.. وبكاءً وعويلاً.. ونلمح في ثناياها خيوط نور تنجدل.. بشائر تشد من عزيمتنا...»[1].

إذن؟ أليس هذا بالضبط ما تؤكده لنا صراحة قراءة مجريات مؤتمر سياتل ونتائجه الخائبة، وأحداث المؤتمر الشعبي المضاد له والذي أحرز نصراً مبيناً وأصدر بياناً عاماً باسم: «بيان أعضاء المجتمع المدني العالمي المناهض للمفاوضات التجارية لجولة الألفية»؟ مؤتمر يشترك فيه وزراء من ١٣٥ دولة وبزعامة رئيس أمريكا بالذات، مؤتمر أساس للعولمة بهذه الضخامة يفلس ويتفرق شيعاً تتبادل الاتهامات! وبالمقابل ينتصر مؤتمر معارض له يتمخض ويلد مجتمعاً مدنياً عالمياً يقف له بالمرصاد! أليس هذا رمز عصر ينتهي وبشير عصر جديد يبزغ من أحشائه؟ إنه لحدث عظيم، أو هكذا يبدو لي على الأقل. حدث قد يكون بداية منعطف في ظاهرة العولمة الليبرالية التي تبسط نفوذها علينا دون منازع منذ مستهل هذا العقد الأخير من القرن العشرين.

لكن ماذا عن المنظمة العالمية للتجارة؟ وكيف جرى المؤتمر وما الأسباب الجوهرية وراء فشله؟ وماذا عن المؤتمر المعارض له؟ وما هي آفاق المستقبل القريب؟ وما العمل؟ إنها مسائل كبيرة وبالغة الأهمية، وليس باستطاعة هذه المقالة أكثر من مسها مساً سطحياً، أو يكاد.

المنظمة العالمية للتجارة (م.ع.ت)

في عام ١٩٤٧ أنشئت في جنيف بسويسرا، اتفاقية دولية عرفت باسم الـ «غات» (GATT) وهي الأحرف الأولى من اسم «الاتفاق العام للتعرفات والتجارة» مهمتها تخفيض الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على تبادل السلع بين الدول ووضع اتفاقيات لتنظيم ذلك. عقدت هذه المنظمة منذئذ بضع جولات طويلة من المفاوضات بين الدول الأعضاء. في الجولة الأخيرة منها، المعروفة بجولة أورغواي، والتي استمرت ما ينوف على سبع سنوات (١٩٨٦-١٩٩٣)، تقرر إنشاء منظمة عالمية جديدة مستوحاة من تجربة الغات، وتحل محلها بحيث تكون لها ولقراراتها صفة رسمية إلزامية وتشكل بذلك الركيزة الرئيسية للعولمة الاقتصادية تحت الهيمنة الأمريكية، فتم ذلك في اجتماع عام عقد في مراكش عام ١٩٩٤ وشكل تكريماً نهائياً لمفهوم العولمة النيوليبرالي. بدأت المنظمة نشاطها في مستهل عام ١٩٩٥م وفتحت عضويتها دون استثناء لدول العالم كافة التي تلتزم



بشروطها، وهي شروط تنال من السيادة الوطنية للدول وتضطرها للخضوع لبعض القواعد التي تتجاوز الشأن التجاري والاقتصادي لتمتد إلى المجال السياسي والثقافي. عشية انعقاد مؤتمر سياتل، وصل عدد الأعضاء المنتمين لها رسمياً إلى ١٣٥ دولة من أصل نحو ١٨٠ هي المجموع العالمي. يقوم خبراء المنظمة (التكنوقراط) بدراسة وصياغة القواعد والنصوص المتعلقة بالتجارة الدولية في مكاتبهم المغلقة المحاطة بالكتمان، أي بعيداً عن أي رقابة أو إعلام موضوعي. وتعقد المنظمة مؤتمرات عامة تحضرها وفود الدول الأعضاء من أجل إجراء المفاوضات العامة واتخاذ القرارات التي تنظم العلاقات التجارية الدولية وتحدد قواعدها، على أن تطبق هذه القرارات والقواعد إلزامياً على الدول الأعضاء. وفي حال تلكؤ دولة ما في تطبيقها، تفرض المنظمة عليها عقوبات اقتصادية محددة تلتزم جميع الدول الأعضاء بتنفيذها.

ثمة إلى جانب الـ «غات» اتفاقيات أخرى متخصصة في مجالات معينة أنشئت في إطار العولمة الاقتصادية خلال أعوام الثمانينات وبعدها، كالغاتس التي تعنى بالخدمات وتشمل أيضاً الصحة والتربية، والتريبس الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، والتريمس المتخصصة في مجال الاستثمارات.

هل جميع الدول متساوية، حقاً

إن جميع الدول الأعضاء في المنظمة متساوية الحقوق تماماً، بحسب النظام، فلكل دولة صوت واحد بصرف النظر عن حجم سكانها واقتصادها. هكذا تتساوى دولة عظمى كأمريكا، بدولة يكاد اسمها لايظهر على الخارطة الجغرافية، كغرينادا أو بروناي، على سبيل المثال. كما أن المناصب العليا في المنظمة مفتوحة نظرياً للجميع دون استثناء. بالمناسبة، إن المدير العام للمنظمة الآن، مايك مور، هو وزير نيوزيلاندي سابق، وقد يأتي بعده مصري أو ماليزي، لافرق.

بعضهم يرى في هذه المساواة المتطرفة ديمقراطية مطلقة. لكن متى كان التطرف علامة صحة ووفاق في مجتمع دولي تحكم معظم علاقاته شريعة الغاب؟ أليس هو على الأرجح، عند المستضعف تعبير قهر ورفض، وعندالقوي المسيطر علامة نفاق واستكبار؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قرارات المنظمة ومؤتمراتها تطبق إلزامياً على جميع الدول الأعضاء دون تمييز بين دولة قوية وأخرى قزمة. هنا أيضاً تبدو المساواة والديمقراطية على أحسن حال. لكن إذا أمعنا النظر في هذه النقطة نجد أنها قد تكون على النقيض تماماً. ذلك أن تلك القرارات تطبق على الدول كافة، بصرف النظر عن انسجامها أو تعارضها مع نظام البلد اقتصادياً أو ثقافياً أو غير ذلك، بل حتى وإن كانت مخالفة أو منافية صراحة أو ضمناً لقوانين ودستور هذه الدولة أو تلك، الموضوعة بالطرق الديمقراطية، بينما المنظمة وقراراتها ومؤتمراتها لها صفة تكنوقراطية أساساً، ولاتخضع لأي إجراء ديمقراطي أو لأي نوع من الرقابة الشعبية أو البرلمانية. أفلا يتناقض هذا مع المبدأ الديمقراطي الذي تطلبه الشعوب، وتنادي به الدول الصناعية ظاهرياً عندما يوافق هواها، بينما تهمله عملياً عندما تقتضي مصالحها ذلك؟ ثم لنفترض جدلاً أن خلافاً ما وقع بين واشنطن ودولة كموريتانيا مثلاً حول صيد الأسماك أو تصدير خامات المعادن، وحكمت المنظمة بكل نزاهة لصالح نواكشوط، فهل نتصور أن مثل هذا الحكم سيكون قابلاً للتنفيذ حقاً في حال عدم اقتناع حكومة واشنطن به أو إهمالها أو رفضها له؟

إذا انتقلنا الآن من الحقوق النظرية إلى الممارسات الفعلية، فهل سنجد حقاً الديمقراطية تتجلى بأبها حللها كما تشير إليها المساواة الرمزية المنصوص عليها في النظام الرسمي؟ أم أن الواقع ينقلنا إلى عالم آخر، عالم النزعات البدائية والصراع والمؤامرات حيث يسود القوي ويلتهم أخاه المستضعف؟ للإجابة الموضوعية على هذا التساؤل، ليس أفضل من المشاهدة العيانية الفعلية، كما تصفها لنا تقارير المراسلين الصحفيين الذين دسوا أنوفهم في كل زوايا المؤتمر وحوله ونقلوا لنا الصورة كما رأوها بأم أعينهم.

الصراع داخل المؤتمر

إن المساواة النظرية بين جميع الدول الأعضاء، ربما أوهمت البعض بأن ثمة مساواة فعلية بينهم في أعمال المنظمة وفي المفاوضات داخل مؤتمراتها العالمية حيث تتمثل كل دولة بوفد يكون من المستوى نفسه للجميع، وبالتالي فلكل وفد الحق بحضور جميع الاجتماعات ومناقشة جميع المواضيع المطروحة، والإطلاع على النصوص والمشاركة في صياغتها وتعديلها وإقرارها، كما في برلمان (مجلس الشعب) منتخب، حيث لا فرق بين نائب من العاصمة وآخر من أقصى الريف أو بين نائب يمثل العمال وآخر يمثل البرجوازية الكبيرة، وحيث يغدو كل نائب ممثلاً للشعب كله وليس ممثلاً للفئة التي انتخبته، فهل هذه الصورة حقيقية، أم هي مجرد وهم أو ما يشبه ذلك؟ هل كل الوفود متساوية حقاً، وهل كل وفد يمثل مصالح البشرية كلها، أو هل أن وفود البلدان المستضعفة قادرة حقاً على الدفاع حتى عن مصالحها الذاتية؟.

ماذا تقول لنا وقائع المؤتمر الوزاري للمنظمة، مؤتمر سياتل، بهذا الصدد؟ الحقيقة إن مجرد طرح هذه الأسئلة بهذا الوضوح يشير إلى الجواب بالنفي. وتأتي وقائع مؤتمر سياتل جميعها دون أي استثناء أو تكاد، لتؤكد بقوة وجلاء هذا الجواب بالنفي. فكل من تابع أخبار المؤتمر في وسائل الإعلام أو قرأ تقارير الصحفيين في الدوريات الغربية وصل إلى هذه النتيجة فقد سيطر على أعمال المؤتمر جو من التوتر الشديد والشائعات والابتزاز والحروب النفسية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. لذا كانت قاعات المفاوضات أشبه بساحات معارك تتصارع فيها قوى تصطف وراء محورين رئيسين، هما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الدائرة في فلكها من ناحية، ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. وكانت الضغوط الأمريكية كثيرة ومتنوعة على جميع الوفود من أجل التأثير عليها وإقناعها أو إرغامها على تأييد المقترحات ووجهات النظر الأمريكية، وتدخل الرئيس كلينتون شخصياً بحضوره المؤتمر وإلقاء خطاب توجيهي أمام الوفود، بل اتصل برؤساء بعض الدول والحكومات، ومنها رئيس وزراء اليابان لهذا الغرض. كما حضرت المؤتمر أيضاً

وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وألقت فيه خطاباً، وكان لها دون شك اتصالاتها وضغوطها، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كلينتون هو رئيس الدولة الوحيد الذي حضر المؤتمر، بينما رفض حضوره رؤساء الدول الأخرى بالرغم من اتصالات رئيس البيت الأبيض معهم لهذه الغاية. وهذا الرفض يعد أمراً طبيعياً تماماً، فالمؤتمر هو للمسائل التجارية، وليس لحل مشكلات سياسية تقتضي لقاءات بين وزراء الخارجية ورؤساء الدول. وبالتالي ليس من اللياقة على الأقل، أن يحضره هؤلاء، إنما يشارك فيه فقط الوزراء المعنيين بالأمور الاقتصادية (وزراء التجارة والمال والصناعة وما إليهم) لكن الإدارة الأمريكية هي فوق كل هذه الاعتبارات وتعطي لنفسها جميع الحقوق، كما يبدو، وبخاصة أن المؤتمر ينعقد بضيافتها وتحت جناحيها.

إن طريقة تمويل المؤتمر ذاتها مؤشر جلي وصريح على الهموم الأمريكية وطريقة تحقيقها. فليست الحكومة الأمريكية هي التي دفعت تكاليف انعقاد المؤتمر، كما هي العادة في مثل هذه الحالات، وإنما تركت الأمر للقطاع الخاص، أي للبنوك والشركات العالمية. وقد وضعت تسعيرة خاصة لهذا الغرض، فمن يدفع ٢٥٠٠٠٠ دولار يحق له أن يحصل مباشرة على محاضر الاجتماعات والوثائق الأخرى، ويحق له أن يجلس إلى مائدة الطعام إلى يمين أو يسار هذا الوزير أو ذاك، لماذا؟ لكي «يؤنسه»، على الأرجح! أو ربما لكي يدعوه لزيارة «ودية» في مكاتب شركته! والله أعلم.

وماذا عن وفود بلدان العالم الثالث؟ تفيد التقارير أن معظم هذه الوفود لم يسمح له بحضور الاجتماعات حيث تجري المفاوضات الحقيقية وتصاغ نصوص القرارات والتسويات، بل لم تقدم لها المعلومات المتوالية حول ما يجري في تلك الاجتماعات. كانت تنتظر في الممرات أو في المقاصف أو ما شابه ذلك، ريثما تظهر النتائج النهائية فتبلغ بها للإطلاع والتوقيع عليها. هذا طبعاً، عدا عن الاجتماعات المغلقة بين ممثلي الدول الكبرى السابقة للمؤتمر أو في أثناء انعقاده في سياتل. وبطبيعة الحال فإن الكثير من وفود البلدان الأفريقية وغيرها من دول الجنوب تذمرت أو احتجت لكن دون جدوى، ولهذا فمعظمها عبر عن رضاه أو حتى عن ابتهاجه لنتائج المؤتمر. أما الاجتماعات العامة حيث تلقى الخطب الجميلة والوعود المعسولة بالأرباح الهائلة التي ستنجم عن الاتفاقات في حال حصولها، وكذلك حفلات الموائد العامرة التي تعبر عن الكرم الأمريكي، فإنها مفتوحة بسخاء كبير للجميع دون استثناء. وتشير تقارير صحفية نقلاً عن بعض الوفود، أن هذه الأخيرة أخضعت لسياسة الترغيب والترهيب من أجل موافقتها على مقترحات الدول الكبرى.

بعبارة أخرى هنالك عمليات ابتزاز «ديمقراطية» جرت لشراء أصوات وفود الدول الفقيرة، والحقيقة أن كل هذه الأمور ليست غريبة عن العلاقات الدولية، وبخاصة في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أكانت اجتماعات عالمية، أو كانت ثنائية بين ممثلي تلك المنظمات وممثلي الدولة المعنية. فهل هذا يتناقض حقاً مع ممارسة الديمقراطية

بيان أعضاء المجتمع المدني الدولي المناهض للمفاوضات التجارية في جولة الألفية

وقعت هذا البيان أكثر من 1200 منظمة غير حكومية من 87 بلداً معظمها من البلدان الغربية

«في السنوات الخمس الأخيرة، ساهمت م.ع.ت. في تركيز الثروة بين أيدي أقلية من الأثرياء، بينما نمُت الفقر لدى غالبية سكان العالم وأنماط واستهلاك غير معمِّرة. إن الاتفاقات الصادرة عن جولة أوروغواي كانت قد وجهت بصورة رئيسية نحو فتح الأسواق لصالح الشركات العالمية وعلى حساب الاقتصادات الوطنية والعمالي والمزارعين وغيرهم، وكذلك على حساب سلامة البيئة. أضف إلى ذلك أن قواعد وإجراءات وطريقة عمل م.ت.ف. ضد ـ ديمقراطية، وغير شفافة (..)».

«إننا نعلن معارضتنا لكل مفاوضات تتجه نحو مزيد من التحرير (التجاري)، وبخاصة تلك التي ترمي إلى إدخال قطاعات جديدة تحت حكم م.ع.ت. كالاستثمار والمنافسة والعطاءات الحكومية (العامة). ونتعهد بأن نقوم بحملة لرفض أي اقتراح من هذا النوع. وبخاصة، فإننا نعارض اتفاقات حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة».

«إننا ندعو إلى وقف أي مفاوضات ترمي إلى توسيع مجال وسلطة م.ع.ت (...) يجب إعادة النظر وتقويم ملموس ومعمق للاتفاقات السارية (..) إن إصلاح من هذا النوع يجب أن يسمح بتقويم أثر م.ع.ت على الجماعات المهمشة، وعلى التنمية، والديمقراطية، والبيئة، والصحة، وحقوق الإنسان، وقواعد العمل، وحقوق المرأة والطفل. ويجب أن يتم ذلك كله بمشاركة المجتمع المدني الكاملة».

(ترجمة لبعض فقرات البيان، كما وردت في جريدة لموند الباريسية تاريخ ٩٩/١١/٢٣).

البرجوازية، أم هو من صلبها؟

بعد أكثر من أربعة أيام من المفاوضات المكثفة والمساومات المتأرجحة والضغوط من كل نوع، وصل المؤتمر إلى طريق مسدود، فاضطرت رئيسة المؤتمر، السيدة بارشيفسكي، وإلى جانبها مدير عام المنظمة، السيد مور، إلى إعلان فشل المؤتمر وتكليف هذا الأخير بمواصلة الجهود بهدوء لتقريب وجهات النظر، كما أشارت الفقرة الأولى أعلاه. وعبر الرئيس كلينتون عن تفاؤله بالتوصل خلال الأشهر القادمة إلى عقد جولة الألفية المشار إليها، مع «تأكيده على ضمان وجهها الإنساني».

معارضة شعبية قوية: وإعلان ولادة مجتمع مدني عالمي

لقد سبق مؤتمر سياتل ورافقه اجتماعات وندوات ودراسات قامت بها منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، كمنظمات حماية المستهلك وحماية البيئة والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وغيرها)، يساندها عدد كبير من كبار المثقفين في العالم، وحضر منها نحو ١٢٠٠ منظمة إلى مدينة المؤتمر، وغالبيتها العظمى من الدول الغربية ذاتها، وفي مقدمتها المنظمات والنقابات العمالية الأمريكية، ونظمت في المدينة وحول مبنى انعقاد المؤتمر مظاهرات صاخبة شارك فيها بحسب التقديرات الموثوقة، نحو ٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ شخص، ورفعت شعارات كثيرة أهمها ضد العولمة بشكلها الراهن وضد م.ع.ت وجولة الألفية، وطالب بعضها بتجارة عادلة بدلاً عن التجارة الحرة التي تسعى إليها المنظمة وواشنطن وصندوق النقد الدولي وكبريات الشركات العالمية الاحتكارية وغيرها. وأعلن عن ولادة مجتمع مدني عالمي (نوع من أممية جديدة) يقف بالمرصاد لمؤسسات العولمة الرأسمالية السائدة حالياً، ويراقب نشاطاتها ويدافع عن القضايا العادلة التي تهم البشرية ككل، وتهم الدول المستضعفة بشكل خاص. هذا المؤتمر المضاد يشكل دون شك نكسة صريحة للعولمة، وقد يشكل انعطافاً حقيقياً في طبيعتها إذا عرفت الأحزاب والنقابات والمنظمات التقدمية في العالم أجمع كيف تنسق وتشدد نضالاتها لمعارضة العولمة النيوليبرالية السائدة حالياً، وهي في جوهرها ردة رجعية، وإعادة توجيهها في اتجاه التقدم الاجتماعي العالمي. وهو يستحق دراسة مطولة خاصة به، لأهميته الرمزية الكبرى ولأهميته الحقيقية المتوقعة مستقبلاً، على الأرجح، سأكتفي هنا بتقديم ترجمة لمقتطفات من البيان العالمي الذي أصدرته ووقعته المنظمات المشار إليها ■■

(*) باحث اقتصادي عربي ـ سورية

«الغزو الاقتصادي والمالي ـ العولمي»

هو الحدث الاقتصادي الأهم في القرن العشرين

د. منير الحمش*

يدخل العالم القرن الحادي والعشرين، وهو مثقل بهموم ومشكلات عديدة، لقد كانت لحظة دخولنا القرن الجديد، موعداً أسطورياً مع المستقبل، فإذا بها اليوم، واقعاً دراماتيكياً، وحاضراً يلقي بثقله على شعوب العالم، التي طالما حلمت بغدٍ أفضل.

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كان ثمة تطورات وتغيرات هامة على الصعيد الاقتصادي العالمي، وقد تمثلت أو تبلورت هذه التطورات والتغيرات في صعود الرأسمالية



دعاة الليبرالية الجديدة، الذين تصاعد دورهم وعلا صوتهم منذ وصول تاتشر إلى الحكم في بريطانيا١٩٧٩ ووصول ريغان إلى الرئاسة في الولايات المتحدة (١٩٨٠) (1) . هؤلاء الدعاة وجدوا في انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل نموذجه الاشتراكي انتصاراً للرأسمالية والليبرالية. في حين أن (فوكوياما) أعلن أن سيادة النظام الرأسمالي على العالم، تعني نهاية التاريخ!!

وفي هذا السياق، كانت الولايات المتحدة، قد استطاعت حشد جيوش أكثر من ٣٠ دولة في العالم، لتنقض على العراق (١٩٩١) مدمرة في طريقها الإنسان والبيئة والمجتمع في العراق، متذرعة بحجة (تحرير الكويت)، ليعلن رئيسها بوش بعد ذلك، الدعوة إلى قيام نظام عالمي جديد، لم تتوضح معالمه حتى الآن، فالولايات المتحدةتريده نظاماً لخدمة مصالحها، نظاماً تهيمن عليه، في حين أن أقرب الحلفاء إليها (أوروبا) يتذمرون من هيمنتها، دون أن يستطيعوا الخلاص، في الوقت الذي تتنامى فيه قوة الصين، وينتظر أن يتسع حضورها العالمي(2) .

وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تقليص دور الأمم المتحدة، نجدها تستخدم المنظمة الدولية عندما تجد ذلك ضرورياً (كمايحصل الآن في حصار العراق) بينما تستبعدها في ترتيبات (التسوية) للصراع العربي ـ الصهيوني، وحيثما يمكنها الانفراد في اتخاذ القرار.

على الصعيد الاقتصادي، نشهد مع العالم، التحرك الحر للأموال ضمن ذلك التيار الجارف من رؤوس الأموال الطيارة (3) ، التي تنتقل بين الأسواق المالية العالمية، بحثاً عن الربح الأكثر، مخلفة وراءها الدمار الاقتصادي أينما حلت. وهي في سعيها الشرس إلى تحقيق الأرباح، بحاجة إلى حدود مفتوحة وأسواق مفتوحة، واقتصاد مفتوح، ليس لها فقط (أي الأموال) بل أيضاً للبضائع والسلع التي هي أيضاً بحاجة إلى المشتري القادر على الدفع. مما يتطلب اقتصاداً مفتوحاً، ودوراً مهمشاً للدولة، وانتقالاً حراً للبضائع يضمن التصريف الحر الذي يضمن بدوره تشغيلاً مريحاً لمصانع الدول الصناعية المتقدمة. وفي ذات الوقت تظل الحدود موصدة في وجه انتقال الأشخاص

وعملهم، خاصة في انتقال أشخاص الجنوب إلى الشمال.

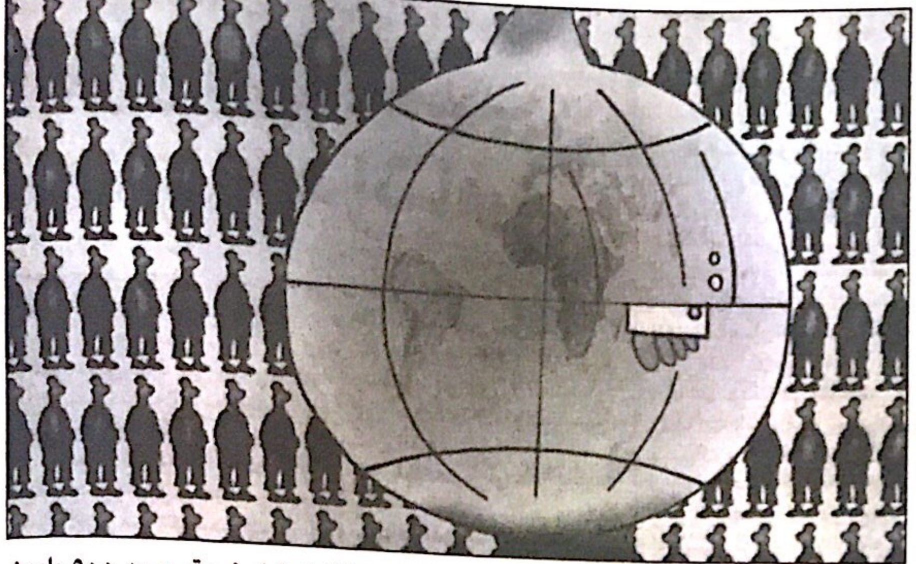
وإذا كان صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، قد استطاعا (بهيمنة أمريكية) أن يضبطا حركة المديونية والاستثمار، ويوجها السياسات الاقتصادية والمالية في الدول النامية لصالح الليبرالية الجديدة، فإن الضرورة تقتضي أيضاً، أن تضبط حركة التجارة، مما قاد إلى نجاح مفاوضات ما يدعى بجولة الأرغواي عام ١٩٩٤. فتحقق قيام المنظمة العالمية للتجارة (4) ، التي أصبحت مسؤولة عن قيادة حركة التجارة الدولية في السلع والخدمات. فتحقق بذلك إحكام السيطرة على النظام الاقتصادي العالمي، بواسطة المنظمات والمؤسسات الثلاثة (الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) تحت شعار «العولمة».

وبذلك يشهد العالم عصراً جديداً من الغزو الاستعماري، ذلك أن الغزو الذي شهده في القرون الماضية وحتى منتصف القرن العشرين، كان غزواً استعمارياً مدعماً بالجيوش والأساطيل التابعة للدول أما الغزو اليوم فهو التوسع الاقتصادي والمالي الذي تقوده الشركات متعدية الجنسية (5) ، والمؤسسات المالية، والمجموعات الاقتصادية ـ المالية ـ العسكرية ـ الإعلامية، ونقصد بهذه المجموعات، التحالفات القائمة والتي تتسع كل يوم لتضم شركات عملاقة ينسحب نشاطها إلى مجالات مختلفة تبدأ من التصنيع إلى شبكات التوزيع إلى مصانع الأسلحة وشركات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية. في حين يقتصر دور الدولة على تهيئة الظروف والمناخ وتقديم العون والمساعدة لهذه الجهات في غزوها الجديد للعالم.

وقد صاحب ذلك التطور الهائل في مجال العلم والتكنولوجيا والاتصالات والهندسة الوراثية، فأصبح الغزو الجديد بذلك يكتسب طابعاً علمياً منسقاً، نجم عنه تسارع هائل في تراكم الثروة ورأس المال، وينتظر أن تتطور آفاق جديدة أمام الرأسمالية العالمية، إذ يحضر لعملية خصخصة كبرى لكل ما يتصل بالحياة والطبيعة، عن طريق خصخصة الكائن الوراثي الإنساني وتعميم ظاهرة، استصدار براءات اختراع بما هو حي. عن طريق السيطرة الجديدة على تقنيات الجينة المؤدية إلى التحكم بالحياة.

إلى ماذا أدت طلائع الغزو العولمي؟!

في الواقع أن الحديث يطول، وقائمة الكوارث يبدو أن لانهاية لها. إن عمليات التدمير الهائلة أصبحت تكتسح العالم كله بما فيه العالم الرأسمالي نفسه. ولعل أهم نتائج



الاقتصاد المعولم. انعكست على نحو سريع في اتساع دائرة البطالة والفقر والاستبعاد والتهميش لشعوب العالم.

ففي أوروبا اليوم ٥٠ مليون عاطل عن العمل، ومليار من العاطلين والعاملين ضمن شروط متدنية في العالم. ويستغل عمل النساء والأطفال على نطاق واسع، (٣٠٠ مليون طفل مستغلين عبر العالم ضمن شروط تتسم بالوحشية).

والشركات متعدية الجنسية تدمر البيئة وتسيء إلى شروطها الإنسانية، وتستنزف الثروات الطبيعية دونما رادع أخلاقي أو كابح مادي. أما الجريمة المنظمة، صاحبة المصلحة الأولى في انفتاح الأسواق وإلغاء الحدود، فيتنامى دورها ويتسع نطاق عملها ليشمل الأعمال والنشاطات الاقتصادية المختلفة مقابل عمليات تبييض الأموال التي تتجاوز الألف مليار سنوياً (تتعامل بما يزيد على ثلث الدخل القومي الخام للبشرية جمعاء).

ومع (تسليع) كل شيء، تتفاقم الفوارق، وتبرز التناقضات، ويبدو ذلك واضحاً إذا ما استعرضنا الأرقام التالية:

ـ يبلغ الإنتاج العالمي للمواد الغذائية أكثر من ١١٠٪ من الحاجات البشرية.

ـ وبذات الوقت فإن ٣٠ مليون شخص لازالوا يموتون جوعاً كل سنة ويعاني ٨٠٠ مليون شخص من سوء التغذية.

ـ وبينما كانت نسبة العشرين بالمئة من سكان الأرض الأكثر ثراء في العالم تحصل على دخل يساوي ٣٠ ضعفاً من دخل العشرين في المئة الأكثر فقراً عام ١٩٦٠. أصبح يشكل دخلها اليوم ٨٢ مرة من دخل العشرين بالمئة من الفقراء.

ـ وبكلمة أخرى، فإنه من أصل عدد سكان العالم البالغ ٦ مليار نسمة، يوجد ٥٠٠ مليون إنسان مكتفٍ، بينما يبلغ عدد الذين يعانون الحاجة ٥,٥ مليار نسمة.

وتنتشر الاضطرابات في جميع أنحاء العالم، فالدول تنقسم على نفسها، وتتوالد دول جديدة، والحساسيات الإثنية والطائفية والعرقية والعنصرية تتزايد، والأزمات الاقتصادية تنتشر وتتوالد وتنتقل من بلد إلى آخر ووسط ذلك كله، تتراجع سلطة الدولة، وتتعاظم قوى الجريمة المنظمة والشركات متعدية الجنسية، والمؤسسات المالية والدولية، والمضاربات المالية، والفساد الواسع النطاق، وتنتشر أيضاً الأمراض والأوبئة، وتظهر الجراثيم والفيروسات المستعصية على المضادات الحيوية، ويتوسع نطاق التلوث البيئي، وتزداد سخونة الأرض، وتنتشر الأسلحة المدمرة، ووسط ذلك كله يتم التلاعب بعواطف الإنسان ومشاعره، وتخترق الثقافات وينتشر «الأفيون العالمي» في عصر الاستلاب الجديد تحت ستار «التقانة الشمولية».

وفي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على تحديد معايير الحياة الدولية باسم «التفوق الأخلاقي» تتخلى عن مسؤوليتها في مساعدة الدول الأكثر فقراً، وترفض معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية، وتطلق من جديد سباق التسلح بالصواريخ المضادة للصواريخ، ما يهدد اتفاقات نزع الأسلحة الموقعة منذ عقود. وتحت غطاء حقوق الإنسان، ترتكب أفضع الجرائم بحق الإنسان، حصل ذلك في فيتنام سابقاً، كما حدث في عقد التسعينات في العراق ويوغسلافيا وغيرها.

لقد شهد القرن الماضي بزوغ نجم الولايات المتحدة، وتصاعد دورها العالمي بعد الحرب

العالمية الثانية. ولكن وجود الاتحاد السوفياتي (الاشتراكي) أوقف المد الأمريكي (الرأسمالي)، وقدم الاتحاد السوفياتي بديلاً مقبولاً للنظام الرأسمالي، وأثبت في سبعين عاماً، على إمكانية قيام بديل إنساني مقبول وعقلاني وعادل وأخلاقي للنظام الرأسمالي. وكان وجود هذا البديل العنصر الأساسي في التخفيف من شراسة النظام الرأسمالي، سواء في داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها، أم في علاقتها مع بلدان العالم الثالث. فقد كان لوجود هذا البديل تشجيع للتيارات الاشتراكية والعمالية في الغرب، مما نجم عنه أنظمة الاشتراكية الديمقراطية في الغرب إلى جانب تقديم الضمانات الصحية والاجتماعية لجماهير العمال تحت ضغط النقابات العمالية، وانتهاج سياسة اقتصادية تندرج تحت عنوان تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي مما أدى إلى قيام (دولة الرفاه) في إطار الكينزية (٦).

أما في بلدان العالم الثالث، والتي بدأت بنيل استقلالها السياسي منذ منتصف أربعينات القرن العشرين. فإن الاشتراكية التي قامت في الاتحاد السوفياتي، قدمت لشعوب هذه البلدان الدعم السياسي (والاقتصادي ـ وأحياناً العسكري) كما كانت نموذجاً محتملاً وبديلاً معقولاً لنظام رأسمالي تحاول دول المراكز الرأسمالية فرضه على تلك البلدان.

لقد كانت الانتكاسة الأليمة للاشتراكية ـ بانهيار الاتحاد السوفياتي، ضربة قاسية للتيار اليساري وللاشتراكية في العالم، وكان أشد المتضررين من ذلك البلدان النامية عموماً، والبلدان العربية على وجه الخصوص، نظراً لغياب الداعم الرئيسي للأمة العربية في مواجهة صراعها مع العدو الصهيوني.

لاشك أن أخطاء عديدة قد ارتكبها النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي، كما أن النموذج الاشتراكي السوفيتي أثبت فشله، ولكن هذا لايعني أن الاشتراكية قد انتهت وأن الرأسمالية ـ الليبرالية، بوجهها القبيح قد انتصرت نهائياً، وأننا وصلنا إلى نهاية التاريخ.

وإذا كانت أواخر القرن الماضي قد شهدت تصاعد الغزو الاقتصادي والمالي ـ العولمي، الذي تقوده الرأسمالية ـ الليبرالية بثوبها الجديد، متسلحة بقوى العلم والتكنولوجية والاتصالات وما تحت الأرض وما هو فوقها حتى الفضاء. وإذا كان هذا الغزو يصب في النهاية لمصلحة الشركات متعددة الجنسية ومنظمات الجريمة والمافيات والصهيونية وفئات واسعة من المضاربين والمشعوذين والمقامرين والمغامرين. فإن السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين سوف تشهد وصول هذا الغزو إلى بداية نهايته، فلكل عاصفة نهاية، ولاشك أن البشرية لن تسمح بالتلاعب بمصيرها، وسوف تستعيد الشعوب زمام المبادرة لتمتلك ناحية المستقبل. ما هي ملامح هذا المستقبل، وكيف سيكون هذا ما سوف تجيب عنه الشعوب نفسها، حين يتبلور البديل الذي يأخذ باعتباره جميع ما تحقق من تقدم، مع إعطاء ذلك كله المسحة الإنسانية، والمعالجة الفعالة لنتائج التدمير الذي أحدثه الغزو العولمي ■■

---

(١) كان وصول المحافظين والليبراليين الجدد إلى الحكم في بريطانيا والولايات المتحدة، حصيلة الأزمة الاقتصادية التي أصابت الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية منذ أوائل السبعينات. فقد وقفت الكينزية عاجزة عن إيجاد الحلول المناسبة لأزمة الركود الاقتصادي، في حين سارعت الليبرالية الجديدة إلى اقتناص الفرصة. فطرحت برنامجها القائم على اقتصاد حرية الأسواق وانفتاحها، وتقليص دور الدولة الاقتصادي وتخفيض الإنفاق ذي الطابع الاجتماعي، والخصخصة..الخ.

(٢) تعتبر الولايات المتحدة نفسها ضمانة النظام الرأسمالي وحاميته، واليابان وأوروبا يعتبران حليفين أساسيين للولايات المتحدة، ويظل تناقضهما معها محصوراً في الحدود الضيقة للمنافسة التجارية، إلى جانب بعض المواقف التي تتصاعد من هنا وهناك ضد محاولات الولايات المتحدة فرض «ثقافتها» على الثقافات الأخرى، ويشهد هذا الاتجاه نمواً بارزاً في فرنسا خاصة. وقد عبر شيراك مؤخراً عن تذمره من الممارسات الأمريكية حين قال «إننا مع العولمة ولكننا لسنا مع الأمركة»، بمعنى الهيمنة الأمريكية. أما الصين فهي منشغلة حالياً بترتيب أوضاعها الداخلية، أكثر مما يشغلها ما يجري في العالم.

(٣) التحرك الحر للأموال (في إطار العولمة المالية) الذي نجم عن زيادة الفوائض المالية مع عدم وجود فرص استثمار إنتاجي، مما أدى إلى تحرك هذه الأموال باتجاه الأسواق المالية والمضاربات في البورصا لتحقيق أعلى معدلات للأرباح. وقادت المؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية عملية فتح الأسواق أمام تحرك رأس المال الذي أدى في النهاية في بلدان جنوب شرق آسيا وروسيا والبرازيل وغيرها إلى كوارث مالية واقتصادية واجتماعية.

(٤) بدأت جولة أرغواي عام ١٩٨٦ وكان مخططاً لها أن تنتهي في مدة أقصاها خمسة سنوات إلا أن الخلافات كانت واضحة ما بين الشمال والجنوب، وما بين دول الشمال أو دول المراكز الرأسمالية.. مما حال دون التوصل إلى اتفاق، ولكن حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفياتي، كانا عنصراً مساعداً للولايات المتحدة والشركات متعدية الجنسية بحيث استطاعت فرض شروطها مما أدى إلى انتهاء جولة أرغواي وتوقيع وثائق اتفاقية الغات ١٩٩٤ وقيام منظمة التجارة العالمية. لتبدأ بعد ذلك جولات جديدة من المفاوضات التفصيلية، كان آخرها مفاوضات (سياتل) التي فشلت أمام ضغط المظاهرات الصاخبة التي عبرت فيها الجماهير والمنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة وغيرها إلى جانب موقف البلدان النامية والخلافات بين دول المراكز الرأسمالية نفسها.

(٥) شهدت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين تطوراً هاماً وتحولاً في تمركز الثروة والسلطة بالتالي، ففي الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا يوجد ٩٠٪ من مقار (مراكز) اكبر ٢٠٠ شركة متعدية الجنسية. وتشمل نشاطات هذه الشركات معظم قطاعات النشاط الانساني من المصانع إلى المصارف ومن تجارة الجملة إلى تجارة التجزئة ومن الزراعات الخفيفة إلى الخدمات المالية المختلفة (شرعية كانت أم غير شرعية) حيث زال الفرق ما بين المال النظيف والمال القذر.

ويبلغ مجموع رقم أعمال الـ ٢٠٠ شركة متعدية الجنسية الأولى في العالم ٧٥٩٢ مليار دولار. منها ٣٦٪ للولايات المتحدة (٧٤ شركة) وتبلغ نسبة «المئتي شركة» من المحصلة العالمية للناتج الداخلي الإجمالي العالمي ٢٦,٣٪.

(٦) نسبة إلى الاقتصاد الإنكليزي المعروف (كينز ١٨٨٣-١٩٤٦) الذي أرجع الأزمة الاقتصادية إلى نقص الاستثمار الخاص وعدم كفاية الطلب وبالتالي فإن هبوط الكفاية الحدية لراس المال هو الذي يفسر الأزمة بإحداثه نقصاً في الاشعارات وفي الطلب الفعال. وتحتل العوامل النفسية أيضاً أهمية كبيرة في تحليل كينز، وقد التقت حلوله الواردة في «النظرية العامة» ببرنامج الفيوديل الأمريكي لمعالجة أزمة الكساد العظيم أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات. وقد رأى كينز أن على الدولة التخفيف من حدة النقص في الاستثمار، فتقوم بزيادة الطلب على السلع الانتاجية والإنفاق على انواع معينة من الاستثمارات. وبوجه عام فإن كينز يرى أن الخروج من الأزمات الاقتصادية أصبح «حاجة عامة» يتعين على الدولة إشباعها. وقد لفت كينز الأنظار نحو التفاوت الكبير في توزيع الدخل، الذي لايسمح بخلق الطلب بالقدر الذي يجتذب الاستثمار.

(*) استاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

العولمة وموقف المجتمعات المختلفة

د. مصطفى محمد العبدالله الكفري*

العولمة مصطلح أخذ حيزاً متزايداً في الخطاب السياسي والاقتصادي الدولي منذ عقدين من الزمن وأكثر، وازداد شيوعه وتداوله في السنوات الأخيرة. لقد استخدمت مفردات متعددة للتعبير عن (العولمة). على أن الكلمة الأكثر شيوعاً واستخداماً في هذا المجال هي Globalization وقد أخذت من كلمة Globe ومعناها: الكرة الأرضية، الأمر الذي جعل البعض يترجمها إلى (الكونية). مهما يكن من أمر، فإن كلمة (العولمة) هي الأكثر شيوعاً في العربية، وهي تتميز بخصائص بنيوية جديدة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية. على المستوى السياسي، تقتضي العولمة الاعتراف بمحدودية النشاط السياسي على النطاق القومي أو الوطني في بلد محدد، وذلك بفعل العولمة كنظام شامل. ثمة فارق بين العالمية International وبين العولمة Globalization، لذلك لابد من التفريق بين العالمية والعولمة.



يتمثل جوهر عملية العولمة في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي. وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود ست فئات رئيسية هي: أ ـ البضائع، ب ـ الخدمات، ج ـ الأفراد، د ـ رأس المال، هـ ـ الأفكار، و ـ المعلومات والمؤسسات.

على المستوى الاقتصادي، تفترض العولمة أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية. بل: إن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في الإطار السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها[1].

وإذا كان الفكر الليبرالي الجديد Neoliberal هو الناظم الجوهري للعولمة فإن الليبرالية الجديدة تتجه الآن ضد الدولة القومية نفسها، كأداة ضبط وتنظيم، أي أداة تدخُّل ولجم على الصعيد القومي وعلى الصعيد العالمي، والفكرة المطروحة حالياً إن الرأسمالية تنشط الآن على المستوى الكوني، مديرة حركة رأس المال، والخدمات والسلع وبالطبع العمل[2].

وهكذا فإن الاقتصاد المعولم يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية، مما يزيد في إمكانية الصراع والتنافس ويزيد من دور الشركات متعددة الجنسية ويحولها إلى شركات فوق قومية Trans-Nation ورأسمال

طليق بلا قاعدة وطنية محددة وبإدارة عالمية. ويبدو أن العولمة لم تفقد الدولة القومية الكثير من وظائفها كناظم وضابط اقتصادي فحسب، بل إن انتهاء الحرب الباردة، من جانب ثان، ساهم مع العولمة في تقليص وظائف الدولة العسكرية ـ الأمنية... إلى حد غير قليل[3].

ما هي العوامل الرئيسة التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ «وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟ وهل الهدف منها هو توحيد العالم أم النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة، أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تقاني أم من خلال الأزمة الايكولوجية؟ وهل هي عبارة عن اتحاد لكل هذه العوامل أم أنه لاتزال هناك أبعاد أخرى؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟ وهل العولمة غامضة، أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص، وبين المحلي والخارجي، وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟[4].

كيف تحدث العولمة؟ وبأي طريق أو من خلال أي قنوات تتم حركة وانتقال البضائع والخدمات والأفراد ورأس المال والأفكار والمعلومات والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود؟ وما هو دور الشركات متعددة الجنسية في ذلك؟

تتم عملية انتشار العولمة، وفقاً لما يراه روزناو، بواسطة أربع طرق متداخلة ومترابطة:

١ـ من خلال التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقانة الاتصال.

٢ـ الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

٣ـ من خلال المنافسة والمحاكاة.

٤ـ من خلال تماثل المؤسسات»[5].

الكثير من المفكرين يعتقد أن لامكان للدول النامية عامة والعربية خاصة في العولمة إلا في الاتجاه السالب، أي تأثيرها عليها وتأثرها بها. ومع ذلك فنحن بهذا المعنى معولمون منذ زمان بعيد اقتصادياً وثقافياً.. وسياسياً في بعض الأحيان، وعلى سبيل المثال فإن الطاهر الشريعة وهو من شيوخ السينمائيين العرب ومؤسس مهرجان قرطاج السينمائي والمدير الأسبق لإدارة السينما في وزارة الثقافة التونسية، اتهم وسجن وحوكم في أوائل السبعينات لأنه تجرأ وقال: إن شركات التوزيع الأمريكية تهيمن هيمنة مطلقة على حركة استيراد واستثمار الأفلام في أفريقيا وفي الأقطار العربية، وأنه لابد من وضع حد لهذا الأمر[6].

وقد أشار أحد الباحثين العرب المعروفين بالقول إنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني إعمام نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع: العالم كله، وإنه طالما صدرت هذه الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى تعميم النموذج الأمريكي، وفرضه وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وهذا يعني أن العولمة الثقافية التي راحت تصل إلى أي مكان، كل مكان تقريباً، على وجه كرتنا الأرضية، عبر وسائل الإعلام التي تتحكم الولايات المتحدة بمعظمها (خمسة وستين بالمائة من مجموع المادة الإعلامية في العالم)، ستقود بالنتيجة المتوخاة إلى قطع الصلة شيئاً فشيئاً بين الإنسان ومجتمعه ووطنه، والقفز فوق الوطن عبر صيغة العولمة هذه، وهذا ما يجب أن يرفضه العرب، ويجب أن يفعلوا. لقد رفضه المثقفون الأوروبيون قبلهم انطلاقاً من فكرة تقول بتعارض العولمة مع التعددية الحضارية ومع صلة الإنسان بوطنه وضرورة توحد المجتمع الأوروبي ضد العولمة بصيغتها الأمريكية[7].

«وتبقى مسألة في منتهى الأهمية، وهي موقف المجتمعات المختلفة من العولمة، هناك معركة كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، هناك اتجاهات رافضة بالكامل، وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ، ولن يتاح لها النجاح. وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها لغة العصر القادم، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة. وتدرك سلفاً أن العولمة عملية تاريخية حقاً، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن، والتي تميل في الواقع إلى إعادة انتاج نظام الهيمنة القديم، وتقديمها في صور جديدة. وهذه الاتجاهات برزت في أوروبا وفي فرنسا على وجه الخصوص، من خلال الموقف الرافض للحزب الاشتراكي الفرنسي، والذي تبلور بشكل خاص في تقرير الحزب الصادر في ٣ نيسان/ ابريل عام ١٩٩٦ بعنوان: (العولمة وأوروبا وفرنسا) وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية، فضلاً عن ذلك، بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلي لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها ـ أبعد من ذلك ـ تحاول أن تقدم البديل، ولعل أبلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حالياً الكتاب الذي حرره جيري ماندر وإدوارد سميث عام ١٩٩٦ وعنوانه: (القضية ضد الاقتصاد الكوني ونحو تحول إلى المحلية) وهو يحتوي على أكثر من أربعين دراسة متعمقة»[8].

ومن دواعي الضرورة القصوى أن يتم التمييز بصفاء عقل عربي واحد موحد في رؤيته وفهمه للأمور فهماً علمياً وموضوعياً بعيداً عن التعصب، بين العولمة المراد شيوعها بصيغتها الأمريكية وما تنطوي عليه من انحرافات خطيرة، وبين عالمية تسعى إلى إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية ■■

١ـ فالح عبد الجبار، مجلة (النهج) العدد ٤٦، ص١٥٢.

٢ـ المصدر السابق، ص١٥١.

٣ـ المصدر السابق، ص١٥٤.

٤ـ انظر دراسة أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين جيمس روزناو، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٧ نقلاً عن السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٨ شباط ١٩٩٨ ص٧؟

٥ـ السيد يسين، المصدر السابق، ص١٢-١٣.

٦ـ جورج المصري، المواطن العربي في الصورة الإعلامية الأمريكية، مجلة الفكر العربي، العدد ٨٤، ص٣٣. نقلاً عن نصر الدين البحرة، مخاطر العولمة على الأطفال وعلى ثقافة الأطفال، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق ١٨-٢١ كانون الثاني ١٩٩٧، ص٧٤٤-٧٤٥.

٧ـ عبد المطلب محمود، العولمة وثقافة الطفل العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق ١٨-٢١ كانون الثاني ١٩٩٧، ص٦٦١-٦٦٣.

٨ـ السيد يسين، المصدر السابق.

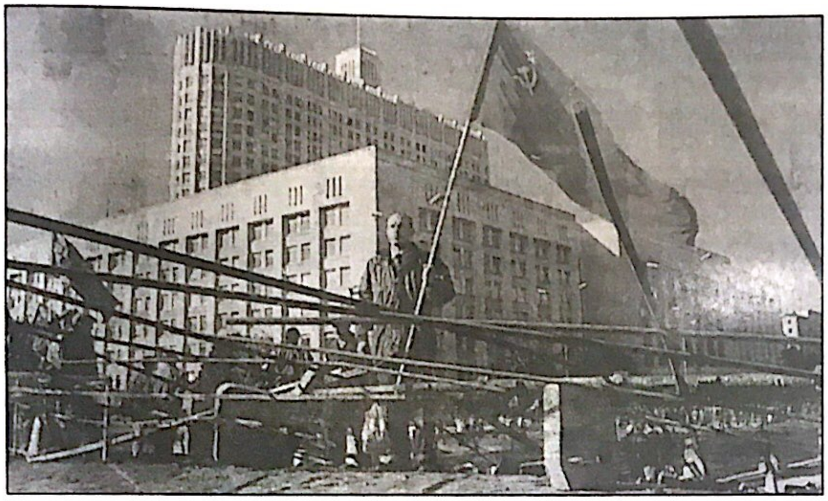
(*) استاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

روسـيا بـين قـرنـين

منظورات الماضي والحاضر والمستقبل

"النبوءة والتاريخ"

خليل جنداوي*



«وأنت يا روسيا تنطلقين مثل ترويكا[1] مسرعة لا تُسابق؟ الطريق يختفي تحتك كالدخان، والجسور تهدر وكل شيء يتراجع ويبقى إلى الخلف.. ويتوقف المتفرج مصعوقاً بهذه الأعجوبة الإلهية.. ما هذه الحركة التي تثير الفزع؟.. روسيا إلى أين أنت تنطلقين؟ أجيبي.. لاجواب. جرس يملأ الهواء برنين عجيب، والهواء يرعد ويصير ريحاً ويتحول إلى مزق. كل شيء على الأرض يمرق مسرعاً على جانبيك إلى الماضي، وتنظر الشعوب شزراً وتتنحى الأمم والدول الأخرى فاسحة لها الطريق..».

نيقولاي غوغول/ رواية «الأنفس الميتة»

في أربعينيات القرن الماضي أطلق هنري لويس اسم «القرن الأمريكي» على القرن العشرين، ومن المؤكد أنه حتى في ذروة نشوته التي عاشها آنذاك لم يكن ليتخيل أن نبوءته ستتحقق إلى هذا الحد وبما يفوق أحلامه حيث ستتربع أمريكا على عرش العالم بلا منازع كما هو حاصل الآن.. لكن لو استثنينا العقد الأخير من القرن الماضي حيث أصبحت هيمنة أمريكا العالمية ونفوذها شبه مطلقين مع سقوط أشرس منافسيها بعد إسدال الستار على الحرب الباردة التي انتهت دون رصاص أو معارك، ونقصد هنا طبعاً الاتحاد السوفيتي، يحق لنا أن نتساءل هل كان القرن العشرين «قرناً أمريكياً» فعلاً؟

الإجابة الحاسمة هنا نتركها لمؤرخي المستقبل.. ومع ذلك وبمعنى ما يمكن القبول بفكرة هنري لويس، فالتأثير الأمريكي على مسيرة القرن العشرين كان طاغياً، وخصوصاً مع انتهاء الحرب العالمية الثانية حين وجدت الولايات المتحدة نفسها منجرفة للاهتمام أو بالأحرى متورطة بقضايا العالم بعد أن كانت السياسة السائدة فيها تفضّل الانكفاء خلف المحيط والاكتفاء بالحفاظ على نفوذها في الأمريكيتين. وحتى قبل ذلك كان الاقتصاد الأمريكي قد بلغ درجة من التطور أهلته لدور القاطرة للاقتصاد العالمي.

من جهة أخرى لو نظرنا للأمور من منظار مختلف يمكن القول بثقة أن القرن العشرين كان بجدارة «قرناً روسياً»!! قد تبدو هذه الإجابة مدهشة للبعض وربما مستهجنة، لكن لو دقق هؤلاء معنا في يوميات القرن الماضي لوجدوا روسيا موجودة دائماً في الأخبار.. في كل الأيام أو معظمها وفي حقبة لاحقة بات صوتها أو هدير حلفائها يُسمع في كل الأماكن على امتداد العالم.. وليس هذا فقط ففي أكثر من لحظة تاريخية بدا أن مصير العالم أو صورته اللاحقة تُرسم أو تتحدد في روسيا وما تشهده من أحداث.. والأمثلة هنا ليست قليلة أو نادرة..

منذ بداية القرن استطاعت روسيا أن تضع عليه بصماتها بقوة، ففي العام ١٩٠٠ كانت روسيا القيصرية تصل إلى ذروة توسعها الإمبراطوري بعد أن تقدمت شرقاً واحتلت منشوريا وكوريا وأطلت على المحيط الهادئ وأصبحت تواجه اليابان، أما في الجنوب فقد كانت في القرن التاسع عشر قد جردت السلطة العثمانية من كل ممتلكاتها شمال البحر الأسود وفي منطقة القوقاز وما وراءها، فضلاً عن التمدد في آسيا الوسطى وصولاً إلى حدود الصين وأفغانستان حيث اصطدمت هناك بالنفوذ البريطاني. وقبل ذلك كانت قد تقدمت في جهة الشمال وضمت دول البلطيق وفنلندا وصولاً للقطب الشمالي. أما في الغرب فقد ضمت بولندا، الأمر الذي وضعها على حدود ألمانيا، كذلك ضمت مقاطعة بيسارابيا من رومانيا، ثم توغلت في البلقان الذي كان خاضعاً للسلطة العثمانية فحرضت شعوبه التي غالبيتها من العرق السلافي وتدين بالمذهب الأرثوذكسي على الثورة ضد تركيا وكادت روسيا تضم البلقان بأسره لو لم تُجابه بتحالف دولي أجبرها في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ على الوقوف عند حدودها.

في العام ١٩٠٥ كانت روسيا على موعد مع الهزيمة التي ألحقتها بها اليابان، فأجبرتها على التراجع من منشوريا وكوريا، ولتبدأ في روسيا نفسها عصراً ثورياً أسفر في شباط عام ١٩١٧ عن ثورة أطاحت بالقيصرية، لكن التتويج النهائي لهذه الحقبة الثورية كان ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ عندما استولى البلاشفة بقيادة لينين على السلطة ليدشنوا بذلك مرحلة جديدة من الصراع على الصعيد العالمي. والمفارقة هنا أن الاتحاد السوفيتي الذي تمخض عن الثورة، صمد في عشرينات القرن الماضي في حرب أهلية مرعبة ترافقت مع تدخل أجنبي ضم جيوش ١٤ دولة أحس قادتها بالرعب من الثورة، وأيضاً خرج منتصراً على فيالق هتلر النازية التي وصلت إلى مشارف موسكو بل ودحرها إلى عقر دارها في برلين.. هذا الاتحاد السوفيتي الذي تمتع برهبة ونفوذ هائلين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بحيث أن مجرد

تصريح لايتجاوز بضعة أسطر من أحد زعمائه أو حتى مقال صغير يُنشر في أحد صحفه، كان كافياً لإثارة الرعب في العالم.. هذا الاتحاد السوفيتي انهار بتداعيات داخلية محضة بطريقة مدهشة بقدر ما هي ملتبسة وبسرعة لم يتوقعها حتى أعداؤه..

لكن يبدو أن قدر روسيا أن تظل تهز العالم كما فعلت طوال القرن العشرين، فرغم انهيار الاتحاد السوفيتي وحالة الضعف الشديد التي تمر بها موسكو، إلا أنها لم تكف عن هز العالم وتوتير أعصابه وخصوصاً عندما تسخن الأحداث فيها وتجري بطريقة يمكن أن تحمل تغييراً ما، والأمثلة هنا عديدة، نذكر منها قرار الرئيس يلتسن حل مجلس الشعب الروسي في أكتوبر ١٩٩٣ والذي جُوبه بانتفاضة عفوية هبت للدفاع عن البرلمان الروسي الأول، لكن الكرملين حسم الوضع بقسوة حين استعان بالدبابات التي دكت المعتصمين في مبنى البرلمان. المثل الثاني نجده عشية الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، حيث كانت بطانة الرئيس يلتسن تفضل إلغاءها لأن حظوظ الرئيس في الفوز كانت ضعيفة حسب معظم استطلاعات الرأي، هذا الوضع الذي تضمن مشروعاً انقلابياً على الديمقراطية في البلاد، كان ينبئ بحرب أهلية. لكن الانتخابات جرت في موعدها، وبقدرة قادر خسر المرشح الشيوعي غينادي زوغانوف، رغم أن استطلاعات الرأي كانت تعطيه أفضلية كبيرة على يلتسن. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد راج آنذاك في روسيا على نطاق واسع أقاويل بحصول تزوير في الانتخابات، وطبعاً لم تكن هذه الأحاديث من دون أساس. نفس الكلام هذا يصح عند الحديث عن الاستفتاء على الدستور الذي جرى عام ١٩٩٤ والذي منح الرئيس سلطات واسعة لم يتمتع بها القيصر نفسه.

في كل هذه الحالات كان العالم يحبس أنفاسه وهو يتابع تطورات الأحداث التي تعيشها روسيا، وطبعاً يظل هذا القلق العالمي مفهوماً تماماً، فروسيا حتى في أوج ضعفها تظل قوية لدرجة أنها تبقى قادرة على تدمير العالم بأسره، لكن رغم أهمية الترسانة النووية الروسية إلا أنها لاتكفي وحدها لتفسير كل هذا القلق. السبب الأهم هنا يكمن في أن روسيا تظل واحدة من أغنى دول العالم بمواردها وبقاعدتها الصناعية والعلمية العملاقة التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي، وكانت قد وضعته قبل عقد واحد فقط في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة. هذه الحقيقة تعني قبل كل شيء أن استقرار الأوضاع في روسيا وعودة الأمور إلى نصابها بطريقة صحيحة كفيل بأن يمنح موسكو الفرصة لاستعادة قوتها السابقة ـ أو معظمها على الأقل ـ خلال فترة قياسية ـ وهذا وحده كفيل بإعادة رسم خريطة القوى في العالم من جديد.

إلا أن هذا الاحتمال رغم واقعيته الأكيدة، يظل في الظروف الراهنة بعيد المنال ويحتاج تحقيقه لجملة من العوامل والخطوات السريعة، فالمشاكل التي تعاني منها روسيا المعاصرة ليست بسيطة أبداً، والأزمة التي تعيشها أخذت تكتسب منذ فترة صفات الأزمة الشاملة، ولم تعد تقتصر على الاقتصاد الذي انهار عملياً واضمحلت معه الكثير من الصناعات الروسية، ويمكن القول أن الاقتصاد الروسي الآن يعاني من حالة شلل فظيعة، بحيث أنه يتمكن من التقاط أنفاسه فقط بفعل عاملين فقط: الأول هو ثمن المواد الخام التي تصدرها روسيا وعلى رأسها النفط، أما العامل الثاني فيتمثل في الحقن التي تحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية وبسببها بالذات باتت السياسة الروسية سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي مرتهنة لإرادة من يقف خلف هذه المؤسسات. تدهور الاقتصاد الروسي أثر بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان الذي انخفض بشكل مريع بحيث باتت غالبية الروس تعيش تحت خط الفقر، وهذا ما انعكس على كل نواحي الحياة الروسية. فظهور طبقة من «الروس الجدد» وهم أولئك المحظوظون الذين نجحوا في استغلال ظروف الانفتاح وجمعوا ثروات فلكية، رافقته زيادة كبيرة في عدد المهمشين الذين لايجدون قوت يومهم أو يبحثون عنه في صناديق القمامة. هذه الفوارق الاجتماعية التي لم يعتد عليها المجتمع الروسي حتى في ظل حقبته القيصرية كانت المناخ المناسب لبروز أمراض اجتماعية خطيرة أخذت تنخر بالكيان الروسي. فالجريمة زادت بشكل مرعب وعلى كافة المستويات وبكل الأشكال بدءاً من الدعارة وترويج المخدرات والسرقة مروراً بعصابات الجريمة المنظمة التي بدأت بجباية الخاوات قبل أن تبدأ اللعب على مستويات عالية حين دخلت غمار عملية الخصخصة لتقتسم فيما بينها في المحصلة ثروات روسيا، وصولاً للفساد الذي تفشى في كل مؤسسات السلطة.. كذلك تراجع الوضع الصحي للسكان وعادت تظهر في البلاد أمراض عديدة لتأخذ شكل الأوبئة التي تفتك بالسكان بعد أن كانت السلطات السوفيتية قد قضت عليها نهائياً أو على الأقل حاصرتها. وعلى ضوء ذلك انخفض متوسط الأعمار وزادت نسبة الوفيات على نسبة الولادات وهذا يعني أن الروس دخلوا القرن الحادي والعشرين وهم يتناقصون ولا يتزايدون. ولاتكتمل هذه اللوحة المرعبة التي تظهر الواقع الذي تعيشه روسيا المعاصرة إلا إذا أضفنا عليها كابوس المسألة القومية الذي بدأ يذر بقرنه مع تدهور الأوضاع في القفقاز والتي تطورت إلى حرب ضارية في الشيشان. ونلفت الانتباه هنا إلى أن بروز العامل القومي والتعاطي الخاطئ معه كان من أبرز العوامل التي ساهمت في تفكك الاتحاد السوفيتي...

لاشك أن ما عاشته روسيا طوال هذا القرن سواء بنهوضها الصاعق أو بانهيارها المريع يحمل سمات عبثية سوريالية، ستظل عصية على الفهم إلا إذا عدنا لمرحلة تشكيل الدولة الروسية لنفتش على ما قد يكون الجذر التاريخي لمعظم ما تعاني منه روسيا الحديثة. ويشجعنا أكثر على المضي في هذه الإطلالة السريعة على التاريخ مناسبة دخول العالم ألفيته الثالثة..

يرجع الروس تاريخهم إلى القرن التاسع مع نشوء مدينة نوفغورود «المدينة الجديدة»، كأول مدينة روسية، وفي العام ٨٨٢ توجه أميرها أليغ ليحتل كييف ليؤسس الدولة الروسية الأولى التي عُرفت باسم «دولة كييف ـ روس». وفي نهاية الألفية الأولى وتحديداً في العام ٩٨٩ تبنى الروس رسمياً الديانة المسيحية ـ الأرثوذكسية التي كان مركزها الروحي في القسطنطينية عاصمة بيزنطة. إلا أن هذه الدولة الروسية لم تكن قوية إلى درجة كافية، فحافظ أمراؤها في مدنهم ومقاطعاتهم على سلطات واسعة. من هؤلاء نذكر الأمير يوري دولجاروكي «يوري ذو الذراع الطويلة» وهو الذي أسس مدينة موسكو في العام ١١٤٧. إلا أن هذه الإمارات الروسية كانت على موعد مع التتار الذي اجتاحوا المنطقة بأسرها في العام ١٢٤٠ حيث شكلوا دولة «الأورطة الذهبية». ورغم أن التاريخ الروسي لايذكر لهؤلاء الغزاة أي محاسن، إلا أنه من المؤكد أن التتار الذين اعتنقوا الإسلام منذ فترة غير بعيدة، تعاطوا بتسامح مع الروس ولم يرغموهم على الإسلام، وإن أجبروهم على دفع الجزية السنوية. دامت سيطرة التتار هناك حوالي ثلاثة قرون، حصل خلالها أن سقطت القسطنطينية بيد العثمانيين في العام ١٤٠٣، الأمر الذي جعل مركز المذهب الأرثوذكسي في العالم ينتقل عملياً إلى موسكو. وترافق مع ذلك في نهاية القرن الخامس عشر أن إمارة موسكو نجحت في توسيع حدودها لتصل للمناطق المتجمدة، وبدأت عملية توحيد الإمارات الروسية تحت قيادتها. ولتكتسب هذه السيرورة دفعاً قوياً مع تولي إيفان غروزني «إيفان الرهيب» مقاليد الحكم في روسيا حيث غيّر رسمياً من تسميته كأمير ليصبح «قيصر عموم روسيا». وفي منتصف القرن السادس عشر تقدم ليقتلع الإمارات التترية في قازان واستراخان ونفغورود ضاماً أراضيها لبلاده، ليوصل حدود روسيا من جبال الأورال إلى بحر قزوين. إلا أن الخطر الرئيسي الذي كان يحدق بالدولة الروسية لم يكن يأتي وقتها من التتار الذين ضعفت قوتهم كثيراً قبل سقوطهم، بل من الغزوات الآتية من الغرب والشمال وتحديداً من ليتوانيا وبولونيا والسويد والتي نجحت في اجتياح الأراضي الروسية أكثر من مرة بل واحتلت موسكو أيضاً.. وهكذا فإن الدولة الروسية نصف الأسيوية ـ نصف الأوروبية والتي ارتكزت على مجتمع متخلف، طالبت شعبها ببذل تضحيات خارقة لمواجهة الغزاة القادمين من كل الجهات، حيث امتصت جزءاً مهماً من الثروة الاجتماعية المنتجة من قبل السكان بدواعي الدفاع، لكن هذه المصادرة كانت تبطئ تشكل طبقات متمايزة في المجتمع، كذلك تلجم عملية تطور عملية الإنتاج المتخلفة أصلاً. لكن بما أن الدولة بحاجة لبنية هرمية لفرض هيمنتها على المجتمع اضطرت لتشجيع التمايز الاجتماعي. وهكذا فإن القيصرية كانت من جهة تحول دون تطور المجتمع الروسي بشكل طبيعي ومن جهة

أخرى تسعى لحفز هذا التطور في الوقت نفسه. هذا الأمر كان له نتيجة أساسية تمثلت في ممارسة الدولة ومنذ أيامها الأولى دوراً طاغياً على المجتمع. فبعكس المجتمعات الأوربية حيث كانت البنية التحتية أي تطور المجتمعات هي التي تحدد شكل الدولة، فما حصل في روسيا هو أن الدولة هي التي مارست دور صياغة المجتمع وحددت له بشكل قسري سبل تطوره.. ترافق مع ذلك سيرورة أخرى ستلعب دوراً عظيماً في رسم ملامح روسيا المستقبل. فما قد يعتبره البعض نزعة توسعية - إمبراطورية لدى الروس، هو بمعنى ما تعبير عن حساسية روسية مفرطة تجاه أمن البلاد من أعداء واقعيين أو حتى محتملين. ومن المؤكد إن هذا الخوف المبالغ فيه من الغزو الأجنبي وما يحمله من دمار يعود بجذوره للولادة المأساوية لإمارة موسكو وخضوعها للتتار وتعرضها لصدمة سقوط القسطنطينية، فضلاً عن الغزوات المتتالية القادمة من الغرب. هذه الذكريات القاسية منحت الجيش الروسي تاريخياً شعبية واحتراماً هائلين لدى المواطنين بحيث بات يحتل مكان الصدارة بين مؤسسات الدولة بحكم أنه حامي الوطن. كذلك أدت لترسخ استراتيجية دفاعية تقول باحتلال الأراضي المجاورة للدولة لتكون بمثابة حزام أمان يعزل روسيا عن أعدائها. وبسبب الضرورات الحربية كانت موسكو ترسل المستوطنين إلى الأراضي المفتوحة ليكونوا طلائع متقدمة للجيش، لكن بعد فترة حين يرسّخ المواطنون الروس وجودهم في هذه الأرض الجديدة كانت النظرة لهذه المناطق تتغير لتعتبرها جزءاً لايتجزأ من الوطن الأم وبالتالي تبرز ضرورة احتلال مزيد من الأراضي حولها لحمايتها. وهكذا استمرت هذه السيرورة ومعها تمددت الإمبراطورية الروسية للحدود التي ذكرناها سابقاً.

قبل أن نتحدث عن تأثير هذا التوسع الهائل بما جلبه من عدد كبير من قوميات وشعوب وأعراق على روسيا نفسها، يجب أن نشير إلى أن فكرة العازل الجغرافي مازالت تمارس تأثيرها على الروس بقوة وخصوصاً أنهم لايستطيعون نسيان الدمار الفظيع الذي لحق ببلادهم بعد غزوات نابليون وهتلر. فبعد هزيمة نابليون بونابرت الذي وصل إلى موسكو قبل أن يدحروه إلى باريس، أصر الروس على ضم بولونيا لبلادهم. وبعد كسر ألمانيا النازية جاء تأسيس منظومة الدولة الاشتراكية حول روسيا من جهة الغرب ليخفف من خوف الروس من غزو جديد لبلادهم. لكن هذا الوضع انتهى عملياً بعد سقوط جدار برلين وانهيار الأنظمة الحليفة لموسكو في أوروبا الشرقية والوسطى والذي يترافق الآن مع محاولات دؤوبة من قبل الولايات المتحدة لضم هذه البلدان وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق لحلف الناتو، الأمر الذي يؤجج من جديد مشاعر الرعب لدى الروس الذي يجدون بلادهم مكشوفة للمرة الأولى منذ فترة طويلة من جهة الغرب.

نعود لروسيا القيصرية لنجد أن صعودها الباهر قد لفت انتباه العديد من المفكرين الكبار، ومن هؤلاء نذكر الفرنسي الكسيس دي توكفيل الذي سجل في كتابه «الديمقراطية في أمريكا» الصادر عام ١٨٣٥ عبارة مثيرة للدهشة حقا:

«يوجد اليوم على الأرض شعبان كبيران انطلقا من نقطتين مختلفتين، لكنهما يتجهان نحو نفس الهدف، إنهما الروس والأمريكان.. كلاهما كبر في الظلام بينما كانت أنظار العالم مشغولة بمكان آخر. وضعا نفسيهما فجأة في المرتبة الأولى بين الأمم، والعالم علم في الوقت نفسه بمولدهما وعظمتهما.. كل الشعوب الأخرى بلغت تقريباً الحدود التي رسمتها لها الطبيعة ولم يبق إلا أن تحافظ عليها، لكن هما في نمو.. كي يبلغ الأمريكي هدفه يستند على المصلحة الشخصية ويدع قوة وعقل الأفراد يفعلان بدون أن يسيطر عليهما، أما الروسي فيركز نوعاً ما في رجل واحد كل قدرة المجتمع.. الأمريكي يلجأ للحرية كوسيلة فعل أما الروسي فللعبودية.. نقطة انطلاقتهما مختلفة، سبلهما متنوعة ومع ذلك يبدو أن كلاهما اختارته إرادة السماء للسيطرة على مصائر نصف العالم».

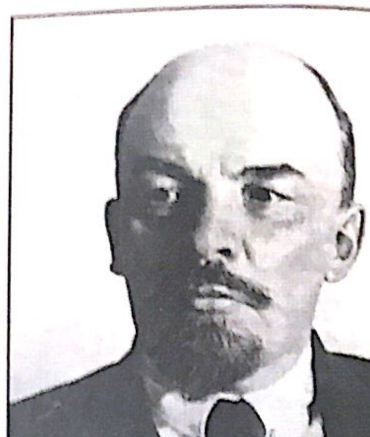
هذه العبارة التي كان من المفترض أن تثير مشاعر الزهو والغرور عند الروس، قابلها ثوريوهم كنبوءة مشؤومة تمنوا ألا تتحقق، فلكي تكون روسيا دولة عظيمة عليها أن تدفع ثمناً باهظاً يتمثل في أن يكون سكانها عبيداً...

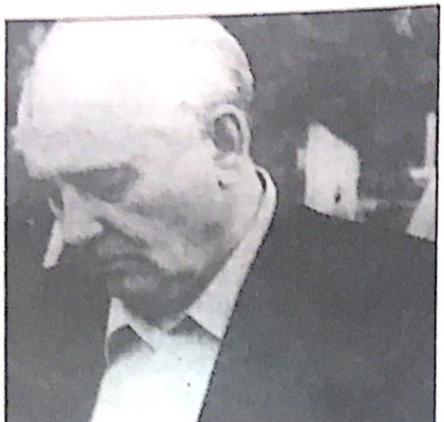
في أواخر القرن التاسع عشر كانت الأفكار الماركسية تنتشر بسرعة في كل أوروبا حيث بشرت بمجتمع عادل يقوم على الوفرة وعلى اختفاء كل التمايزات الطبقية والمساواة بين البشر بغض النظر عن قوميتهم أو دينهم أو عرقهم.. الاشتراكية بهذا المعنى كانت انتقالاً بالإنسانية من مملكة الضرورة والاضطرار إلى أرض الحرية.. فوجد الثوريون الروس في هذه الأفكار ضالتهم لاستنباط حلول ناجعة لمشاكل بلادهم. فالشيوعية بما تعنيه من حكم غير مركزي[٢] تقدم البديل عن الحكم القيصري الأوتوقراطي المفرط في مركزيته. كذلك فإن انتصار الثورة الاشتراكية في أوروبا المتقدمة سيساعد روسيا على تجاوز تخلفها بسرعة وبدون تضحيات باهظة وسيسهل عليها تجنب ويلات المرحلة الرأسمالية التي لم تبدأ في روسيا إلا قبل عقود قليلة. كذلك فإن الماركسية بأفكارها الأممية ولامركزيتها ستجد حلولاً مقبولة للقوميات غير الروسية في الدولة.

هكذا نجد أن روسيا التي تنبأ بها توكفيل، وصفها ماركس قبل وفاته بأنها «سجن الشعوب»، ولم يكن أحد يدرك مدى صحة هذه الكلمة أكثر من لينين نفسه[٣] الذي عاش حقيقة أن القوميات الأخرى ليست وحدها المحتجزة في هذا السجن الكبير الذي اسمه روسيا، بل والروس أيضاً. فصمم على العمل حتى تحطيم هذه الجدران وبناء روسيا حرة بمواطنيها الأحرار لتأخذ مكانها الطبيعي بين الأمم الاخرى، والإشتراكية هي السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف (الحلم) الذي بدا أنذاك واقعياً جداً. لكن يجب التشديد هنا على نقطة هامة للغاية فلينين حين أخذ بالخيار الإشتراكي لم ينطلق أبداً في حساباته من نزعة قومية، وبكلام أخر لم ينظر للاشتراكية كوسيلة لتحقيق نهضة روسية وحسب، بل تطلع للأمر من منظور انساني شامل، حيث آمن بعمق أن الاشتراكية وحدها يمكنها أن تخلص البشرية من الوحشية والفوضى التي تثيرها الرأسمالية باستمرار. من جهة اخرى فلينين الماركسي حتى النخاع لم تكن لديه أية أوهام بأن روسيا المتخلفة ذات الغالبية الفلاحية يمكنها أن تبني الشيوعية وحدها ضمن حدودها القومية فقط. لكن حين كان يتساءل البعض هل يجب على روسيا الانتظار حتى تكتمل الظروف الموضوعية، أي تطور وسائل وقوى الانتاج كي تقوم بثورتها الاشتراكية؟ كان جواب لينين القاطع: بما أن روسيا هي أضعف حلقة في سلسلة الدول الرأسمالية، فإستيلاء البلاشفة (أو حتى الإشتراكيين بشكل عام) على السلطة فيها سيهيء ظروفاً افضل لثورات إشتراكية اخرى وبالتالي انفلات حلقات اخرى من السلسلة وصولاً إلى انفراطها النهائي.

إذا نظرنا للموضوع من هذه الزاوية سنكتشف مدى سطحية وسذاجة التحليلات التي قيمت ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ كحدث روسي ليس إلا، أو أنها كانت خطوة البلاشفة الحمر لحماية الإمبراطورية الروسية واستعادة مجدها بعد شيخوخة القيصرية وعدم تمكنها من تأدية هذه المهمة. المؤكد هنا أن البلاشفة -وكان منهم عدد كبير ليسوا روساً - نظروا لثورتهم على أنها تتجاوز بكثير حدود روسيا، واعتبروا أن ما قاموا به هو تدشين عصر عالمي جديد.فيه ستنتقل البشرية من المملكة الحيوانية إلى الإنسانية الحقة أو من حقبة ما قبل التاريخ إلى تاريخها الحقيقي. وقدر عمال روسيا أنهم أول من افتتح هذا الطريق، لكن عمال الأمم الأكثر تطوراً حين سيدخلون فيه فهم الذين سيمهدونه ويعبدونه،وليس هذا فقط بل وسيقدموا المساعدة الأممية - الأخوية لروسيا لتواصل سيرها فيه حيث هناك فقط ستجد الحلول النهائية - والأهم من ذلك غير المؤلمة - لمشاكلها المزمنة.

. أما بالنسبة لحرية التعبير والاختيار فقد كان لينين مقتنعاً بقوة أن النظام السوفيتي القائم على المجالس المنتخبة سيكون أعلى درجات الديمقراطية، فإذا كان النظام البرلماني يقوم على انتخاب ممثلين للشعب لايستطيع تغييرهم قبل الانتخابات التالية، ففي النظام السوفيتي سيكون هامش الحرية أوسع حيث أن المرشحين سيتساوون بالإمكانيات وليس مثل الغرب حيث ينجح المرشح الذي يصرف على حملته الانتخابية مبالغ أكثر، كذلك ففي النظام السوفييتي يستطيع الناخبون تغيير ممثلهم المنتخب في أي وقت يريدون دون حاجة لانتظار الدورة اللاحقة. وحتى عندما خرق البلاشفة مبدأ عمل السوفيات خلال الحرب الأهلية وجعلوا انتخاباتها شكلية، كان لينين يعتقد أن الوضع الجديد لايمكن أن يدوم طويلاً لأنه ببساطة شاذ، وما أن تستقر الأوضاع في الجمهورية الوليدة يجب إعادة حقوق الشغيلة السياسية إليهم، لكن الوضع الشاذ استمر وبات







يُنظر له كطبيعي. أما بالنسبة للمسألة القومية فقد كان لينين مؤمناً بعمق بحق الشعوب بتقرير مصيرها، وهو عندما ثبّت هذا المبدأ في برنامج الحزب البلشفي كان يقصده تماماً، ولم يكن يرى في ذلك تكتيكاً ما أو دعوة انتهازية للتغرير بشعوب روسيا لدفعها للانتفاض ضد القيصرية، ثم ستنسحب منهم بعد استيلاء الحزب على السلطة. بالعكس تماماً كان لينين صادقاً بقوة في احترامه للشعوب الأخرى ولضرورة تمتعها بكل حقوقها، وبفضله حصلت فنلندا وبولندا على استقلالهما عندما أبدى الشعبان هناك بعد الثورة رغبتهما بالانفصال عن روسيا.

بعد تجربة دامت ٧٤ عاماً يمكن القول بثقة أن الشيوعية فشلت في روسيا، وطبعاً فإننا لن نستطيع هنا أن نخوض في أسباب ذلك حيث يحتاج مثل هذا الحديث لمقال أو حتى دراسة مستقلة، لكن من المؤكد أن فشل الشيوعية يتجلى قبل كل شيء ليس في سقوطها من السلطة، بل أساساً في إخفاق الشيوعيين في تحقيق أبرز هدفين وضعوهما نصب أعينهم عام ١٩١٧. وهما بالمناسبة يتعلقان بنفس النقطتين اللتين كانتا على الدوام هاجساً لروسيا منذ قرون وسبب معظم آلامها. ونقصد العلاقة المشوهة وغير السوية بين الدولة والمجتمع، وعلاقة روسيا بقومياتها الاخرى. فمأساة البلاشفة أنهم بدلاً من تحطيم جهاز الدولة الأوتوقراطي وجدوا أنفسهم مجبرين على إشادة آخر أكثر مركزية وصرامة من سابقه. ولاشك أن ثمة مبررات كثيرة لذلك مثل تأخر الثورات الاشتراكية في أوروبا، وحالة الحصار التي عاشتها الثورة في روسيا، الأمر الذي جعلها عرضة لضغوط رهيبة من الداخل ذي الغالبية الفلاحية المعادية بطبيعتها للاشتراكية والخارج الذي يتربص بالثورة ليضع سكينه على رقبتها. كذلك فشلوا في حل المسألة القومية بطريقة خلاقة ترضي الجميع، بل أخفوا المشكلة معتقدين أنهم بذلك سيحلونها، وما الاشتباكات القومية التي تشهدها روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق إلا تعبير ساطع على مثل هذا الفشل. ومع ذلك فهذه الإخفاقات لاتقلل أبداً من قيمة الإنجازات الهائلة التي حققها البلاشفة حين زاوجوا بين الأفكار الماركسية مع واقع روسيا. فإذا نظرنا لتصنيع روسيا التي كانت عشية الثورة أكثر دولة أوروبية تخلفاً، واستثنينا فترات الحروب وإعادة بناء ما دمرته، فسنجد أن فترة بناء مصانع روسيا لاتتجاوز الـ٢٨ عاماً وتحديداً بين عامي ١٩٢٨-١٩٤١ وعامي ١٩٥٠-١٩٦٥. وخلالها استطاعت روسيا أن تتبوأ المرتبة الثانية صناعياً في العالم. كذلك يجب أن نتذكر هنا أنه لولا مميزات النظام الإشتراكي لما استطاعت روسيا أن تخرج منتصرة في الحرب العالمية الثانية.. أما على المستوى العلمي فقد نافست حتى أمريكا نفسها وإنجازات روسيا في مجال الفضاء مازالت تشهد بذلك.. كذلك لايجوز أن ننسى أبداً أن الفضل في الوضع المريح الذي يعيشه الآن عمال أوروبا الغربية يعود بالتحديد للاتحاد السوفيتي، فلولا المنافسة مع العالم الاشتراكي لما فكر رأسماليو «العالم الحر» في منح عمالهم أي مكاسب.

والسؤال الذي يبرز هنا: ترى لو قيض للاتحاد السوفيتي ـ قبل انهياره ـ شخصاً غير غورباتشوف ليقوم بعملية الإصلاح التي كانت ضرورية فعلاً، هل كنا سنشاهد مصيراً مختلفاً للدولة السوفيتية؟ لاشك أن الإجابة هنا ستكون من باب التجريد التاريخي المحض، لكن من المؤكد أن غورباتشوف حين بدأ عملية الإصلاح أو كما سماه إعادة البناء وأراد خلالها التخفيف من هيمنة الدولة على المجتمع، لم يكن لديه أي برنامج جدي لتحقيق هذا الهدف الكبير، ولو أخذ بالتجربة الصينية القائلة بالقيام بالإصلاح تدريجياً، لكانت الصورة مختلفة بالتأكيد.. بل لو كان غورباتشوف يتمتع ببعض الذكاء أو صفات رجل الدولة الحريص على مصالح من يمثلهم لكان حصل من الغرب على ثمن مقبول لقاء تضحيته بمنظومة الدولة الاشتراكية وبحلف وارسو، كأن يطلب من الدول الغربية تغطية تكاليف دمج روسيا في الاقتصاد العالمي وهذا طبعاً أرخص للغرب من استمرار الحرب الباردة، ولكان وفر على بلاده ويلات ما عانت منه لاحقاً.

بعد غورباتشوف جاء يلتسن الذي سار على خطى سلفه حتى النهاية، فدفع الدولة للتخلي عن دورها كله وتحديداً في الجانب الاقتصادي، وبدلاً من الحرية التي وعد بها شعبه حلت الفوضى، وبدلاً من حكم الحزب الواحد، وقعت روسيا في قبضة المافيا. أما على الصعيد الخارجي، فقد ارتضى الرئيس يلتسن لبلاده أن تلعب دور «شاهد الزور» الذي يحضر حين يريدونه ويغمض عينيه حين يدفعوا له.. وللاسف كان الثمن في أغلب الحالات بخساً أو حتى وهمياً مثل ضم روسيا لمجلس «السبعة الكبار» ليصبح «الثمانية الكبار» ورغم أن هؤلاء قبلوا بذلك لإرضاء غرور يلتسن إلا أنهم بعد أشهر عادوا لسابق عهدهم، فالكبار في العالم مازالوا سبعة!!

والآن وبدلاً من الكلام عن تخفيف سيطرة الدولة بات حتى الليبراليون الروس يتحدثون عن إعادة دور الدولة في المجتمع للجم طبقة الرأسمال الجديد التي كشفت عن ملامحها المتوحشة، ولضبط الاهتزازات الاجتماعية التي ستظل تتواتر إلى حين استعادة الاقتصاد لتوازنه. وهذا يعني قبل كل شيء أن المعضلة التي واجهتها روسيا منذ ولادتها مازالت تفتش عن علاج حتى اللحظة ونقصد هنا علاقة الدولة بالمجتمع. ونضيف لها علاقة روسيا بقومياتها. فعلى ضوء حل هاتين المسألتين ستتحدد ملامح روسيا المستقبل وربما هويتها الحقيقية أيضاً. أما إذا فشلت القيادة الروسية في إيجاد إجابات عقلانية لهاتين المعادلتين، فستظل روسيا مرشحة للمزيد من الأزمات التي ستدفع بها شيئاً فشيئاً للتحلل والتفكك..

على ضوء ذلك يتضح أمامنا أنه ليس من المهم أن ينجح بوتين أو يفشل في انتخابات آذار القادم بدلاً من يلتسن الذي استقال ولم يجد ما يقوله لشعبه سوى الاعتذار عن الخيبة التي جلبها له بدلاً عن الآمال التي وعد بتحقيقها، وإن كان الغرب يفضل رجل الاستخبارات بوتين على الشيوعي زوغانوف.. فإذا كان بوتين سيستمر في سياسة سلفه كما يقول، فهذا يعني أن روسيا البائسة مازالت فوق «ترويكتها» المجنونة تتابع جريها في كرة مفرغة تتأرجح فوق الهاوية..

..تهتز وترتجف وتهز العالم معها. ■■

(1) الترويكا: عربة رومانية يجرها ثلاثة خيول.

(2) «أصل كلمة كومونيزم هي كلمة كومونة وتعني باللاتينية البلدية. وبهذا المعنى فالشيوعية تعني حكم البلديات لنفسها.

(3) أخو لينين نفسه أعدم من قبل السلطات لقيامه بنشاطات ثورية.

(*) كاتب فلسطيني من أسرة تحرير «الهدف».

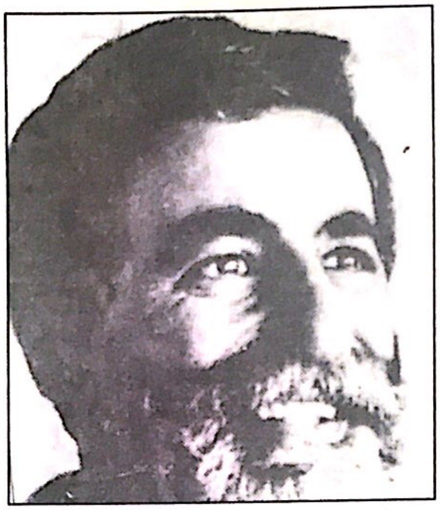
مهدي عامل ومفهوم السياسة

فيصل دراج*

يقول فالتر بنيامين: «إن كانت الفاشية تحوّل السياسة إلى علم جمال، فإن الشيوعية تقوم بتسييس علم الجمال». لاتقوم الفاشية، بما تقوم به، جهلاً منها بالسياسة، بل تطبيقاً لمنظور يمارس السياسة ويعتقلها في آن. وعلى خلاف جدل الممارسة والاعتقال أو جدل الممارسة والاحتكار، فإن الشيوعية تأخذ بمنظور مختلف، ينقل السياسة من السر إلى العلن، لتصبح فعلاً اجتماعياً ومجتمعياً، ينقض الاحتكار ويجابهه. تبدو السياسة، في القول الماركسي، علاقة جوهرية تحايث العلاقات الاجتماعية جميعاً، تبدو واضحة في أزمنة معينة، وتنزاح محتجبة في أزمنة أخرى. والسياسة، بهذا المعنى، صراع شامل بين طبقتين أساسيتين، يشمل السلطة والاقتصاد والايديولوجيا والثقافة، يعكس مشروعين اجتماعيين متناقضين يحيل أحدهما على الرأسمالية ويحيل ثانيهما على الاشتراكية.

يقول مهدي عامل: «فالطابع الثوري للممارسة السياسية يتحدّد في البدء في إطار الصراع الايديولوجي قبل أن يتحدّد في إطار الصراع السياسي، فانتفاؤه من الممارسة الايديولوجية يحدّد انتفاءه من الممارسة السياسية، إذن لاحركة ثورية بلا نظرية ثورية. م.ن.ص:55». ينطوي القول على تمييز بين الصراع السياسي والممارسة السياسية، فالمفهوم الأول يردّ إلى السلطة، بينما يرد المفهوم الثاني إلى الحقول الاجتماعية جميعاً. فلكل حقل اجتماعي اقتصادياً كان أم نظرياً، ممارسته السياسية الخاصة به، كما لو كان الصراع السياسي، وبالمعنى الدقيق، صورة لممارسات سياسية متعددة وتكثيفاً لها في آن. ولعل العلاقة بين الصراع السياسي والممارسة السياسية، بصيغة الجمع، هي التي تجعل مهدي عامل يرى في الايديولوجيا، كما في النظرية، مستوى سياسياً متميزاً، أو بشكل أدق، مستوى له الممارسة السياسية الخاصة به، والتي تميزه عن غيره.

يهدف القول بممارسات سياسية مختلفة في حقول اجتماعية مختلفة إلى إقامة الحد الفاصل بين العلم والايديولوجيا من ناحية، وإلى تعيين الصراع الطبقي، من ناحية أخرى، وذلك بمعنى مزدوج، فالصراع الطبقي قائم في داخل المشروع الثوري، في علاقاته المختلفة، بقدر ما هو قائم بين هذا المشروع ونقيضه الطبقي. بمعنى آخر: إن كان الصراع الطبقي يحكم العلاقة بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية، فإنه قائم، وبأشكال طبقية، في ممارسات الطبقة العاملة أيضاً. وهذا الصراع الذي يبدو حيث يُرى، وحيث لايُرى أيضاً، هو ما يحدّده



مرجعاً للممارسات السياسية كلها ومفهوماً سياسياً بامتياز معاً. ولهذا يخترق مفهوم الصراع الطبقي جهاز مهدي عامل النظري كله، بعد أن أسبغ عليه تمييزاً مزدوجاً، بمعنى الفرق بين الممارسة البرجوازية للصراع الطبقي والممارسة البروليتارية من ناحية، وبين الممارسة البرجوازية الكلاسيكية للصراع الطبقي وممارسة البرجوازية الكولونيالية له من ناحية أخرى. ومهدي ليس بعيداً، في هذا عن تعاليم آلتوسير، الذي أكّد أن الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي يشكلان وحدة لاتقبل الانقسام، ذلك أن الصراع الطبقي هو «الحلقة الحاسمة» في فهم «رأس المال» ومفاهيم كارل ماركس كلها. فكتاب ماركس الشهير لايكشف فقط عن آليات نمط الانتاج الرأسمالي، بل يظهر أولاً أن الصراع الطبقي محايث للانتاج ذاته، وأنه قائم في بنية المجتمع الرأسمالي، قبل أن «تعيه» الطبقة العاملة و«ترد عليه».

يشكّل الصراع الطبقي، بأشكال مختلفة، محور الحركة الاجتماعية، تمارسه الطبقة المسيطرة لتأبيد سيطرتها، وتمارسه الطبقة العاملة للتحرر من السيطرة المستغلة، دون أن يعني ذلك تماثل ممارسة الصراع الطبقي لدى الطرفين النقيضين. فالطبقة المسيطرة تمارس الصراع الطبقي وتعمل على حجبه، كما لو كانت تلغي الطبقات الاجتماعية وتضع ذاتها فوق الطبقات في آن. وفي مواجهة ذلك تمارس الطبقة العاملة صراعها الطبقي متوسلة أدوات وغايات مغايرة. فهي في صراعها هذا تكشف عن الصراع الطبقي الذي تمارسه الطبقة المسيطرة وتحجبه، وذلك بأدوات مغايرة كلياً للأدوات السياسية المسيطرة، بسبب الغايات المغايرة التي تكافح من أجلها الطبقة العاملة. يقيم مهدي في كتابته المختلفة، قطعاً شاملاً بين الممارسة البرجوازية للصراع الطبقي والممارسة البروليتارية له، مذكراً بالتناقض الشامل، الذي أقامه آلتوسير بين الديالكتيك الماركسي والديالكتيك الهيجلي، الذي يعينهما بنيتين مختلفتين الاختلاف كله.

يقول مهدي في «الدولة الطائفية»: «وهذا ما فرض عليّ التمييز بين حركتين من الصراع الطبقي مختلفتين، أو بين شكلين من الحركة العامة للصراع الطبقي التي هي حركته المحورية الموحدة للكل الاجتماعي: الأولى هي الحركة الانتبائية للصراع الطبقي.. وهي حركته من موقع نظر البرجوازية التي تحاول دوماً إزاحة هذا الصراع، في تحرّكه في أشكاله الرئيسية، عن مستواه السياسي البنيوي، لتحول دون تحركه في شكله الرئيسي، كصراع سياسي هو، بالضبط صراع على السلطة. والثانية هي الحركة الانجذابية للصراع الطبقي، وهي حركة من موقع نظر الطبقة العاملة التي تهدف دوماً، في أشكال وشروط مختلفة من ممارساتها، إلى دفع الصراع الطبقي إلى التحرك على مستواه البنيوي، في شكله الرئيسي، كصراع سياسي هو صراع على السلطة. ص216». تمارس الطبقة المسيطرة السياسة، أي الصراع الطبقي، بأدوات تثبّت الصراع الطبقي في إطار بنيوي معيّن، غايته تثبيت علاقات الانتاج القائمة، أي أنها تفرض على الصراع الطبقي، وهو صراع سياسي أن يتكشف في أشكال غير سياسية، فظهوره في أشكال سياسية مقدمة ضرورية لتحويل جديد للعلاقات الاجتماعية. كان مهدي يقول: لايفضي الصراع الطبقي إلى شيء إن لم يتعيّن صراعاً سياسياً، ذلك أن تعيينه السياسي شرط كل تغيير ثوري محتمل. ولهذا تعطي الطبقة العاملة الصراع الطبقي حركته الانجذابية، كي يتكشّف صراعاً سياسياً غايته سلطة سياسية جديدة.

تغاير أشكال ممارسة الطبقة العاملة للصراع الطبقي أشكال ممارسته لدى الطبقة النقيض، وجوهر الفرق كشف السياسي أو حجبه. فالطبقة المسيطرة تعمل على لاتسييس الصراع الطبقي. في المستويات جميعها، مرجعة الصراع إلى خلاف أخلاقي أو ايديولوجي أو طائفي أو فئوي، على خلاف الطبقة العاملة التي ترى إلى الصراع صراعاً سياسياً بامتياز، يخترق جميع المستويات الاجتماعية. يقول مهدي: «إن نزع الطابع السياسي للصراع الطبقي هو الطابع السياسي الخاص بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، م.ن.ص:47»، يصبح القول، بالضرورة، في حقله النقيض: «إن تأكيد الطابع السياسي للصراع الطبقي هو الطابع السياسي

الخاص بالممارسة السياسية للطبقة العاملة». يفصل مهدي بين الشكل الانتباذي للصراع الطبقي والشكل الانجذابي له، إذ الأول خاص بالطبقة المسيطرة، وغايته دفع الصراع الطبقي عن مستواه السياسي، وإذ الثاني خاص بالطبقة العاملة، وغايته تكثيف الصراع الطبقي كله في الحقل السياسي. والأمر واضح ولاغموض فيه، طالما أن صراع الطبقات، ماركسياً، يستهدف، في ممارسته السياسية، سلطة الدولة، من حيث هي الموقع الذي تمارس فيه، وبه، الطبقة المسيطرة، صراعها الطبقي، أي سيطرتها الطبقية.

لكل طبقة ممارستها السياسية، ولكل فعل سياسي مرجعه الطبقي الخاص به، كأن اختلاط الممارسات اختلاط للطبقات أو إلغاء لها. وهذا ما يعبّر عنه مهدي حين يكتب: «إن كان الصراع الطبقي في جوهره سياسياً، وجب حكماً أن يكون التفارق سياسياً حتى يصير بالفعل طبقياً، م.ن.ص:117» ينطوي القول الذي يوقظ أسئلة كثيرة، على عدة أفكار رئيسية. تقول الأولى: لاوجود للصراع الطبقي، أي للسياسة، إلا بين طبقات واعية لأهدافها وواعية لما يميّزها عن غيرها، وتقول الثانية: لاوجود للطبقات إلا في صراعها الطبقي. فالطبقات لاتوجد فرادى، بل توجد في صراعها ضد نقيض لها، لأن هذا الصراع شرط وجودها الموضوعي كطبقة. تقول الثالثة: لاوجود للسياسة إلا في مجتمع تمارس طبقاته الاجتماعية صراعها كصراع سياسي، الأمر الذي يربط بين الطبقات وارتقاء الوعي الاجتماعي السياسي. يقود هذا الربط الصارم بين الوجود الطبقي والممارسة الطبقية كممارسة سياسية، مهدي إلى التمييز بين الأدوات الطبقية التي يمارس فيها الصراع الطبقي، بشكليه الرئيسيين، فإذا كانت الحركتان الانتباذية والانجذابية هو ما يميز، في لحظة أولى، بين الممارسة البرجوازية للصراع الطبقي والممارسة البروليتارية له، فإن ما يميز الطرفين في لحظة تالية، يتعيّن بالأدوات التي يُخاض بها الصراع الطبقي، ويصدر عن هذا مفهوم الحزب الثوري، الذي ينقض في ممارسته وبنيته وغاياته جهاز الدولة.

تمارس الطبقة المسيطرة صراعها الطبقي اعتماداً على جهاز الدولة، بالمعنى الواسع للكلمة فهي تستخدم أجهزة الدولة اللاعنفية في أزمنة تحرك الصراع الطبقي خارج مستواه السياسي، حين يكون شكله الانتباذي مسيطراً، وتلجأ إلى أجهزة الدولة القمعية حين يأخذ الصراع الطبقي شكلاً انجذابياً، أي شكلاً سياسياً يهدّد السيطرة الطبقية.. وحتى في حال ارتباط الطبقة المسيطرة بأحزاب تابعة لها، فإن هذه الأحزاب تتعيّن كمشتقات لجهاز الدولة أو كأجهزة شكلانية تابعة له. وبهذا المعنى يصبح حزب السلطة الرأسمالية المسيطرة جهازاً مغلقاً ووجهاً من وجوه أجهزة الدولة في آن، وظيفته تثبيت الوضع القائم وتسويغ استمراره، وهو ما يحدّده حزب طبقة معينة، هي الطبقة التي تحتكر أجهزة الدولة.

وعلى خلاف الحزب البرجوازي، لايكون الحزب الثوري جهازاً، ولايمكنه أن يتحول إلى جهاز، ذلك أنه في سيرورة تكوّن مستمر في صراعه مع أجهزة الدولة، ومع الأحزاب السلطوية المكمّلة له، بل أن الوظيفة النقدية للحزب الثوري، بالمعنى النظري والعملي تفرض النقد أي التغيير لحظة داخلية فيه تمنع عنه التكلّس والانغلاق. أكثر من ذلك، إن ممارسة الحزب الثوري التي تأخذ فيها الممارسة موقع الأولوية بالنسبة للنظرية، تنبذ كل ما يحرّض على الثبات أو يحض عليه، خاصة أنه حزب يدافع عن المصلحة المجتمعية، بعيداً عن حسابات المراجع الضيقة. يقول مهدي: «لهذا يصعب علينا بالفعل تحديد الحزب الثوري كجهاز، لأن قوته الثورية في مواجهة جهاز الدولة، أداة سيطرة الطبقة المسيطرة، تكمن في قدرته على منع تكوّنه كجهاز، بشكل مستمر. وعدم تكوّنه كجهاز هو بالذات تكوّن له كنقيض ثوري لجهاز الدولة. م.ن.ص:68».

إن كان الصراع الطبقي معطى مسبقاً تخوضه الطبقة المسيطرة مرتكنة إلى أجهزة الدولة، فإن الطرف النقيض، أي الطبقة العاملة، لايستطيع أن يخوض صراعه إلا بأداة تنقض الجهاز البرجوازي، دون أن تكون جهازاً، وضمان عدم تحوّل الحزب إلى جهاز يصدر عن خصوصية الطبقة التي يمثّلها، التي تنتج حزباً من نمط خاص، أو من نمط جديد: «فالحزب الوحيد الذي يجد في تكوينه الطبقي بالذات القوة الثورية على نقد جهاز الدولة، أي على تكونه كنقيض ثوري لجهاز الدولة، هو الحزب الشيوعي، حزب الطبقة العاملة، لأن الطبقة العاملة أكثر الطبقات الاجتماعية ثورية على الإطلاق، م.ن.ص: 73» يملك الحزب الثوري إذن ضماناً خاصاً به يقيه العثرات والانحراف، صادراً عن الطبقة التي يمثلها، والتي هي «أكثر الطبقات ثورية» لابسبب وضعها الاقتصادي فقط، الذي يمدّها بحرية واسعة في الحركة والمواجهة، بل بسبب النظرية العلمية التي تتكئ عليها أيضاً.

يبني مهدي تصوره الثوري داخل نسق من الثنائيات الباترة التي تردّ إلى فضائين متناقضين. فللفضاء البرجوازي الايديولوجيا وممارسة السياسة بشكل انتباذي وجهاز القمع الذي يؤمّن الاستغلال والحزب السياسي الذي يشتق من الجهاز أو يعود إليه.. وللطبقة العاملة العلم وممارسة الصراع الطبقي بشكله الانجذابي والحزب الذي لايتحول إلى جهاز أبداً، والأصولية الطبقية التي تضع في الحزب ضماناً يقيم بينه وبين التكلس هوة لايمكن عبورها.. يتراءى في كل هذا زمنان لاجسور بينهما، أحدهما جديد وكامل الجدة يتطوي على زمن انساني متحرر غير مسبوق، وثانيهما قديم وقائم جوهره العسف والاستغلال والقمع والتضليل..

يترجم الفرق الشاسع بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية جوهره بالمسافة اللامترامية التي تفصل بين أهداف وغايات الطرفين. فالطبقة الأولى تسعى إلى إعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة كي تؤمن مصالح طبقة محددة أو مصالح تحالف طبقي فئوي ومحدود، بينما تسعى الطبقة العاملة إلى تحرير الانسانية قاطبة وهي تكافح من أجل تحريرها الذاتي. هذا الفرق، الذي يحدّد المصلحة وتحدّده، يضيء من جديد الفرق بين الحزب والجهاز، حيث الثاني ينشئ أجهزة الدولة ويثبتها ويعيد تثبيتها، وهو يثبت الملكية الخاصة المتجددة، في حين أن الأول لايتطلع إلى امتلاك جهاز الدولة إلا من أجل إلغائه، طالما أن الملكية الخاصة هي المقدمة الأولى لبناء السلطة الطبقية، التي توحّد توحيداً لا انفصام فيه بين السيطرة والاستغلال.

يضع مهدي جهازه المفهومي فوق أرض صلبة تتقاسمها بشكل صراعي طبقتان رئيسيتان محددتان هما: الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية، غير أنه وهو يستولد مفهوماً من آخر، لاينسى الشرط التاريخي الذي يبني فيه قوله، والذي تختلف فيه الطبقة البرجوازية العربية عن الطبقة البرجوازية الأوروبية، بقدر ما تختلف فيه الطبقة العاملة عن نظيرتها الأوروبية. من هذا الشرط يستولد مفهومه الأساسي «نمط الانتاج الكولونيالي» الذي في تميزه عن نمط الانتاج الرأسمالي ينتج ما يميّز الطبقات الاجتماعية المرتبطة به. فالطبقة البرجوازية الكولونيالية تتكوّن في تكوّن تبعيتها الكولونيالية، الأمر الذي يجعل من التبعية علاقة داخلية فيها، تحدّد حركتها ومصائرها. بسبب هذه التبعية التي تنتج رأسمالية قاصرة وغير مستقلة، يكون على الطبقة العاملة، في نمط الانتاج الكولونيالي، أن تنجز مهمتين لا انفصال بينهما، هما الثورة الاشتراكية والثورة الوطنية، أو أن تنجز وبشكل أدق، ثورة واحدة تحقق الاشتراكية والتحرر الوطني في آن. فالثورة الاشتراكية وبلغة مهدي عامل هي الثورة الوطنية.

الطبقة، الحزب، السلطة: تعليق أول:

ينطلق مهدي في بحثه من مبدأ له شكل البداهة هو: «كل صراع طبقي هو صراع سياسي». واتكاء على هذا المبدأ وهو أطروحة ماركسية كلاسيكية، يقسم المجتمع إلى طبقات ويقيم بينها حداً فاصلاً، ثم يكشف عن الصراع الطبقي المفترض بينها، ويضاعف الحد الفاصل الأول، الذي يقول به. غير أن نقطة الانطلاق التي لها شكل البداهة، لاتلبث أن تطرح سؤالين ضروريين، يرتبط أحدهما بمعنى الطبقة الاجتماعية وبإمكانيات الصراع الطبقي، أعطى فيه مهدي ملاحظات لامعة في أكثر من مكان.

يرى مهدي، في المستوى الأول، أن الطبقات الاجتماعية بداهة لاتحتاج إلى برهان. فهي قائمة ومحددة، بل إنها معطى مسبق وواضح المعالم. فإن لم يكن واضحاً فبإمكان العمل النظري المتسق أن يعثر على وضوحه. وفي حدود العمل النظري، الذي يوضح ما لايبدو واضحاً، تغدو الطبقة العاملة الطبقة «الأكثر ثورية» في المجتمع، بقدر ما تكون الطبقة النقيض الطبقة الأكثر رجعية في المجتمع. إن الاقتراب مما يدعى بـ «الطبقة العاملة»، ومن وجهة نظر اقتصادية وثقافية، لايفضي إلى حيّز واضح المعالم، ذلك أن هذه الطبقة، وبالمعنى الاقتصادي لاتمثل شيئاً خاصة أن الشرط الاقتصادي، في ذاته، لايكوّن طبقة بالمعنى الماركسي للكلمة، وهو معنى ملتبس على أية حال. ويبدو الأمر أكثر تعقيداً حين الركون إلى المعيار الثقافي، الذي يقول به غرامشي، والذي يرى الطبقة في إنتاجها الثقافي والأدبي والغني الذي يميّزها عن طبقة أخرى. يقول ريمود وليمز: «الأسلوب هو الطبقة»، ثم يكمل قوله: «لكن الأسلوب لايولد مع الطبقة فهي تصل إليه بطريقة



معقدة جداً». إن المسافة القائمة بين زمن الولادة وزمن احتياز الأسلوب الطبقي المتميز تجعل الحديث عن «طبقة عاملة صافية» حديثاً بالغ التعقيد، إن لم يكن حديثاً مستحيلاً. فما يقول به ويلمز، وهو يربط بين الطبقة والهوية الثقافية الطبقية، يحوّل الهوية الثقافية العمالية إلى شيء قريب من اللغز. ومن دون الدخول في أسئلة كثيرة، يمكن القول: إن البحث عن تميّز ثقافي وسياسي واقتصادي للطبقة العاملة افتراض نظري أكثر من إمكانية فعلية.

إن عقلاً نيّراً ونبيهاً كعقل مهدي لم يكن يخفى عليه تعقّد التعيين الطبقي للطبقة العاملة المفترضة. ولذلك فإنه لن يلتفت كثيراً إلى التحديدين الطبقيين في حقلي الاقتصاد والثقافة، وسيضع مركز قوله في حقل السياسة، الذي يعبّر عن وجود الطبقات ويعيد انتاجها، بأشكال مختلفة، أيضاً. ومهدي في هذا يركن إلى أطروحتين أساسيتين يردّدهما باستمرار، تقول الأولى منهما: لايمكن تصوّر الطبقات الاجتماعية إلا كممارسات طبقية أي كمواجهات مختلفة بين طبقات مختلفة، تشكّل في مجموعها الحقل العام للصراع الطبقي. وتقول الثانية: لاوجود لطبقة إلا في آثارها السياسية التي ترد إليها من ناحية وتؤثر على الطبقات الأخرى من ناحية ثانية. يبدو الفعل السياسي الذي تمارسه الطبقة العاملة تعبيراً عنها ومولداً لها في آن. كأن مهدي يقول: «تولد الطبقة العاملة من فعل سياسي واعٍ ومتسق ومنظم ومتمايز من غيره، كما لو كان الفعل السياسي المختلف، أو لنقل الجديد، هو ضمان توليد الطبقة الجديدة، أو ضمان توليد سياسة جديدة تترجم موضوعياً وجود الطبقة العاملة. وارتكاناً إلى الفعل السياسي، المتسق والجديد والقائم على الوعي الطبقي المختلف، يستطيع مهدي، وهو يتحدث عن الطبقة العاملة اللبنانية، أن يتحدث عن الدور القيادي للطبقة العاملة، وعن الهيمنة الايديولوجية البروليتارية، وعن قدرة الطبقة العاملة على إنجاز الثورتين الوطنية والاجتماعية، اللتين هما، في الواقع ثورة واحدة، ولعل الشروط التي كان يقرأ فيها مهدي عامل إمكانية الثورة، جعلته وهو المثقف الوطني الهاجس بالثورة، يبحث عن أرض يضع فيها «فرضية» نقل الطبقة العاملة من إمكانيتها المجردة إلى إمكانيتها الفعلية، وعثر على هذه الأرض في الممارسة السياسية «الخلاّقة» لأنه كان يدري، بشكل صريح أو مضمر، أن الفعل السياسي المتسق هو المجال الوحيد لتوليد طبقة جديدة ذات مهام سياسية غير مسبوقة.

يقول في دراسته اللامعة عن «الاستعمار والتخلف ـ الجزء الثاني»: «إن تفارق الطبقات في البنية الكولونيالية لايمكن إطلاقاً أن يتحقق إلا داخل بنية هي بنية لاتفارق طبقي. م.ن.ص:456» وبسبب هذا اللاتفارق تأخذ الطبقات الاجتماعية في نمط الانتاج الكولونيالي إشكالية تختلف عن تلك القائمة في نمط الانتاج الرأسمالي، فتكون البرجوازية الصغيرة في نمط الانتاج الأول غير ما تكونه في نمط الانتاج الثاني، ويكون الدور التاريخي للطبقة العاملة في نمط الانتاج الأول مغايراً لدورها في نمط الانتاج الثاني أيضاً. ومع أن مهدي يبذل جهداً نظرياً لامعاً لبناء إشكالية، فإن قلمه يضع الجملتين الآتيتين. يقول أولاً «لذلك يحق لنا أن نؤكد على الشكل التاريخي المتميز لتكوّن الطبقة العاملة في المجتمع الكولونيالي كبروليتاريا، أي كطبقة ثورية مستقلة واعية لوجودها الطبقي. ص:455». ويقول ثانياً: «إن صراع الطبقة العاملة، على صعيد الانتاج نفسه، يتكشف لنا من خلال صيرورتها الطبقية كصراع من أجل وجودها الطبقي أي كصراع من أجل تحرير الحركة التاريخية لتكوّنها الطبقي. وهنا يكمن تمييز التناقض في المجتمع الكولونيالي. ص455ـ456». والسؤال الذي يطرح مباشرة هنا هو: كيف يمكن لطبقة في طور التكوّن أن تجابه طبقة متكوّنة، هي البرجوازية الكولونيالية؟ أو: كيف يمكن أن نساوي بين الطبقة في وجودها القائم وفي وجودها الممكن، طالما أن الطبقة العاملة لاتزال تصارع من أجل أن تتكوّن بشكل متحرر من العوائق التي تحول دون ولادتها؟ يمزج مهدي بين الموجود وواجب الوجود، ويضع في إشكاليته تصوراً غائياً، لايرى الطبقة العاملة كما توجد فعلاً، بل يراها كما يجب أن تكون، أي طبقة لها وظيفتان تتحققان في زمن واحد: فعليها أن تقاتل ضد عوائق البرجوازية الكولونيالية التي تحول دون ولادة سليمة لها، وعليها وهي تسعى إلى ولادتها القادمة، أن تصارع البرجوازية الكولونيالية وتهزمها لأن استمرار وجودها هو استمرار لنمط الانتاج الكولونيالي، أي استمرار للشروط التاريخية التي تعوّق تكوّن الطبقة العاملة. إن هذه الطبقة التي توجد ولا توجد في آن، هو ما يجعل مهدي يعطي للممارسة السياسية دور «قابلة كريمة» تقوم بتوليد الطبقة العاملة، وتقوم أيضاً بتوليد الشروط التي تجعل من الطبقة الوليدة طبقة قائدة.

ومع أن مهدي في خطابه المنطقي ـ المجرد، بلغة بولانتزاس، يطرح الأسئلة ويجيب عنها، بإحكام منطقي مجرد أيضاً، فإنه وهو الثوري الحالم بامتياز، يحتفظ بإجابات إضافية، تمكّنه من إقامة حلمه الثوري فوق أرض مريحة. ولذلك فإن مهدي، وهو يكتب عن الثورة بإخلاص ثوري نادر، سيرتاح إلى فكرتين أساسيتين هما: أولا: إن كانت الطبقة لاتوجد إلا في تعيينها السياسي، فإن الطبقة العاملة اللبنانية موجودة «مادياً» في حزبها الثوري، الذي هو الحزب الشيوعي اللبناني، من حيث هو جسم تنظيمي تؤمّن بواسطته الطبقة العاملة هيمنتها الطبقية على المستويين السياسي والايديولوجي. يصبح الحزب السياسي هو، هو الطبقة الاجتماعية، لأنه الأداة الموائمة التي تنقل الطبقة من إمكانيتها المجردة إلى إمكانيتها المشخصة. وتقول الفكرة الثانية: لما كانت الطبقة العاملة هي «أكثر الطبقات ثورية على الإطلاق» فإن الحزب الذي تتجسّد فيه، أي الحزب الشيوعي اللبناني، هو أكثر الأحزاب الوطنية ثورية على الاطلاق، وهو ما يجعله مرجعاً وقائداً لكل التحالفات الطبقية ـ السياسية.

تحقّق الطبقة العاملة في حزبها الثوري وجودها المادي المزدوج، فهو الموقع الذي يقوم فيه الوعي الطبقي، من حيث هو أثر للوعي وترجمة له، وهو الموقع الذي يعطي الوعي شكله التنظيمي، من حيث هو بنية منظمة تحدد الغايات ووسائلها. وبهذا المعنى فإن الحزب ـ التنظيم أثر مطابق للطبقة ـ الوعي، وذلك في علاقة مرآوية يكون فيها الحزب انعكاساً للطبقة بقدر ما تكون فيها الطبقة انعكاساً لحزبها الثوري. ولذلك يستطيع مهدي أن يكتب: «حين قلنا في بدء هذه الخلاصة إن المعرفة العلمية التي علينا أن ننتج في ممارساتنا النظرية حاضرة بالفعل في الممارسة السياسية لحزبنا الشيوعي اللبناني، بوجه خاص، كنا نشير إلى هذه الضرورة في أن ننتج فكرنا الماركسي ـ اللينيني بعملية تفكير في الممارسة السياسية لحزبنا، أي بانتاج نظرية هذه الممارسة السياسية». إن الممارسة السياسية للحزب الشيوعي هي، لزوماً، ممارسة علمية لأنه الحزب ـ التنظيم الذي يوافق طبقة هي الأكثر «ثورية» بين الطبقات جميعاً. يعيد مهدي هذا القول بشكل آخر «فالممارسة النظرية إذن ممارسة طبقية، والمعرفة العلمية لحركة التاريخ ينتجها نشاط وعي طبقي يتناول هذه الحركة المادية من زاوية الطبقة التي عليها أن تحقق ضرورة التاريخ نفسه، لأنها في صيرورتها الطبقية التي تحدّدها حركة الصراعات الطبقية في بنية اجتماعية معينة، ليست سوى هذه الضرورة التاريخية

بالذات. م.ن.ص: 18».

الطبقة العاملة، الحزب الثوري، المعرفة العلمية. تتبادل هذه المفردات الثلاث المواقع في عملية واحدة تأخذ فيها الحقيقة الواحدة تجسّدات مختلفة، وتظل حقيقة كما كانت.

يتكئ مهدي على العبارة الشهيرة: «الطبقة العاملة هي أكثر الطبقات ثورية على الإطلاق»، ويدفعها إلى حدودها الأخيرة، مطمئناً إلى فكرة: «الضمان»، أي: تخلق الطبقة الأكثر ثورية حزباً يوافقها أي تنقل ثوريتها من حيّز إلى آخر يترجم هذه الثورية، بدوره، على مستوى النظرية والممارسة، أي على مستوى المعرفة العلمية والفعل السياسي الثوري. يصدر مفهوم الضمان عن الثورية التي تحايث الطبقة العاملة وتشكّل قوام وجودها، أي عن ذلك البعد الصميمي الذي لاتوجد فيه الطبقة العاملة إلا كطبقة ثورية بالضرورة. ومع أن مفهوم الضمان ديني في دلالته، فإن مهدي قد تمسك به مترجماً أشواق المثقف الثوري الذي لايرى الثقافة إلا في سعيها المستمر نحو توليد ثورة غير مسبوقة. شيء قريب من مجاز المدرسة عند طه حسين، كما جاء في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» حيث المدرسة هي الإناء الذهبي الذي تولد فيه دولة وطنية حديثة. ومثلما ركّز طه حسين على المدرسة، دون أن يتوقف كفاية أمام أحوال القائمين على شؤون المدرسة، فإن مهدي عامل، المحمول على بساط من نقاء وإخلاص وتمرد، ركّز على الطبقة العاملة، مكتفياً ببعض الأسئلة لا أكثر.

بعد سنوات، وفي ردّه على كريم مروة، سيتوقف مهدي عامل، وبقلق واضح أمام إشكالية «الضمان الثوري» في علاقاتها المختلفة، حين سيرى أن علاقات التطابق بين الطبقة العاملة والحزب الثوري عرضة لأكثر من خلل، حيث يكتب: «ضد النزعة الانتهازية الدوغمائية الاقتصادية أقول: طليعي يكون موقع الطبقة العاملة في حقل الصراع الطبقي، بنهجها السياسي، لا بموقعها الاقتصادي، ونهجها هذا، لابهذا الموقع وحده، يتأكد استقلالها الطبقي الذي لامعنى له، أو قل: لا فعل له، إن لم يكن سياسياً». ثم يكتب مباشرة: «فإذا تخلف الحزب عن القيام بدوره الطليعي هذا، افقد الطبقة العاملة موقعها ذاك، وسمح بالتالي، لطبقات أو فئات اجتماعية أقوى سياسية أو عسكرية أخرى بالتصدي لمهمات ثورية هي، بطبيعتها نفسها، من مهمات الطبقة العاملة. مناقشات. ص:١٨٥». ثم يكتب متابعاً: «فالتخاذل، التخلف، القصور، سياسي، وليس اقتصادياً، وهو من فعل الحزب، بالدرجة الأولى ووليد ممارساته ونهجه السياسي، حتى لو كانت الطبقة العاملة بخاصة والحركة الثورية بعامة هي التي تقطف ثماره المرة. ص:١٨٥». تنطوي السطور السابقة على أمرين، يقول أولهما: لايتضمن انتساب الحزب إلى الطبقة ضماناً يمنع عنه «الانتهازية، الدغمائية، الاقتصادية» أو يقيه من «التخلف، التخاذل، القصور». ويقول الأمر الثاني: لاتصيب انحرافات الحزب الطبقة العاملة التي ينتسب إليها، فهي تظل كما كانت «الطبقة الأكثر ثورية» أي: إن اختلال العلاقة بين الوعي الطبقي، وهو يرد إلى الطبقة العاملة، والتنظيم الطبقي وهو يرد إلى الحزب، يعبّر عن تشوّه منفصل عن طبيعة الطبقة العاملة. فمن المفترض نظرياً أن تحقق العلاقات الثلاث (الطبقة، الحزب، المعرفة) تبادلية العلاقات بينها، من دون انزياح أي أن تظل حقيقة واحدة على الرغم من وجوهها المتعددة. حقيقة واحدة تؤكد الممارسات العملية للحزب الشيوعي كممارسات علمية، تعكس الحقيقة الموضوعية التي تحايث الطبقة العاملة. ولذلك لن تكون «الانتهازية الدوغمائية، الاقتصادية، التخاذل، القصور، التخلّف» إلا أعراضاً مرضية، علاجها بحث الطبقة العاملة عن حزب جديد، أو عودة الحزب إلى حاضنته الطبقية، طالما أن الطبقة العاملة هي.. «الطبقة الأكثر ثورية على الإطلاق».. وواقع الأمر أن مهدي عامل سيظل، في خطابه النظري، موزّعاً على مرجعين غير مؤتلفين، المرجع الأول هو: الطبقة العاملة، التي تتضمن ممارساتها الطبقية حقيقة علمية، والمرجع الثاني هو الحزب الشيوعي، الذي تتحدّد ممارساته السياسية العملية كممارسات نظرية، أي ممارسات علمية. مع ذلك فإن أسئلة أخرى تظل حاضرة وعالية الصوت، مثل: هل بين الوعي والممارسة علاقة تطابق أو جعل بين الوعي الطبقي والتنظيم السياسي الطبقي المفترض علاقة تلازم بالضرورة؟ والسؤال الآخر: هل هناك طبقة عاملة «بحتة» يقوم الحزب البروليتاري «البحت» بالتعبير عنها؟ أليس الحزب الشيوعي الفعلي والملموس تعبيراً عن طبقة مفترضة، طالما أن الطبقة العاملة، وفي تعيينها الماركسي الشامل (الاقتصادي والسياسي والثقافي والفني)، طبقة مستحيلة؟ وكيف يمكن لما هو موجود أن يعبّر عن شيء غير موجود؟ شيء قريب من التعايش المستحيل بين الأشياء والمفاهيم، إذ الشيء قائم وقابل للمس، وإذ المفهوم «كلمة» ترد إلى تاريخ العلوم.

إلى جانب الأسئلة التي يثيرها موضوعي: الحزب والطبقة، يثير خطاب مهدي موضوعاً ثالثاً هو: السلطة، أو: الوصول إلى السلطة. ولن يكون مهدي، رغم تجديده النظري الأكيد بعيداً أبداً عن الأطروحة الماركسية التي تقول: لايتمثل جديد الماركسية بالقول بالصراع الطبقي، بل القول بأن الصراع الطبقي يفضي إلى ديكتاتورية البروليتاريا. وبسبب هذا يتعين دور حزب الطبقة العاملة بالوصول إلى السلطة لغرض ديمقراطية جديدة تغاير الديمقراطية البرجوازية. ومنطق مهدي يسير في هذا الاتجاه تماماً، وهو ينسج جهازاً مفهومياً محكماً، يضع الثورة الوطنية في قبضة اليد، أو تكاد تتراءى هنا مفاهيم ثلاثة لا انفصال بينها هي: الهيمنة الطبقية للطبقة العاملة على غيرها من الطبقات، ضرورة الهيمنة السياسية البروليتارية داخل التحالف الثوري الذي لاتقوم الثورة الوطنية إلا به، قيادة الطبقة العاملة للتحالف الثوري بشكل يفضي إلى السلطة.

يقول مهدي: «أن تكون الطبقة العاملة قطب التحالف ومحوره يعني، بكل دقة، أن تحتل فيه الموقع القيادي الذي يؤهلها لاحتلاله موقعها الاقتصادي في علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة، من حيث هي فيها، ضد البرجوازية، الطبقة الهيمنية النقيض. والموقع القيادي هذا هو، بالضبط،موقع الهيمنة الطبقية، في التحالف الطبقي الثوري.. ص:١٨٦». ويتابع القول بعد صفحات قليلة: «خلاصة القول هي أن كل صراع طبقي، سواء أكان يجري في حقل التناقضات الثانوية بين أطراف التحالف الواحد، أم في حقل التناقض الرئيسي بين التحالفين النقيضين على اختلافه واختلاف أشكاله بين الحقلين هو في نهاية التحليل صراع سياسي، من حيث هو، بالتحديد، صراع على السلطة. مناقشات. ص:١٩٠».

تحدّث السطور السابقة عن الأمور التالية: الطبقة العاملة هي الطبقة الهيمنية النقيض في علاقتها بالطبقة المسيطرة. والطبقة العاملة هي الطبقة الهيمنية في التحالف الطبقي الثوري. إن الموقع الهيمني الذي تحتله الطبقة العاملة في الحالين يفرض عليها أن تطرق باب السلطة بقوة وأن تقود «التحالف الثوري» إلى استلام السلطة.

إن القول بتحقّق هيمنة الطبقة العاملة في علاقتها بالطرف المسيطر النقيض، كما في علاقتها بالقوى الثورية المتحالفة معها، قول بتحقق شروط التغيير الاجتماعي، أي قول بتحقق شروط الهيمنة البديلة، بالمعنى الشامل للكلمة. ولكن الاقتراب النقدي من مفهوم الهيمنة هذا يكشف سريعاً عن غياب التحديد في أكثر من مجال. فمهدي لايعطي للهيمنة تعريفاً، ولايسعى إلى إيضاح عناصرها ومسارها، بل يشتقها من «حقيقة الطبقة العاملة»، والمشتقة بدورها من نسق نظري منطقي ـ مجرد. ولذلك، فإن مفهوم المجتمع المدني، المرتبط ماركسياً بمفهوم الهيمنة، لايجري على قلم مهدي، كما لو كانت الهيمنة «مستوى فوقي»، موقعه تحالفات الطبقة العاملة وعلاقة الأخيرة بالسلطة البرجوازية النقيض لا أكثر. وربما كان مهدي يستدعي مفهوم الهيمنة من اتجاهين، أولهما طبيعة الثورة المناط بالطبقة العاملة تحقيقها، هي ثورة وطنية واجتماعية في آن، قوامها العدالة والتقدم والتحرر الوطني، وثانيهما ضرورة الثورة، أو الثورة كضرورة التي تبني في سيرورتها علاقات اجتماعية متعددة بما فيها المجتمع المدني الذي لايقوم مفهوم الهيمنة إلا به. يغيب مفهوم الهيمنة، وما يحتاجه من تعيين المؤسسات المختلفة، التي على الطبقة العاملة «غزوها»، بقدر ما يغيب «المجتمع» الذي لايتكشف إلا كـ«بقيا» للسلطة أو أثراً من آثارها وبسبب ذلك فإن مهدي يستمر في حديثه عن هيمنة الطبقة العاملة في كتابه «نقد الفكر اليومي» الذي يضيء بشكل لامع «ارتداد المثقفين»، علماً أن موقف المثقفين من الطبقة العاملة، أو من حزبها، يشكل عنصراً أساسياً من عناصر مفهوم الهيمنة.

في حوار مع كريم مروة يقول مهدي: «لذا كانت الممارسة الثورية دوماً مجازفة ترتسم في منطق التاريخ نفسه. ص:١٨١»، ويقول أيضاً: «من هنا أعني من ضرورة أن تكون الثورة مجازفة تستنطق التاريخ.. ص:١٨١». لعل مفهوم «المجازفة الثورية»، إن كانت لكلمة المفهوم من مكان، هو الذي كان يدعو مهدي إلى الحديث عن «الهيمنة»، هيمنته غريبة تساوي بين الحزب والطبقة، وبين طبقة تولد وتقاتل

قبل ولادتها في آن.

الطبقة، الحزب، السلطة: نقد ثان:

تشكل الطبقة العاملة المفهوم ـ الأساس، الذي يشيد فوقه مهدي عامل بناءه النظري كله. وفكره هذا مسكون بثنائية: التثبيت والإقصاء، تثبيت الطبقة العاملة مركزاً للثورة وإقصاء الطبقات الأخرى، حتى لو استعيدت لاحقاً، أو استعيد بعضها من خلال كلمة: «التحالف الثوري». والاعتراض هنا واضح ويأتي من اتجاه «اجتماعي» إن صح القول، يرد إلى مجتمع ضعيف في تمايزاته الطبقية، بالمعنى الدقيق للكلمة، حيث «البرجوازية الرثة» تنتج «بروليتاريا رثة» على صورتها، ويأتي أيضاً من اتجاه «سياسي»، إن صح القول، يرتبط بطبيعة الثورة المنشودة في بلدان البرجوازيات التابعة. بهذا المعنى، فإن تثبيت الطبقة العاملة مركزاً للقول والفعل الثوريين يفضي إلى تصوّر حصري للنزوع الثوري، مؤكداً الطبقة العاملة طبيعة ثورية، ومؤكداً ما هو خارجها طبائع أخرى، تقترب من الثورة حيناً وتبتعد عن الثورة أحياناً أخرى.

في حديثه عن انتاج المعرفة، كما سنرى، يجعل مهدي عامل من التقسيم الطبقي تقسيماً معرفياً، إذ الطبقة العاملة هي منتج المعرفة، وإذ ما غايرها منتج الايديولوجيا. ولن يخرج، في تقسيمه السياسي، عن هذا التصوّر، فتكون الطبقة العاملة تجسيداً للثورة، بقدر ما يكون غيرها تجسيداً لأمر مختلف ونقيض. وواقع الأمر أن مهدي، وفي توليد منطقي متناتج، يرحّل الطبقة العاملة إلى الحزب الشيوعي، ويحصر النزوع الثوري في الحزب، من حيث هو النزوع الثوري للطبقة العاملة التي توجد ولا توجد في آن. لذا يكون على الحزب الشيوعي أن يحتل الموقع القائد والموقع المسيطر في «التحالف الثوري» علماً أن الأصول الاجتماعية لـ «قوى التحالف الثوري» هي نفس الأصول التي ينتمي إليها الحزب الشيوعي، الذي تنتمي الطبقة العاملة المفترضة إليه.

اتكأ مهدي مثل غيره من الماركسيين المخلصين، على أطروحة سائدة، كان لها زمنها الذي يسوّغها تربط مباشرة بين الحزب الشيوعي والطبقة العاملة، وذلك في ثنائية لها شكل البداهة. فلكل طبقة حزبها، ولكل حزب طبقته، وذلك في تصوّر حصري، يساوي بين الطبقات والأحزاب، ويرى في الحزب الشيوعي مرآة لطبقة كونية لاتعرف المصالح الخاصة. ومع أن مهدي لم يكن أبداً من هؤلاء الذين يرتاحون إلى ثنائية الطبقات الاجتماعية والأحزاب السياسية، مسوّغة كسلاً فكرياً فادحاً وتبعية نظرية ـ سياسية قاتلة، فإنه قبل بالثنائية إرضاءً لروح مفتونة بالثورة في شروط بالغة التعقيد. كأن مهدي الذي كان يعرف معنى الثورة وحدود «السقف اللبناني» كان يرى في الطبقة العاملة مجازاً، ويرى في حزبها مجازاً آخر، متوسلاً الممارسة السياسية، أو الممارسة الأخرى، أداة إلى ما يمكن تخليقه وإلى ما لايمكن تخليقه في آن. وكان عليه، مدفوعاً بإيمانية في الثورة مطلقة السراح، أن يحذف ويضيف، وأن يضيف ويبتر، سعياً وراء صيغة نظرية متسقة تنقلب يوما إلى حقيقة قائمة وملموسة. وهذه الإيمانية دفعته إلى تضخيم السياسي وتهميش



الاقتصادي، حيث يشتق ثورية الطبقة العاملة من حزبها السياسي ناسياً، أو متناسياً، أن هذه الثورية أثر لتمازج الوعي السياسي والموقع الانتاجي معاً، إذ لاانفصال بين المنتج البروليتاري والبروليتاري المقاتل من أجل الثورة. و«الموقع الانتاجي» لايهم كثيراً مهدي، لا لشيء إلا لأنه يرى في الممارسة السياسية، أو الفعل الثوري الخلاّق مرجعاً ينتج جملة العلاقات الاجتماعية.

يقود التصوّر الحصري للطبقة العاملة، كطبقة ثورية بامتياز، إلى تصوّر حصري مواز للحزب الشيوعي، كحزب يقود بداهة قوى «التحالف الثوري» المختلفة. وهذه الحصرية، التي تضع حداً فاصلاً بين هذا الحزب وغيره من الأحزاب، تمنع عنه التكلّس والانغلاق، أي تحول بينه وبين التحول إلى جهاز، لأن الحزب ـ الجهاز اختصاص من اختصاصات أحزاب السلطة. يقفز مهدي، الذي ظل يغرّد دائماً خارج سربه بقدر ما بقي مؤمناً بثورة بروليتارية مستحيلة، فوق جملة نقاط، كان يراها ولايريد أن يراها، فيتشبّث بحزبه الشيوعي اللبناني ويذهب إلى ماركسية «فرنسية» متمردة على الابتذال السوفييتي. وأول هذه النقاط ما كان يدعى، بلغة مطمئنة منقضية، بـ: المركزية الديمقراطية، التي تحوّلت في زمن انحطاط بعض أحزاب الحركة الشيوعية، إلى مركزية مطلقة معادية لكل أشكال الديمقراطية، إن لم يتحول إلى استبداد صافٍ، يختزل المجتمع إلى الحزب والحزب إلى السلطة والسلطة إلى شخص «السكرتير العام» الذي أصبح، أحياناً مرجعاً سياسياً ونظرياً وعلمياً وأدبياً بامتياز. وقد أخذت هذه الممارسة التي حوّلت الحزب إلى جهاز مغلق وموصد الأبواب، وبلغة بريئة أو متطهرة، صفة «البيروقراطية الحزبية»، التي تكشّفت، «لاحقاً» عن ممارسة طبقية «برجوازية» تلغي جماهير الطبقة العاملة وتحوّل العمل السياسي إلى ملكية خاصة.

إن تحوّل كثير من الأحزاب الشيوعية، داخل السلطة وخارجها، إلى جهاز تكون فيه البيروقراطية ممارسة طبقية مرجعها الملكية الخاصة، جعل هذه الأحزاب نقيضاً للطبقة العاملة أو جعلها جهازاً ديكتاتورياً على الطبقة العاملة، عوضاً عن أن تكون تجسيداً لـ «ديكتاتورية الطبقة العاملة» بلغة مضت. فبالإضافة إلى بيروقراطية أحالت الحزب إلى ملكية خاصة وأداة لتأمين ومضاعفة المصالح الخاصة، استولدت معظم الأحزاب الشيوعية هرمية تقليدية باترة أو مرتبية تضع البشر فوق بعضهم، حيث المقاد الصغير يخضع إلى قائد فوقه، يخضع بدوره إلى قائد آخر، وصولاً إلى ذروة عليا تقود ولاتقاد أبداً. وفي حدود كهذه رجع مفهوم الطقس اللاهوتي كاملاً، إذ المستوى السياسي حكر على مكتب سياسي معصوم، وإذ النقد هرطقة تستدعي الحرمان، وإذ النظرية ايديولوجيا سلطوية خاضعة تقرّرها السلطة الحزبية بشكل يؤمّن ثباتها لا أكثر. ولم يكن غريباً في فضاء «الطقس الثوري» الجديد أن تختصر الماركسية إلى جملة شعارات جاهزة تضع بين الفكر النظري النقدي والواقع المادي حاجزاً لايجب اختراقه، وأن يختزل الحزبيون إلى «مخلوقات تنظيمية» لايحق لها ممارسة السياسة، وأن يتم إلغاء السياسة ذاتها طالما أن الثبات شرط استقرار القيادة وشرط علاقتها الثابتة بالواقع المادي، الذي عليه أن يبدو ثابتاً امتثالاً لأوامر و«تحليل» السلطة الحزبية القائدة. وهكذا تحوّل الحزب السياسي إلى نقيضه، فبدلاً من أن يكون مولّد الفعل السياسي ومجسّد الممارسات السياسية المختلفة استحال إلى جهاز مغلق، يؤمّن للقيادة التي تسكنه مهنة مريحة ومطمئنة ولا مخاطر فيها.

كان على الحزب الذي ينقض، نظرياً، الأحزاب الأخرى، أن يستحيل عملياً، إلى حزب من الأحزاب الأخرى. ولعل جدل الثبات والملكية الخاصة جعل من معظم الأحزاب الشيوعية العربية سلطات تقليدية مصغّرة، تحتفل بالولاء وتختفي بالخضوع وتنكّل بالنقد وتساوي بين النقد والتطاول والخروج عن «الإجماع» ولأن من يكون سلطوياً تقليدياً في داخله ينزع إلى السلطوي التقليدي في خارجه، بسبب تماثل المنظور والممارسة، كان على الكثير من الأحزاب التي أرادها مهدي عامل، أن تكون ثورية، أن تتحالف مع السلطات العربية القائمة، وأن تسعى إلى هذا التحالف وتتنافس عليه، وذلك في صيغة مليئة بالمفارقة، هي صيغة تحالف الحبل والمشنوق. مع ذلك، فإن المفارقة تمس المناضلين الحزبيين، لا القيادة التي تجلس فوقهم، لأن القيادة، وهي ترى مصالحها الذاتية ولا ترى غيرها، لاترى الحبل ولا ترى المناضلين الثوريين، الذين كان يتكلم باسمهم مهدي عامل.

«يكون المثقف ثورياً أو لايكون» كان يقول مهدي، الذي إن حدّد الحزب كمثقف جمعي قال: «يكون الحزب ثورياً أو لايكون». كان مهدي يعبّر عن أحلام المثقف الرسولي، الذي لاينتسب إلى حزب ونظرية، بل يرى في ذاته مسؤولاً عن «سلامة» الحزب و«صحة النظرية»، ناسياً أن «المكتب السياسي» في شروط ستالينية متخلّفة يطرد، غالباً، الشيوعيين، ولايستبقي إلا من يرى في «العمل في المكتب السياسي» مهنة مريحة ومقبولة المردود. ولعل القيادة ـ المهنة هي التي ستجعل بعض «القادة»، في بعض الأحزاب الشيوعية العربية، وغير العربية، يتخلون سريعاً عن الماركسية، دون نقد أو تبرير أو مراجعة ملتفتين إلى «المهنة» بعد أن غدت «القيادة»



مهنة كاسدة، فاتحة الطريق إلى مهن جديدة أكثر وضوحاً.

تضيء السطور السابقة، ربما آثار التصوّر الحصري لثورية الطبقة العاملة، الذي سيتوالد في حصرية متعددة الجهات، فحزب «الطبقة الثورية الواحدة» هو، حصراً أكثر الأحزاب ثورية، و«لجنته المركزية» هي، حصراً، أكثر «اللجان الحزبية» ثورية، ناهيك عن «السكرتير العام» الذي يهجس أحياناً وقد دخل عصر «العولمة» و«الاعتدال» و«المراجعة الذاتية»، بتسليع الحزب وماضيه وشهدائه وتحالفاته القديمة والجديدة، دون أن يحرم نفسه وبثبات من صفة «الثوري» و«المتعامل الثوري» مع المستجدات.

كان آلتوسير يقول: «إن مؤسسي الماركسية لم يرتكبوا أخطاء فقط، بل قالوا أحياناً بحماقات أيضاً». يمكن إعادة صياغة القول ليصبح: إن بعض «الأمناء العامين» في الأحزاب الشيوعية لم يرتكبوا أخطاء فقط، بل احترفوا نشر الحماقات السلطوية لأغراض سلطوية ولاغرابة في فضاء إداري، ينشر الحماقات ويطالب «الرفاق» بتقديس، أن تنهار التجربة الشيوعية وأن ينهار معها مروّجو الحماقات السلطوية، دون الاكتراث بتراث حزبي طويل، ودون حس بالمسؤولية يملي عليهم، نظرياً، أن يبحثوا عن أسباب الانهيار وأن ينقّبوا، في اللحظة ذاتها، عن أفق شيوعي جديد، ذلك أن ماضي الحركة الشيوعية يشكل علاقة داخلية في البحث عن كل أفق محتمل. وواقع الأمر أن عرف «الطقس السلطوي» وله أبعاد لاهوتية، ترك «المسؤولين الكبار» حيث كانوا، مكتفين بوحدتهم، ويمقتون كل ما يصلهم بالواقع المعيش وبالمناضلين الشيوعيين الذين يعيشون فيه.

بين التصوّر الحصري و«الطقس الإداري» علاقة عضوية، فكلاهما يردّ إلى الواحد والوحيد والأحادي، أي إلى ما يرفض المتعدد ويستنكره. ولهذا يكون «الحصري» تصوراً تقليدياً أثيراً، ذلك أن الماركسية لاتقبل، نظرياً، بالواحد المتجانس، فالمادية تحمل في داخلها عناصر مثالية خاضعة، والمثالية تحتضن عناصر مادية خاضعة، والعقل متعدد والعقلانية متعددة والكيان الذي لاتناقض فيه ميت وإن بدا حياً. وبهذا المعنى فإن الحزب الذي لايربّي الحرية في أعضائه لايستطيع أن يدعو إلى الحرية، مثلما أن الحزب الذي لايقبل بالتعددية في صفوفه ولايعترف بنطقياً بالمجتمع. والأمر كله في «التصور الحصري للعالم» الذي يؤسس لمفهوم المرتبة والممارسة التراتبية، أي يؤسس عن وعي أو من دونه، لمنع الحوار والتفاعل الحواري واعتراف الأنا بالآخر.

ينقض «التصور الحصري للعالم» الهيمنة، حتى وإن دعا إليها، ذلك أن تحويل البشر إلى مراتب يحول لزوماً، دون الحوار معهم، ذلك أن الحوار ممكن بين أطراف تقبل بالمساواة. ولن تكون فلسفة البراكسس، التي قال بها غرامشي، الذي عمل طويلاً على صياغة نظرية لمفهوم الهيمنة، إلا نقضاً مادياً لكل تصور حصري للعالم. فالفلسفة التي قال بها، أي فلسفة البراكسس، هي أثر لحوار فعال بين «الماركسية العالمية» التي يقول بها المثقفون، والحس الشعبي العام، اللامتجانس بالضرورة، بشكل يغيّر في علاقات «الماركسية العالمية» وفي علاقات الحس العام، وصولاً إلى فلسفة جديدة، تتجاوز طرفي العلاقة الأوليّن. غير أن تحقق الحوار يفترض، منطقياً أن تعترف «الماركسية العالمة» بأنها لاتملك الحقيقة، وإن عليها أن تصحح «حقيقتها» بحقائق أخرى صادرة عن فضاء مختلف، بقدر ما عليها أن تعترف أيضاً بأن الطرف الشعبي، الذي تحاوره، لايملك الحقيقة أيضاً. وفي حال كهذه تغدو الحقيقة شأناً عاماً، بين الأطراف المشغولة بالاقتراب من «حقيقة ثورية» أي من تصور عملي للعالم تحقق الفلسفة الثورية فيه ذاتها. وتحقق الجماهير المضطهدة فيه مصالحها البعيدة والمباشرة. ولعل فلسفة البراكسس، التي تبحث عن الحقيقة في موقع لايملكه أحد، هي التي أملت على غرامشي، وهو يبحث عن «الهيمنة التنظيمية» إن صح القول، أن يتأمل طويلاً علاقة القائد بالمقاد، داخل الأطر الحزبية، بشكل يكون فيه المقاد قائداً بقدر ما يكون فيه القائد مقاداً أيضاً.

لايبتعد مفهوم الهيمنة، في منطقه الداخلي كثيراً عن صيغة غرامشي عن جدل القائد والمقاد، طالما أن على الحزب أن ينصت إلى «الجماهير الشعبية» التي تنصت إليه، في سيرورة مفتوحة تعيد تشكيل الطرفين معاً. فالحزب الشيوعي، أو «الأمير الجديد» بلغة غرامشي، لايصبح مهيمناً إلا في حوار مجتمعي فاعل، قوامه إصلاح ثقافي وأخلاقي، غايته بناء إرادة وطنية وشعبية جماعية، تفضي إلى «حس عام» جديد، أي إلى تصور جديد للعالم. من خلال الممارسة الكفاحية اليومية، ومن خلال تحويل المعرفة إلى علاقة مجتمعية، لامكان فيها لثنائية الجاهل والعارف، ولا مكان فيها لـ «اختصاصي المعرفة». وعلى هذا، فإن دور الحزب، إن كان ثورياً، لايتحدّد بـ «إقناع الجماهير» أو بقبول الجماهير بـ «برنامجه» بل في قدرته على تحقيق تقدم اجتماعي شامل، وعلى الانتقال من موقع حزب ينتسب إلى طبقة محددة إلى موقع جديد يتجاوز مواقعه «الطبقية» الأولى. وفي حال كهذه يتحول الحزب من «حزب طبقي» إلى قوة اجتماعية قائدة ومهيمنة. وقوام هذا التحويل هو الديمقراطية، بسبب التحويل المتبادل بين الحزب والمجتمع، مما يجعل الهيمنة نظيراً للديمقراطية، أو يجعل من الهيمنة مرآة لديمقراطية حديثة وغير مسبوقة.

اتكاء على مفهوم الهيمنة أو بالارتباط بها، نقض غرامشي فكرة الاختصاص والمراتب الاجتماعية، فـ «كل البشر فلاسفة» كما كان يقول، و«كل البشر مربون» و«كل البشر قادة»... وعلى نقيض هذا، اطمأنت كثير من الأحزاب الشيوعية، والعربية، منها بالضرورة، إلى فكرة الاختصاص حيث «اختصاص القيادة» القرار السياسي وتحديد الأفكار النظرية وبناء التحالفات، وحيث «اختصاص القاعدة» الامتثال والخضوع والإذعان. وبداهة، فإن اختصاص القيادة لايحيل على الاختصاص، بالمعنى الدقيق، كأن تكون القيادة عارفة فعلاً بشؤون الاقتصاد والسياسة والفلسفة، بل يحيل على اختصاص لاهوتي، يضع نفسه فوق المعارف ويقرّر مصيرها، انطلاقاً من ثنائية عائمة هي ثنائية الكفر والايمان التي تصبح في اللفظية الحزبية ثنائية. الانحراف والانضباط. والاحتكار القائم على المرتبة لا جديد فيه أبداً، فهو موجود قبل ظهور السياسة، وبقي موجوداً لإلغاء السياسة.

لم يكن بين مهدي و«قيادات الاختصاص» أية علاقة، فقد آمن بـ «قوة الأفكار» ليواجه «قوة العادات القيادية» معتقداً أن قوة النظرية بعد غسلها من التبسيط والانحراف قادرة على غسل «الحزب الثوري» من أمراضه المتراكمة. يقول في مقدمة الطبعة الثالثة لـ «مقدمات نظرية»: «ما أريد قوله بإيجاز، هو أن محاولتي النظرية كانت ترتسم، عن وعي، ضد ما لحق بالنظرية الماركسية من تشويه وانحراف في ممارسات الحركة الشيوعية العربية، أو بعض أحزابها. ومازال التشويه والانحراف قائمين حتى الآن. ص:٨». كان مهدي يعرف «التشويه» الذي كان، ويكون مؤمناً بـ «رهان نظري» عليه أن يعيد الأمور إلى مقامها الصحيح، ومؤمناً بأن «الصحيح النظري» يتلف أموراً قديمة ويستقدم أحوالاً لاتشويه فيها. وهذا ما دفعه إلى معارضة آلتوسير، الذي هو مصدره النظري الأساسي، حين رأى الفيلسوف الفرنسي العاثر الحظ في الأحزاب السياسية كلها، بما فيها الحزب الشيوعي، جهازاً من أجهزة الدولة الايديولوجية. يكتب مهدي: «وهنا يكمن خطأ آلتوسير حين يعتبر الحزب الشيوعي الثوري جهازاً كبقية أحزاب الطبقة المسيطرة، فلا يقيم الفارق الطبقي، وبالتالي الحد المعرفي الفاصل بين حزب الطبقة العاملة وبقية الأحزاب الأخرى. ص: ٦٢». واقع الأمر أن آلتوسير أقام «القطع المعرفي» الشهير بين العلم والايديولوجيا، وبين ماركس الشاب وماركس اللاحق، بين الايديولوجيا الأخلاقية و«النظرية العلمية»، بينما أثر مهدي أن يعمّم القطع المعرفي، مؤكداً «قطعاً سياسياً» بين الأحزاب الأخرى وحزب الطبقة العاملة. ومهدي في هذا «يراهن» على الجديد ويطالب بجملة من الممارسات الطبقية، عليها أن تنتج القطع السياسي وهي تنتج حزباً ثورياً غير مسبوق، تمنع عنه طبقيته المتميزة ونظريته الثورية «التشوه والانحراف» ■■

(*) كاتب وناقد فلسطيني.

الحالة الثقافية والاجتماعية الراهنة في الوطن العربي

د. حامد خليل*

قبل القيام بتوصيف الحالة الراهنة للعلاقات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي، وتفسيرها، يجدر بنا أن عرف ما إذا كانت توجد بالفعل ثقافة عربية مشتركة تطبع الشخصية العربية بطابعها، ويوجد حدٌ أدنى من الاندماج الاجتماعي يسوّغان لنا الحديث عن أمة عربية يحق لها أن تطمح في أن يكون لها في المستقبل دولة واحدة.

وسواء أقلنا مع الجابري بأن الثقافة هي ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمّة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية، وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء، أم أخذناها بمعناها الأنثربولوجي بوصفها رؤية عامة للواقع ومبادئ ومفاهيم وقيماً وتقاليد ومعتقدات ومعايير ومناقب ومواقف وقواعد تحدد السلوك اليومي لتلك الجماعة، أم بمعناها الذي يشير إلى الإنجازات الحضارية لها، ونعني بذلك مجمل المعارف والحياة الإبداعية في العلم والفلسفة والأدب والفن... وغيره، فالثابت أن هناك ثقافة عربية يمكن وصفها بأنها ثقافة مشتركة ومتنوعة في آن معاً هي نتيجة لتفاعل عدة حضارات ازدهرت في المنطقة في فترات تاريخية مختلفة من جهة، وأسهمت في صقلها وبلورتها وتحديد وظيفتها وأهدافها تجارب الحياة التاريخية المشتركة لأقوام وجماعات متعددة عبر قرون عديدة.

صحيح أن الوطن العربي ليس موطناً لجماعة ذات أصل واحد، بل لجماعات ومجموعات ذات أصول مختلفة، وليس أرضاً لدولة واحدة، بل تتقاسم رقعته الجغرافية دول ودويلات يمتد بعضها بجذوره إلى الماضي، بينما لا توجد جذور لبعضها الآخر، وليس ميداناً لتطبيق سياسة ثقافية واحدة، وإنما يكون لكل دولة فيه نظام تعليمها الخاص وبرامجها الخاصة وتوجهاتها الثقافية والأيديولوجية الخاصة، لكن الثابت أيضاً أنه، مع هذا الاختلاف المتعدد الأبعاد، هناك وحدة، أو على الأقل نزوع دائم إلى الوحدة على هذه المستويات جميعاً، فكيف نفسر ذلك؟

بمعنى آخر نقول: إذا كانت كل المستويات الموضوعية (الأثنية والثقافية والسياسية وحتى الاقتصادية) تكرس التعدد والاختلاف في الوطن العربي، فهل يمكن لهذا النزوع الوحدوي الدائم فيه أن يكون له من حامل يعبّر عنه سوى وجود ثقافة عربية مشتركة كانت ولا تزال المقوّم الأساسي لعروبة الأقطار العربية، وبالتالي للشخصية العربية والوحدة العربية.

لكن قد يعترض علينا معترض بعد الذي قلناه بالتساؤل: إذا كانت توجد ثقافة عربية مشتركة تتحدد وظيفتها من بين ما تتحدد، بالنزوع الدائم إلى الوحدة بين المستويات المشار إليها آنفاً كما تدعون، فكيف تفسرون ما يحدث في الساحة الثقافية العربية القائمة الآن من اختلافات تصل إلى حد التناقض التام في كثير من الأحيان، بحيث يخال المرء أنه ليس أمام ثقافة مشتركة، وإنما في مواجهة ثقافات تكاد تشكل كل واحدة منها فضاءً قائماً بذاته لا صلة له بأي فضاء آخر على عكس ما تدعون؟

الواقع أن هذا التساؤل مشروع وينطوي على قدر كبير من الأهمية والخطورة. وهو بحاجة ماسّة إلى مزيد من التوضيح والتفسير، وهذه مهمة ينبغي علينا أن ندلي بدلونا فيها دون أن ندّعي أن ما نقوله يشكل كلمة الفصل الأولى والأخيرة بهذا الشأن.

وبداية نقول إن أي راصد لما يجري في الساحة الثقافية العربية القائمة يصطدم بوجود تيارات متباينة كثيرة تنذر درجة التناحر فيما بينها بقيام حرب أهلية في الوطن العربي.

فمن جهة، ثمة ثلاثة أصناف ثقافية تعكس ثلاثة مواقف رئيسية من مسألة الاختيار بين النموذج الغربي في الثقافة والاقتصاد والسياسة... وغيرها، وبين «التراث» بوصفه النموذج البديل: صنف يدعو إلى تبني النموذج الغربي المعاصر بوصفه النموذج الذي يجب أن يحتذى، وآخر يدعو إلى استعادة النموذج العربي الإسلامي، وثالث يدعو إلى التوفيق بين النموذجين في صيغة واحدة تتضمن «أحسن» ما فيهما.

ومن جهة ثانية فإن ثمة اتجاهات متعددة متناحرة داخل كل صنف، فمن دعاة المعاصرة نجد من يحملون أيديولوجية ذات مضامين ليبرالية، وآخرين يتبنون أيديولوجية اشتراكية إصلاحية، أو ماركسية راديكالية. كذلك نجد فيهم صاحب النزعة القطرية الضيقة، وداعية القومية العربية.

أما دعاة الأصالة فتتوزعهم اتجاهات عدة أيضاً: فمنهم السلفي الرافض لكل نظم العصر ومؤسساته وفكره وثقافته، باعتباره عصر «جاهلية» ومنهم السلفي المعتدل الذي يقبل من حضارة العصر ومؤسساته ما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، أو ما يمكن تبريره داخلها، ومنهم السلفي المؤول الذي يدعو إلى البحث في نظم الحضارة العربية الإسلامية وقيمها من أشباه ونظائر لمؤسسات الحضارة المعاصرة وقيمها، والأخذ بها بوصفها أسماء أو صيغاً جديدة لمؤسسات وقيم عربية إسلامية «أصيلة»، وهكذا تؤول النظم النيابية الليبرالية بالشورى الإسلامية، وتربط الاشتراكية بمعناها العام بفريضة الزكاة و«حق» الفقراء في أموال الأغنياء... الخ. وقد نجد من بين هؤلاء وأولئك صاحب النزعة القطرية وداعية القومية العربية، وداعية العالمية الإسلامية.

أما التوفيقيون فهم أكثر تشعباً: فمنهم السلفي ذو الميول الليبرالية، ومنهم الليبرالي ذو الميول السلفية، ومنهم الماركسي الأممي، والماركسي العربي، والقومي الليبرالي، والاشتراكي القومي، والسلفي العروبي، والعروبي العلماني ذو الميول السلفية، والعلماني العربي ذو الميول الليبرالية أو الماركسية.. إلى غير ذلك من التركيبات «المزجية» التي يمكن صياغتها من الألقاب المنتشرة في الساحة الثقافية العربية.

وتوجد أيضاً ثقافات إقليمية تجعل من

القطرية هويةً جديدة تحل محل الهوية القومية العربية. وقد حمل لواء هذه الدعوة في مصر توفيق الحكيم بدعوى أن القول بأن العرب أمة واحدة لها قضية واحدة، هو قول لا أساس له من الواقع، لأن الواقع كما يقول، هو أن «لكل دولة عربية قضيتها ومواقفها التي تهمها في المكان الأول. وقد حذا كل من د. حسنين فوزي ود. لويس عوض حذوه في هذا الشأن».

كذلك تظهر هذه الدعوة في لبنان وعلى لسان كثيرين أمثال الجميّل الذي قال: أما العروبة، كقومية، فلسنا منها لأن لنا شخصيتنا وقوميتنا اللبنانية الصافية المجردة من أي نعت آخر يلصق بها أو يضاف إليها.

وتظهر أيضاً في تونس وعلى لسان البشير بن سلامة الذي يقول: نحن إذا قلنا الشخصية التونسية فإننا نعني، ضمناً، انتسابنا إلى أمة هي الأمة التونسية، وكذلك محجوب بن ميلاد في تبنيه لفكرة «العقلية التونسية» المتميزة(6 مكرر). وتظهر في أمكنة أخرى من الوطن العربي أيضاً.

كذلك توجد ثقافة أخرى مناهضة للقومية، ولصالح هوية أشمل لا حدود جغرافية لها هي الهوية الإسلامية. وقد بنى أصحاب هذا الاتجاه موقفهم على أساس عقيدي مؤداه أن القومية مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين، وأن أواصر الجنس والأرض واللون واللغة والمصالح المشتركة إنما هي عوائق حيوانية سخيفة، وأن الحضارة لم تكن يوماً عربية وإنما كانت إسلامية، ولم تكن يوماً قومية وإنما كانت دائماً عقيدية. وقد بلغ التطرف عند بعضهم إلى حدّ اتهام الدعوة إلى القومية العربية بالكفر الصريح، واتهام كل من انتسب إلى حزب عقائدي، وكل من اعتنق فلسفة غير الإسلام بالتهمة نفسها.

والأخطر من كل ذلك أنه بدأت تتبلور حديثاً ثقافة من نوع جديد ترمي إلى الإجهاز على ما تبقى من بقايا الانتماء إلى هوية عربية واحدة، والاندماج بدلاً من ذلك في منظومات إقليمية فوق قومية كمنظومة الشرق أوسطية بدعوى التحول في الأيديولوجية الصهيونية، والخطر المترتب على عدم الاندماج في تكتلات إقليمية كبيرة، وضرورة إعادة الصياغة بما يتوافق مع المتغيرات الدولية التي ستمحو من الوجود كل من يقف في طريقها.

فكيف نفسّر كل هذه المتناقضات في النظر إلى مسألة الهوية في الوطن العربي، وهل يسوغ لنا ذلك التشبث بوجود هوية عامة مشتركة ينتمي إليها العرب في كافة أقطارهم؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال أقول إن العربي كغيره من البشر، ليس قومي الانتماء أو غير قومي فقط بحكم طبيعته بوصفه عربياً، وإنما هو هكذا لأنه نتاج عملية تاريخية طويلة أسهمت عناصر عدة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها في تكوينه على هذا النحو أو ذاك.

فقد ألقي به طوال العملية المذكورة في شروط مختلفة كان لها دور كبير في صياغة هويته على نحو تعايشت فيه انتماءات متناقضة عديدة يأتي في مقدمتها الانتماء القومي الحضاري الذي ورثه عن أسلافه في فترة تشكل الإمبراطورية العربية الواحدة وتألقها، ثم الانتماء الأقوامي ما قبل القومي (القبلي أو الأثني أو الطائفي... الخ) الذي أفرزته فترة الانحطاط اللاحقة، وفيما بعد الانتماء القطري الذي أفضت إليه فترة تثبيت الكيانات السياسية القطرية التي أعقبت فترة الاستقلال.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت تلك الانتماءات تتبادل الأدوار وفقاً للشروط (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية...) التي تحكم حياة ذلك العربي.

ففي الخمسينيات من هذا القرن، وحينما كانت هناك حركة حقيقية طموحة وجادة لتجاوز كافة الأطر العصبوية التقليدية والانصهار في بوتقة قومية شاملة، تيقظ الانتماء القومي لدى الإنسان العربي على حساب الانتماءات الأخرى، حيث بلغ ذروة توهجه بتشييد أول دولة وحدوية معاصرة، لكن الذي حدث بعد ذلك أن شروطاً جديدة مختلفة بدأت تتحكم بذلك الإنسان فتحطمت طموحاته، وتبددت آماله، فانكفأ على نفسه يجر أذيال الخيبة، ويصبح نهباً للأنواع الأخرى من الانتماء.

لكن الثابت بالرغم من ذلك أن الانتماء القومي كان ولا يزال يقفز إلى الواجهة، ويطغى على أي شكل آخر من أشكال الانتماء، كلما تعرضت الأمة العربية لخطر كبير أو حققت إنجازاً مهماً في مسيرتها كما حدث عام ٥٨ و١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ وما يحدث الآن. وهذا ما يجيز لنا الادعاء بأن ثمة ثقافة عربية مشتركة عامة كانت ولا تزال المقوّم الأساسي لعروبة العربي وصبغ شخصيته بطابعها.



٤٠_ 40

أما أمر تفسير تلك المتناقضات في النظر إلى مسألة الهوية في المرحلة الراهنة فإنما يعود في نظري إلى عاملين أساسيين:

عامل ذاتي ويتعلق بطبيعة النخبة التي تقود التيارات الثقافية المذكورة وآليات تفكيرها، وعامل موضوعي ويتعلق بالوضعية العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية... وغيرها القائمة في الوطن العربي.

ففي الحالة الأولى وباختصار شديد نجد أن القضايا التي تشكل ميداناً للصدام والصراع في الثقافة العربية المعاصرة لم تتم صياغتها استجابة لحركة الواقع العربي ومتطلبات بنائه، وليست نتيجة لقراءة علمية دقيقة له، وإنما هي محكومة أحياناً بنسخ ميكانيكي

لمقولات ثقافية جاهزة كانت قد صيغت استجابة لواقع ذي بنية مختلفة (وينطبق الأمر نفسه على أصحاب الأصالة وأصحاب المعاصرة على السواء)، وأحياناً أخرى بمعلومات سطحية هزيلة تم تلقفها عن طريق الأفواه، وليس بالقراءة الفعلية لمصادرها الحقيقية. وفي أحيان ثالثة بتصورات ذاتية إرادوية كانت تصاغ بالتأمل المجرد، أو وفق الرغبات، وبما يتفق مع النزوع إلى السلطة الكامن في النفوس.

ولذا فإنني لا أشعر بالحرج إن قلت إن معظم القضايا التي تشكل ساحة صراع بين التيارات المذكورة، إنما هي قضايا زائفة وتنسحب أحياناً على الشكل وليس على المضمون، والأهم من ذلك أن الصراع المذكور يظل محصوراً بين مجموعات سجالية، ولا يتسع نطاقه لطبع سكان الوطن العربي بطابعه. إن الأولوية في عملية الصراع المذكورة لم تعط لفهم الواقع من أجل إنتاج المشروع المجتمعي العربي في كل مجال من مجالات احتياجات تأسيسه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... وغيرها، وتحديد آليات فعله التي تتوافق مع إنجاز هدفه المتمثل بتجاوز التخلف من جهة، وتحقيق التقدم من جهة أخرى، وإنما أعطيت وتعطى لتسويغ القوالب الجاهزة التي تشكل مرجعيات التيارات المذكورة. ولا أعتقد أن المصالح الخاصة للنخبة المتحكمة بكل تيار غائبة في عملية الاحتماء بتلك القوالب والتمترس بها، إذ لو كان الأمر غير ذلك، فما الذي يدفع الماركسي إلى الاحتماء بمفهوم الطبقة العاملة (غير المتشكلة بعد في الوطن العربي) والقومي إلى الإصرار على التجانس ورفض التنوع في فهمه للقومية، والإسلامي إلى رفض الحاضر، والإصرار على تفصيله على قدّ الماضي؟.

أما فيما يتعلق بالعامل الموضوعي فالواضح أن الوضعية العربية الراهنة، بما هي عليه من إخفاق على كل صعيد، هي من النوع الذي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى استيقاظ الثقافات الأقوامية والأثنية والقطرية النقيضة للثقافة العربية المشتركة، وعلى حسابها.

فالأقطار العربية محكومة بقوى تتفرد بالسلطة بصيغتها التسلطية، وتقيل الجماهير، وتحطم الروابط الاجتماعية بين الناس، وتعمل على إحياء كل ولاءات الماضي ما قبل المجتمعية وانتماءاته كالطائفية والقبلية والعشائرية والأثنية... وغيرها، بحيث يصبح الكل في حرب ضد الكل، وتقيم نمطاً مجنوناً من الاستهلاك تغذيه الآلة الاحتكارية الجهنمية الغربية، وتمعن في إفقار معظم فئات الشعب، وتنقل ثرواتها إلى خارج الحدود وتمتنع عن توظيفها واستثمارها في مشاريع إنتاجية عربية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تأجيج الأحقاد بين العربي وأخيه العربي داخل القطر الواحد أو بين الأقطار العربية، وبالتالي تهشيم العامل المنتج للمشاعر القومية بين الناس.

كذلك فإن القوى المذكورة تحجم عن إقامة أدنى شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية وتبتعد تماماً عن تأسيس أية استراتيجية سياسية عربية مشتركة، وتقيم كل واحدة منها نظامها الثقافي القطري بعيداً عن أي إطار مرجعي قومي. فكانت النتيجة أن الناس، حينما قادت تلك القوى شعوبها إلى الهزائم، سلّموا بأن القومية العربية هي التي هُزمت، فأصبح المناخ في ظل ما هو قائم في الوطن العربي من أمية وتخلف وجهل، ملائماً لاستيقاظ الأنواع الأخرى من الانتماءات الثقافية والولاءات التي لا تصب في خانة تشكل هوية عربية مشتركة.

على أن ما يمكن استخلاصه من كل ذلك هو أن ظهور هوية ما قبل قومية (قبلية أو طائفية أو أثنية أو قطرية)، وبروز ثقافات فرعية على السطح، ليسا بالقدر الذي لا راد له، وإنما هما عمليتان تشكلهما الآن شروط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية معينة يمكن أن تتغير بتغير تلك الشروط، وتعود الثقافة العربية المشتركة، والانتماء إلى هوية واحدة، لتتصدرا ساحة الفعل العربي المشترك، تماماً كما حدث في فترات كثيرة سابقة من التاريخ العربي الوسيط والحديث والمعاصر.

أما بخصوص التساؤل الآخر الذي طرحناه في بداية هذا البحث حول ما إذا كان هناك حدّ أدنى من الاندماج الاجتماعي في الوطن العربي، فإن المراقب غير المتعمق لساحة توزّع القوى فيه، سرعان ما يصدر حكماً جائراً مؤداه أن المجتمع المذكور مجتمع فسيفسائي يتألف من عدة جماعات تغلب هوياتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس. ولذا فإن الحديث عن اندماج اجتماعي هو ضرب من الوهم.

صحيح أن المجتمع المذكور تقوم فيه تكوينات تقليدية ذات تأثير كبير، يرتكز بعضها على معايير التضامن الديني - الطائفي - العرقي، وبخاصة في لبنان وسورية والعراق، بينما يرتكز بعضها الآخر على معايير التضامن العشائري - القبلي، وبدرجة أقل على التضامن المذهبي (إقليم الجزيرة العربية واليمن) وفي حين تعتمد تكوينات أقطار عربية أخرى على تضامن قبلي - أثني، كالسودان والمغرب والجزائر وموريتانيا، ترتكز تكوينات أقطار أخرى على التضامن القبلي كما في ليبيا والصومال.

وإلى جانب تلك التكوينات توجد تكوينات «حديثة» تضم مجموعتين يقوم بينهما تنافس شديد، تشكلت الأولى إما بفعل المصادفة الجغرافية (القرب من العواصم والموانئ) أو بفعل سياسة مقصودة من قوى الهيمنة الخارجية التي «اصطفت» مجموعات معيّنة وقرّبتها إليها، وفتحت لها مجال الحراك الاجتماعي وفرصه. وقد ترافق ذلك مع بداية الاختراق الغربي والاندماج في النظام العالمي. أما الثانية، وهي الأقل حظاً، فقد تسلقت سلم الحداثة متأخرة جيلاً أو جيلين، لكنها وجدت أن مواصلة الصعود متعذرة بسبب شغل المجموعة الأولى للدرجات العليا من السلّم، ولذلك لجأت إلى آليتين لتعويض هذا الضعف، إحداهما معلنة وهي الآلية الأيديولوجية (الوحدة - العدالة الاجتماعية الوطنية - القومية - الاشتراكية) ذات الخطاب «الحديث» والمشروع المرغوب فيه شعبياً، والأخرى مضمرة وهي استنفار العصبوية التقليدية (الطائفية - القبلية - الأثنية - العرقية) وغيرها.

وصحيح أن غالبية سكان الوطن العربي مسلمون لكن الواقع الاجتماعي الراهن أحالهم إلى طوائف، فتوزعوا إلى سنّة وشيعة وعلويين ودروز وشافعية وزيدية... الخ، وكذلك إلى طرق كالمهدية والختمية، ومذاهب ومدارس مما يتعارض مع كل من الولاء الديني العام ومع الولاء القومي.

ويوجد إلى جانب ذلك أقليات لغوية أو دينية أو عرقية كالأكراد في العراق وسوريا وقبائل جنوب السودان وقبائل البربر في المغرب العربي، والمسيحيين الموزعين إلى طوائف عديدة، والمنتشرين في معظم أقطار الوطن العربي.

وصحيح أن الولاءات التقليدية بأشكالها المتعددة التي أشرنا إليها تمارس الآن دورها المعوّق في عملية الاندماج الاجتماعي، ولكن ليس بسبب التنشئة التي خلّفتها عصور الانحطاط، إنما بسبب تجدد ظهور الظروف التي خلّفتها في الأساس، ومنها التخلف والرؤية الغيبية والسلطوية السياسية والترتيب الطبقي الهرمي للأفراد والجماعات الطائفية والقبلية والعشائرية والأثنية، حيث يتمتع بعضها على حساب البعض الآخر بالغنى والنفوذ والجاه. وبسبب ذلك فإن العصبوية التقليدية القائمة هي إما ردّة فعل وإما أداة للمحافظة على امتيازات بعض الجماعات أو للحصول على الحقوق التي حرمت منها أو لانتزاع امتيازات ومكاسب جديدة.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن العصبوية لا تنشأ في الفراغ، هكذا ودونما سبب، وإنما تنبثق عن أوضاع وشروط اجتماعية غير صحيحة بالتفاعل مع عصبويات مختلفة أخرى أو كردّة فعل

مضادة لها. وذلك من أجل تحقيق المكاسب والامتيازات التي تكون قد حصلت عليها، أو انتزعت منها. ولهذا كثيراً ما يعمد قادة العصبويات المسيطرة إلى إثارة مخاوف جماعتهم للإبقاء على حدّة العصبية التي يفترض أن تكون قد زالت بزوال الأسباب التي دعت إليها في الأساس.

بمعنى آخر أقول إن وجود مشكلة عصبويات تقليدية، من أي نوع كانت، لا يجوز فهمه باعتباره واقعة ثقافية بسيطة ومجردة تقوم على التعصب المبالغ فيه لدى هذا الطرف أو ذاك ضد الطرف الآخر. على العكس من ذلك، فإن الاختلاف الثقافي ليس إلا الأرضية أو الاستعداد الذي يمكن أن يعطي، حسب مجرى التاريخ القومي، عناصر قوة ووحدة أو عناصر ضعف وتشتت. وكل ما في الأمر هو أن النظام القائم في مجتمعنا العربي لم يستطع أن يستوعب التمايزات الاجتماعية، ويعبّر عنها، ويقودها إلى حلول جزئية أو كلية تؤسّس لبناء الدولة القومية، لكنه نجح في أن يبني سلطة أقلية معزولة اجتماعياً ودولة شديدة البلادة تجاه الضغوطات الاجتماعية الكبرى التحتية.

نفهم مما تقدم أن التفتت الاجتماعي لا يجب أن نعزوه إلى وجود تمايز مسبق ديني أو قبلي أو عرقي، وإنما هو الذي ينعش التمايزات القديمة ويعطيها قيماً جديدة وأوزاناً سياسية. وحتى إذا لم يكن هناك تمايز بالأصل، فيمكن أن ينشأ تمايز من نوع جديد يظهر على شكل نزاعات بين مناطق ريفية وحضرية، وساحلية وجبلية، وداخلية ومحيطية... وغير ذلك. ويعود السبب في كل ذلك إلى أن السلطة في الوطن العربي بدل أن تنشّط التفاعل بين القمة والقاعدة، وبين الحاكم والمحكوم، أغلقت كل باب لتطوير بنى السلطة العليا وقنوات التفاعل الاجتماعية العميقة. فكان من نتيجة ذلك العودة إلى العصبوية التقليدية التي هي محاولة لبناء «دولة» موازية للدولة المركزية. وبهذا ينتقم المجتمع لنفسه، فينشئ لنفسه تفاعلاً من نوع خاص مع السلطة العليا ومع العصبويات الأخرى المندمجة فيه.

وعلى العكس مما يجري الآن فقد شهدنا في المراحل التاريخية الماضية (الوسيطة والحديثة والمعاصرة) غياب الحساسيات الأثنية والطائفية والقبلية وغيرها، وظهور أشكال متقدمة من الاندماج الاجتماعي، وذلك عندما كانت هناك حركة حقيقية لتجاوز العصبوية داخل الدولة، ونشوء تيار قومي جامع.

ولا شك أن الأجيال الجديدة من كل شرائح المجتمع ميالة إلى تجاوز الأطر العصبوية التقليدية، والانصهار في أطر قومية أوسع كلما سنحت لها الفرصة، لكن إخفاق المشروع الوطني والقومي أفقد الجماعة أي مثال أعلى جديد فاضطرت إلى العودة للتشبث بالمثل الجزئية الماضية التي تضمن لها شيئاً من المناعة ضد الانحلال والضياع، وشيئاً من القوة والسلطة ضد الدولة التي لم تعد تعبّر عنها. وهذا أمر طبيعي ومفهوم تماماً، إذ أن انحلال العلاقات التقليدية إذا لم يسنده ظهور عصبية جديدة أعلى أو أسمى تعطي للفرد المنفصل عن العشيرة أو القبيلة أو الطائفية أو الجماعة الأثنية شعوراً بالحماية والأمن والمساواة، ويظهر كما لو أنه تخل عن الذات وتشريد واستلاب وضياع محض.



معوّقات تأسيس علاقات ثقافية واجتماعية عربية ـ عربية:

غالباً ما يعزى الفشل في تأسيس علاقات ثقافية عربية صحيحة، وما يتبع ذلك من تغير وصراع مجتمعين، إلى العامل الخارجي، وتحديداً ما يسمى بالغزو الثقافي الغربي للوطن العربي. فهل توضع هذه المسألة دائما في إطارها الصحيح، وتعالج كما يفترض أن تعالج، أم أنها تتخذ ذريعة أحياناً لتصفية الحسابات بين «الطوائف» العربية؟

أنا لا أنكر أن هناك غزواً ثقافياً غربياً للوطن العربي، وأفضّل أن أحذو حذو الجابري فأسميه «اختراقاً ثقافياً» لأن هذه التسمية تعبّر عن حقيقة الحالة القائمة التي مؤداها أننا نحن الذين نوفر لهذا الوافد شروط اختراقه لبنياننا الفكري وإدراكنا ووعينا ولنظامنا الحياتي سواء في حالة الاستجابة له، أو في حالة مقاومته. ولذا فإن المعوّقات الحقيقية لتأسيس علاقات ثقافية عربية هي في حقيقة الأمر معوّقات داخلية أكثر منها خارجية. وسأوضح هذه النقطة بعد قليل.

إن الذي تقصده الآلة الجهنمية للاحتكارات العالمية من اختراقها الثقافي لنا، إنما هو تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع (معارف إشهارية هدفها تسطيح الوعي، وسلع استهلاكية تمنع الإدخار وتعوق التنمية) وذلك عن طريق تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والقيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك، من أجل إحلال «المجتمع الاستهلاكي» محل «المجتمع الإنتاجي» وتمزيق الوحدة الثقافية تمهيداً لتفتيت الرابطة القومية وتدمير التماسك الاجتماعي وكل ذلك بهدف إلحاقنا اقتصادياً وسياسياً وأمنياً بتلك الاحتكارات، وتحقيق تبعيتنا لها، وغلق الأبواب أمام آفاق التغيير نحو الأفضل.

والحق أن الاختراق المذكور قد تحقق على نطاق واسع في حياتنا الثقافية والاجتماعية وخاصة في خلق حاجات زائفة تتحول إلى جوع يتغلغل في عضويتنا، وينخر جهازنا العصبي، فيعطل توازننا الداخلي، وكذلك خلق حالة تنافس زائفة أيضاً في المجتمع بين الفئات الميسورة، وأعني التنافس على الرفاه، في حين أنه يكوّن لدى الفقراء شعوراً بالإحباط والضياع والحقد، وأيضاً تحطيم القيم الإنسانية بانعدام الروادع الداخلية التي تؤدي إليه حالة حُمّى الرفاه، وحُمّى الفقر على حدٍ سواء، والأخطر من ذلك الاستعاضة عن الأصالة بمحاكاة النموذج الوافد على أساس أنه الأقوى المطلوب تقليده.

وقد لخّصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أخطار هذه التبعية بدقة بقولها إن التبعية المفروضة على الثقافات

الأخرى لا تلغي قيمتها التراثية فحسب، وإنما تفكك بناها التكوينية، وتهدد بانحلالها، وتحول دون إبداعها الذاتي ويتم ذلك عن طريق:

1- فرض قيم الاستهلاك، وتحويل المجتمعات المخترقة إلى مجرد أفواه وعقول مستهلكة لا منتجة، ومنفعلة لا فاعلة، وتنميط الحياة الثقافية، بحيث تتحول الحضارات الأخرى إلى حضارات هامشية.

2- فرض النموذج الثقافي التقني المتقدم الواحد. وهذا ما يسلب الهوية العربية مقوّماتها من نهج في المعرفة أو في القيم أو في غيرها، ويوقف الذاتية الثقافية عن الإبداع والتطور، وينتهي إلى تدميرها.

3- تفكيك البيئة الاجتماعية بحيث تخضع لمتطلبات وحاجات التبعية الجديدة.

لكن إذا كان الأمر على هذا النحو، وكانت هذه هي وسائل الغزو الثقافي ومقاصده ووسائله، فما الذي نفعله نحن حيال هذا الوافد الخطير؟ هل نوفر له الشروط المفضية إلى اختراقنا، أم نرده إلى أصحابه؟

أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تكشف عن هوية معوّقات تأسيس الحالة الثقافية العربية المنشودة. هل هي معوّقات داخلية أم لا؟

لكن قبل الإجابة عن هذا السؤال لابد من الإشارة إلى أن الجميع (أنصاراً ورافضين للثقافة الغربية) يقعون في خطأ منهجي قد يكون السبب في تأجيج هذه الحرب الثقافية الأهلية العقيمة الدائرة بين التيارات في الوطن العربي.

فالأنصار يدّعون أن الحداثة هي وسيلة العرب الوحيدة إلى امتلاك العصر، وبالتالي إلى تحقيق نهضتهم وهي التي تفصح عنها ثقافة الغرب التي ليس أمامنا من خيار سوى تبنيها، بينما يُصرّ الرافضون على أن الثقافة المذكورة هي السبب في حالة الإخفاق العربي الراهنة على كافة الأصعدة، ولذا فإن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة إنما هو العودة إلى قيم الأصول، والتمترس بها، وتنفيذها حرفياً.

على أن الذي فات الجميع إدراكه هو أن الحرب الدائرة بينهم إنما هي حرب وهمية ومجانية ولا موضوع لها، ولذا فلا يمكن أن تنتهي إلى ما يتجاوزها ويلغيها، لأنها ليست حرباً بين طبقة وأخرى خرجت من جوفها لتخلفها وتحل محلها، كما حدث في الصراع في الغرب بين البرجوازية والإقطاع وإنما هي حرب تناحرية بين مرجعيات وذهنيات صورية تجمّد الحركة في مواقع ثابتة فتتعمق الهوة، ويتكرس التمزق والتشرذم والهروب إلى الوراء تارة، وإلى الأمام حيناً، مما يفسح المجال لبروز النعرات الأثنية والتعصب الطائفي على السطح... وكل ذلك على حساب حاضر الثقافة الوطنية والقومية ومشروع مستقبلها.

وحقيقة الأمر أن الثقافة الغربية التي أسست حالة التقدم في الغرب إنما هي الثقافة التي تتبنى قيم العقلانية والروح النقدية، والإنتاج، والبحث العلمي، والتضامن الاجتماعي، والحوار، والعلمانية الحقيقية، والحرية، وتداول السلطة، والإبداع، والمؤسساتية، والأهم من كل ذلك القدرة على رفع الصراع الاجتماعي من صراع بين عصبويات إلى صراع بين تيارات أو اتجاهات قومية تفتح مجالاً أرحب لتفتّح الفرد ورقيّه على جميع المستويات، ولتطور المصالح العامة، مما يتيح للجميع الاندماج طواعية في المتّحد القومي الذي يتسع للجميع، ويكون لكل فرد الموقع الذي تؤهله قدراته على شغله. فهل هذه هي الثقافة التي يتبناها الأنصار، ويتصدى لها الرافضون؟

وإذن فإن ما يشكل العائق الأكبر في وجه تأسيس ثقافة عربية حقيقية ليس الثقافة الغربية، وإنما بلادة بعضنا التي تسمح للاحتكارات الغربية بدفعنا إلى تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع كما أسلفنا قبل قليل، وعقم بعضنا الآخر الذي يصرّ على أن هذه هي الثقافة الغربية.

على أن ذلك ليس هو العائق الوحيد، وإنما ثمة عوائق أخرى حدّدت بعضها المنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم، بينما حدّد آخرون البعض الآخر. ويمكن إيجازها على النحو التالي:

1- اتساع رقعة الأمية الثقافية بين الناس.

2- عدم تطابق برامج التعليم في كثير من الحالات لا مع حاجات المجتمع العربي وتطورات العصر، ولا مع تشكيل عقل نقدي وبحثي ومحاور ديمقراطي وعقلاني...

3- ضعف الصناعات الثقافية الذي يؤثر على مستوى الإنتاج الثقافي كماً وكيفاً.

4- هيمنة الإعلام الترفيهي السطحي.

5- عوائق تشريعية هي مجموعة القوانين القطرية التي تتحكم، باسم المبالغة في الوطنية، في مسيرة العمل الثقافية.

6- عوائق إدارية ومالية هي مجموعة التدابير التي تتخذ في كل قطر، وتقف حائلاً دون التدفق الثقافي الحر بين الأقطار العربية.

7- عوائق سياسية وهي إخضاع الثقافة للأضواء السياسية، وعدم رسم بنى ثابتة ومدعّمة للهيئات والمؤسسات الثقافية الكبرى وقلّة التنسيق فيما بينها.

8- إسراف قطاع الدولة بالاهتمام بالوجه الدعائي للثقافة، وإسراف القطاع الخاص بالاهتمام بالربح المادي، الأمر الذي يؤدي إلى إهمال التجارب الإبداعية الأصيلة والمهمة.

9- هزالة الاتصالات بين الأقطار العربية. فلكل قطر مؤسساته الإعلامية الخاصة، ونظامه التربوي، وتوجهاته، وارتباطاته المنفردة مع الخارج. وتمارس الأنظمة العربية الرقابة والمصادرة ليس فقط في الداخل، بل بين الأقطار العربية، الأمر الذي أصبح فيه التبادل الثقافي محدوداً لدرجة كبيرة جداً.

أما فيما يتعلق بمعوّقات تأسيس علاقات اجتماعية عربية فلا يبدو أن الأمر أقل صعوبة وتعقيداً. فبينما تكون الدولة نتاجاً لتفاعل التناقضات الاجتماعية وتطورها في صور تجميعية جديدة، تراها في الوطن العربي أداة للتفتيت والتذرر الاجتماعيين. فهي لم تولد من رحم ذلك المجتمع، وإنما ولدت هامشية بالمعنى الحرفي للكلمة. ولأنها لم تنجح في كسر هذه الهامشية حتى وهي في أوج سلطتها لم تجد أمامها إلا أن تشرّع وتنظم وتقسر وتقهر، وتنتج وتستثمر، معمّقة الفوارق بين طاقمها وسائر المجتمع ومميزة لفئة اجتماعية من فئات المجتمع دون غيرها، تضع بين أيديها مقاليد السلطة والإنتاج.

وإزاء تمنّع المجتمع أو سلبيته في تأييد الدولة، فإن هذه الأخيرة تعمد إلى بناء قشرة اجتماعية بديلة، وتوكل إليها تمثيل المجتمع الغائب. فتنشئ نقابات أو روابط «لتمثيل» العمال والفلاحين والمهنيين كما تشاء تمثيلهم. وتضع على رأسها «قيادات» من اختيارها وتحكم سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على بقية المؤسسات الأهلية والتطوعية سواء من خلال أعوانها أم بتضييق مجال حركتها وانتشارها. وهكذا يكون «المجتمع» الذي تعلن الدولة وحدتها معه قشرة كاذبة. فهو مجتمع صنعته الدولة على مثالها وصورتها.

ما أريد أن أنتهي إليه هو أن الدولة في الوطن العربي هي التي تشكل مجتمعها على عكس ما يحدث في الدول المتقدمة.

لكن لمّا كان ما فعلته هو أنها لم تقم أطراً جديدة قومية تمثّل مصالح أعلى من مصالح العصبوية التي تهيمن عليها، وتعبّر فعلاً عن إرادة جميع الأفراد، أو الأصح أنها تتيح التعبير المتساوي لجميع الإرادات، فقد انتعشت الأطر التقليدية العصبوية الدينية أو الطائفية أو القبلية أو الأثنية، الأمر الذي أصبح يشكل عائقاً كبيراً في وجه الاندماج الاجتماعي بين فئات المجتمع داخل القطر.

كذلك فإن الحواجز والقيود التي تحدّ من تنقّل الناس بين الأقطار العربية شكّلت هي الأخرى عائقاً إضافياً يحول دون تأسيس علاقات اجتماعية عربية سليمة ■■

(*) مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في جامعة دمشق.

(السارق من السارق يعيد توزيع الثروة)

تقديم ممدوح عدوان*

في هذا التقديم يستعرض ممدوح عدوان السيرة الذاتية للكاتب الإنكليزي آلان سيليتو صاحب رواية «الجنرال» التي ستصدر قريباً عن دار كنعان للدراسات والنشر، ثم يقدم لمحة موجزة عن السيرة الذاتية لصديق عمره عبد العزيز عروس الذي ترجم هذه الرواية، وتشاء الأقدار أن يرحل عن عالمنا قبل أن ترى الترجمة النور.

المحرر

قدمان تركضان بسرعة شديدة. وهما مرة قدما شاب. ومرة قدما فتى صغير. ثم يأتي الصوت ليقول: إنني عدّاء المسافات الطويلة. لا أحد يستطيع أن يسبقني. ومع هذا الكلام فتى (سميث) يركض بملابس الرياضة. ويتابع: لقد قضيت طفولتي كلها وأنا أركض.. أمام البوليس. وهنا نرى ولداً يركض مذعوراً أمام البوليس ليختفي في مكان ما.

البطل ولد من أولاد الأزقة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وهو، مع زملائه، النموذج الأمثل لما نعنيه بـ «رفاق السوء». إنهم مجموعة أولاد فقراء يعيشون على السرقة والنشل. وسميث ـ الاسم الشائع لأي إنكليزي ـ واحد منهم.

ولكن الأمر لايقف عند هذا الحد. إن لهؤلاء الأولاد، أو لسميث على الأقل، فلسفة خاصة: المجتمع الرأسمالي الغربي قائم على السرقة بأشكال وأنواع مختلفة. القانون موجود، حسب رأيهم، لتنظيم سرقة الأقوياء للضعفاء، والأغنياء للفقراء. وأي عمل تقوم به لايساهم إلا في تقوية نظام السرقة. ولذا فإن الأمر الطبيعي هو أن تكون لصاً. أو على الأقل أن تكون عاطلاً عن العمل لكي لاتزيد أرباحهم أو تساعدهم على سرقتك وسرقة غيرك.

هكذا تبدأ قصة من أجمل وأفضل القصص التي كتبت في الستينات. وكان اسمها «وحدة عدّاء المسافات الطويلة» وهي للكاتب الإنكليزي آلان سيليتو.

وربما كان هذا الرأي الذي يتبناه بطل القصة، وبالتالي الكاتب، هو الأساس الذي قامت عليه «فلسفة» الهيبيز والحركة السياسية التي انبثقت عنها في الستينات «اليبيز» ـ حزب الشباب العالمي ـ لمعارضة حرب فيتنام بشكل خاص. وقد صدر في الستينات عن أحد قادتها جيري روبينز كتاب «دو إت: إفعلها»، وتمت ترجمته عن دار الآداب بعنوان «هيا إلى الثورة».

ولابأس من إكمال القصة التي بدأنا بها. إذ يتم القبض على سميث. ويوضع في مصح أو إصلاحية لمعالجة الأولاد الناشزين. وهناك يكتشفون مهارته في الركض. فيتشجعون لإقامة مباريات رياضية يفوزون بها. ويصبح سميث «سجيناً متميزاً». يثير أحقاد زملائه المساجين وحسدهم بالدلال الذي يتمتع به. ويُعامل تماماً كما يعامل الطير المروَّض. يتم قص جناحيه حتى يألف العش أو السجن. ثم تطلق له الحرية فيطير ويحلق في الأجواء ليعود بملء إرادته إلى قفصه. وهكذا صاروا يفتحون باب السجن لسميث لكي يخرج للتدرب على الركض في الجبال والبراري ويعود في المساء إلى سجنه.

وتتقرر إقامة تصفية في الركض لرياضيي الإصلاحيات. وينطلق سميث فيسبق الجميع مسافة طويلة جداً. وفيما هو يركض تتداعى هذه الأفكار، التي هي القصة أو الفيلم، إلى ذهنه. ويصل إلى نتيجة مفادها أنه منتصر الآن في مباراة الركض. ولكن المنتصر الحقيقي سيكون مدير، أو إدارة الإصلاحية التي هي سجن. يعني أنه بفوزه سيعزز سطوة السجن. ويجمّل صورة السجان. وهذا متناقض مع المبدأ الذي اعتنقه منذ صغره وهو أن لايعمل شيئاً يؤدي إلى زيادة مكاسب اللصوص.

وهكذا يصل إلى ما قبل النهاية بعشرة أمتار ويتوقف عن الركض. ويكاد المشجعون والزملاء والإداريون أن يشقوا حناجرهم تحميساً وتشجيعاً دون فائدة. يظل سميث واقفاً حتى يصل إليه المتسابقون الآخرون الذين لايصدقون أنفسهم. ويسبقه الجميع.

وينتهي الفيلم (القصة) بسميث الذي عاد سجيناً عادياً دون أية امتيازات، وولداً ميؤوساً منه لايمكن إصلاحه.

ربما استطاع بعض القراء أن يتذكروا هذا الفيلم. ومن المؤسف أن كاتباً مثل آلان سيليتو لم تتم ترجمته إلى العربية ولا نعرف عنه إلا القليل ومن خلال الأفلام السينمائية.

والفيلم الآخر المأخوذ عن الرواية الأخرى التي لفتت الانتباه بجدية إلى آلان سيليتو هو فيلم ورواية «مساء السبت صباح الأحد» (وهذا يعني كأن نقول عندنا مساء الخميس صباح الجمعة، لأن الموضوع يتعلق بعطلة نهاية الأسبوع)، ومن خلال الرواية التي كرسته الكاتب الأول المعبر عن الطبقات المسحوقة في المجتمعات الغربية والإنكليزية تحديداً. (وقد تمت ترجمة هذه الرواية مؤخراً إلى العربية). وهي تكاد تكون الوجه الآخر لقصة «وحدة عدّاء المسافات الطويلة». فهي، كما يقول عنها كاتبها، تناقش «هل علينا جميعاً أن نتأقلم مع ما لانحب؟».

ولكن قبل مغادرة هذه النقطة لابأس من إيراد فقرة من مقدمته لإحدى الطبعات العديدة لهذه الرواية، حيث يتحدث عن فنه الروائي، وعن علاقته بالكتابة:

يقول المؤلف: «ليس لدي موضوع في ذهني إلا متعة الكتابة، وعرق (جهد) الكتابة بوضوح وصدق. العمل على محاولة تصوير الناس العاديين كما عرفتهم، والكتابة عنهم بطريقة يستطيعون بها أن يتعرفوا على أنفسهم فيها.. إنني مستغرق في بناء رواياتي.. حتى أستطيع أن أكون قارئاً لها بالمعنى النهائي».

والرواية الأخرى التي نقدمها الآن هي رواية «الجنرال» التي قام صديق طفولتي وابن بلدي المرحوم عبد العزيز عروس بترجمتها قبل وفاته. فهي رواية شديدة الذكاء. إذ تروي قصة فرقة موسيقية ذاهبة للترفيه عن الجنود في

الجبهة أيام الحرب. وفي الليل وقبل وصول الفرقة إلى حيث تقصد يتبدل الموقف العسكري فيجد الموسيقيون أنفسهم في صفوف الأعداء. إنهم أغرب أسرى في تاريخ الحروب.

لو كانوا قد أسروا في وقت آخر لهان الأمر. يوضعون في السجون. ولكنهم أسرى في الجبهة والحرب قائمة. لايوجد حتى سجن لوضعهم فيه. الحل الوحيد أمام الجنرال قائد الجبهة هو أن يعدمهم. إنه كان قد هيأ نفسه منذ بدء الحرب لاحتمالات عديدة. ولكن طبعاً لم يكن بينها أن يقع بين يديه مساجين ليس معهم سوى الآلات الموسيقية. ويستشير قيادته فتقول له: «أعدمهم».

وهذه الرواية كلها صراع من نوع ساحر بين قائد الأوركسترا وقائد الجبهة. إنه صراع بين طرفين لايفهم أحدهما أي شيء عن عمل الآخر ولايستوعبه. هذا يعرف أن الآخر يحارب. والآخر يعرف أن هذا يعزف الموسيقى. ولكن ما جدوى الموسيقى؟ ويكون الجواب: وما جدوى الحرب؟

ويستمر الحوار الغريب بين الرجلين (من خلال محاولة إقناع الفنان بالعزف لجنود الأعداء) حتى تصل الشفافية أن يقول الجنرال: إن الحرب أيضاً فن راق. وإدارة الجبهة مثل قيادة الفرقة السمفونية. أنت كما قلت لي تعرف أن الآلة الفلانية في اللحظة المناسبة ستنطلق أو ستساهم في العزف. وأنا أعرف أنه في اللحظة المناسبة سينطلق المدفع الفلاني أو الدبابة الفلانية أو تتحرك الكتيبة الفلانية. أنا أيضاً أسمع سمفونية من هنا وأدير أوركسترا.

ولكن الفارق هو أن الجنرال يقود سمفونية الموت والفنان يقود سمفونية الحياة.

وحين تصل الرواية إلى نهايتها يكون الجنرال قد فقد إيمانه بما يفعل. وليس فقط أنه يرفض القيام بالهجوم المطلوب منه أو أن ينفذ حكم الإعدام بالفنان وأعضاء فرقته بل إنه، مثل سميث عدّاء المسافات الطويلة، يرفض إكمال عمله في الجبهة.

نشر سيليتو مؤخراً روايته «الحصار الثلجي» - التي تحكي لك أكثر مما تريد أن تعرف عن الثلج - وقد قال عنها أحد النقاد: «إذا كان هناك من سيقودك حافياً فوق الجمر وتحت أظافر قدميك قطع من الزجاج فإن نثر سيليتو الأنيّق هو الذي يفعل ذلك».

لقد شُبّه آلان سيليتو بجون أوزبورن، الذي اعتبرت مسرحيته «انظر وراءك في غضب» صوت جيل أوروبي غاضب. وصار يؤرّخ للمسرح وللحركة الأدبية الأوروبية بتعابير من نوع «الغضب - والمقصود» أنظر وراءك في غضب - وما بعده. كما شبهت واقعيته وسبره لحياة الطبقات الدنيا بتشارلز ديكنز.



وقد نشر منذ عدة أعوام سيرته الذاتية الغريبة بعنوان «الحياة في درع». والعنوان، كما هو واضح يوحي بأن الإنسان مقاتل دائم ومسلح بدرع، ولكنه يوحي أيضاً أن الإنسان كالسلحفاة مضطر إلى العيش في درع. ولكن هذه السيرة تساعد على فهم تلك الأعمال الإبداعية العظيمة التي قدمها سيليتو للمكتبة الأدبية. فقد نشر حتى الآن أربعين كتاباً بين الشعر والقصص القصيرة والروايات.

ومن الآراء الظريفة التي يوزعها في كتابه هذا: (يعتبرونني واحداً من «الشباب الغاضب». لكنني أرفض ذلك. وإن كان هناك من يعتبرني شاباً غاضباً فتلك مشكلته هو).

وحتى كونه قد تربى على يد أب قاس «يضرب الأم» فإن ذلك قد علمه أنه «حين يأخذ العنف محل الرباط العائلي فإنه يكون مغفوراً، كما أنه يعلمك كيف تتجنبه دائماً». ويعترف ببساطة أن هذه الأم كانت تذهب متبرجة للبغاء في النوادي الليلية وتعود بالمال ويضربها الأب. أما حياته الفقيرة بين الفقراء فقد علمته مبدأ عظيماً وهو: «لن تأكل إذا لم تشتغل».

ويقول: أنا لا أثق بأحد لأنني أنا أيضاً لص. لماذا لص؟ لأنك إذا كنت محتاجاً فمن المنطقي والمشروع أن تسرق. وهذه ليست مسألة انفعالية أو عصبية بل هي مسألة مبدأ اقتصادي. إذ أن الثروات لم توزع (في بريطانيا) بشكل عادل. ونحن لانسرق بل نعيد توزيع الثروة. إنك تزيد شغلك لكي تكسب أكثر. ولكن لصوص الضرائب يسرقونك.

تربى سيليتو في عائلة فقيرة جداً. أمه وضعته في مدرسة للمعاقين عقلياً لأنها سمعت أنهم يقدمون في هذه المدرسة السندوتشات والحساء مجاناً. وقد ترك المدرسة وعمره أربعة عشر عاماً.

ظل ثماني سنوات وهو يواجه الرفض من قبل دور النشر. ولم يدفعه هذا إلى الحقد على الناشرين بل يقول: «كنت أعرف أن هناك كتّاباً جيدين يُنشر لهم. وعلي أن أقرأهم. وإذا تابعت المحاولة فسأكون واحداً منهم».

ولد وعاش تحت خط الدّين. كما يقول. والسبب أنه حتى الدين في إنكلترا خاضع للاستغلال. وكان أول صدام معه هو الترجمة المعروفة للإنجيل باسم «كنغ جيمس» الملك جيمس: «إنها ترجمة مبسطة لتقرير الإنجيل من أذهان الصغار والبسطاء». ولكن سيليتو يصرخ: «الأغبياء يشوهون هذه اللغة الجميلة بحجة أن الصغار لايفهمونها. والحقيقة أنهم يرون أننا لانستحق هذه اللغة الراقية».

يعلق سيليتو في غرفته صورة ديك رومي. وتبريره أنك إذا «حككت الديك الرومي فستجد تحته رجلاً إنكليزياً».

أما لماذا السيرة الذاتية؟ فيقول: «طوال أربعين كتاباً أنت تكذب على الناس في كتابتك وتجهد نفسك لإقناعهم بأن هذه هي الحقيقة. الآن تكتب كتاباً قائماً على الحقائق الفعلية وتجهد نفسك لكي يصدقوك ولايعتبروك كاذباً. ولكن والحمد لله كانت حياتي مثل رواية. ولذلك انتهت سيرتي الذاتية عند الثالثة والثلاثين من العمر (عمر المسيح)».

ونقتطف الآن بعض آرائه الواردة في هذه السيرة:

الطبقات: أنا من الطبقة العاملة والدليل هو أنني ألبس السموكنغ للسهرة.

الاشتراكية: إنها خديعة الطبقة الوسطى للإبقاء على العمال حيث هم.

الأبوة: إنني أشتري للصغير كل مالم أحصل عليه في صغري وألعب معه بالألعاب التي لم يتح لي أن ألعب بها.

أبناء الجيل الجديد: مثلما تصورتهم. يبحثون ستة أشهر عن عمل دون جدوى، وأخيراً يقررون أن الجلوس أمام التلفزيون مثل البحث عن عمل. وإذا جاءوا خرجوا للسرقة. وإذا ظلت الحياة مملة يمكن التفكير في بعض الحرائق.

أهم الأشياء في هذه الحياة هي الثوم والفودكا والتبغ.

العمر: لقد استيقظت ذلك الصباح فأحسست بسعادة فائقة لأنني لم أمت شاباً.

ليس هناك شيء اسمه المستقبل. هناك تكرار للأشياء ذاتها. فلقد عشت متنقلاً من كتاب إلى آخر. وهذه ليست حياة. ولقد كان خياري منذ البداية: عش أو اشتغل. واخترت الشغل. مع فارق أنني لا أحس أنه شغل. «حين تكتب فأنت على عمق ألفي قدم تحت الأرض، ومعك مصباح المناجم الصغير. قد تسقط القنبلة الذرية وقد يذهب أولادك إلى الطبيب النفسي. ولكنك تظل مصراً على إنهاء الكتاب، وإن سألت: لماذا؟ يكون الجواب: لتخفيف الألم الذي يكاد يقتلني من هذا العالم إن لم أكتب».

القدر؟ هو الحظ أو الله أو القدر، سمه ما شئت. الوراثة هي الأساس. والظروف تتكرر وتتفاقم فقط، إن تقبّل القدر مصدر راحة للذين لم يعرفوا كيف يتدينون.

والمفاجئ هو أن أفضل الحكايات لديه مأخوذة من كتابات (مولانا جلال الدين الرومي). ولكنه لايشير إلى مصدرها: «رجل في السوق في بغداد. يأتيه شخص ويقول له إن الموت قادم إليه. فيقرر الهرب إلى سمارة عند صهره. وبعد سفر ثلاثة أيام في الصحراء يلتقي برجل غريب. فيسأل الغريب: إلى أين أنت ذاهب؟ ويجيب الغريب: إلى سمارة. لدي موعد هناك. ويسأله من جديد: ومن أنت؟ فيجيب الغريب: أنا الموت». ويقول سيليتو: أنا أكره هذه القصة. ولكن زوجته لديها كتاب من تأليفها واسمه: موعد في سمارة.

شعاره: كل شيء مقدر. ولكن الإنسان يملك حرية الاختيار. وهناك الحكمة الأخرى: كل ما تختاره مقدر عليك.

وعلى الرغم من أنه ينفي دائماً أنه يكتب سيرته الذاتية في رواياته، إلا أن بعض أبطاله يعكسون آراءه بشكل واضح. ولنقرأ هذا الحوار من روايته «موت وليم بوسترز»: - لاشيء في هذه البلاد يمكن أن تؤمن به.

- مهلاً، قال هاري، هذا لأنه ليس لديك أنت نفسك ما تؤمن به.

- ربما كنت على حق. سيكون علي أن أعثر عليه إذن. لاشيء في هذه البلاد يمكن أن يساعدني على ذلك. وتلك هي الحقيقة.

- لاتستطيع أن تدين بلاداً بأكملها.

- لا. أشعر أنني مثل نملة على أسطوانة غراموفون ولاتستطيع التخلص منها.

تبقى كلمة لابد منها عن المترجم:

كان عبد العزيز عروس، في مرحلة الدراسة الإعدادية أكثرنا تفوقاً في اللغة الإنكليزية. وعلى الرغم من أنه ينتمي إلى أسرة حسنة الحال، مادياً، في مصياف إلى أنه عاش حياة لاتخلو من البؤس النفسي الذي عاشه آلان سيليتو.

لقد مارس التعليم، وهو ما يزال طالباً في الجامعة (كلية الآداب/ قسم اللغة الإنكليزية) في مدرسة أبي ذر الغفاري في مصياف في أوائل الستينات. ثم عاد إلى التعليم بعد التخرج. وبحكم عملي في العاصمة وعمله في مصياف لم نكن نلتقي كثيراً. لكننا ظللنا نعتبر أننا أصدقاء. وكلما التقينا غمرنا إحساس محاربين متقاعدين في معتزل للمحاربين القدماء. لقد تقدمنا في العمر، وتزوجنا وأنجبنا أولاداً وعلمناهم، ولكن بهجة غامضة، كانت موجودة في الطفولة ونحن نتنافس على مقاعد الدراسة، فقد فُقدت. وزادت المرارة حين علمت أن عبد العزيز قد سافر إلى لندن وهناك وقع له حادث أدى إلى قطع ساقه.

حين التقيت به بعد ذلك الحادث زال إحساس المحاربين القديمين وحل محله إحساس مشوهي الحرب. كل منا كان يحمل تشوهاً ما. ندوب الحياة صارت أكثر عمقاً. وزاد الطين بلة عند عبد العزيز أنه بسبب إصابته تلك اضطر إلى ترك التعليم والاعتزال في العمل الإداري. ولكن كان من الواضح أن اعتزالاً أعمق يغمر روحه.

تحدثنا ذات يوم عن اللغة والترجمة، فعبر بحزن عن شوقه إلى العودة للتعامل معها. إذا كان التعليم غير متاح (إلا لأولاده وبعض الدروس الخاصة) فلم لاتكون الترجمة؟ القراءة وحدها غير كافية.

وطلب مني أن أرشح له عملاً يترجمه. وكنت متحمساً للخروج بالترجمة من دائرة الأدب الأوروبي والأمريكي. فاقترحت عليه رواية أفريقية سياسية لليجيسون تايرا بعنوان «المعتقل». والعنوان مزدوج الإيحاء. فهو الشخص المعتقل. وهو مكان احتجاز المعتقلين. والمكان (المعتقل) في الرواية، يصبح الوطن كله إن لم تكن أفريقيا كلها.

وأحسست بفرحة الطفولة تعود إليه وهو يرى الكتاب منشوراً. لكنه بعد هدأة الانفعال الفرح قال لي إنه يريد تحدياً أكبر. لايريد أن يترجم عملاً مترجماً إلى اللغة الإنكليزية. بل يريد كتاباً كاتبه إنكليزي. المعركة التي يريد أن يخوضها هي مع اللغة ذاتها.

وكان أن اقترحت عليه العمل الذي كنت أشتهيّ أن أقوم بترجمته منذ سنوات. وهو هذه الرواية. وتشاء الظروف أن ينهي ترجمتها وتتعثر ظروف الناشر الذي كان سيطبعها. فمات عبد العزيز قبل أن يراها مطبوعة.

واليوم إذ تنشرها دار (كنعان) فإنها تساعدني على تكريم متأخر لصديق راحل، وعلى تقديم هدية لأبنائه وزوجته وأهله ومحبيه.

ولكن هذا كله لايعني أننا لانعتز بتقديم رواية ذات أهمية كبيرة إلى القارئ وتعريفه بعلم من أعلام أدب الحياة والواقع أهملته الترجمات التي كانت تعمل حسب الموضة ■■



(*) شاعر وأديب عربي سوري.

حوار غير منشور مع الفنان الراحل فاتح المدرس

أمام الإسفاف، ولامعقولية الحياة تكونت لديّ قيمٌ سرية، غير خاضعة للتحليل

حاوره: علي الكردي*

عوّدنا الراحل فاتح المدرّس المساهمة في العدد السنوي لـ «الهدف».

هذا الحوار - غير المنشور - أُجري مع الراحل قبل وفاته بثلاثة أشهر ووفاءً منا لذكراه ننشره في عددنا السنوي هذا.. إضافةً لما يلقيه من أضواء مهمة على شخصية الراحل الغنية بتلاوينها المتفردة.

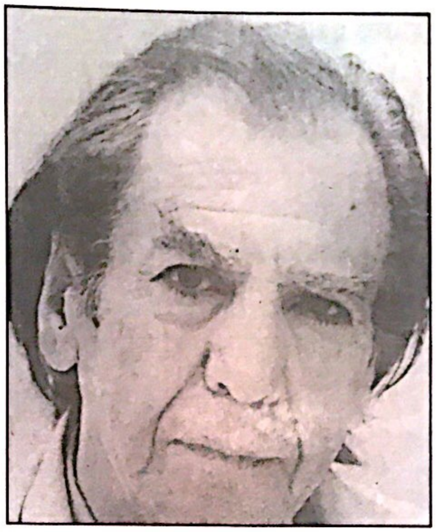
«المحرر»

بعض المبدعين الكبار، في عالمنا العربي، من أمثال الفنان التشكيلي، فاتح المدرس باتوا مثل «الذهب العتيق»، شخصيات نادرة، تكتنز في داخلها تجارب وأفكار ومشاعر ثرّة في غاية الغنى والتنوّع، تكوّنت، وتراكمت أُخصبت خلال رحلة مديدة مع الحياة والفن والإبداع. فاتح المدرس الحاضر دائماً في حياتنا الفكرية والثقافية والإبداعية هو أولاً: إنسان صاحب رؤى وموقف من كل ما جرى ويجري حوله خلال أكثر من نصف قرن. إنسان، وفنانٌ، حرٌ، طليق، يقول كلمته صريحةً، واضحة، دون وجل.

إنه مثال للفنان والمثقف الشمولي النزيه، الذي لايفصل الفكر عن الواقع، ولا الأخلاق عن الإبداع.

إن الحوار مع فاتح المدرس، أشبه ما يكون، بالإبحار في عالم سري، مدهش يبدأ غامضاً ثم لايلبث أن ينفتح على أمداء واسعة، تأخذك في رحلة تأمل للكون والوجود والعدم والإنسان والإبداع. إنه يحلّق بنا داخل وخارج حدود الزمان والمكان عبر التقاطه المفارقات اللطيفة في حياتنا. فيعيد صياغتها تارة بالكلمة وتارة باللون، وتارةً بالتكوين التشكيلي الجمالي الذي يمثّل بصمته الخاصة التي لاتخطئها العين.

أثرنا في هذا الحوار، أن نلقي الضوء على ظلال هذه الشخصية، في محاولة لرسم «بورتريه» للوجه الآخر لهذا الفنان.



ببلوغرافيا:

- ولد في حلب عام 1922
- تعلم في مدارس لبنان وحصل فيها على مؤهل تربوي.
- 1952 نال الجائزة الأولى في المعرض الفني الكبير في دمشق.
- 56-1960 مبعوث لأكاديمية الفنون الجميلة في روما، ثم في باريس.
- 1960 اشترك في بينال البندقية.
- 1962 صدر له بالاشتراك مع شريف خزندار ديوان شعر عربي/ فرنسي.
- 1962 قلده مجلس الشيوخ الإيطالي وساماً ذهبياً جائزة استحقاق في بينال ساو باولو.
- 1968 نال جائزة الدولة للفنون الجميلة في دمشق.
- 1977 نال جائزة الشراع الذهبي في بينال الكويت
- 1978 معرض في مدينة كلاجنفورت في النمسا.
- 1981 صدرت له مجموعة من القصص القصيرة (عود النعناع).
- 1963، 1971، 1977 أقيمت له معارض عديدة في ألمانيا الاتحادية في مدن (فرانكفورت، ستوتجارت، مانهايم، شفيبيش، هال وبن).
- كما وأقيمت له معارض أخرى في نيويورك، روما، باريس، مونتريال، والرباط ودبي.
- 1987 معرض في بون برعاية رئيس الجمهورية الألمانية الأسبق الدكتور فالترشيل.
- 1997 أصدرت غاليري أتاسي بدمشق كتاباً فخماً عن حياته وفنه.

■ قبل أن ندخل في عوالم فاتح المدرّس، الفنان التشكيلي، والأديب، والشاعر والمثقف. صاحب الرؤى الفلسفية في الفن والحياة، نرغب في التعرّف على ظلال هذه الشخصية المسكونة في حب الطبيعة والإنسان: الطفولة، النشأة، المدن، الصداقات، الحب، المرأة.. نريد من انثيال الذاكرة، أن ترسم لنا «بورتريه» عن الوجه الآخر لفاتح المدرّس عبر ملامسة أهم المحطات الحاسمة، التي أثرت في تكوين هذه الشخصية المركّبة؟!

□□ العوامل التي عجنتني بهذا الشكل، هي: طفولتي التي كانت بين عالمين، عالم المدينة، ذات التركيبة الاجتماعية والتاريخية المعقدة، وعالم الريف البسيط. ولدت في عام 1922 مع نهايات الحرب العالمية الأولى، أهلي كانوا مزارعين. أمي من أقصى الريف الشمالي في سورية، تزوجها والدي الذي كان ثائراً أيام الاحتلال الفرنسي، وقُتل في ظروف غامضة كان عمري حينئذٍ سنتين، وأخي عمره شهرين.

بعد مقتل والدي هجرنا الأراضي أنا وأخي وأمي، وعشنا في المدينة، في ظروف صعبة، حيث تعرضت والدتي لضغط عائلي من أهل والدي، لأنها غير مستساغة اجتماعياً، كونها فلاّحة، فكانت تأخذنا إلى الريف الشمالي، في الجبال الضائعة شمال سورية (حالياً هذه المنطقة خلف الحدود السورية)، ولذلك ضعنا بين الريف والمدينة، أهل أبي يريدوننا عندهم، كي ندخل المدارس، أما هي فكانت تخاف أن نُظلم من أهل زوجها.

هذا الريف الجبلي، الصعب، والجميل، كان يعاني من رائحة القتل اليومية التي كانت تجري فيه أيام ما بعد الحرب.. في هذا الجو شدتني: الطبيعة، الحيوانات، بكاء النساء على أبواب البيوت، ثم مع العودة إلى المدينة، والعالم المختلف كل الاختلاف عن الريف تكوّن عندي ما يشبه المحاكمات البدائية، فكنت أتساءل: ما هو الظلم؟! ما هو الموت؟! وما هي الأمومة؟! هل من الممكن أن يكون الإنسان أكثر قسوة من الوحش؟! ممكن، هل يمكن أن يكون لديه رحمة هائلة؟! ممكن هل من الممكن أن يحب؟! ممكن. أعني ليس ثمة قوانين ثابتة، لكنك تشعر في وجدانك أن هناك قوانين ضخمة عن البطش تسيّرك رغماً عنك.

التجأت نحو الطبيعة، فكنت أعيش مع أخي وأمي وأخوالي في الأرض الصعبة، الجميلة، في الشمال السوري، كما يعيش الإنسان البدائي.

لدينا بيوت، غنم، بقر.. وثمة خيرات، ولكن ثمة موت يومي أيضاً.

أمام الاندهاش من الإسفاف، ولا معقولية الحياة، وعدم التدخل في الطبيعة (هذه الطبيعة التي ليس لها قلب، لكنها في منتهى الجمال) تركّزت لديّ قيمٌ سرّية، غير خاضعة للتحليل: مفارقات هائلة في المجتمع، ومفارقات الفصول الأربعة مع الطبيعة، حيث تمشي بالثلج حتى تتجمّد قدميك، وتمشي في قيظ الصيف حتى تغرق في السراب، والهواء المتحرّك كأنه ستائر من زجاج، فتستطيع أن تتحدث مع الحشرات، وتحب أصوات الذئاب في الليل.. هذه الطبيعة، كما لو أنها أحدثت عملية عجن لتكويني من جديد.

نفس الشيء حدث في المدينة حيث المدارس قاسية والمجتمع مبني على الكذب المهذّب.. الكذب المهذّب الوقح. هذان العالمان، لهما تأثير كبير في تكوين شخصيتي، وكل منطلق أخلاقي كنت أجد له بشكل طبيعي ضده: خسارة الموت ـ الحياة، الحب ـ القتل والكراهية، الطعام ـ الجوع..

■ متى اكتشفت موهبتك في الرسم؟

□□ في المدرسة كنت أرسم كما يرسم بقية الطلاب، ربما أحسن قليلاً، أو أكثر جرأة. الأستاذ قال لي: أنتَ رسام لكنني لم أستوعب ما يقصد.

في سن الرابعة عشرة، رحت أقرأ في المكتبات الوطنية كل ما تقع عليه يدي أقرأ كتب ابن سينا، ولا أفهم منها شيئاً، وأقرأ محيي الدين ابن عربي، ولا أفهم أي شيء، بيد أنني كنت أحبه، وأشعر أن هنالك أسراراً لطيفة يجب متابعتها.

حينئذٍ اطلعت على مبادئ الرسم، وشدتني الموسيقى، فاشتريت آلات موسيقية وعزفت. في سن السادسة عشرة بدأت أكتب أشياء غامضة. اطلع عمر أبو ريشة على بعضها فكان يندهش ويضحك. كان (رحمه الله) بالنسبة لي مثل أخ كبير وقد أثّر عليّ كثيراً، لأنه وضعني على الطريق القويم، بالنسبة للقراءات، ودفعني إلى تحليل ما أقرأ، بدون أن أعتمد على تحليلات الآخرين.

كنت أرسم، ومع تقدم الزمن، أقمت بعض المعارض الصغيرة في مدينة حلب، واطلعت على ما يسمى بالفن السريالي، وفن الطبيعة بعد ذلك، عرفت أن هناك نهضة جديدة في فرنسا هي: الانطباعية، والتأثيرية، والتعبيرية، لكن اهتمامي تركّز على السهول. سهول حلب وألوانها الرائعة جداً. كنت ارسم بالمائي أحياناً، وبالزيتي أحياناً أخرى. كنت أشعر بنهم غريب نحو الانطلاق، مثل طير له جناحين، ويريد أن يستعملهما. لايهم إن كان على خطأ أو صواب المهم أن يستعمل جناحيه.

والدتي، كما قلت: هي فلاحة لها وشم على ذقنها، وعلى جبينها، كانت تراني أرسم نساءً عاريات فلا تعترض، أما أهل والدي فكانوا يعتبرون الرسم حراماً، أو معيباً ويمزّقون كل ما أرسم مع ذلك كنت أصر على الرسم لأنه شيء طبيعي بالنسبة للإنسان كما الموسيقى.

القصد، أن الجوّ في حلب كان حذراً، لا أقول: قاسياً، وإنما في ظل الأخلاق السائدة، كان هناك نوع من التمسك بأصنام الماضي.

● في ريف الشمال السوري شدتني: الطبيعة، الحيوانات، بكاء النساء على أبواب البيوت.

● عمر أبو ريشة (رحمه الله)، وضعني على الطريق القويم.

بعدئذٍ سافرت إلى إيطاليا في بعثة علمية من قبل الدولة، ودرست الرسم. طبعاً، من الصعب أن تختصر خمسين سنة من عمرك، بحديث تقرؤه خلال ربع ساعة. هذا نوع من العبث، لأنك إذا أردت أن تفهم تكوين إنسان عمره ستين عاماً، فانت تحتاج إلى سنوات، لانه مكوّن من دقائق (ميكروسكوبية) فيها تأثيرات الجينات وتأثير البنية الاجتماعية التي تشبه ملاط البناء.

لقائي مع سارتر

■ بالتأكيد من الصعب اختزال تجربة إنسان بكلمات، لكنني قصدت أن هناك محطات حاسمة في حياة أي إنسان تخلق تحولات هامة في شخصيته؟

□□ أنا أتحدث بشكل مختصر جداً، لكنني لم أقل لك شيئاً، مثلاً، عن لقائي مع سارتر في روما، ولم أتحدث عن أصدقاء كثر من أدباء ومفكرين وفنانين..

■ كنت أود أن أسألك عن أستاذك في إيطاليا، وتأثيراته عليك؟

□□ نعم.. أستاذي.. فرانكوجانتيليني، كان من أهم الفنانين في أوروبا في تلك الفترة.

■ هل زارك في سورية؟

□□ لا لم يزرني.. هاجر إلى باريس، كان يقول لي: لماذا لاتستفيد من المد الفني في إيطاليا؟! قلت له: أنا أستفيد فقال: لكني لم أشاهد في رسمك أي تأثيرات. قلت له: التأثيرات موجودة، التكنيك موجود، لكن الرؤية مختلفة.

قال: يعني أنت جئت بسورية إلى هنا.

قلت له: لا لم أجئ بها، لأنها موجودة في داخلي، ولا أستطيع التخلص منها.

قال: انظر إلى زملائك السوريين، فهم يرسمون مثلنا، ولديهم نفس التفكير، ونفس وجهة النظر الجمالية.

قلت له: أنا مصرٌّ على انتمائي.

عندما رأى إصراري ضحك قائلاً: هل تعطيني هذه اللوحة؟!

قلت له: خذها.

بالمقابل أهداني لوحة له (طبعاً، كانت غالية جداً، لأنه فنان بشهرة بيكاسو).

علّق أخيراً بالقول: أنتَ على كل حال، على الطريق الصحيح. لكن هذا الطريق، كلّفني الكثير، كلّفني أن أعيش كالسمكة خارج الماء. عندما عدت إلى سورية، كان معظم الفنانين التشكيليين المهمين، والأدباء الجيدين يشعرون بالغربة. فهذا ليس محيطنا. هناك كان يوجد تطلعات هائلة للقرن العشرين، ويوجد ثورات هائلة على صعيد الفكر والفن، ولكن لماذا هذا الشعب ليس له علاقة بما يجري؟!

هل هو الاقتصاد؟! هل هو انعدام الحرية؟! هل هو انحسار مفهوم الديمقراطية؟! هل هو العداوة الأبدية بين الشرق والغرب؟!

من حسن الحظ، أنني لم أنحدر أمام هذا الشعور بالغربة فأنا، لازلت أؤمن أن الجمال فن، والعمل الفكري الجمالي يمكن أن يجمّل العالم، ولكن ثبت (للأسف) أن هذه المهمة من أصعب المهمات، ويبدو أن البشرية ليست بحاجةٍ لأي جمال. أقصد البشرية كناس، ككتلة ضخمة من الحشرات.

العلاقة بين الكلمة والصورة!

■ فاتح المدرس، أنت قاص وشاعر أيضاً، فهل الكلمة (كوسيلة تعبيرية)، هي أكثر قدرة ـ أحياناً ـ من اللوحة التشكيلية، أو الصورة، في التعبير عما تريد قوله، أم أن الأمرين لا يتعارضان، لأن لكل منهما استقلاليته النسبية؟! ما هي العلاقة بين الكلمة والصورة؟!

□□ لقد خضعت في البدء لما يسمى (نظريات العالم الخارجي) تلك النظريات التي ظهرت أوائل هذا القرن، وفي أواسطه، وحتى تلك التي ظهرت في أواخره. في الفن، وكذلك الأدب، والصحافة، والموسيقى.. هذه الاتجاهات كنت خاضعاً لها، ولكن، بحذر شديد.. فيما بعد رفضتها، ثم من قرابة ربع قرن، صرت تتجه إلى ما يسمى (تجاوزاً): مطلق الحساسية.

أي كيف يمكن أن يضع الإنسان (مطلق الحساسية) في عمله الفني؟! ما هو مطلق الحساسية أولاً؟! هل هو تكامل الصدق؟ الصدق الكلي؟!

هل يمكن أن تقول: (أرى)، التي ليست مجرّدة، لأنها بصرية؟! هل تستطيع أن تقولها بكلمة، وهذه الكلمة هي: صوت مجرّد يحمل ألم الصورة؟!

هذه هي المفارقة بين الكلمة والصورة. إنهما عالمان مختلفان كل الاختلاف. لا علاقة بين الكلمة والصورة. الصورة بسيطة. الصورة عبارة عن اتجاه أو نشاط حيواني، فيها كل الغرائز والأحكام السريعة، أما الكلمة، فهي مجموعة مؤلفة من مئات الصور. لذلك كنت أجد صعوبة كبيرة في قراءة ما يكتبه الغير، لأنني كنت أرى فيه نوعاً من الغباء

والكذب، ونوعاً من التمثيل المسرحي الهزلي.

أقصد، أن كل أحكامنا، وكل فنوننا مازالت بدائية، والبحث عن المطلق، هو نوع من المعجزات غير ممكنة التحقق.

أدونيس/ الكلمة ـ الجسد

■ في حوارك مع الشاعر أدونيس، في الندوة التي أقامتها «غاليري أتاسي» بدمشق مؤخراً، ظهر خلاف، أو وجهتا نظر، عندما تحدثتما عن الكلمة ـ الجسد، واللوحة ـ الجسد. هل يمكن أن نقارب هذا الموضوع بشكل أو بآخر؟!

□□ أدونيس، كمستعمل للفكر الفلسفي، يفهم جيداً لبّ التصوّف الإسلامي العربي، وليس بعيداً عن الرسالة الفكرية التي جاء بها الفلاسفة العرب في العصر العباسي، وهو مطلع جيداً على الاتجاهات الدينية الموجودة في الشرق. أرى أن جملته عرض لقالب من المعاني غير المرئية، بمعنى أنه يكتب كلاماً مبطناً بلغةٍ شعرية، سلسلة فيها الكثير من الحرية.

هذا الاستبطان، وهذه الرموز تعني عند الإنسان، أنه: حيوان صاحب رموز. (الحيوان ليس له رموز، الإنسان عنده رموز!) إذن الكلمة عنده رمز، والكلمة تحتوي كلمة ثانية، والثانية تحتوي ثالثة.. الخ بمعنى أن الكلمة الواحدة فيها مجموعة من الكلمات. مثل صندوق صغير في داخله صندوق أصغر وفي داخل الأخير صندوق أصغر.. مع الأسف أو ربما من حسن الحظ، أن لغة الإنسان هي لغة مجرّدة، وقد منحت حرية الفكر الإنسان القدرة على أن ينتخب المعنى الملائم حسب ميكانيكية عقله.

لم يكن هناك خلاف شديد بيني وبين أدونيس، كنت أقول له: اللوحة ـ الجسد، تلمسها العين بحدودها المرسومة، أما الكلمة ـ الجسد فلا تلمسها. إنها غير مرئية. عندما تكون فعالياً بالاستنباط، فإنك تبتعد عن ما يسمى: جمال الحوار العقلي مع أكثرية الناس، لأنك تحدّث شريحة رقيقة جداً من المجتمع، وأنت مكتفٍ بهذا، لأنك تعيش مع الطبقة المنتخبة في أوروبا، أو لبنان، أو سورية. فالمعركة بينك وبين الشر معركة خاصة. أنت لاتستطيع أن تحارب الشر برموزٍ وطلاسم.

قال لي: أنا ليس عندي رموز وطلاسم. أنا عندي لغة. كلمات واضحة والشيء الكثير من الحرية، المشكلة في القراءات التي تبلّدت.

قلت له: صحيح هذا موجود، ولكنك فنان غير مقاتل!

قال: كيف؟

قلت: هذا العملاق، الذي اسمه الشر، أنتَ لاتقاتله!

قال: هل تستطيع أنتَ، أن تقاتله؟!

قلت: نعم، أنا أقاتله، أنا أرسمه، وأحدّده؟!

قال: ولكن لوحاتك جميلة؟

• لا علاقة بين الكلمة والصورة إنهما عالمان مختلفان كل الاختلاف.

• قلت لأدونيس: أنتَ فنان غير مقاتل!

قلت له: أنا أقاتل بجمال.

وصرنا نضحك.. (أدونيس.. رائع)

خطأ الإعلام العربي

■ هذه المحاورة بينك، وبين أدونيس، تدفعني إلى السؤال عن مسألة إشكالية، لطالما أثارت الجدل والخلاف في الساحة الثقافية العربية، وهي مسألة كيفية الموازنة ما بين أن يكون الفنان مشبعاً بروح الحداثة والانفتاح الإنساني العام، وما بين أن يكون في الآن ذاته منتمياً لجذوره وأصالته وروحه المحلية، دونما إدعاء كاذب، أو استخدام لشعارات طنّانة في فنّه لاتعكس معادلات جمالية وواقعية موازية. بمعنى آخر كيف يمكن أن يكون الفنان «مقاتلاً بجمال»؟

□□ الفكرة الأساسية، مردّها إلى سخف الإعلام العربي، الإعلام العربي يظهر العدالة بلباس التهديد، وتمثيل الشر، وكأن بالإمكان إصلاح العالم بعيداً عن الديمقراطية، والحرية.

يأتي الفنان، ليواصل هذه الحالة: عرض المأساة التي تحدث في المجتمع. إذا رسمها بالشكل الإعلامي، سقط حتماً، أما إذا رسمها بشكل جمالي فهي ستعيش أكثر. مثلاً مذبحة قانا، أو أيلول الأسود، أو المذابح التي تحدث الآن في الجزائر والسودان والبوسنة.. هذه المذابح، هي الوجه الشرير لهذا القرن. مجمل الفلسفة والموسيقى، والأدب والشعر كان مجنّداً للقتل، والسبب هو: الإعلام الخاطئ.

ليس المطلوب، أن ترسم الشر، وهو يدمي القلوب، لا. إذا أردت أن ترسم الشر، فهذا له جمالية صارمة تستطيع أن تدوم في الذاكرة.

الإعلام العربي الخاطئ، جعلني أقول: «أنا أقاتل بجمال» لا أقاتل بإظهار القباحة، لأنه ثبت في حرب حزيران أن كل الفنانين الذين صوروا هذه المعركة الغريبة بهذا الشكل لم تدم لوحاتهم.

أنا صوّرت تلك المعركة بشكل آخر، صورتها على شكل ملحمة جمالية، فيها جمالية التكوين التشكيلي، المسألة ليست عبارة عن إعلان مباشر، ينتهي بعد خمس دقائق من التلقي. بعض الفنانين أخذوا دهان السيارات الأحمر، وداسوا عليه، وطبعوا الأوراق، على أنها لوحات. هذا النوع من الصرعات الصبيانية لايعطي نتيجة.

اللوحة فيها رموز، رموز المأساة التي تعيش لزمن طويل وتتشبث تاريخياً، هذا هو المطلوب، هي نوع من الإدانة، ولكن بقالب جمالي. ربما الناس لايفهمون هذا الكلام، ومن الصعب النقاش مع الناس في معطيات من هذا النوع.

لست محبطاً

■ فاتح المدرس.. بعد تجربتك الطويلة مع الفن.. وفي الحياة. أين تجد نفسك الآن. هل حققت طموحاتك أم اقتربت منها. هل أنتَ راضٍ عما وصلت إليه، أم محبط؟!

□□ لا لست محبطاً.. أنا قمت بواجبي قدر المستطاع وقاتلت التفاهات، وقاتلت الجيف التي تمشي على قدمين. وكنت صادقاً بشعوري القومي، لأنه مصدر الفن عندي. ثم امتهنت قدر الإمكان النشاط الإبداعي في العالم، ثم قارنت بين ما هو موجود عندنا في سورية (على عجره وبجره) وبين ما هو موجود في العالم.

صرنا الآن على مفارق النهايات، ننظر إلى الوراء، ونتأمل بعض ملامح الأيام والزمن المتبقي. أستطيع أن أصوّر لك هذا الشعور على الشكل الآتي: مثل إنسان عمّر بيتاً في السهل.. مع الطبيعة، في خيرها وشرّها. وبعد ذلك وجد نفسه واقفاً في العراء على قمة ليس له علاقة بها إطلاقاً، يرتدي مسوح الغربة، ولايشعر بأي خوف أو أمل. وليس له أي مطلب. صار وضعه جزءاً من الكون العابث. حيث انعدمت مفاهيم الخير والشر، ومفاهيم الجمال، صارت تعيش في تضارب، ولم يعد هنالك ما يسمى: بالفرح المجنون الذي يحرّك العالم.

الفرح المجنون، غير منطقي ولكنه فرح. حتى الموت بات جزءاً من هذا الفرح. ومناسبة في هذا العالم للتحرّر الاجتماعي.

كما قلت: القوانين التي تسيّر العالم، ليست قوانين العقل. العقل في رجفة كاملة عن الكون. والكون لايحدّده مفهوم الزمن، وليس عنده مفهوم النظام، وليس عنده الفوضى التي تستطيع إلغاء الزمن. الكون منظم، ولكنه في غاية الفوضى. فالمفارقة هائلة ما بين المحاكمات العقلية عند الإنسان، وما بين هذا الكم الهائل المثل للكون.

هذه المشاعر المتناقضة، تدعو إلى الابتسام والسخرية والقبول في آن واحد. هي نوع من الولادة نحو العدم. إعادة المادة إلى الكون. هذا القبول، أيضاً فيه أسىً ويزيد من الشعور بالغربة. في أناس حساسين جداً يعيشون الغربة وهم في ريعان الشباب، وهناك أناس لايشعرون بالغربة، إلا قبل الموت بقليل.

ليس هناك جمال وليس هناك بداية، وليس هناك نهاية. اللغة التي استعملتها طوال حياتي أصبحت صفراً، ليس لها أي معنىً! ■■

(*) كاتب فلسطيني من أسرة تحرير «الهدف».

الروائي العربي ممدوح عزام لـ "الهدف":

مخيلة الناس تفوق مخيلة أعظم الروائيين

حاوره: أحمد جابر

في الطريق إلى «السويداء»، لمقابلة الروائي العربي السوري ممدوح عزام، كنت أبحث طوال المسافة عن مبنى صخري أسود معلق على حافة السماء، وعن خربة مهدمة سكنها ذات يوم قوم متمردون! وقد قال لي عزام فيما بعد أنها مجرد أماكن مخترعة. السر الذي احتفظت به لنفسي هو أنني اكتشفت «قصر المطر» ووقفت على أبواب «أم الجرابيع».

وفي الطريق إلى «تعارة» القرية المنسية على حافة اللجاة حيث يعيش ويكتب ممدوح عزام، سألني «تمام» إن كنت قد أحببت المكان، وعندما استغربت السؤال قال بأن الكثيرين لا يرون فيها غير وعر كئيب مسود خالٍ من البهجة. ربما كانوا محقين نوعاً ما، والسبب الوحيد هو أنهم رُبما - على الأرجح - لم يقابلوا أبداً «كامل الفضل» ولم يسمعوا أناشيد «فضل الله».



■ حدثني عن طفولتك، عن قراءاتك المبكرة.

□□ بدأ اهتمامي بالقراءة مبكراً جداً، وساعدني على ذلك أن والدي - الذي بدأ حياته شرطياً في مرحلة مبكرة بدأت مع الاستقلال - كان يعشق القراءة ويشجعنا عليها، وكان يشتري الكتب أو يستعيرها - لا أعرف - ويحضرها إلى البيت ثم صادف أن انتقل عمله إلي قرية سورية في الشمال، هناك تعلمت (إلى جانب الدراسة) على يد شيخ كان يدرس القرآن الكريم، أذكر أنني حفظت جزء تبارك كاملاً، وفي المالكية - التي انتقلنا إليها - صادف أن كان أستاذ اللغة العربية صديقاً لوالدي ومديراً للمركز الثقافي، لم أعد أذكر سوى اسمه الأول: خالد، ولكنني أكن له كثيراً من الامتنان، فقد شجعني على زيارة المركز، وهناك قرأت سيرة عنترة بن شداد بقلم محمد فريد أبو حديد، وهي من عدة أجزاء لم أرها منذ أربعين عاماً، وسيرة الظاهر بيبرس وسيف بن ذي يزن، وألف ليلة وليلة ورحلات ماركو بولو وروايات نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم.. وبائعة الخبز والفرسان الثلاثة..الخ.

■ وفي ذلك الوقت عرفت أنك ستصبح روائياً؟ ما هي المؤثرات التي قادتك على هذا الدرب، أم انك تنطلق - ربما - عن راوٍ ما عاش في جيل ما؟

□□ لاشك إن قراءاتي الكثيرة حملتني على التفكير بالكتابة، وقد حلمت طويلاً في صباي أن اصبح كاتباً، لا اتذكر مضمون الحلم، ولكن شكله لا يغيب عني ابداً، وقد اوضحت بعض المؤثرات وأهمها القراءة، ولكن القراءة نفسها قدمت لي إضافة إلى المتعة، حب الكتّاب، أنا أحب الكتّاب كثيراً، وأتهيب لقاءهم، وأتردد كثيراً جداً قبل أن أزور (أو أتعارف) واحداً من المبدعين الكبار الذين أحببتهم ومازلت حتى اليوم مثلا أتمنى أن أتعرف إلى نجيب محفوظ، مع أنني أخشى لقاءه كثيراً ولا أعرف ماذا ساقول له، كان هذا أحد المؤثرات الهامة في توجهي إلى الكتابة، أما إذا كنت انطق عن راوٍ ما في جيل ما، فسوف أكون سعيداً جداً به، تصور مثلاً لو كنت واحداً من روائيي أوائل القرن الكبار في الجيل الماضي، التفكير بهذا ممتع، دون أن نتحدث عن الغيب.

■ ما هي طقوس الكتابة عندك، هل تُعد خطة ما قبل أن تستخدم الورق، أم تكتب مباشرة، كم مسودة تستهلك، هل مسوداتك هي إعادة كتابة لرواياتك؟

□□ أكتب غالباً في ساعات الصباح الباكر جداً، أنام في العاشرة أو الحادية عشرة على الأكثر، وأستيقظ عند الفجر، أصنع قهوتي الصباحية، أشرب ثلاثة فناجين خلال الساعة الأولى ولا أعود لشرب شيء طوال النهار إلا إذا كنت في زيارة خارج البيت، وأستمر في العمل المتقطع حتى الواحدة بعد الظهر عقب ذلك لا أرجع إلى المكتبة، وأنا لا أرسم خططاً لرواياتي، ولكن القصة ترتسم بكليتها في مخيلتي، إنها تشبه طريق السفر حين تعرف إلى أين تذهب، لكن التفاصيل واليوميات أو المنمنمات فيها تتكامل، وتبنى مع بناء العمل، وأنا بطيء جداً في الكتابة ولا أنجز عادة أكثر من صفحة واحدة في اليوم.ولكنني حين أنجزها تكون قد اكتملت تماماً، لقد كتبت «معراج الموت» خلال سنة وهي لا تتجاوز التسعين صفحة، أما «قصر المطر» فكتبتها خلال أربع سنوات تقريباً، وليس لدي سوى مسودة واحدة لها، وهذا حال روايتي الأخيرة - وهي قيد الطبع.

■ ما اسمها؟

□□ جهات الجنوب.

■ ما الذي يدفعك إلى الكتابة، وأنت تكتب هل تكون بائساً أم مبتهجاً؟

□□ دوافع الكتابة عادة ما تكون غير مفهومة وأسمح لنفسي أن أتحدث نيابة عن غيري ولهذا فإن أي إحالة في هذا الصدد لابد أن ترتطم بإحالات أخرى لدى كتاب آخرين، لذلك يبدو لي أن الكتابة تصبح جزءاً من علاقة الإنسان(وهو هنا الكاتب) بالحياة ذاتها.إنه يكتب لأنه يكتب، وأنا حين أفعل ذلك أحس ببهجة غامرة، تمتعني الكتابة كثيراً، ولاشيء يعادل تلك اللحظات التي أعيد فيها بناء الجملة، وأبدل ترتيب الكلمات، فاقدم الفاعل أو المفعول به، وأدرس وضع الحال وصياغة المواقف النفسية.. إنها بهجة الخلق والتكوين ذاتها.

■ هل قصر المطر مكان حقيقي؟

□□ إنه مكان متخيل، ولكن العناصر التي بني منها في الرواية عناصر حقيقية.

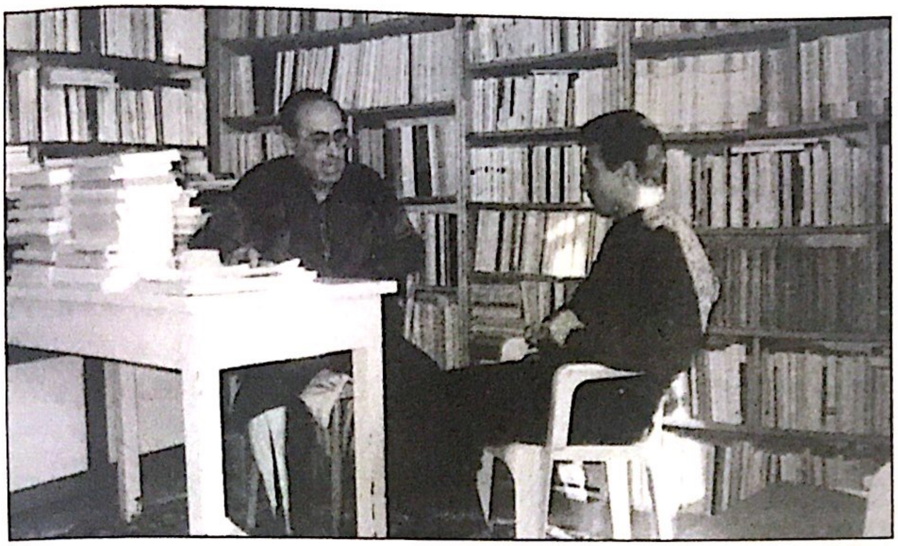
■ تبدو «قصر المطر» كحكاية طويلة متداخلة،

صناديق تتفتح على أخرى، وكأنك تعيد اختراع الحكاية الأولى، الفلكلور هو محور معظم أعمالك.

□□ لا أحب استخدام كلمة فلكلور هنا، وإن كنت أفهم أنك تستخدمها بالمعنى الإيجابي ولكن في أذهان قراء الرواية معان سلبية، إذ حولها النقد إلى ما يشبه الشتيمة لذلك ومنعاً للالتباس فانا أميل إلى القول بـ - الارتباط بالمكان - وهذا اصطلاح حديث يحبه القراء والنقاد معاً. والمكان هنا يستهويني جداً مع أنه كما ترى ليس أكثر من قفر قاحل شاسع المسافة من الوعر، من الصخور البركانية الصامتة المرعبة. سوى أنني أحبه، ينتابني شعور بأن الحياة الأولى ولدت هنا، وهو غني جداً، ولكنه لا يقدم غناه وروحه، وأجواءه الحقيقية إلا لمن يلجه كابن له، وعندها لا يبخل بأي شيء، بالنباتات البرية والأشجار، والحماية أيضا، هل تعرف مثلاً إن الوعر هنا حمى الناس من جميع الغزاة، بصرف النظر عن أهداف أولئك الغزاة، حماهم مثلاً من إبراهيم باشا ابن محمد علي حاكم مصر، وحماهم من الأتراك العثمانيين، ومن الفرنسيين أيضاً، كان الناس هنا يفرون دوماً إلى الوعر، وحين يدخلون في شعابه يختفون كأنما تبتلعهم الأرض. وإذا ذهبت عميقاً في وعر اللجاة، فسوف تجد أن هذا التعميم المجازي هو حقيقة مادية ملموسة، حيث ترى تلك الشقوق الزلزالية التي يمكن لكل واحد منها ابتلاع مائة إنسان أو أكثر، لهذا فإن المكان والزمان هما محور أعمالي، لا الفلكلور ولاتزعل فانا أحب الفلكلور كثيراً، لكن بالمفهوم الذي اتفقنا عليه.

■ ذكر لي صديق، أنه مأخوذ بشخصية كنج الحمدان، رأى فيه بطلاً إشكالياً - لوكاتشيا ربما - يعكس واقعاً لا يني يتهاوى، رأيته مجرد واحد من الأوغاد، فاشي آخر، هل هو حالم نبيل سقط في سلطة أدواته الشريرة، أم هو ذاته أداة للشر؟؟

□□ شخصية كنج كانت مشكلة بالنسبة لي، ولكنني «تصالحت» معها بطريقة روائية فانا في الواقع اليومي البسيط أكره هذا النموذج من البشر، إنه عدوي، وقد ذاق أجدادي مرارة الصدام مع شخص مثله، لكن حين ينتقل إلى الرواية يصبح شخصاً آخر. هنا يتكشف كبشر، ككائن، ويأتي السؤال الصعب والمحير: ما الذي يحول أي شخص إلى طاغية؟؟ وما هي الآليات النفسية أو الفكرية أو الاجتماعية التي تجعل من رجل شبه حالم، مستبداً بلا رحمة، كان علي أن أحبه، وأن أحاول المشي في طريقه لاكتشاف السبيل التي مشى فيها، وقد عرفت أنه وغد، ولكن عاشق، لقد أحب صباح فعلاً وظل يحبها طوال الوقت وربما امتنع عن الزواج من أي امرأة أخرى غيرها، وأعجب بكامل الفضل أيضا، وكان كامل المثال الإنساني الرفيع الذي لا يستطيع أن يجاريه ولكنه يحترمه، يكرهه ويحترمه، ولكن السلطة التي امتلكها دفعت به سريعاً جداً إلى الموقع



المرعب اللائق بأمثاله: الوحدة، ماذا سيفعل إذن سوى أن يصير وغداً؟ وقد صار، وبهذا المعنى أؤيد قارئي - صديقك - في أن كنج مشكلة، وفي تقديري إن الطغاة بوجه عام هم مشاكل إنسانية وفكرية وثقافية ووطنية أيضاً، ولكنهم في الرواية يأخذون البعد الإشكالي بصورته النموذجية، وسوف تراهم هنا من الداخل ومن الخارج في بيئتهم وأسرتهم ومع نسائهم أو عشيقاتهم مثلما تراهم في تماسهم مع البشر، وهو ما لن تحظى به أبداً في الواقع.

■ بالتأكيد ليس الثأر وحده هو المحرك في شخصية كنج الحمدان وانتقامه المريع من آل الفضل، لو قدر له أن يرافع في محكمة ما هي المبررات الحقيقية التي سيقولها.

□□ ليس الثأر قطعاً، ولكنه الشعور بالخطر، فآل الفضل لم يكونوا مرابعين لذلك فان عصاه لا تطالهم، وليسوا فلاحين، أي لا يستطيع التحكم بحياتهم، وهم عصاة متمردون، ويتمتعون إلى ذلك بحس تضامني منذر، ترى ماذا بوسع أي مستبد أن يقول تجاه هؤلاء ؟ ماذا يفعل؟ أما المحكمة التي سيرافع فيها فهي محكمة القراء، القارئ هنا هو المكلف بمعرفة مبررات كنج للانتقام من آل الفضل.

■ تخيلت أبناء الفضل طوال القامة، أجساد قوية ونحيلة، خفيفي الوزن جداً بأيد مستدقة للغاية كأيدي الحطابين، وشعر منسدل أسود، أما فكرتي عن كنج الحمدان فكانت أنه أقصر قامة بالضرورة، وأعتقد أنه يعاني من السمنة بوجه أمرد يميل إلى الحمرة وشعر مجعد فاتح اللون، رغم إنك تصفه بشكل مختلف. وهذا كما أظن يبرر حضور أولاد الفضل الشبيه بحضور الأطياف ولكن بقوة، وحضور كنج الحمدان الثابت وبإزعاج وثقل، ما رأيك؟

□□ لك كل الحق في أن ترسم لكل واحد من أبطال الرواية أو شخصياتها الصورة التي تريدها، وبشكل عام فانا لا أميل لرسم صورة فوتوغرافية لشخصياتي، وأترك مساحة كافية للقارئ كي يبني معي، أثناء القراءة ما يتخيل، الصورة التي قدمتها لكل من أبناء الفضل وكنج هي صورتك عن العالم، هاأنت ترى أن تقديمي لكنج الحمدان بصورة الإنسان جعلك تكرهه، مؤكد أنك في أعماقك ضد الظلم ومع الحرية، تخيل أن رساماً استطاع تحويل كلماتك إلى لوحة، سيكون هذا جميلاً جداً.

■ عن هايل «أحس بأن الإنسان كله لم يكن أكثر من سخافة حقيرة لا معنى لوجودها» هل هذه بشارة للموت، أود أن تحدثني عن المصادر الدينية لروايتك.

□□ لم يكن هايل يبشر بالموت، وما كان يتحدث عما سيأتي (وما أتى بعده كان فاجعاً حقاً)، وإنما كان يشير إلى تجربته الشخصية مع الحياة، فمنذ شبابه لم يلق إلا الملاحقة والطرد مع أسرته، ولم يعرف إلا الجوع والحرمان، والعيش داخل تلك الخربة المحاصرة تحت التهديد، صار شعوره - وهو رسام شعبي موهوب - باللاجدوى يتفاقم ويتضخم مع الأيام السوداء التي مرت به ولا مناص من أين يقول ذلك حين يواجه كل تلك الفواجع، ماذا سيفعل؟! أما عن المصادر الدينية للرواية فقد قرأت كثيراً من الكتب المقدسة والشروح التي وضعت عليها، وكتب المواعظ التي تضم كماً هائلاً من الحكايات والقصص ذات الطابع التعليمي التربوي، ولكنها باتت جزءاً من العمل الفني ككل. مثلها مثل عقيدة التقمص أو تناسخ الأرواح، لقد استفدت منها روائياً أو فنياً دون أن أدخل في حوار مع المعتقد لست بصدد ذلك الآن على الأقل، مع ملاحظة أن ثمة قراء حاولوا أن يقرؤوا ذلك فلسفياً وفكرياً.

■ «بدا أنيس الحمد واعظاً يقول الحقيقة الوحيدة التي أهملها في هذه البلاد التي لم تعلمه شيئاً سوى أن يقلدها..بينما كان ينتظر أن يصبح ذات يوم سيزاناً آخر مثلا ليعود إلى آل الفضل.. كذب»، ما الذي يفعله بنا الاستعمار، هل يغادرنا تماماً، أم انه يعيد

صناعتنا كما شاء، وعلى هواه. هل مقتل هايل هو في النهاية استعادة للمجرى الطبيعي، عاد إلى حقيقته هايل الفضل الذي لابد أن يقتل على يد كنج الحمدان، وليس أي سيزان؟

□□ في وطنه كان هايل الفضل يرسم أبطال تغريبة بني هلال، وشهرزاد، وشهريار كما يراهم هو، كما هم في ثقافته ووعيه، وقد أثارت رسومه خيال الحاكم الفرنسي نفسه الذي أعلن عن عجبه(ربما لم يكن معجباً) لأن الصورة التي يراها لشهريار مثلاً خالفت الصورة المتخيلة التي كان يعرفها عنه في الثقافة الفرنسية، أصالة هايل لا تظهر إلا في بلاده، وقد فجر هذه الحقيقة أنيس الحمد بعودته الحماسية من معتقلات الغوايانا(وهناك عشرات الثوار من الجبل نفوا إلى تلك الجزر الملعونة وأمضى أحدهم فيها أكثر من ثلاثين عاماً ثم ضاع وعاد بعد مرور ثلاثة وأربعين عاماً من نفيه) ولكن لنعد إلى الحقيقة المريرة التي واجهت هايل، فصراعنا مع الاستعمار لا يشكلنا تماماً، وإن كان يترك آثاره الواضحة علينا، فالاستعمار مرحلة عابرة في حياة جميع الشعوب، وهو غير قادر على تدمير أي ثقافة، إلا إذا أفنى أصحابها عن بكرة أبيهم، تذكر الهنود الحمر، وما يبقى إنما هو الصراع المحلي داخل كل ثقافة، وهذا ما يكونها في نهاية الأمر، والاقتتال داخل الثقافات الوطنية أكثر شراسة وعنفاً من اقتتال ثقافة شعب ضد ثقافة شعب آخر، وإليك أمثلة معاصرة تشبه بصورة من الصور تجربة مقتل هايل الفضل على يد كنج بعد عودته، فإذا كان الصهاينة قتلوا غسان كنفاني فليسوا هم من قتل حسين مروة ومهدي عامل وفرج فودة، وليسوا هم من اضطهدوا نصر أبو زيد، ومارسيل خليفة وطه حسين وعلي عبد الرازق، والقائمة تطول.

■ طلال الراعي شخصية نموذجية، كيف يتحول الهامشي إلى طاغية، لماذا سمحت له أن يموت بهذه الصورة البطولية، هل هذا نوع من الاعتذار لكل الهامشيين الذين فقدوا السيطرة على مصائرهم.

□□ تجربة طلال الراعي كانت شغلي الشاغل، فإذا كان كنج الحمدان ينتمي إلى سلالة من الإقطاعيين أو البكوات واعتادوا السلطة وقهر الفلاحين في شأن طلال الراعي؟ فما الذي حول شخصاً آتياً من أصل فقير - بل وضيع تماماً - إلى طاغية؟ لا أعرف في الحقيقة، ولكن الرواية قدمت التجربة نفسها وراحت تتأمل ماذا فعل بالناس وأنت تذكر الطريقة الشيطانية التي توصل إليها، إنه «مبدع» في ابتكار أساليب السيطرة، والعجيب أن تحولاته لم تتوقف، فما أن بدأت الثورة وكانت سلطته قد تزعزعت وهي في الأصل سلطة مؤقتة ممنوحة من أجل الاستخدام الشخصي. حتى انتقل إلى صفوف الثوار أيضاً، ولست على يقين مما إذا كنت أعتذر من الهامشيين وإن كنت أعترف أنهم يحيرونني ويخيفونني جداً ويثيرون في داخلي كثيراً من الأسئلة، إذ يتصرفون بطرق مفاجئة وغير متوقعة، وأنت تعلم إن عتاة الجلادين في السجون مثلاً هم من الفقراء، لماذا؟ المحير أنك يمكن أن تراهم في البيت آباء أو أزواجاً طيبين، هل قلت انهم فقدوا السيطرة على مصائرهم؟ هذا جيد، مناسب، ولكنه غير كاف.

■ - تبدو «معراج الموت» كنشيد حزن وثورة بامتياز.. خارج سياق الدلالات الكامنة في الرواية، هل سلمى ضحية، قديسة، أم مجرد متمردة بائسة؟

□□ متمردة بائسة للأسف، لا أراها ضحية، فقد اختارت طريقها الجديدة بنفسها، اختارتها وهي تعي أنها تتمرد ضد الأعراف، ومادام هذا خيارها فمن النافل أن أقول أنها ضحية. وعلى كل حال فإنها هي نفسها من أعلن ذلك في نهاية الرواية، حين واجهت الموت، لم تجبن، ولم تتراجع(كان التراجع مستحيلاً بالطبع) وتحدت قاتليها بكل كبرياء، وماتت شهيدة حبها.

■ من هو أبو النايف في «معراج الموت» ؟ هل انكساره هو انكسار نسق التقاليد والنظام الاجتماعي؟

□□ لقد كان ضحية فروسية باتت قديمة في نظر سلطة جديدة قامعة بدأت تترسخ مواقعها بعد الاستقلال، كان الرجل يريد حماية المرأة اللاجئة إلى بيته، بصرف النظر عما إذا كان يوافق على سلوكها أم لا، ولكن هيهات، لقد أرسلوا شرطيا إليه انتزعها منه داعساً على تقاليده كلها، ولكن سلمى لم تفهم هذا كما أكتبه أنا، طبيعي أنها لن تستطيع فهمه وحاولت أن تضع الحقيقة أمام عينيه، لقد ادعى أنه سيحميها وعجز عن حمايتها، لابد أن تسأل إذن «وين فردك»؟.

■ من أين ابتكرت الطريقة الجهنمية لإعدام سلمى ؟

□□ انهم هم صدقني، انا لم أبتكر أي طريقة للإعدام، وكيف أفعل؟ ولكن وجدتها أمامي، لقد فعلوا ذلك في مكان ما، وعلمت بالأمر، وعلى كل حال فمخيلة الناس تفوق مخيلة أعظم الروائيين، والروائي هنا يقوم بالمونتاج وحده، ولا يستطيع غالباً خيال أي روائي أن يبتكر ما يبتكره جلاد في أي سجن أو فلاح في حقل، أو امرأة تزين بيتها، أو قاطع طريق، تذكر بروكوست لا أشك أبداً في أنه كان موجوداً بصورة ما، وليس مجرد شخصية ابتكرتها الميثولوجيا.

■ما هي العلاقة بين صباح العثمان وسلمى الذيب، كيف انتقلت جرثومة الرفض والتمرد والعشق المستحيل؟

□□ انا من المؤمنين بأن المرأة تملك طاقة روحية أعظم من طاقة الرجل تجاه الحرية، وحين تعلن إحدى النساء عن رفضها، وتمردها فهي تعلن ذلك بجرأة وصدق نابعين من إيمانها بأنها لا تخسر شيئاً، تنطبق عليهن في تصوري مقولة كارل ماركس عن الطبقة العاملة، بأنها لا تخسر شيئاً في الثورة سوى قيودها. المرأة في الرفض لا تخسر سوى قيودها(وقد لا تعي سلمى الذيب أو صباح الفضل هذا تماماً ولكنهما تحسانه إحساساً فطرياً عميقاً بالتأكيد) وما أن تمشي فيه حتى تراها تصل إلى النهاية، أقصد أنها تستغرق قضيتها استغراقاً كاملاً، والإعاقات (التي تصل إلى القتل) إنما تأتي من الرجل، ولم يحدث - في حدود علمي - أن قامت امرأة بقتل امرأة أخرى، ابنها أو أختها أو أمها لأنها «أخطأت». القاتل هو الرجل.

■ هل أنت راض عن فيلم «اللجاة» المأخوذ عن روايتك «معراج الموت»؟

□□ دعني أوضح أمراً، لقد ناقشنا الرواية معاً، المخرج وأنا ثم كتبت السيناريو وقدم إلى المؤسسة العامة للسينما باسمينا معاً، فيما بعد شاء المخرج أن يقطع أوصال السيناريو نفسه، وما ظهر على الشاشة لا يتجاوز 50٪ من نص السيناريو الأصلي. هذا شأنه في نهاية الأمر، والفيلم فيلمه وليس فيلمي، وإذا كنت سأتحدث عنه فسأحاول أن أضع نفسي في مقعد المتفرج، وأقول بأنني من أنصار أن يعمل الفنان : المخرج أو الروائي أو الشاعر على تقنيات إبداعه إلى الحدود القصوى، وله الحق في أي تجربة وربما من واجبه أيضا ولكني لا أفهم كيف يمكن لفيلم (أو لرواية أو قصة) أن يلغي الحكاية، لماذا؟ ماذا تقدم السينما أو الرواية إذا كنا لن نقص على الناس قصة ما؟ المشكلة التي واجهتني في الفيلم أنني لم أر قصتي فيه، ومشكلته كفيلم أنه دمر الحكي أو القص تماماً واحتفى بالتقنيات السينمائية وحدها.

■ بعد مرور ربما قرن على مسيرة الرواية العربية، هاهي تدخل قرناً جديداً كيف تنظر إلى وضعية الرواية العربية اليوم؟

□□ سأقول قناعتي التي تخالف كثيراً من الآراء وهي أن الرواية العربية مازالت بعد أكثر من خمسين سنة من الكتابة، في طور التأسيس، والشاهد الذي أكروه هو أننا لا نجد في الرواية العربية حتى اليوم تياراً ما أو مدرسة للكتابة، ولن تجد حتى اليوم روائياً عربياً واحداً استطاع أن يؤثر في مجرى الرواية العربية تأثيراً ملحوظاً يلغي مثلاً تطلع الأجيال اللاحقة إلى إنجازات الرواية الغربية أو الأمريكية اللاتينية فيما بعد. خذ مثلاً نجيب محفوظ، وهو الحائز على جائزة نوبل، والروائي الكبير الذي قدم عطاء ضخماً في الرواية.اعطني الآن اسم أي روائي سوري تأثر به، ويمكنك أن تقول هذا عن حنا مينة وغيرهما من الأجيال الروائية التي سبقتنا، والملفت أننا ما نزال كما كان حال (نجيب وحنا) نتطلع إلى الرواية في أووربا غرباً وشرقاً لنتعلم منها، وهذا ليس عيبا، بكل تأكيد، كما إن بقاء الرواية العربية في طور التأسيس حتى اليوم ليس نقيصة فالمتابع لتاريخ الرواية في أمريكا اللاتينية، وهي الرواية التي استطاعت اكتساب هوية متميزة في العالم مستقلة نسبياً عن الرواية الغربية الأصل سوف

يجد أن عمرها تجاوز مائة سنة، وهناك أسماء كبيرة روائياً تعود إلى القرن التاسع عشر، وهذا لا ينطبق على روايتنا العربية، ولا أرى في الحقيقة في متابعتي للنتاجات الإبداعية العربية بأن سؤال الهوية قد يتحقق في الأفق القريب. فما زلنا نجرب، ولكننا نجرب باجتهاد وإصرار.

■ هذا عن حال الرواية، وبشكل عام كيف تنظر إلى القرن الماضي؟

□□ القرن الماضي!! انظر، لم يمض سوى ثلاثة أيام على نهايته، وهناك من يقول أنه لم ينته بعد، لا أحس بالنهاية في الحقيقة، ولكن القرن العشرين هو قرن المجازر بامتياز، حربان عالميتان راح ضحيتهما ملايين الناس ومئات بل آلاف الحروب التي طحنت ملايين أخرى، كان البشر جنوا، والغريب أنهم سخروا الإنجازات العلمية العظيمة التي توصلوا إليها من أجل إتقان الحرب، كل ما فعله أهل القرن العشرين هو تحديث الحرب ووسائلها، وحين يتوصلون إلى أي سلام فإنما يفعلون ذلك بوسائل بدائية تجعله مقدمة لحرب جديدة سيتفننون في إنجازها؟ وهناك من يقول بأن عدد الطغاة الذين أنجبهم القرن العشرين مجتمعين يزيد عن عددهم خلال ألف عام(وربما كان الإحصاء سهلاً اليوم) فبم نذكره إذن.. ألا يكفي هذا القرن أنه أوجد إسرائيل؟ إنه كالسفرجلة كل عضة منه بغصة.

■ هل تعتقد انك ناجح ومشهور، هل تتمتع بنجاحك؟

□□ لا أعرف ما هي مقاييس النجاح أو الشهرة التي تتحدث عنها، ولكن إذا كان الأمر يتعلق بالرواية فإن الآراء التي سمعتها حتى اليوم عن أعمالي تجعلني راضياً وطموحا لإنجازات أخرى فهل تراه نجاحاً؟ لا أظن أنني مشهور، الشهرة لعبة لا أتقنها ولا أعرف كيف أسوقها مع أني لست معادياً لها .

■ سؤالي الأخير يقول ماركيز : لو لم أكن روائياً لأصبحت شرطياً.لو لم تكن روائياً ماذا كنت ستصبح؟

□□ كان يمكن أن أكون رساماً مثلاً، أحببت الرسم في صغري ولكنني لم أستمر فيه، لم يشجعني أحد عليه (وقد عوضني الله عن هذا بابني الأوسط الذي يدرس الفن ويطمح أن يكون فناناً) وسرعان ما تعلقت بالموسيقى فتعلمت العزف على الكمان وشاركت في فرقة موسيقية في نادٍ للفنون الجميلة كان نشطا في الستينات في السويداء ولكنني لم أتجاوز ذلك وبقيت عازفاً عادياً يعرف كيف يؤدي الأغاني العربية ويكاد اليوم ينسى ما تعلمه، أما الشرطة فأنا أخاف منهم كثيرا.. ومازلت حتى اليوم أسرع لإخراج هويتي راضياً مطيعاً حين يطلبها أي شرطي خوفاً من ان يغضب، وأتساءل الآن عما كان سيفعل ماركيز بأبناء شعبه لو أصبح شرطياً ■■

ممدوح عزام في قصر المطر:

قدسية الأرواح وحضور الدمّ

حسام السمد

«ربما تحب هو أيضاً إلى زمن آخر، لكنه سيصادف شخصاً آخر يذكره بكنج، وعندها سيوقن أنه عاجز عن تبديل هذا الكون إذا ما أراد، أو حتى إذا ما غرز خنجره في أي صدر، وعند ذلك أيضاً سيستمر حزنه لأنه مات، مثلما يحزن الآن ويغضب لأنه حيّ».

بهذه العبارات التي تحمل تنبوءاً لحياة أخرى جديدة سوف يعيشها من نفق في جيل مضى، يختتم ممدوح عزام روايته. الضخمة «قصر المطر»، فاتحاً أبواب الحكايات التاريخية وسحر ميثولوجيا التقمص وقدسية الروح إلى ما لانهاية.

وخيط النهاية هذا، لايختلف عنْ كلمات البداية التي تعيدنا إلى فضاءات أوائل القرن، التي تحرك فيها أبطال عزام الكثر بتساوٍ على مساحة زمنية ومكانية ووجدانية شاسعة. وبين الصفحات الأولى والصفحات الأخيرة، يتدفق دم حياة ينزف بشدة، حتى ليبدو وكأنه لن ينقطع حتى بعد انتهاء الرواية، وهو فعلاً كذلك.

بنى ـ عزام ـ روايته على سلسلة لانهائية من الثنائيات: ثنائية الخلافات العائلية الكبرى، ثنائية الروح والجسد، العلاقات الجنسية، علاقات الحب المستحيلة، الظلم والعدل، الاستعمار والثورة وغيرها من العلاقات المزدوجة التي تفضي دائماً إلى بئر من الآلام والقتل لاينضب. ثمة في الرواية عائلتان، تتقاسمان تجاذباً فكرياً ومجتمعياً وعائلياً ودينياً في (ريف السويداء) على امتداد فترة زمنية تبدأ بنهايات الاحتلال العثماني، وتعيدنا إليه أحياناً، وصولاً إلى الاستعمار الفرنسي والثورة فالاستقلال.

يدور الصراع بين ـ آل الحمدان ـ الذين تزعموا حركة (المنارة) متوارثين ذلك عن الأجداد، وبين ـ آل الفضل ـ الذين وقفوا كند لحكام المنارة بمشروعهم الذي لايخلو من الحلم وإعمال العقل والحضور المكثف للروح والقوى الخفية الكامنة، والتي ـ كأنها ـ كانت سبب هزيمتهم واختفاء أي أثر لهم في عالم لايعترف إلا بالقتل والمؤامرات. ولايعني حضور (كامل الفضل) في شخص ـ حسان ـ في الجيل الجديد، بأي حال من الأحوال، تكريساً لحقيقة وقدسية التخاطر الروحي ـ الديني، بقدر ما كانت إدانة للإغراق في الابتعاد عن معاني الحب والشرف والصدق، والانغماس في طقوس الحقد والكراهية.

ثمة لغة جديدة أيضاً، ليست خجولة أو موارِبة تغطي الحقائق بدانتيلا سوداء شفافة، هي لغة تنطلق بكلمات واضحة، برّاقة، قاسية، مثل حجر البازلت، تفتت جزئيات العواطف والرغبات والأفعال وردود الأفعال، وتلاحق عبق الروائح المختبئة بين الصخور، حتى يقترب عزام من مهنة الروائي ـ النحات، كما آل الفضل «الحجّارون» يصارعون الصخر والقلوب القاسية.

تبدأ ذروة الحقد المتنامي بين العائلتين، وحوله جذور في البدايات حين سيق كبير آل الفضل إلى السفربرلك وبقي كبير آل الحمدان في المنارة، عندما يقدم ـ كنج الحمدان ـ الذي تسلّم القيادة حديثاً، على قتل ابن عمهم سعيد، شقيق عشيقته (صباح) التي اخترعها لحظات كان أخوها يحتضر.

من هنا تبدأ تناقضات الغياب/ الحضور في الرواية، أو ثنائية الحضور والحضور المضاد، بحيث ننتقل من مكان (المنارة) إلى مكان آخر (أم الجرابيع) حيث رحل آل الفضل .حقناً للدماء بعد زواج كامل من دلال الحمدان شقيقة كنج.

بين هنا وهناك، تتداح عشرات الشخصيات المنحوتة لتملأ فضاءات الرواية بطقوس امتزجت فيها البطولات والأسطورة



والفروسية والميثولوجيا. وفجأة تظهر عائلة الفضل بكامل قوتها (ثنية وصايل ونايل وشامل وهايل ومندة وغريبة) وأولاد العم فضلاً عن كامل ودلال، بينما لا نرى على الجانب الآخر سوى كنج وأم يعقوب والمرابعين (ضامن العسال، سلمان الراضي، طلال الراعي). وفي حين يحكم كنج قبضته على انفراد عائلة الفضل بعد أن [illegible] ـ [illegible] وضامن وفضل الله وشمس الدين ـ إضافة إلى الأولاد الذين ملؤوا مساحات البيت الضائع وسط صحراء مقفرة.

وفي خضم تقليدية الحياة الريفية والانتماء العائلي والولاء الأسري، وحضور التعاليم الدينية تنمو أشجار البغض والانتقام، ويستعر أوارها كلما تقادمت السنوات، ولاينجح الاستعمار الفرنسي ولا الثورة التي حاولت الوقوف في وجهه، في تحويل انتماء الفرد من المصلحة العائلية إلى مصلحة الوطن، أو كما صرخ (المقداد) في الأيام الأخيرة للثورة: (لاتخلوا البيوت أغلى من الأوطان) 364. ولذلك فإن كنج واصل تصفية آل الفضل الواحد تلو الآخر، دون أن يهمل علاقاته المتينة مع سلطة الانتداب من جهة، وتحايله على الثورة وقائدها ـ بهاء الدين ـ من جهة أخرى.

تغري تفاصيل الرواية المتشابكة بأكثر من قراءة لها وأكثر من كتابة عنها، وربما يعود ذلك لأسباب متعددة، أهمها أن الرواية بدت وكأنها تأريخ لتلك البقعة الجغرافية من سورية والتي بقيت ـ مغيّبة ـ طويلاً من تاريخ البلاد الاجتماعي، أو لتزاحم ذاك العدد الهائل من الشخصيات في الظهور ثم الاختفاء وهي مضرّجة بالدماء واللعنات والأسرار التي تعشش في زوايا البيوت السوداء والقلوب الرمادية.

لكن هذا لايعني اقتصار الرواية على وصف إيجابية وسلبية شخصياتها فقط، بل هي تتعدى ذلك إلى البحث عن شكل الأثواب الحالكة السواد وخصوصية اللهجة المحلية، ورائحة المطبخ التي ترافقنا على امتداد الرواية ـ الرحلة: (أكل بشهية طعامه العظيم: المجدرة التي تفوح منها روائح الحطب والبصل الحريف، والرّشاد المدجّن والبري، والسمن العربي المتلألئ، التهم أربعة أرغفة من الخبز الملوّح الأسمر الشاسع اللذة، ثم لامس بيده ركبة كامل، وتجشأ كالثور) 196.

بكل العناصر السابقة، تكتمل تلك المشهدية التي برع (عزام) في نقلها بشكل يُحسد عليه، بحيث يحق لنا التساؤل: هل اقتصرنا على قراءة الرواية فقط، أم أن تعب أجسادنا كان جزاء انتقالنا المحموم مع الشخصيات من مكان إلى آخر!!

يقترب عزام كثيراً من (غارسيا مركيز) وهو يرصف أحجار روايته بحرفية عالية، ويقترب بشكل أكبر حين تبدو (المنارة) ورائحتها وسكانها شبيهة بـ (ماكوندو) العزلة، وسط إغراء متزايد بزيارة الأرض ـ الحلم ـ وتذوّق ملح حضورها فينا.

عادت الرواية مع ـ قصر المطر ـ لتخبر القصص، بعد أن حاولت الرواية الحديثة تركيز الانتباه على أهمية تراكيب اللغة وأهمية البنية الشكلية للنص في عملية إنتاج المعنى وخط سير الدلالة، وعادت القصص تنسج حبكتها، والحبكة تلوّن خطوط سيرها الدرامية، وتكثف حضور الدراما عن طريق الشخصيات التي تحركها وهي في حمّى انفعالاتها. وفي كل هذا، يبتعد قصر المطر عن ذاك الوهم المختبئ خلف الشخوص والأشياء وعن تلك العدمية واللاشيء الذي يطغى على سرد المقاطع الوصفية.

ومثلما يتقمص (حسان) شخصية كامل الفضل وتتمكن منه حتى تدفعه إلى رؤية كنج بعد عشرين عاماً، فإن الروائي يتقمص شخصية الشاهد على ما يجري والمحدّث الذي يعرف الأسرار الغائبة عن بعض الشخصيات. ومثلما تظهر الكائنات في الرواية على حين غرة، تخرج منها كذلك إما مقتولة أو هاربة أو مختفية. كما (ثنية) التي طارت مع غبار الصحراء في نهاية الرواية.

لانستطيع مطالبة الكاتب دائماً بذاك التسلسل المنطقي ـ العلمي لحياة الإنسان، ولكن قصر المطر تدّعي التأريخ، وهذا مما لاشك فيه، والتأريخ لمجتمع ما في مرحلة حديثة ـ نسبياً ـ لاتزال نتائجها ممتدة إلى الحاضر، لايقبل هلاميات الحلول وتداخلات الروح والتقمصات التي بدت وكأنها متكأ للهروب من كلمات كبيرة، يخشى الكاتب البوح بها.

تنتهي الرواية بخيط من الألم يمتد إلى (حسان) الذي استطاع كشف الحقيقة الغائبة ـ تصفية آل الفضل على يد (كنج الحمدان) الذي برز كشخصية إشكالية (بالمعنى اللوكاتشي) حاولت الوصول إلى متعة العشق المستحيل مع صباح، فتولّد فشله قتل ودم وثأر، لوّن ضباب المنارة الذي سيخبئ طيف سواد الحكايات المعقولة والحكايات اللامعقولة.

قصر المطر، رواية من دم وجنس وأرواح تهيم وتخيّم على قبالة بيوت احتضنت طوفان الحكايا بكثير من الألم وقليل من الفرح، وهي إلى ذلك تؤسس للغة روائية ولمتعة سردية قلّما نجدها عند كبار المؤسسين أو عند المجددين في الأدب الروائي السوري ■■

نقد المشهد الثقافي الإسلامي

(الجابري، أركون، نصر حامد أبو زيد، حسن حنفي، محمد شحرور)

عبد الكريم درويش*

تفكّرتُ في الأديانِ جِدّ مُحقّقٍ
فألفيتها أصلاً لَهُ شُعَبٌ جمّاً
فلا تَطلُبنّ للمرءِ ديناً، فإنهُ
عَيدٌ عن الأصلِ الوثيق، وإنّما
يُطالبه أصلٌ يُعبّرُ عندهُ
جميعَ المعالي والمعاني فيفهما

أبو المغيث الحسين بن المنصور الحلاج

«المستقبل هو القضية».. هذا هو شعار الإنسان العربي اليوم، وشعار المفكر العربي المندمج بالصيرورة التاريخية لمسألة هذا الإنسان. شعار المفكر العربي الباحث عن فعالية تؤثر في هذه الصيرورة كي تصل بمجتمعنا إلى مرقىً جديدٍ من مراقي التقدم بعد أن طالت به المراوحة. لقد تفتح الوعي العربي، على وعود بالنهوض والتحرر حبلت به الكتابات والخطابات منذ عصر النهضة. لكن مواعيد الاستحقاقات كذبت الوعود وبينت أنها ستظل مخاضاً كاذباً لأنها تأسست أصلاً على رومانسية «الحبل بلا دنس».

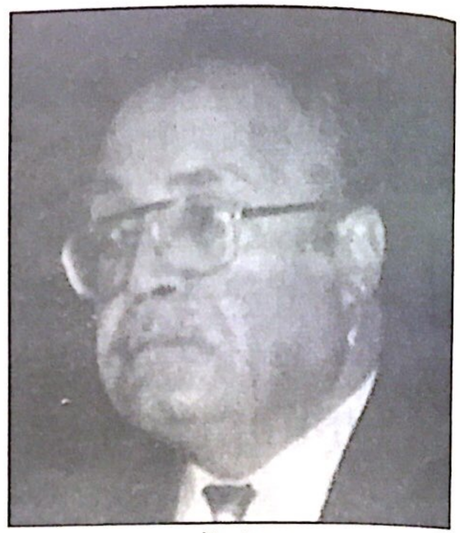
و«التراث باب من أبواب المستقبل» شعار آخر من شعارات الفكر العربي المعاصر، تجندت لرفعه وتأكيده جملة الأقلام الساعية إلى مستقبل عربي يضع الأمة على مبتدأ طريق الصعود. ذلك لأن الهبوط على منتصف الطريق بدا لهذه الأقلام ضرباً من المستحيل، بل كهفاً لايعلم إلا الله متى تخرج منه الأمة، وبأي مدى من الغربة واليأس تخرج منه. أن يلج الفكر العربي باب المستقبل، معناه ببساطة أن يكون الوالج مادة معرفية عربية معاصرة. وهذا الكلام لاينطبق على الفكر الأوروبي المترجم إلى العربية لأنه لايحمل الهوية والمنشأ العربيين، ولا ينطبق على الفكر العربي الإسلامي القديم لأنه ليس عصري المنشأ. والخطاب العربي الذي يصدر عن أي من هذين المأخذين لاينطق عن نفسه من حيث هو عربي ومعاصر بل ينطق عن غيره ويدفع بهذا الغير إلى ولوج الباب، فالذات التي تعبر عن نفسها، يتطلب لها «أنطونيو غرامشي» استقلالاً تاريخياً تاماً وخصوصية على نحو عالمي.

غير أن تراثنا، لسوء حظنا أو حسنه، هو ذلك التراث الغني المتنوع إلى ما يشبه التعدد، والممتد من عصر التدوين والترجمة إلى لحظتنا الراهنة. فكيف الوصول إلى ما هو تراث فعلاً وكيف الوصول بينه وبين المستقبل؟ سؤال آخر أساسي يواجه الفكر العربي ويضعه أمام الخيار الصعب، وأمام جوهر القضية الأم: مستقبل الإنسان العربي. فهل يمكن للعقل أن يقود العربة إلى المستقبل عن طريق مدّ أعصاب حيوية عمودية نحو التراث وأعصاب حيوية أفقية في العصر الحاضر؟ هذه هي المحاور التي انبرى يشتغل عليها المشروع الثقافي العربي، وتستند إليها البناءات الفكرية التي يسهم في تشييدها اليوم الباحثون: أركون، الجابري، وحنفي، أبو زيد، العروي، شحرور.. الخ.

ونسارع إلى القول بأن نقدنا لايعني أننا نقف موقفاً سلبياً من نتاجهم. فليس النقد مجرد دحض للمقولات أو إقصاء للأشخاص على طريقة حوار الجابري/ طرابيشي الذي آل إلى نهاية مأساوية، بقدر ما هو تقديم إمكانات جديدة للتفكير أو العمل، بإثارة أسئلة حقيقية، أو ابتكار طرق وأساليب. باختصار: إن النقد بهذا المعنى هو افتتاح مناطق جديدة للوجود ونسج علاقات مغايرة مع الحقيقة، بخلق تراكيب مفهومية جديدة أو ابتكار صيغ فعالة وملائمة للعمل والتنظيم. إنه أشبه بنقد أبي سعيد السيرافي لأبي بشر متى، الذي من الإمتاع والمؤانسة الكثير.

ونحن إذ ننتقد فإننا نعترف في الوقت نفسه بمهارة هؤلاء الكتابية وقدراتهم الفكرية. وقيمة ما يكتبه هؤلاء المفكرون لاتكمن في المعارف التي يستعرضونها ولا حتى في النتائج التي يستخرجونها فحسب، بل في الإمكانات الفكرية التي يوظفها، نعني بقدرتهم على التصرف بالمعطيات التي يشتغلون عليها والقبض على الأدوات المعرفية الإجرائية المعمول بها. إنهم مثقفون عرب تمتد معارفهم طولاً وعرضاً، ماضياً وحاضراً، في التراث وفي الحداثة، بدءاً من نص الوحي والحدث التدشيني الأصلي - الرسالة المحمدية - حتى آخر ثمرات العقلانية الأوروبية، من مذاهب الفقه والتشريع إلى عقلانية «ديكارت ولفوف ولايبنتز ومالبرانش» ومن عقائد المتكلمين إلى وحدة الوجود عند «اسبينوزا»، ومن تجليات وشطحات الصوفية إلى النقد الكانطي ومتعاليات «هوسرل»، ومن منطق ابن سينا والفارابي إلى تفكيكات جاك دريدا وورولان بارت، ومن دعاوي الحركات الأصولية الإسلامية إلى الإيديولوجيات الحديثة على اختلاف مشاربها ومنابعها. إنهم خطرون فعلاً. إن التعامل مع الفكر الإسلامي بوصفه نتاجاً تاريخياً معناه نزع هالة القداسة عن ذلك الفكر، أي تمزيق الحجاب وهتك السر وكشف الغطاء. ولا يجدي القول أن محمد أركون يميز في دراسته للإسلام بين مستويين: مستوى التعالي الروحاني والمستوى التاريخي. والمشكلة لاتحل بالقول أن أركون يستلهم القيم الروحية للإسلام، وأنه لايهدف إلى «نزع صفة الوحي» أو القداسة عن النصوص كما يذهب في كتابه «الفكر الإسلامي: قراءة علمية» ص33. فكيف نقرأ النصوص قراءة نقدية تاريخية ونزعم أننا لاننزع عنها صفة التعالي والمفارقة؟ لامجال للمداورة والالتفاف، بل الأحرى والأولى مواجهة المشكلة بدلاً من الدوران حولها. والحل يكون في البرهنة على أن قراءة القرآن الكريم لم تكن يوماً ولا يمكن أن تكون إلا تاريخية مادام الإنسان لاينفك عن تاريخيته وزمنيته. وهذا ما فعله المفسرون القدامى على اختلاف مذاهبهم. ذلك بأن المتعالي لايتجلى إلا في التاريخ المقدس لايظهر إلا عبر الدنيوي، والوحي الإسلامي، إنما نطق به عربي على مقتضى لسان العرب، أي بحسب ترتيبهم لوجوه الكلام وبحسب طريقتهم في إنتاج المعنى واستخدام الدلالة، أي بحسب قوانين الخطاب عندهم. فضلاً عن أن حيثياته، أي أسباب نزوله، يحيل دوماً إلى أحداث، وممارسات تقع في الهنا والآن، وإلى ذوات إنسانية مشدودة إلى الزمان والمكان.

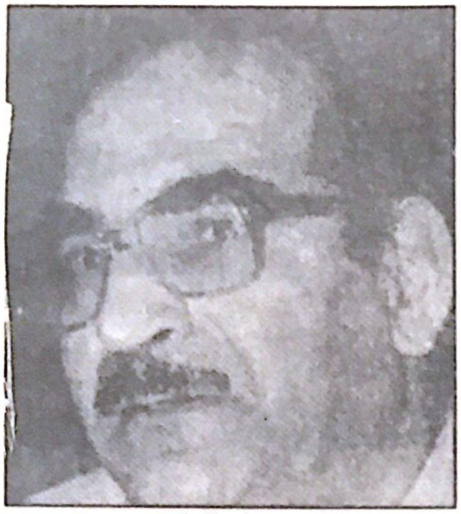
إن المفسرين الكلاسيكيين «الزركشي، الباقلاني» إذ نظروا إلى القرآن الكريم بوصفه خطاباً عربياً وإذ بحثوا عن أسباب النزول لآياته قد قرؤوه قراءة تاريخية. والمفترض، أننا لانختلف عنهم في هذه الناحية سوى أنهم فسّروه بحكم إمكاناتهم المعرفية ومشروطيتهم التاريخية وفضاؤهم الثقافي وبحسب ما أتاحته لهم أدواته



حسن حنفي



نصر حامد أبو زيد



محمد عابد الجابري

المنهجية (العموم/ الخصوص، المحكم/ المتشابه، الظاهر/ الباطن، الناسخ/ المنسوخ).

وأركون لايتوقف عن حشد أكبر عدد ممكن من المفهومات والمصطلحات النقدية والإحالة إلى أهم أعلام الفكر المعاصر ومراجعه. وهذا شأن كل مبحث من مباحثه. إنه يعتد بعدته العلمية في مواجهة خصومه من دارسي التراث. وليس في ذلك ما يقدح في شيء. ولكن ما يعتدّ به أركون وما يعتبره ميزة قراءته كما يذهب في «تاريخية الفكر العربي الإسلامي»، قد يكون هو الشيء الذي يؤخذ عليه. ذلك أن قارئ أركون يكاد لايتبين خطابه المستقل الذي يتميز به بين الخطابات الأخرى، لكثرة اللغات التي يتحدث والمناهج التي يستخدم والأعلام الذين يتقمص. وبالفعل إننا نجد أنفسنا من نصّ أركون إزاء سيل لايتوقف من الاحالات إلى مختلف المناهج والاستشهاد بـ (فوكو، دريدا، كريستيفا، دوران، دوركهايم، فرويد..)

لاشك أن التأليف هو محصلة. فالكاتب يقرأ كتب الغير والباحث يستخدم مقولات الآخرين ويتوكأ على مناهجهم. لا غضاضة في ذلك. فلا ابتداء من الصفر. ولكن المفكر المجدد في أسلوبه ومنحاه يلتهم كتب الغير ولا تلتهمه وينسخ غيره ولا يتلاشى فيه. والباحث المجدد في رؤيته أو في منهجه لايقع أسير مناهج الغير، بل يزحزح الرؤية ويبدل زاوية النظر ويبيء المفاهيم الإجرائية. نقول ذلك لأننا نتلمس تضخماً في الأجهزة التي يستخدمها أركون. هناك فعلاً آلة مفهومية جبارة. ولكن ذلك يتم على حساب لغة أركون وخطابه. ذلك أن لغته تكاد تضيع بين اللغات الأخرى (الفرنسية والألمانية).

يقصي الجابري من دائرة العقل والعقلانية قارّة معرفية هامة ممثلة بالفكر الصوفي في ثقافتنا العربية والإسلامية (ابن الفارض، ابن عربي، الحلاج، السهروردي، ذو النون المصري..) كما حاول أن يقصي من دائرة المنطق شيخ المناطقة «ابن سينا» بحجة أنها اتجاهات غنوصية هرمسية اشراقية. إن العقل الواحد وان اختلفت آلياته ومناهجه وتجلياته. فالجابري بوصفه مفكر ابستمولوجي، وبوصفه يعسكر داخل العقلانية الأرسطية، وداخل العقلانية العلمية عموماً، قد أصدر حكماً مبرماً على المتصوفة، فاعتبر ابن سينا صاحب فلسفة [قتلت العقل والمنطق في الوعي العربي] «نحن والتراث»، ولم ير في كل ما أبدعه ابن عربي سوى نتاج يمثل «اللامعقول» الوافد على الإسلام من ثقافات وحضارات الجوار (فارس، الهند)، هكذا متغاضياً عما ينطوي عليه كل دين سماوي من عناصر غيبية وجوانب لامعقولة، شاطباً بجرة قلم نتاجاً فكرياً ثراً.خصباً، كنتاج الشيخ الرئيس والشيخ الأكبر. والحقيقة أن الجابري ينطق في خطابه بأشياء ويصمت على أشياء. فهو يحلل الخطابات الخاصة بمجالات الثقافة الإسلامية وفروعها، ولكنه لايتطرق إلى خطاب الوحي الذي هو أهم مسكوت عنه عند الجابري، تحت ذريعة أنه لم يحن وقت النقد اللاصوتي. وإذا كان نقد العقل العربي والإسلامي يتطلب تحليل الخطابات التي نشأت حول هذا الخطاب، فالأجدر تحليل خطاب الأصل ذاته لا فروعه، بوصفه أصل الثقافة ومعقد بنيتها العنقودية. والتقيّة هنا لاتفيد بشيء.

يرد الجابري «بنية العقل العربي» إلى ثلاثة نظم معرفية: الأول مكون عربي صرف يسميه المعقول الديني أو النظام البياني ويتمثل في العلوم اللغوية والدينية التي هي النحو والبلاغة والفقه والكلام، والثاني نظام يوناني برهاني يسميه المعقول العقلي أو العقل الكوني الأرسطي ويتمثل في الفلسفة وعلومها، والثالث نظام قديم يسميه اللامعقول أو العقل المستقيل، وهو يتمثل في النتاج العرفاني بشكل خاص، ويشكل الموروث القديم الذي ورثه العرب عن الديانات والفلسفات القديمة كالإشراق الفارسي أو التصوف الهندي. ومن الواضح، أن ما يقوله هذا التصنيف من أن العقل المستقيل هو عنصر دخيل وافد على العقل العربي، يصدر عن نزعة اصطفائية شوفينية. فالذات المتمركزة على ذاتها المؤمنة باصطفائها تنزه نفسها عن السلب والنقص وترد ذلك كله إلى الغير.

إن الجابري يعزو اللامعقول إلى مصادر غير عربية، عالم الشرق القديم، الذي يجسد برأي الجابري، الخرافة والسحر والشعوذة. ومثل الجابري بذلك مثل أولئك العرب الذين يعزون أسباب ضعفهم وفشلهم إلى الآخر، أي إلى الآخر الإمبريالي، أو مثل الحركات الأصولية الإسلامية المعاصرة التي تؤمن بصفاء الثقافة الإسلامية ويدعون إلى تنقيتها من الأفكار الدخيلة المستوردة من جهة اليونان قديماً والغرب حديثاً.

صحيح أن المواقف بينه وبينهم تختلف من حيث مضامينها، ولكننا نجد أنفسنا بإزاء نفس العقلية المركزية الاصطفائية التي تعتبر محنة العقل العربي قد أتت من خارجه، ذلك العقل الخرافي المستقيل الذي تسلل إلى عقلنا وحاول تدميره من الداخل، إن العقل العربي، شأنه في ذلك شأن سائر العقول، ونعني بذلك تعايش المعقول واللامعقول في الملكات المعرفية لأي ذات انسانية. والعقل اليوناني لا يشذ عن ذلك. ويتمثل اللامعقول في وجوه كثيرة أيضاً. وعودة إلى فلسفة طاليس أو انسيمانس أو انكساغوراس أو حتى افلاطون تؤكد صحة ما نذهب إليه.

وليت أن المسألة تقف عند هذا الحد، بل إن عين الجابري تضيق عندما ينظر في النتاج

العرفاني، عن استيعاب هذا العالم لكي تنحصر في الدائرة السنية دون الشيعية، ثم تضيق أكثر لكي تقتصر على أهل المغرب دون أهل المشرق، وبذا تتمركز العقلانية في نظر الجابري عند عرب المغرب وسنته (المدرسة الظاهرية البرهانية الاندلسية: ابن رشد، ابن طفيل، ابن حزم الاندلسي...). أما الآخرون الواقعون خارج هذه المدرسة، فانهم يقصون إلى عالم اللامعقول، عالم الأسطورة والتنجيم والظلامية؟؟!.

يتنبأ «حسن حنفي» بأن حضارتنا العربية الاسلامية عرفت حتى تاريخه سباعيتين: سبعة قرون سمان هي عصور الازدهار والرقي، وسبعة عجافاً هي عصور الانحطاط، نشهد من الآن وصاعداً، نهضتنا الثانية التي ستستمر أيضاً سبعة قرون بالتمام والكمال. وفي المقابل يرى حنفي أن الحضارة الغربية التي شهدت حتى الآن سباعيات ثلاثاً، نهضة فكبوة فنهضة، أخذت تشهد اليوم نهاية نهضتها الأخيرة، وستدخل لا محالة مرحلة الانحطاط ستستمر هي الأخرى سبعة قرون بكاملها. إنها نبوءة يوسف الصدّيق على لسان حنفي هذه المرة، بعد أن رأى حنفي إحدى عشر كوكباً. إذن تستغرق المرحلة الحضارية أكانت نهضة أم كبوة، تنويراً أم ظلاماً، سبعة قرون بحسب التحقيب التاريخي الذي يضعه «شبنغلر العرب» - النبي المسلح - حنفي.

أهكذا حقاً جرت الأمور وستجري في المستقبل؟ ان حنفي يتعامل في تحقيبه التاريخي مع الرقم سبعة بطريقة فيثاغورثية سحرية ويوظفه اسطورياً في قراءته للاحداث والوقائع. من جهة أخرى يقدم حنفي توصيفاً للحضارات يؤكد من خلاله ان علاقتنا بالغرب كانت دوماً متناسبة عكساً وستكون كذلك أبداً، بمعنى أنه عندما يكون الغرب صاعداً فالشرق هابطاً، وبالعكس. فهل هذا التعاكس حتمي يا ترى؟ وماذا عن الحضارتين الصينية واليابانية؟ ألا يمكن أن تقوم العلاقة بين الشمال والجنوب على التبادل؟.

في الحقيقة إن التوصيف الحضاري الذي يستخدمه حنفي يُدخلنا إلى فلسفة التاريخ التي يحاول البعض تعويمها وتهويمها، ونشير إلى «فوكوياما» صاحب مقولة نهاية التاريخ التي شغلت الأذهان والعقول في الآونة الأخيرة على ضوء انهيارات أوروبا الشرقية، أو إلى أطروحات «شبنغلر» عن أفول وصعود الحضارات. وفلاسفة التاريخ يدّعون اجمالاً أن بمقدورهم القبض على قوانين التاريخ والتنبؤ بمسارات الحضارات، وتلك حال «هيغل» سابقاً الذي تنبأ ان الملكية الدستورية هي الفكرة الشاملة المطلقة وقد تجسدت عيانياً في جرمانيا، بيد أن المستقبل، نعني الأحداث والوقائع، تنبئنا دوماً أن الانسان لا يقع خارج التاريخ بل في صلبه، ولا يتعالى عليه بل ينخرط فيه. من هنا قلّما تصحّ النبوءات والتكهنات التي تحاول أن تضبط ما يندّ عن الوصف ويبز الضبط. فالانسان غير قادر على ضبط سلوك الذرة والتنبؤ بسلوكها وبمسارها، فكيف له أن يضبط أو يتنبأ بحركة ستة مليارات كائن بشري ينساحون على الكوكب الأرضي؟ بيد أن صاحب مشروع «التراث والتجديد» و«علم الاستغراب» لا يكف عن الكهانة واطلاق النبوآت. ولهذا فإن قراءة خطاباته تكشف لنا عن ظُرَفِ خيميائياته وطرائفها.

يبني حنفي خطابه في «حوار وصراع الحضارات» على إقامة قطيعة بين الحضارتين الغربية والعربية، سواء من حيث الذات والصفات، أو من حيث النشأة والسيرورة. وما يراه حنفي في هذا الصدد أن الحضارة الغربية هي حضارة طرديّة تنمو وتبدع انطلاقاً من المركز متجهة نحو الهامش، في حين الحضارة العربية حضارة مركزية تنمو وتبدع بالنسج حول المركز. فالأولى تنشأ بنقد المركز وممارسة الاختلاف عنه. بينما تنشأ الثانية بفعل تمركز الأنا وتمثله للمركز والتماهي معه شعورياً أو لا شعورياً. الغربية انفراج عن المركز والبؤرة، ولهذا فهي تنمو بطريقة طولية تاريخية. في حين العربية هي تمحور حول المركز، ولهذا فهي تنمو بطريقة دائرية، أي بتكوين دوائر أوسع.

لا مراء أن الحضارات تختلف وتتنوع. ونحن اعتدنا القول أن حضارتنا حضارة اللغة والنصّ وان الحضارة الغربية هي في المقابل حضارة العقل والتقانة. ومع ذلك فعلينا أن لا نذهب إلى القول بأن الحضارات تتعارض وتتنافى، بل نقول أنها تتراسل وتتفاعل أو تتواصل وتتكامل. وما سكت عنه حنفي وحجبه هو أن الحضارة اليونانية حين كانت حضارة ناهضة ناشطة فإن الحضارة العربية أيضاً كانت من الفترة والحيوية الكثير. نحن نحذر، على الأقل، التقسيمات النهائية التي تحشر المرء في خانة عقائدية مقيتة وتجعله رهين هويته، ونعتبرها بمثابة أفخاخ ينصبها داعي الدعاة حنفي لتبرير مشروعه وسلطته المعرفية.

إن شأن حنفي شأن الاستشراق، شأن «رينان» وأضرابه. والحال فإن حنفي في تصنيفه للأنا الاسلامي والآخر الأوروبي يذهب إلى أن وعي الثاني هو وعي تاريخي لأنه يصدر عن حضارة طردية، بمعنى أن بنيته هي حصيلة تكوينه وتطوره، في حين أن الوعي الاسلامي «له ماهية سرمدية قبلية» لكونه يصدر عن حضارة مركزية جاذبة، بمعنى أنه ذو بنية ثابتة تسبق تكوينه وسيرورته. هكذا يرى حنفي أن العقل الأوروبي عقل يتشكل في التاريخ، في حين أن العقل الاسلامي هو عقل يتمحور حول أنا مركزية. أكثر من ذلك: يعتبر أن الذات الاسلامية العارفة هي «أنا لا تتكون بل توجد».

إذن نحن ننتمي إلى هوية لا تاريخ لها هي مجرد تجسيد أو تمثل لماهية قائمة بذاتها تسبق كل تكون أو تشكيل. ولاشك أن هذه القراءة الافلاطونية الماورائية للذات العربية تجعل منها تخرج من التاريخ وتتعالى عليه. وإننا نخال حنفي في قراءته هذه ينظر إلى الأنا بعين غربية نافياً بذلك الصبغة التاريخية عن الحضارة العربية، معيداً بكيفية جديدة انتاج الرؤية الاستشراقية التي نتهم منظريها بالتحيّز والعنصرية.

وهذا هو شأن التقسيمات الماورائية للهويات سواء أتت غرباً أم شرقاً، انها تغذي النزعات العنصرية، بإصدار أحكام مبرمة على الأنا أو الآخر. والحال، فماذا يعني القول بأن الذات الاسلامية لا تتكون في التاريخ وبأن الوعي الاسلامي ماهيته سابقة عليه، سوى تعزيز الرأي القائل بأننا نحن العرب لا وعي لنا بالتاريخ وأننا لا نعرف التطور، فضلاً عما يمارسه هذا القول من حجب للحقيقة، ومن قمع لارادة المعرفة باستبعاد محاولات نقد الذات وإخضاعها إلى الفحص العقلي والتحليل التاريخي.

إنها لجراة تاريخية أن يتعامل أبو زيد مع النصّ القرآني بوصفه «منتجاً ثقافياً» انتجه واقع بشري تاريخي، من أجل تكوين «وعي علمي بالتراث»، لأن انتاج مثل هذا الوعي يشكل، برأيه، الأداة الفعّالة في مناهضة المشروع الأصولي. ودرس التراث ينبغي أن يبدأ بالنصّ القرآني بوصفه أصل الثقافة الاسلامية ومحورها. من هنا يستهدف أبو زيد، بالنقد والتحليل، خطاب الوحي، بجعله مادة لمعرفة نقدية عقلية، شأنه بذلك شأن اي خطاب بشري وأي انتاج معرفي. وهذه ميزة له مقارنة مع الجابري أو اركون أو شحرور.

لا مراء أن النقد، كما يمارسه أبو زيد، يؤدي إلى نزع هالة القداسة عن الوحي، بتعرية آليات الأسطرة والتعالي التي يمارسها الخطاب الاسلامي الدوغمائي في تعامله مع الأحداث والوقائع التاريخية. والسؤال الذي يقف وراء دراسات أبو زيد هو كيف نفهم النصّ ونقرأه من خلال آليات اشتغاله وأنماط توظيفه؟. وسؤال ماهية النصّ وكيفية التعاطي معه، هي المعركة الفكرية الدائر رحاها الآن، وهي تجسيد لصراع بين موقفين من النص، أي بين قراءتين: قراءة طبقاً لآليات العقل الغيبي المفارق وقراءة طبقاً لآليات العقل التاريخي كما يذهب أبو زيد في (الخطاب الديني، رؤية نقدية). وأبو زيد يقرأ النصّ قراءة تاريخية ناسوتيه. ولهذا فهو يسعى إلى تقويض مفهوم

النصّ كوحي مفارق موجود على نحو أزلي في اللوح المحفوظ.

لاشك أن محاولة أبو زيد في درس القرآن الكريم وعلومه تنطوي على جديد، يتمثل أولاً في إعادة النظر بمفهوم الوحي، وذلك ببحث شروط امكانه، أي ببحث الشروط المعرفية والتاريخية التي جعلت ظاهرة الوحي أمراً ممكناً ومعقولاً، وأخصّ هذه الشروط بالذكر انتشار ظاهرة الكهانة لدى الجاهليين، ومعلوم أن بين الكهانة والنبوة وجه شبه، إذ كلتاهما تقوم على الوحي. ويتمثل الجديد ثانياً في تحليل مستويات النصّ من حيث طريقته في انتاج الدلالة، وفي الكشف عن آليات تشكله وتثبيته، وبخاصة آليات اختلافه عن النصوص المشابهة له كالشعر، أي الآليات التي حقق بها تمايزه وهويته ومارس بواسطتها سلطته وتفوقه عما عداه. ويتمثل أخيراً في تحليل أنماط توظيف النصّ وكيفية تحوله من أداة لمشروع ثقافي هدفه تغيير الواقع إلى مجرد مصحف أو أداة زينة، وبذلك تم تثبيته بفصله عن الواقع الذي أنتجه وعن الثقافة التي تشكل بها وتفاعل معها وأسهم في إعادة بنائها وتشكيلها (مفهوم النصّ).

لكن ما يعطينا إياه أبو زيد بيد يأخذه منا باليد الأخرى، فكيف ذلك؟ يقول أبو زيد في كتابه «مفهوم النصّ»: [إن الإيمان بالمصدر الإلهي للنصّ ومن ثم لامكانية وجود سابق لوجوده العيني في الواقع والثقافة، أمر لا يتعارض مع تحليل النصّ من خلال فهم الثقافة التي ينتمي إليها](ص24). وهذا كلام بمنتهى التلفيق: القول من جهة بأن الإيمان بالوجود الميتافيزيقي للنص يطمس إمكانية فهمه العلمي، كما أسلفنا واعتبرناها ميزة له عن غيره، والآن القول بأن الإيمان بمصدره الإلهي لا يتعارض مع امكانية تحليله وفهمه، الجمع بين ألوهية النصّ من حيث مصدره وبين بشريته من حيث محتواه. فما الخطورة في ذلك؟: إذا كنا نؤمن حقاً بأن النص وحي من الله إلى الرسول، فإن للوحي دلالته وترجمته. ودلالة الوحي أن الأولوية للامر على العقل، وللنصّ على البحث، وللتقليد على الابداع، وللاجماع على التأويل. وترجمته غلبة إرادة السلطة على إرادة المعرفة، واعتبار المؤمن عبداً ثمة من هو أولى منه بنفسه، والجواب حتماً يسبق السؤال ويصادره. هذا هو مأزق أبو زيد ومحنته القاسية، فمآل منطوقه: غلبة المفارق على المحايث، والغائب على الشاهد، والأزلي على الراهن، والشرعي على الدني، والحرام على المعقول.

ومن عجيب ما يقوله أبو زيد في «مفهوم النصّ»: [اننا نكتفي بالاشارة إلى سيطرة العناصر غير العربية على حركة الواقع الاسلامي، ونقصد العناصر العسكرية من السلاجقة والترك والديلم، ثم سيطرة الدولة العثمانية على العالم الاسلامي حتى الحرب العالمية](ص٦٢). فهؤلاء هم برأيه الذين يحملون



تبعة الانغلاق الفكري والتخلف الثقافي، وهم المسؤولون عن عزل النصّ القرآني عن واقعه. وهذا الشطط لا يعادله إلا شطط الجابري كما أسلفنا.

وبدلاً من أن يتم البحث في عقيدة الجبرية التي كرستها ايديولوجيا الدولة الأموية مثلاً، أو في بنية الثقافة الاسلامية نفسها، أو في النموذج الذي فقد قدرته على الفعل والتأثير، أو في الأطر والمرجعيات التي فقدت فاعليتها في الشرح والتفسير، يذهب أبو زيد إلى أن خراب الواقع العربي هو من فعل السلاجقة والترك والديلم؟!.

إن التصورات الأسطورية المرتبطة بوجود أزلي قديم للنصّ القرآني في اللوح المحفوظ ماتزال تصورات حية في ثقافتنا، وحتى فيما يسمى بالقراءات العصرية، وذلك لأن الخطاب الديني يعيد انتاجها بشكل متكرر عبر قنواته التعبيرية (المسجد، الندوات) وعبر التكنولوجيا الثقافية (البث الاذاعي والتلفزيوني)؛ هذا التصور الأسطوري، الذي يتجاهل في جوهره جدلية الإلهي / الانساني، المقدس/ الدنيوي، في بنية النصّ، يفتح الباب واسعاً أمام إمكانية اختراق النصّ تأويلياً بالوثب فوق بعض مستويات السياق الثقافي والاجتماعي والتاريخي. هكذا يصبح النصّ مجرد تكئة لانتاج الايديولوجيا، فينطلق مع المد القومي بالاستقلال الناجز ومع سقوط المشروع القومي بالانفتاح.

ان محاولة د. محمد شحرور (القرآن والكتاب) لحل التعارض الواضح بين الوجود الأزلي السابق للنصّ القرآني وبين الحقائق التاريخية المعروفة عن نزول القرآن مجزءاً على مدى بضع وعشرين سنة، وما ترتب على ذلك من تغيير في الأحكام معروف باسم الناسخ والمنسوخ، تصب في إطار هذه التصورات الأسطورية التي أكل عليها الدهر وشرب.

يبدأ مؤلف مشروع القراءة المعاصرة «شحرور» من التفرقة الصوفية التي صاغها ابن عربي بين النبوة والرسالة دون أن يشير أدنى إشارة لإفادته الواضحة من التراث الصوفي. وتعتمد تلك التفرقة على مقولة أن النبوة هي الأفق المعرفي الأزلي الثابت الخالد الذي يتلقى منه كل من الأنبياء والصوفية لأنه أفق مفتوح لا نهاية له. وإذا كانت الرسالة قد اختتمت بالاسلام، ومحمد آخر الرسل بالنبوة لم تنته بعد وإن اتخذت شكلاً آخر هو شكل «الولاية». ويعتمد ابن عربي في صياغته للفكرة على حقيقة أن الولي اسم من الأسماء الإلهية، في حين أن للرسول صفات بشرية. وهذا التأويل الذي سوّغ التفرقة السابقة يمكّن ابن عربي من تأسيس مشروع الفهم الصوفي للنصوص الدينية وتأويلها، وذلك على أساس أنها تأويلات تكشف الحقيقة الأزلية الخالدة من نصوص الشريعة التاريخية الزمانية المتغيرة. يقف شحرور عند حدود التفرقة بين النبوة والرسالة ليميز في بنية النص القرآني بين الثابت الأزلي وبين العرضي التاريخي. الثابت الأزلي المدوّن في اللوح المحفوظ هو المعبّر عن النبوة في حين يعبر باقي النصّ القرآني عن التشريعات الزمانية. إنه نموذج فذ للقراءة التلوينية المغرضة التي لا تتجاهل السياق التاريخي الثقافي فقط، بل تتجاهل الطبيعة الأساسية للنص والوثب فوقه والرقص على أجنابه.

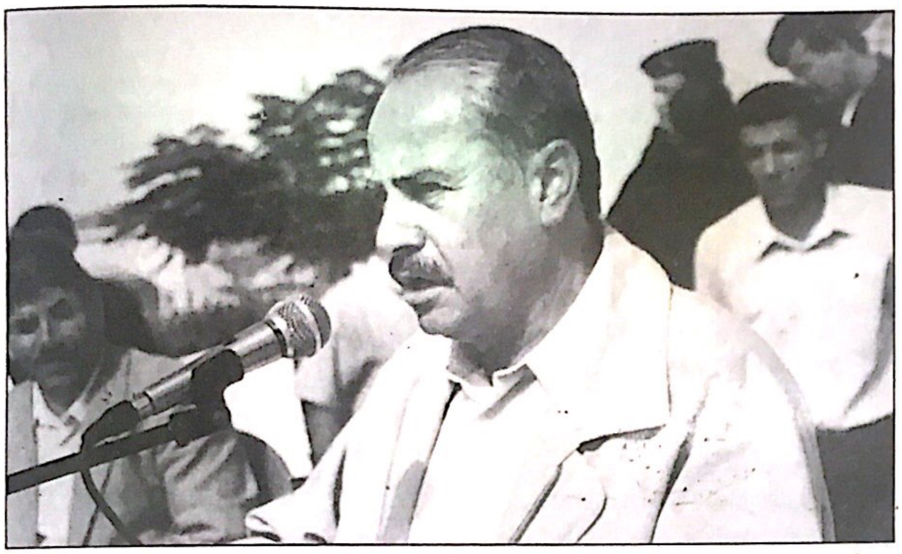
وإذا كان النبي يتمتع بجانبي النبوة والرسالة معاً، فإن الكتاب يتألف هو الآخر من جانبين. وشحرور يجعل جانب النبوة ممثلاً للإطلاق والأبدية في حين يجعل الرسالة ممثلاً للنسبي والزماني. وبناءً على ذلك ينقسم الكتاب إلى «ام الكتاب» وهو الجزء الدال على الرسالة / الآيات المحكمات وإلى الجزء الدال على النبوة للآيات المتشابهات. وهذا هو التقسيم الوارد في سورة آل عمران وهي الآية التي أثار فهمها خلافاً بين المفكرين الاسلاميين حول تحديد معنى المحكم / ام الكتاب وتحديد معنى المتشابه / القرآن من جهة أخرى. يتجاهل شحرور تجاهلاً تاماً دلالة السياق، وأسباب النزول، والأحداث الفعلية الحقيقية التي كانت في مكة والمدينة، وجهد العلماء السابقين، ليقدم قراءته الخاصة جداً في هدر التاريخ، لا لشيء إلا ليثبت افتراضاته القبلية المسبقة، ويحل اشكالياتها المعقدة بطريقة بهلوانية. وهي قراءة تحاول الجمع بين تصور «الوجود الأزلي للنصّ» وبين تبرير مشروع القراءة العصرية، أي تبرير «صلاحية النصوص لكل زمان ومكان»، وهما تصوران متناقضان. لكن القراءة الايديولوجية لا تشغل نفسها بالتناقض قدر ما تنشغل بتبرير ايديولوجيتها، وهمها في التبرير يكمن في تبرير مشروعية نهج القراءة ■■

(*) كاتب فلسطيني.

في الذكرى ٣٢ لانطلاقة الجبهة الشعبية والذكرى ١٢ للانتفاضة

احتفالات جماهيرية حاشدة في الضفة الفلسطينية

خاص بالهدف



بمناسبة الذكرى ٣٢ لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذكرى ١٢ لاندلاع الانتفاضة الباسلة شهدت مدن وقرى الضفة الفلسطينية البطلة سلسلة من الاحتفالات والنشاطات والفعاليات المختلفة التي أحيت بها جماهير شعبنا هاتين المناسبتين الغاليتين.

مهرجان جماهيري حاشد في طولكرم

دشنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احتفالاتها بالذكرى الثانية والثلاثين للانطلاقة والذكرى الثانية عشرة للانتفاضة المجيدة بتنظيم مهرجان جماهيري حاشد في طولكرم في السادس من كانون الأول، حضره عدد كبير من قيادات العمل الوطني وممثلو القوى والمؤسسات الرسمية والشعبية في محافظة طولكرم وحشد كبير من أعضاء وأصدقاء الجبهة الشعبية وجماهير المحافظة. وألقيت في المهرجان عدة كلمات تخللتها وصلات فنية قدمها الفنان الفلسطيني الملتزم أمجد عرار وفرقة الدبكة التابعة لمدرسة بلعا الثانوية.

بدأ المهرجان بالنشيد الوطني الفلسطيني والوقوف دقيقة صمت إجلالاً وإكباراً لأرواح الشهداء، وقدم عريفا الحفل الرفيقان جمال برهم وعلام الحمد الله متحدثين مرحبين بالحضور والحشد الكبير الذي غصت به قاعة كلية خضوري وكان أول المتحدثين الأخ النائب عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وثانيهما الرفيق قيس عبد الرحيم (أبو ليلى) عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، وثالثهما الرفيق عبد المجيد حمدان عضو الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني، ثم ألقى الأخ عبد الرحيم أسعد عبد الصمد كلمة ذوي الأسرى، وكان آخر المتحدثين الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وكان أول المتحدثين الأخ عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الذي أشاد بالدور المرموق للجبهة الشعبية تاريخياً وبمبدئيتها وصلابة مناضليها، مهنئاً إياها بذكرى الانطلاقة الثانية والثلاثين ثم تحدث الرفيق أبو ليلى عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية بادئاً بالتحية للجبهة الشعبية كوادر وأعضاء وقيادات على دورها النضالي في الثورة الفلسطينية المعاصرة مؤكداً على أهمية الوحدة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف باستكمال الحوار الشامل.

كما تحدث الرفيق عبد المجيد حمدان عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وتبعه الأخ أبو الواثق بكلمة حيا فيها الجبهة وأكد على دور ومكانة مناضليها وخاصة من هم في السجون من الأسرى الأبطال مطالباً بإعطاء أولوية لإطلاق سراحهم واعتبارهم أولوية في المفاوضات.

كلمة الرفيق أبو علي مصطفى

ثم كانت كلمة الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام

بدأها بالتحية للحضور الكريم والذين كان في مقدمتهم محافظ محافظة طولكرم الأخ عز الدين الشريف ورئيس بلدية طولكرم ومسؤولو الفصائل والقوى والعديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية في المدينة والجمهور الحضور.

وقال أن تلازم المناسبتين الانطلاقة والانتفاضة له كل المعاني والدلالات في مسار النضال الوطني الفلسطيني، وإن الاحتفال اليوم بالمناسبتين الوطنيتين لايعني أنها دعوة طقوسية بل هو تأكيد على تجديد المسيرة، رغم ما أصابنا من إخفاق بسبب التسوية المهينة واتفاقات أوسلو وما لحقها وهي التي ضربت النضال الوطني لمحاولة اختزال كامل المشروع الوطني الفلسطيني والتحرري إلى حكم ذاتي هزيل، حفظ للاحتلال مكاسبه وحرم الشعب الفلسطيني من ثمار نضاله وتضحياته.

وأضاف بالقول إن سياسة الجبهة الشعبية التي دعت لحوار شامل لا يمكن أن تقوم على تساوق أو قبول بالحاصل اليوم، ولاتقبل باستمرار المفاوضات بل تدعو لوقفها لأن استمرار المشاغلة فيها ما هو إلا مكسب إسرائيلي في كسب الزمن لصالح برنامجه. وإن دعوتنا تقوم على التمسك بالبرنامج والميثاق الوطني الفلسطيني، وبداية الحصيلة يجب أن تكون بإقامة المؤسسة كي نقول أننا نسير نحو خطوة جديدة لاعادة بناء مؤسسات م.ت.ف.

باتت المسؤولية تستدعي الوقوف أمام الذات الفلسطينية أولاً، كي تكون قادرة على مواجهة مخطط الاحتلال وألاعيبه، وأول بند هو في فتح ملف الفساد والمفسدين من قمة السلطة إلى أدناها، كي نكون قادرين على حماية مشروعنا الوطني.

ومن يريد أن يجابه عليه أولاً أن يجابه الذات ويسأل النفس عما فعلت وتفعل، ونحن

نحذر من أن لاجدوى من الحديث عن الوحدة الوطنية إذا لم تكن وطنية حقاً وملتزمة البرنامج والمؤسسة، ونحن ندعو لعقد المجلس المركزي لوضع سياسة ورؤية سياسية فلسطينية جديدة وجادة تتناسب والتطورات الواقعة وحصيلة مسار التسوية المهينة، كما عليه أن يتوقف أمام الجوانب التنظيمية التي نصت عليها الحوارات.

كما طالب بسيادة الديمقراطية بدل القمع، وإقامة جسور ثقة مع الجمهور الفلسطيني والتخلي عن أسلوب الاعتقال وإطلاق المعتقلين، وبإجراء انتخابات على كل المستويات بدءاً من البلديات لتشمل كافة مناحي الحياة المجتمعية الفلسطينية، وأن يكون للقضاء مكانه ودوره وصلاحياته وعدم مصادرتها لصالح الأجهزة.

وفي ختام كلمته أكد على تمسك الجبهة بمفهوم الصراع الشامل والمصيري والربط ما بين الوطني والقومي، مؤكداً على عهد الجبهة باستمرار النضال وبكل الأشكال إلى أن يزول الاحتلال وتتحقق أهداف الشعب الفلسطيني المرحلية والتاريخية.

وحيا عائلات الشهداء والأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال ومعاهداً الجميع على الاستمرار حتى تحرير فلسطين.

احتفالات في رام الله

بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أقامت منظمة الجبهة في المنطقة سلسلة من الأنشطة وفيما يلي أهم هذه الأنشطة:

منذ بداية شهر ١٢ تم البدء بالتحضير للانطلاقة في الريف، حيث كانت هناك أنشطة في حوالي ٣٠ موقعاً وقرية من قرى المحافظة. وتم تعليق اليافطات القماشية التي تحمل مواقف الجبهة السياسية على مداخل القرى وساحاتها العامة. وكذلك كتابة الشعارات الجدارية على الجدران، ورفرفت الأعلام الفلسطينية وأعلام الجبهة الحمراء في الساحات العامة وعلى أعمدة الكهرباء. وزينت القرى بالملصق الصادر عن قيادة فرع الضفة وصور الرفيقان الأمين العام ونائبه.

وأما مدينتا رام الله والبيرة فكانتا منذ صبيحة يوم ١٩٩٩/١٢/١١ مع شكل جديد، حيث تم نصب مكبرات الصوت في إحدى البنايات في وسط ساحة المنارة الساحة الرئيسية للمدينة، وأشرطة فرقة الفنون ومارسيل خليفة والأغاني الوطنية. وتزينت المدينة بالبوستر المحدد للثوابت والنضال. وصور الأمين العام ونائبه، وفي حوالي الساعة الثانية انطلقت مسيرة جماهيرية ضمت حوالي ٨٠٠ رفيق ورفيقة، من أمام مقر الجبهة في رام الله، يتقدمها ٥٠ ملثماً يرتدون الزي العسكري، وطافت شوارع رام الله الأساسية مخترقة دوار المغتربين ثم دوار المنارة (الساحتان الرئيسيتان في المدينة)ثم شارع ركب حتى الوصول إلى قاعة البروتستانت مركز الاحتفال، وقد أحرقت الأعلام الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية في المسيرة، ورفعت اليافطات والهتافات التي تحدد الموقف الرافض لاتفاقات الذل، والمطالبة باستمرار النضال والكفاح، والمنددة بالفساد ورموزه، والاعتقال السياسي والمطالبة بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، والتأكيد على ما جاء في بيان العشرين والدعم والإسناد للموقعين عليه. وحضر الاحتفال عدد من قادة الجبهة يتقدمهم الرفيق أحمد سعدات والرفيق بشير الخيري والرفيق خالد دلابشة وقيادة منطقة رام الله.

ومن الجبهة الديمقراطية وفد ضم الرفاق أبو ليلى وعمر عساف ورفاق آخرون.

ومن النضال الشعبي وفد يتقدمه الدكتور سمير غوشة. ومن فدا وفد يتقدمه الرفيق صالح رأفت. ووفد من الفعاليات السياسية والاجتماعية في رام الله والبيرة والمؤسسات الوطنية يتقدمهم السيد عبد الجواد صالح.

وبعد أن افتتح المهرجان بالنشيد الوطني الفلسطيني ونشيد الجبهة، تم تقديم لوحة فنية بعنوان رفعة العلم، ثم ألقى السيد صالح رأفت كلمة القوى الوطنية والديمقراطية. أما كلمة القوى الإسلامية فألقاها الشيخ أبو مصعب (حسن يوسف) وكلمة مؤسسات رام الله والبيرة فألقاها المناضل عبد الجواد صالح وكلمة الجبهة الشعبية ألقاها الرفيق بشير الخيري

تخلل المهرجان فقرتان فنيتان قدمهما كل من الفنان الوطني أمجد عرار وفرقة اتحاد الطلبة الثانويين.

كما أقيم نشاط في إحدى مدارس رام الله ألقيت به كلمة باسم اتحاد لجان الطلبة الثانويين هذا نصها:

المعلمين.. الزميلات.. الزملاء

تمر علينا هذه الأيام ذكرى لمناسبتين عظيمتين وعزيزتين على كل الشرفاء والمناضلين.. ذكرى اندلاع الانتفاضة المجيدة وانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الـ ٣٢، تلك الذكرى التي نُسجت بالدم والتضحية والنضال المتواصل نحو فلسطين الأرض والإنسان.. والتحمت ذكرى انطلاقة الجبهة بشرارات الانتفاضة الأولى لتزداد لهيباً.. ولتتواصل القافلة مهتدية بالفداء والفكر الثوري.

الطلبة الأبطال:

نتذكر في هذا اليوم البطولة والعطاء العظيم الذي صنعه شعبنا بتفجيره الانتفاضة الشعبية في وجه المحتل الصهيوني معلناً المواجهة حتى دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.. وسقط في هذا الدرب آلاف الشهداء تواصلاً مع من سبقوهم وليكونوا قدوة للأجيال اللاحقة وتأكيداً على أن حتمية النصر ستتحقق بالنضال المتواصل والسير على درب الشهداء والثورة.. وفي الوقت ذاته نوجه تحياتنا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ذكرى انطلاقتها الـ ٣٢، تلك الجبهة التي عرفناها منذ بدايات الثورة الفلسطينية المعاصرة، جبهة حمراء في الكفاح والنضال بكافة الأشكال وعلى رأسها الكفاح المسلح، وقدمت آلاف الشهداء على درب الحرية والتحرير، ولاتزال حتى اليوم تواصل ذلك النهج الثوري رافضة المساومة على دماء الشهداء وحق شعبنا التاريخي في فلسطين.

تاتي هاتان المناسبتان وقضيتنا الوطنية تمر في مرحلة من أصعب مراحل النضال الوطني.. فالقضية تتعرض للتصفية على يد ما يُسمى «بالعملية السلمية». فالقدس تتهود





والاستيطان يتمدد والمعتقلون في السجون وخيام الشتات مازالت تلوح، وإجماع قادة العدو على أن لاحدود ولا قدس ولا دولة مستقلة للفلسطينيين، والأدهى من هذا كله أن هذه العملية تُمرر وتُشرعن بموافقة وحضور السلطة الفلسطينية والتي وقعت اتفاقات مُذلة لا تُعيد حقنا وثوابتنا الوطنية، وفي الوقت ذاته قبلت هذه السلطة بدور يتناسب والمخططات الصهيونية والإمبريالية في المنطقة من حيث الارتباط الاقتصادي والسياسي والأمني مع الاحتلال بحضور «الراعي مصاص الدماء» لما يسمى «بالعملية السلمية» المتمثل بأمريكا.

فصوناً لدماء شهداء الانتفاضة والجبهة والثورة، وحفاظاً على ذاك الدرب الذي خُط بالدماء والآلام والمعاناة.. لابد أن نواصل النضال حتى دحر الاحتلال الصهيوني واستعادة حقنا في العودة والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، فهذا يتطلب منا رص الصفوف وإعادة الإعتبار للوحدة الوطنية المتمثلة بوحدة جماهير شعبنا المناضلة، وفي هذا السياق نطالب السلطة الفلسطينية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين فوراً، وأن تكف عن سياسة تكميم الأفواه.. وأن توقف المفاوضات مع العدو، وأن تعود لخيار الجماهير بالنضال والمقاومة.

عاشت ذكرى الانتفاضة والانطلاقة

المجد لشهداء الانتفاضة والجبهة وكافة الشهداء

نعم لخيار الشعب خيار المقاومة

الانطلاقة والجبهة درب واحد نحو فلسطين

محافظة الخليل

١٩٩٩/١٢/٤: انطلقت مسيرة من أمام مكتب الجبهة الشعبية في باب الزاوية مركز المدينة حيث تقدم المسيرة عدد كبير من الرفاق كبار السن والشخصيات والقوى الوطنية تلاه فرقة كشافة تلا فرقة الكشافة ٤ رفاق ملثمون يحملون مجسم ضخم لخيمة كتب عليها كافة أسماء المخيمات الفلسطينية في الداخل والشتات تعلوها لافتة كتب عليها (لا للتوطين نعم لحق العودة) وقد لفتت الخيمة انتباه المواطنين والصحافة المحلية والدولية تلا الخيمة حوالي أربعين طفلاً يلبسون ملابس تحمل شعار الجبهة فيما لبست الزهرات ملابس تراثية فلسطينية ويحملون الأعلام الفلسطينية وأعلام الجبهة من ثم حوالي ٦٠ ملثماً يحملون صور شهداء الجبهة في محافظة الخليل وصور الأمين العام ونائبه وشهداء الجبهة القياديين ثم المشاركين في المسيرة من الصديقات والرفيقات والرفاق وقد شدت المسيرة سكان المدينة وقد غطيت المسيرة التي سارت لمسافة طويلة حتى مكان الاحتفال من قبل المحطات الفضائية والمحلية والتلفزيون الإسرائيلي وركزت على حرق العلم الإسرائيلي أثناء المسيرة وقدر المشاركون في المسيرة ٤٠٠ شخص وفي نهاية ال مسيرة أقيم الاحتفال المركزي الذي حضره أكثر من ٨٠٠ شخص واشتمل على كلمة الجبهة المركزية ألقاها الرفيق بدران جابر وكلمة القوى الوطنية ألقاها رفيق من الديمقراطية ومن ثم كلمة المرأة الفلسطينية ألقتها الرفيقة سارة أمطير وفي نهاية الاحتفال تم تكريم ٥٠ عائلة من شهداء وأسرى الجبهة الشعبية في المحافظة وضمت لجنة التكريم ممثلين عن كافة القوى الوطنية في محافظة الخليل.

١٩٩٩/١٢/١١: أقيم حفل استقبال بمناسبة الانطلاقة بعد الإفطار حيث حضر العديد من الشخصيات وكافة القوى الوطنية والمؤسسات في المحافظة حيث تم تقديم الحلوى بهذه المناسبة وألقى عباس زكي كلمة باسم القوى والمؤسسات في المحافظة أكد فيها على أهمية ودور الجبهة في هذه المرحلة وأهمية القضايا التي طرحت في الحوار بين فتح والشعبية.

محافظة نابلس

في يوم ١٩٩٩/١٢/٢٤ قام المئات من أبناء مدينة نابلس وأبناء الريف بمسيرة في المخيمات، أعلام ومشاعل جماهيرية بعد الإفطار في شوارع نابلس بدأت من مكاتب الجبهة الشعبية إلى قاعدة البلور بوسط المدينة كان يتقدمها مسؤولو المنطقة وفي طليعتهم الرفيق مرتجي حداد. وفي القاعة الحاشدة بالجمهور من ممثلي القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات السياسية والاجتماعية، وعدد من أساتذة الجامعات والمثقفين قدم الرفيق يوسف عبد الحق (أبو شداد) الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للحديث بندوة جماهيرية حُرة.

بدأها الرفيق أبو علي بالحديث عن المناسبة ثم قدم عرضاً فكرياً سياسياً عن طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني وآفاقه، عن الإنجازات والإخفاقات، عن عناصر الحركة الصهيونية وفعلها وعناصر الحركة الفلسطينية والعربية بمواجهة المشروع الصهيوني.

عن فهم الآخر ومشروعنا الوطني، عن الأداة وفعلها والرؤيا السياسية، عن الأداء الذي يتناسب مع الخطاب السياسي.

ثم عرض للوقائع القائمة والتسويات المذلة التي تبدأ وتنتهي بالاعتراف بالكيان الصهيوني على حساب الحق التاريخي للشعب الفلسطيني. ومن ثم أعطيت الفرصة للجمهور بتقديم مداخلات وتوجيه أسئلة، وكانت الندوة حيوية في تفاعلاتها والأفكار المطروحة، وحرية النقاش إلى أن اختتمت بالأناشيد الوطنية وهتافات الجمهور في القاعة.

نشاطات محافظة جنين

في يوم السابع عشر من كانون الثاني أقامت المنظمة الحزبية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بلدة عرابة ندوة جماهيرية مفتوحة في قاعة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، شارك فيها كل من نائب الأمين العام الرفيق أبو علي مصطفى وإلى جانبه الرفيق قيس عبد الكريم (أبو ليلى) عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية والرفيق صالح رأفت الأمين العام لفدا والأخ عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. تناول فيها المتحدثون الوضع السياسي الراهن وبينوا مواقف منظماتهم من المستجدات الأخيرة. بدؤوا مداخلاتهم بالاشادة بالمناسبتين الوطنيتين وبالجبهة الشعبية ودورها ومكانتها، ثم ردوا على أسئلة الحضور الحاشد من الجمهور.

في يوم ١٩٩٩/١٢/٢١ أقامت الجبهة الشعبية مهرجاناً جماهيرياً حاشداً في مدينة جنين بحضور ممثلي القوى والشخصيات وجمهور غفير في مقدمتهم رئيس بلدية جنين الأخ وليد أبو مويس والأخ قدورة موسى ممثل القوى الوطنية والاجتماعية في المدينة والعديد من أسر الشهداء والأسرى والأخ أحمد حبيب الله من الناصرة رئيس جمعية رعاية الأسرى والمعتقلين ورئيس بلدية ميثلون وعدد من أبناء القرى.

وكان عريف الحفل الرفيق ناصر أبو عزيز مسؤول الجبهة الشعبية في منطقة جنين وقدم له بالتحية للحضور مؤكداً على تاريخية الجبهة ومواقفها المبدئية.

وقد تحدث في المهرجان بالبداية رئيس بلدية جنين مثمناً دور الجبهة ومكانتها النضالية وحياها على شجاعتها في إعلاء الموقف السياسي المبدئي، كما تحدث الأخ قدوره موسى باسم القوى الوطنية والاجتماعية مقدراً للجبهة الشعبية شجاعتها في النقد وقول الكلام الحق وطالب الجميع بالارتقاء إلى مستوى المسؤولية في معالجة الداخل الفلسطيني أولاً وقبل كل شيء.

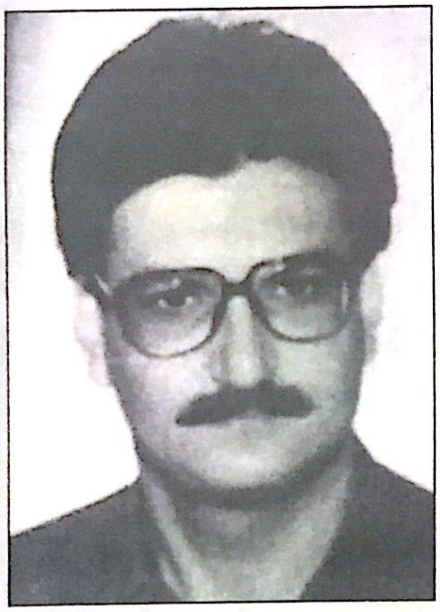
ثم تحدث مطولاً الأخ أحمد حبيب الله عن شؤون الأسرى مذكراً بدورهم وحق الرعاية لهم وما يكابدونه من عذابات.

ثم تحدث الرفيق نائب الأمين العام أبو علي مصطفى في قراءة الجبهة الشعبية للتطورات السياسية وموقفها منها مؤكداً على ضرورة الاستمرار في حمل مشعل الكفاح وعدم الاستسلام أمام ضغوط الواقع بل وتحديه بكل الإمكانات.

وقال إن مهمة بناء إجماع وطني لحماية القضايا المصيرية والكبرى هو الأولوية، كما دعا لعدم السماح لمن يسعى لإفراغنا كي نعمل بسياسة (الحقوا حالكم) وحذر من مخاطرهم وهم أصل الفساد السياسي في السلطة. ودعا إلى علاقات فلسطينية عربية إيجابية وخاصة مع سوريا، وكذلك إلى عدم التسليم بمشروعية الكيان الصهيوني، والتاكيد على أن كل التسويات لايمكن أن تصادر الصراع المصيري والذي هو صراع وجود مع العدو الصهيوني.

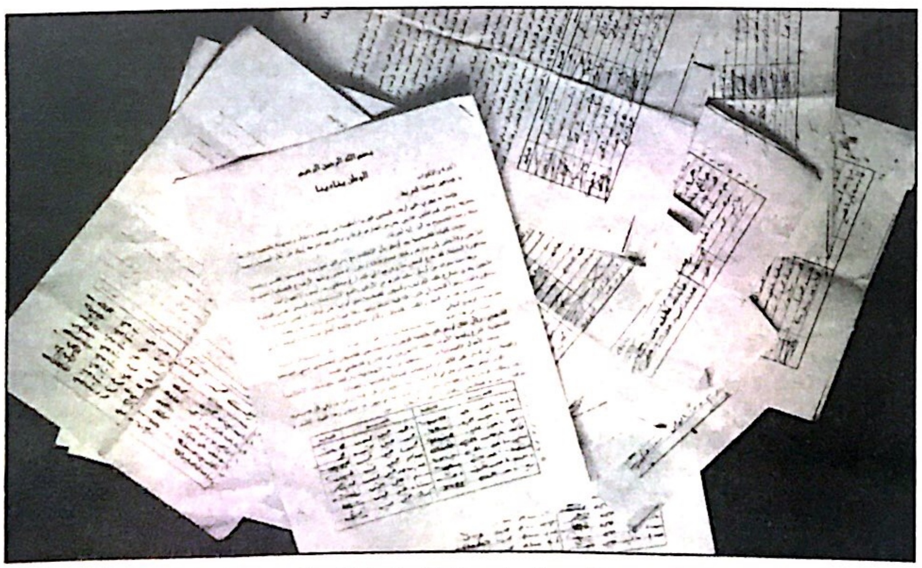
خاتماً القول بتحية أسر الشهداء والأسرى وفي مقدمتهم المناضلة أم مفيد الغزاوي والرفيق أبو رفعت شيخ الأسرى والمعتقلين المحررين هذا وقوطع الاحتفال بالأغاني والأناشيد الوطنية من فرقة أحمد البوريني ■■

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تنعي الشهيد المناضل د. معاوية عوني الكيالي



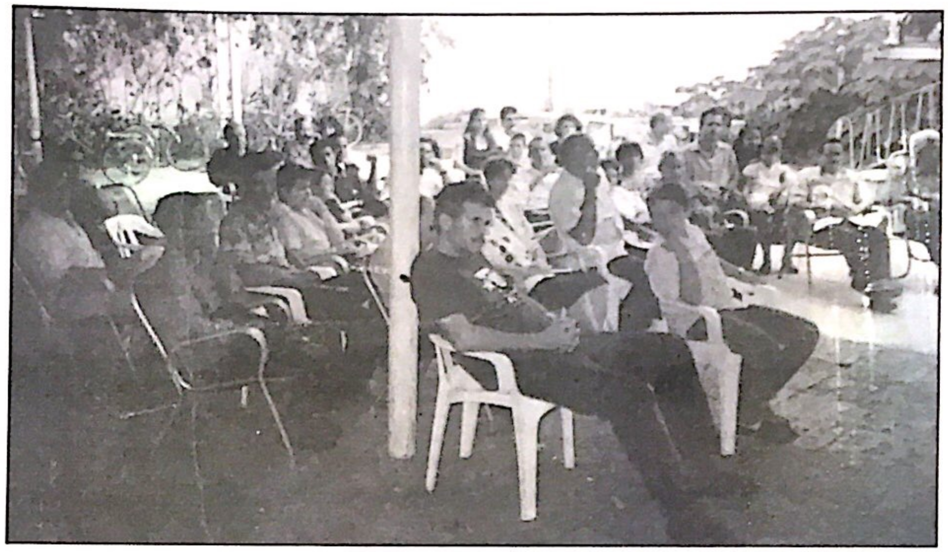
نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المناضل د. معاوية عوني الكيالي الذي توفي في ١٩٩٩/١٢/٢١ بمدينة براتسلافا السلوفاكية إثر مرض عضال ولد الفقيد في الكويت في ١٩٦٠/٨/٣ لأسرة فلسطينية من مدينة اللد. درس في مدارس الكويت حتى نهاية المرحلة الثانوية. التحق بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أواخر عام ١٩٧٨ وأدى الخدمة الثورية في صفوفها في صيف ١٩٧٩ التحق بكلية الصحافة جامعة براتسلافا عام ١٩٨١ وهب للدفاع عن الثورة أثناء التصدي لاجتياح عام ١٩٨٢. أنهى دراسته في سلوفاكية وحاز على إجازة دكتوراه دولة في الفلسفة عام ١٩٨٩ متزوج وله طفلتان.

الآلاف يتضامنون في مخيمات الشتات في سورية مع نداء الوطن (بيان العشرين)



على ضوء بيان العشرين والذي وزع في مناطق السلطة الفلسطينية والذي شخص الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تعانيه الجماهير الفلسطينية من مظاهر الفساد والإفساد والرشوة والسطوة بغياب الديمقراطية الاجتماعية والسياسية. قامت منظمة الشبيبة الفلسطينية بتوزيع مذكرة بيان العشرين على العديد من القطاعات الشعبية والجماهيرية في سوريا، وقد أسفرت هذه العملية عن توقيع آلاف المواطنين على البيان تأييداً وتأكيداً على ما تضمنته المذكرة من وقائع ترسم صورة واقع حال شعبنا تحت سيطرة إدارات الحكم الإداري الذاتي للسلطة الفلسطينية ومؤكدة على تضامنها مع الشخصيات الوطنية الفلسطينية التي بادرت إلى تعليق الجرس ودق جدار الخزان أمام كافة القوى الوطنية الغيورة على مستقبل القضية الوطنية الفلسطينية.

احتفال في كوبا بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لانطلاقة الجبهة والذكرى الثانية عشرة لاندلاع الانتفاضة



مع بداية شهر (١١) نوفمبر بدأ التحضير لإحياء الذكرى ٣٢ لانطلاقة الجبهة في محافظة فيلا كلارا (سانتا كلارا)، فقد تمت الدعوة للاحتفال ليكون يوم السبت ٩٩/١٢/١١ بمقر المعهد الكوبي للصداقة مع الشعوب بالمحافظة، حيث حضر حشد من المدعوين بالإضافة للعاملين بمقر المعهد كان أهم الحاضرين مسؤول العلاقات الدولية في برلمان المحافظة (الحكومة) او سلطة الشعب، الرفيق إنريكي، ومسؤولة المعهد ICAP، الرفيقة إريس، ومسؤول عن ثقافة المدينة، مسؤول الطلبة الأجانب في الجامعة وكلية الطب وآخرين.

بالإضافة للكلمة السياسية تم عرض شريط فيديو نداء الجذور ومعرض صغير (ملصقات وصور وبعض المقتنيات الفلسطينية الطابع - فستان - حطة - عقال - تمثال خشبي لمرأة فلسطينية).

أهم مقتطفات من الكلمة السياسية التي ألقيت بالذكرى ٣٢ لانطلاقة الجبهة الشعبية بمقر الـ ICAP/ إيكاب فيلا كلارا سانتا كلارا - ٩٩/١٢/١١:

منذ اليوم الأول لانطلاقة الجبهة الشعبية، وهي تعمل وتناضل من أجل الوحدة الوطنية لكافة القوى داخل صفوف م.ت.ف، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وإننا مستمرون وسنستمر نناضل من أجل هذه الوحدة الوطنية داخل وخارج فلسطين، لأن هذه الوحدة للقوى وللشعب ووحدة الأرض هي حجر الزاوية للمقاومة والنضال وللانتصار على هذا الصراع المعقد والطويل.

إننا نواجه التحالف الاستراتيجي ما بين العدو المشترك «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية، أن هذا التحالف ليس فقط عدو لنا وإنما عدو كذلك للشعوب العربية وكافة شعوب العالم، حيث يعبر عن ذلك من خلال الإيديولوجية والتصريحات والأفعال، حيث أن في هذا العالم ذو القطب الواحد من يحاول تطبيق قوانينهم ونظام الكونية/ الشمولية الإمبريالية والليبرالية الجديدة وتجسيدها من خلال حروب الإبادة في العراق ويوغسلافيا والحصار الظالم ضد الشعب الكوبي وثورته.

بخصوص الاتفاقيات الأخيرة ما بين «إسرائيل» وسلطة الحكم الذاتي فإن ما يُقدم حتى الآن هو حكم ذاتي محدود في مناطق جغرافية صغيرة بكثافة سكانية عالية ولكنها معزولة فيما بينها كأنها جزر في بحر غزة والضفة حتى يضمن العدو السيطرة على ٤٠٪ من مساحة القطاع و٦٠٪ من مساحة الضفة.

قد تسفر لاحقاً عن جولات المباحثات القادمة عن إعطاء دولة ذات سيادة شكلية، دولة بدون مقومات الدفاع الذاتي والاستقلال الاقتصادي ولاتلبي تطلعات الشعب الفلسطيني ليقرر المصير والسيادة والاستقلال الحقيقي مع حق العودة للاجئين والنازحين حسب قرارات الشرعية الدولية، والخروج من دائرة الضغط الأمريكي.

إن الميول والاتجاه الموجود في أمريكا والغرب بالاتفاق والتنسيق مع إسرائيل هي أنها تحاول إظهار الاتفاقات الأخيرة بين إسرائيل والفلسطينيين على أنها تعطي حلاً للمشكلة وللصراع بشكل نهائي أو أنها على وشك الحل، مما يؤدي إلى التضليل من فعل القوى التقدمية المتضامنة مع قضية الشعب الفلسطيني.

لذلك فإن أي مباحثات يجب أنْ تكون عبر الشرعية الدولية ومنظمتها.

أن الجبهة الشعبية والشعب الفلسطيني يشعران بالاعتزاز والامتنان لكوبا وشعبها للموقف المتضامن الصلب والثابت مع قضية شعبنا الفلسطيني وخصوصاً تحدد الدور الرئيسي لكوبا من خلال السكرتير العام لمنظمة التضامن بين شعوب أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (OSPAAAL) في التحضير وإنجاز اللقاء الأول العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير والاستقلال، المنعقد في أيلول الماضي (٢٣-٢٥) سبتمبر/ ١٩٩٩ بأثينا واليونان.

إن الجبهة الشعبية تهنئ بفخر بالانتصار الكوبي الأخير في الجمعية العمومية وقرارها الأخير ضد الحصار الأمريكي لكوبا حيث صوتت ١٥٧ دولة ضد الحصار، ونحن نؤكد على أن الرقم الحقيقي هو ١٥٨ مع صوت فلسطين، ونود التأكيد على أن العالم لن يسمح بأن يقاد وأن يحكم من قبل أمريكا.

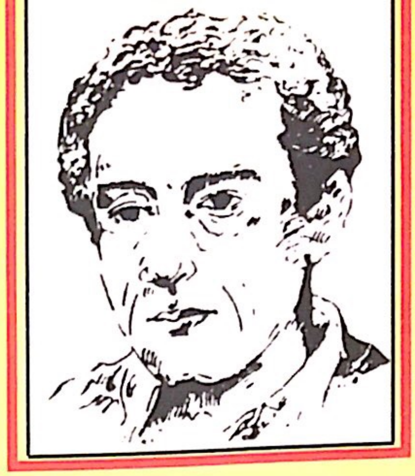
تؤكد الجبهة الشعبية عزمها على الاستمرار بالنضال ووفاءها للشهداء حتى تحقيق مطالب الشعب بالاستقلال الحقيقي لدولة فلسطين وعاصمتها القدس وحق العودة.. وإلا فإن النضال سيستمر جيلاً بعد جيل حتى التحرير الكامل.

عاشت الصداقة الكوبية الفلسطينية بين الشعبين الشقيقين.

عاشت الصداقة بين شعوب العالم

عاشت كوبا الاشتراكية

عاش زعيم الثورة الكوبية فيدل كاسترو



ناجي العلي على سفر وواقع الحال مقيم





الآن «الهدف» على الانترنت

ـ العنوان الرئيسي مع هيئة التحرير: - E-mail : alhadaf@syberia.net.lb

ـ عنوان الموقع على الشبكة: - http://www. crosswinds.net/lebanon/-hadaff

- http://www.crosswinds.Palestine/-hadaff

ـ البريد الالكتروني: - E-mail : alhadf@lebanon.crosswinds.net



د. جورج حبش
أبو علي مصطفى
د. طلال ناجي
شفيق الحوت
عبد الرحيم ملوح
د. ماهر الطاهر
عبد الله الحوراني
عبد الغفار شكر
سلمان أبو ستة
أبو أحمد الزعتر
نبيل السهلي

د. سمير أمين
د. سيد البحراوي
ابراهيم البدراوي
د. أحمد برقاوي
د. رفعت السعيد
أحمد جابر
د. سعيد ذياب
د. أحمد صدقي الدجاني
حلمي شعراوي
سمير الزبن
علي حسون
د. رزق الله هيلان
د. منير الحمش
د. مصطفى الكفري
خليل جنداوي

د. فيصل دراج
د. حامد خليل
ممدوح عدوان
علي الكردي
ممدوح عزام
حسام السعد
عبد الكريم درويش